علم اللغة

البنية والنص
رؤية القاضي عياض



أحمد قاسم كسّار الجنابيّ

كبير المحاضرين في أكاديمية الدراسات الإسلامية
بجامعة ملايا في ماليزيا
مدير مركز بحوث القرآن بجامعة ملايا في ماليزيا

عالم الكتب الحديث
٢٠١٥



Linguistics Structure And Text

هذا الكتاب:

إنّ العناية بشأن مفردات اللغة ودلالتها عند القدامى هو عين ما يتناوله الدرس اللغوي الحديث في بنية اللغة، فبناء النص العربي نحوياً وصرفياً وبلاغياً وصوتياً ودلالياً وغير ذلك من القضايا اللغوية يشكل المادة العلمية للبحث اللغوي، وهذا ما نجده في رؤية القاضي عياض اللغوية حينما تدرس بمنظار الدرس اللغوي الحديث، فهو وإن لم يشهد ولادة المصطلحات اللغوية الحديثة إلا أنه شهد خلق هذه المصطلحات وأطوارها التي مرت بها وصولاً لما استقرت عليه الآن، فتاريخ الفكر اللغوي العربي غير منقطع، وعلماء العربية ومن في حكمهم لهم أثر في هذا العلم اللغوي المتصل وأثرهم كبير لأنهم أسهموا في تأصيل علم لغة عربي وقعّدوا قواعده ووضعوا مصطلحاته، ولم يحجروا الدرس اللغوي على مناهجهم وطرائقهم، ولكن قدموا تراثاً قابلاً للتجديد، ومطواعاً لمواكبة المناهج الواعدة مع مراعاة خصوصيات اللغة الخالدة المقدسة.

إن رسالة القاضي عياض اللغوية الموجه للأجيال مفادها أن تنوع العلوم اللغوية العربية لا يعني الفصل بينها، فالمتخصص بالأصوات أو الأسلوبية أو النقد لا بدّ أن يستوعب قدراً واجباً للتحصيل من الفروع الأخرى، ونعني بها اللغة نحوها وصرفها وبلاغتها؛ لأن البناء اللغوي يشتد بعلوم اللغة جميعها ويقوم بها، وقد رأيناه في آن واحد لغوياً وأدبياً بما لهذين التخصصين من معنى.

وأما رسالة القاضي عياض للغويين الغربيين فمفادها أن رؤيته اللغوية سبقتهم حينما ربط علوم اللغة العربية بالعلوم الإنسانية والتطبيقية الأخرى، فعلم اللغة العياضيّ مصادره ومراجعه ليست كتب اللغة فحسب، وإنما العلوم الأخرى كانت مساندة له في رؤيته اللغوية، وإذا ما تجاوزنا المكتبة الإسلامية الشرعية لأنها كانت ساعده الأيمن في التعامل مع النص العربي، فإنّ على يساره نجد علم التاريخ، والجغرافيا، وعلم الاجتماع، وعلم التشريح ووظائف الأعضاء، وعلم الاجتماع، وعلم الإحصاء، وعلم النفس والسلوك، وعلم الأنساب، وعلم الخط...إلخ.

يجمع هذا الكتاب رؤية لغوية متميزة تجمع بين علم اللغة وفقهه، بين أصول قواعد اللغة وروحها، وم
نستطيع أن نرى البناء المحكم للغة في أصواتها ومفرادتها وتراكيبها وجملها ونصوصها، كما تطل بنا
وراء النص من جماليات أسلوبية وفنون كلامية، جديرة بالتأمل في هذه القطعة التاريخية من تراثنا اللغ

9 789957 708511

جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع
الأردن - العبدلي مقابل عمارة جوهرة القدس

الأردن - اربد - شارع الجامعة
تلفون: ٠٠٩٦٢ ٢ ٧٢٧٢٢٧٢ / فاكس: ٠٠٩٦٢ ٢ ٧٢٦٩٩٠٩
الرمز البريدي: (٢١١١٠) / صندوق البريد: (٣٤٦٩)
almalktob@yahoo.com
www.almalkotob.com

عالم الكتب الحديث
Modern Book's world
للنشر والتوزيع

مطبعة حلاوة
Halawi Printing Press

علـــم اللغـــة

البنية والنص

رؤية القاضي عياض

الدكتور

أحمَد قاسِم كَسَّار الجَنَابِيّ

كبير المحاضرين في أكاديمية الدراسات الإسلامية بجامعة ملايا في ماليزيا

مدير مركز بحوث القرآن بجامعة ملايا في ماليزيا

عالم الكتب الحديث

...n Books' Worl...

اربد- الأرد

2015

الكتاب

علم اللغة البنية والنص رؤية القاضي عياض

تأليف

أحمد قاسم كسار الجنابي

الطبعة

الأولى، 2015

عدد الصفحات: 396

القياس: 17×24

رقم الإيداع لدى المكتبة الوطنية

(2014/6/2617)

ISBN 978-9957-70-851-1

الناشر

عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع

إربد- شارع الجامعة

تلفون: (27272272- 00962)

خلوي: 0785459343

فاكس: 27269909- 00962

صندوق البريد: (3469) الرمزي البريدي: (21110)

E-mail: almalktob@yahoo.com
almalktob@hotmail.com
almalktob@gmail.com

الفرع الثاني

جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع

الأردن- العبدلي- تلفون: 5264363/ 079

مكتب بيروت

روضة الغدير- بناية بزي- هاتف: 471357 1 00961

فاكس: 475905 1 00961

بسم الله الرحمن الرحيم

((رَبِّ إِنِّي لِمَا أَنْزَلْتَ إِلَيَّ مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ))

(سورة القصص: 28 / 24)

الإهـداء

إلى روح أخي الحبيب:

((سيبويه قاسم كسار))

الذي أصابه قناص الإحتلال الأمريكي في محافظة الأنبار العراقية في يوم التروية من عام 1426 هـ/2006م ومات أثر صراع الإصابة ومضاعفاتها في المستشفى بعد سبعة عشر يوماً.

شاب في برعم حياته بمنتصف عقده الثاني كنا نأمل فيه سيبويه آخر يجدد للعربية لغتها، ويحيي في الأمة رموز أعلامها، ويكون ذخراً لأهله.

ولكن المحتل قطع ما أمر الله به أن يوصل، فنعده شهيداً بإذنه سبحانه، ونحسبه على خير ولا نزكي على الله أحداً، وتكفيه شهادة طيبة مباركة كانت أول كلامه بعد الإصابة.

إهداء لك يا أخي، ووفاء لأيام قضيتها بجانبك في مستشفى الرمادي العام، فكانت صحبتي لك مدرسة لي في معاني الأخوة والصبر والحلم والتواضع والإيثار والمحبة والإخلاص.

وأقول فيه كما قال كثيّر:

وَمَا كُنْتُ أدْرِي قَبْلَ عَزّةَ مَا البُكَى ... وَلا مُوجِعَاتِ القَلبِ حَتّى تَوَلّتِ

راجياً أن يكون عملي هذا علماً تنتفع به وأنت في قبرك إن شاء الله تعالى

أخوك أحمد

المحتويات

	الصفحة

	الصفحة

الصفحة

أصل هذا الكتاب

أصل هذا الكتاب هو أطروحة دكتوراه للمؤلف مقدمة إلى مجلس كلية اللغة العربية وعلوم القرآن في الجامعة الإسلامية ببغداد (الجامعة العراقية حالياً)، ونوقشت هذه الإطروحة في يوم الخميس: 2/جمادى الآخرة/1426هـ الموافق: 9/حزيران/2005م، وتألفت لجنة المناقشة من الأساتذة:

الأستاذ الدكتور نعمة رحيم العزاويّ – رئيساً.

الأستاذ الدكتور محمد جاسم معروف – عضواً.

الأستاذ الدكتور طه محسن عبدالرحمن – عضواً.

الأستاذ المساعد الدكتور محمد علي حمزة – عضواً.

الأستاذ المساعد الدكتور هشام سعيد النعيمي – عضواً.

الأستاذ الدكتور رشيد عبدالرحمن العبيدي – عضواً مشرفاً.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله الذي شرّف لغتنا العربية بالقرآن، وأعزنا بالإسلام وأكرمنا بالإيمان، وجعل الانتماء إلى أمتنا باللّسان، وفضّلنا على سائر الناس في النطق والبيان، وهيّأ رجالًا وأجيالًا صانوا لغتهم بالقلم ودافعوا عن دينهم بالسِنان، فكان أفصح من نطق بالضاد نبيهم سيّد الإنس والجان، ﷺ في كل زمان ومكان، ورضي الله – سبحانه وتعالى – عن آله وأصحابه أولي الهجرة والإيمان، ومن تبعهم وسار على نهجهم إلى يوم العرض والميزان.

وبعد:

فإن من نعم الله – تعالى – عليَّ أن وفقني لطلب العلم، فكان نصيبي منه أداته ووسيلته، ألا وهي اللغة العربية مفتاح العلوم، التي لا غنى للعلماء ولا لطلابهم عنها، إذ بها تقرأ النصوص، ويفهم الكلام، وتؤلف المصنّفات وتدرّس.

وكانت اللغة العربية وما تزال المعين الذي لا ينضب للباحثين على مرّ القرون، ولعلّها أكثر اللغات تناولًا في ميادين البحوث العلمية، وحين جاء دوري لأدلي دلوي مع الدلاء، وأشارك في تقديم خدمة لهذه اللغة الكريمة أخذتني حيرة الطلاب في كيفية تناول البحث فيها: أعن طريق موضوع لغوي، أم كتاب لغوي، أم شخصية لغوية، أم غير ذلك؟

فوقع اختياري على شخصية القاضي عياض وجهوده اللغوية لأسباب منها:

أولًا: أني وجدت أغلب أساتذتنا الأجلاء ومشايخنا الفضلاء، قد اختاروا في أبحاثهم العلمية الجامعية شخصيات لغوية، فكان نصيبهم منها كبار النحاة ومشاهير اللغويين، وكنت أظن أن الأوائل – جزاهم الله خيرًا – لم يدعوا للآخرين شيئًا، إلا أنني وجدت نفسي أمام شخصية لغوية لها مكانها العلمي، وأعتقد أن صفحات هذا البحث ستبين – إن شاء الله – مكانة القاضي عياض في اللغة العربية وعلومها.

فتوكلت على الله – تعالى – في تسجيل العنوان محاولًا اتباع أسلوب بحث من سبقني، وطريقة من علّمني ودرّسني، وتمثلت بقول الشاعر:

وتشبهوا إن لم تكونوا مثلهم ... إن التشبه بالكرام فلاح

ثانيًا: إن القاضي عياض شخصية علمية تناولها الباحثون من الجوانب جميعها إلا من الناحية اللغوية، فقد درسه العلماء وطلابهم محدثًا وفقيهًا ومفسرًا ومؤرخًا وأديبًا، وغير ذلك من العلوم والمعارف.

فبقي الجانب اللغوي غير مدروس – اللهم إلا – من خلال أبحاث ودراسات في ورقات معدودة أو محدودة، فكانت لغة القاضي عياض نصيبي من العلم، وأنا نصيبها من البحث، راجيًا أن يكون عملي هذا لَبِنَة ذات أهمية في بناء شخصية القاضي عياض العلمية.

ثالثًا: الإرشاد الذي وصل إليَّ، والنصح الذي بلغني بوجود ظواهر لغوية متميزة تستحق – وبجدارة – دراستها عند القاضي عياض، وهذا عين ما رأيت، وحق ما اطلعت عليه فيما بعد ولقيت، فكانت تلك الظواهر مادة هذا البحث، وما احتفظت به من لغويات أخرى كفيلة بأبحاث علمية ومشاريع أخرى مستقبلية – إن شاء الله تعالى –.

رابعًا: الاهتمام الكبير بالقاضي عياض في المحافل العلمية، والصروح المعرفية، حتى قال أهل المغرب عنه: (لولا عياض لما عُرِفَ المغرب)، وأنشؤوا جامعة علمية باسمه وهي: (جامعة القاضي عياض في مراكش)، ومؤلفاته مادة بحثية للتحقيق في بلاد الحرمين والمغرب العربي ومصر وغيرها من البلاد الإسلامية.

فأردت المشاركة فيه من بلاد الرافدين – حفظها الله من كل سوء، ودفع عنها كل مكروه – مع المشاركين به دوليًا، والمهتمين به عالميًا.

هذا وقد استطعت – بفضل الله – أن أجمع مؤلفات القاضي عياض المطبوعة، فقرأتها كلمةً كلمةً وحرفًا حرفًا خلال سنة من المدة المقررة لي، وكانت تلك القراءة الحولية الوسيلة لجمع المادة العلمية، ومن خلال ذلكم الجرد العلمي الذي آمل منه الأجر الثابت من العلم والتعلم، فقد كنت أعمل جداول للأخطاء الإملائية والمطبعية والفنية في الكتب التي قرأتها، ومن ثم قمت بإرسالها إلى دور الطباعة والنشر المعنية؛ من أجل التصحيح والاستدراك لهذه الأخطاء في الطبعات القادمة، وحصلت منهم بعد ذلك على كتب شكر وتقدير.

وقد وزعت ما جمعت في ضوء الخطة العلمية المعُدَّة، فكانت بعد ما تطلب البحث العلمي من مستجدات على النحو الآتي:–

خصصت حياة القاضي عياض بالفصل الأول، فكان المبحث الأول منه: لحياته الشخصية وما يتعلق بها من نسبه وكنيته وألقابه وأسرته وولادته، ثم نشأته ومظاهر صلاحه وتقواه وأخلاقه وفضائله، ثم نبأ وفاته وخبرها، وفي المبحث الثاني: كان الحديث عن حياته العامة، عن عصره، ومشاركته السياسية فيه، ومناصبه القضائية التي تقلدها، ومذهبيته في العقيدة والفقه وعلم الكلام والتصوف والنحو، وكان المبحث الثالث: في حياته العلمية (اللغوية) فتحدثت عن مكونات ثقافته اللغوية، وعن شيوخه في اللغة، وتآليفه ومصنفاته، وعن أدبه، وتلاميذه، ثم وثقت شهادات العلماء فيه.

وأما الفصل الثاني، فهو أكبر الفصول حجمًا] لأنه تناول جهود القاضي عياض في موضوعات علم اللغة وفقهها، وقد تطلب سبعة مباحث: الأول منها: للأصول اللغوية التي اعتمد عليها والقواعد التي استند إليها، ثم الردود اللغوية على أساسها، والخلق اللغوي الذي سلكه في شخصيته العلمية، والمبحث الثاني: عن مفهوم المصطلح اللغوي، ومعنى المعنى اللغوي، وقيمة التفسير اللغوي، والمعاني الاصطلاحية للفروق اللغوية، والمبحث الثالث: عن المادة اللغوية من حيث ضبطها لغويًا، وعن معاني غريب الألفاظ وعن المعجمية العربية، والمبحث الرابع: كان عن المعالجة اللغوية للتصحيف من أجل التصحيح اللغوي، وبيان الأوجه اللغوية التي تحتملها اللغة، والمبحث الخامس: كان للشواهد اللغوية القرآنية منها، والحديثية، والشعرية، والمثلية، والمبحث السادس: عن اللهجات اللغوية في لغة العرب، وبيان الفصيح منها، والظواهر اللهجية، وظاهرة تعدد اللغات، وأثر الإسلام في العربية ولهجاتها، والمبحث السابع: كان عن الظواهر اللغوية المتنوعة كالعجمة واللحن والمعرّب والأضداد.

وأما الفصل الثالث: فقد كان في التصريف تناولت فيه جهود القاضي عياض في صياغة البنية اللغوية، وقد تطلب أربعة مباحث: أولها عن: الميزان الصرفي في المجرد والمزيد، وعن القلب المكاني، والمبحث الثاني: عن المشتقات، وتناولت فيه: اسم الفاعل، واسم المفعول، وأبنية المبالغة، والمبحث الثالث: عن الأسماء وتقسيمها على: مقصور ومنقوص وممدود، وأحوالها في النسب والتصغير والجمع والتذكير والتأنيث، وأما المبحث الرابع: فكان في عدد من الظواهر الصرفية والصوتية، كالإبدال، والتخفيف والتثقيل.

وأما الفصل الرابع: فكان بلاغيًا، وهو في جهود القاضي عياض الأسلوبية لدراسة النصوص اللغوية، واحتجت فيه إلى ثلاثة مطالب: الأول منها: عن الإعجاز القرآني وتناولت فيه أوجه الإعجاز، والقول بالصرفة، والمبحث الثاني: عن المنهج البلاغي، فعرّفت بالمصطلح البلاغي عند القاضي عياض، ومشاركته في التأليف البلاغي، واتجاهه من خلال المدرسة البلاغية التي ينتمي إليها، والمبحث الثالث: تحدثت فيه عن الفنون البلاغية عند القاضي عياض وذكرت فيه بعض مفردات من مسائل علمَي البيان والبديع في البلاغة العربية.

فهذه الفصول الأربعة، ومباحثها، وما تطلبت من مطالب: أعتقد أنها أسهمت جميعها في إعطاء الرؤية الواضحة لجهود القاضي عياض اللغوية، مما جعله مثالًا لعلماء الأمة الموسوعيين في شتى المعارف العلمية ومجالاتها، وعلى رأسها اللغة العربية، والقاضي عياض – من خلال موضوعنا هذا – خير شاهد لحاجة علماء الدين وأساتذة الشريعة إلى اللغة العربية ولاسيما وهم يتعاملون مع النصوص الإسلامية.

وأما منهجي في البحث فاني حاولت الاعتماد بعد كتاب الله – تعالى – أن استعين بمؤلفات القاضي عياض المطبوعة، ومن ثمّ الاستشهاد بها في المواضع المناسبة، وقد خرّجت الأحاديث النبوية من مظانها، ونسبت الأبيات الشعرية إلى قائليها مع الحرص على ذكر بحر البيت الشعري والإشارة إلى الدواوين

الشعرية والكتب المختصة، واعتمدت في كل مطلب على المراجع القريبة من موضوعه، أو المماثلة له في بحثه وأبوابه، واستخدمت مصادر حديثة للتوثيق والترجيح والردود وغير ذلك من مسائل البحث، وحرصت على الاهتمام بلغة الأرقام في البحث، فأوردت رقم السورة ورقم الآية للنصوص القرآنية، وكذا أرقام الأحاديث مع رقم الجزء والصفحة لمراجع الروايات، ولم أتجاوز عالمًا من العلماء دون الإشارة إلى سنة وفاته، وكنت قد قسمت البحث فصول ومباحث ومطالب ومسائل تحمل أحيانًا الترقيم الرياضي، أو الترتيب الألف بائي.

وإذا كانت هناك من صعوبات تذكر في هذا البحث فمنها: ندرة بعض المصادر والمراجع، وعدم توافر بعضها بسبب الأحداث التي مرّت في المدة التي كتبت فيها هذه الأطروحة، بدءًا بالحرب على العراق ومن ثم احتلاله، وما صاحب ذلك من إحراق للمكتبات، ونهب للخزائن العلمية، وما أعقب ذلك من تدهور الأوضاع الأمنية، وقد أثر ذلك كله في البحث والباحث، ومن العوائق والعقبات ضيق الوقت ومحق البركة منه، وتقارب الأيام والسنين فيما بينها، فلا يجد الباحث نفسه إلا وقد تجاوز المدة المقررة له.

واضطررت من أجل بحثي هذا إلى هجرة علمية في المكتبات العامة والخاصة والتجارية فقصدت لذلك سوريا والأردن فضلًا عن موسم الحج والعمرة في مكة المكرمة والمدينة المنورة.

ختامًا:

فهذا جهد المقل ونتاج المبتدىء، أرجو وآمل أن أكون قد وفقت فيه، وأعطيته حقّه، وها أنذا أقول للقراء الكرام:

لكــنْ قــدرة مثلــي غــير خافيــة ... والنمــل يعــذر في القــدر الــذي حمــلا

وعذري أولًا وأخيرًا للقاضي عياض – تغمده الله برحمته، وأسكنه فسيح جناته –، أن قد تجاوزت حدّي في طرق بابه، وولوج محرابه، ولعلّي أن أكون من علمه النافع الذي يبلغه الله – تعالى – ثواب هذا العمل إلى حضرته وهو في قبره، وإنني لما علمت تعذره عن وصوله لحج بيت الله الحرام وزيارة مسجد سيد الأنام ﷺ أديت نيابة عنه عمرة في شهر رمضان من عام ١٤٢٤ هـ والعمرة في رمضان تعدل حجة كما ثبت في الصحيح.

وحين زرت مراكش قصدت قبره وزرته ودعوت له،ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا، اللهم علمنا ما ينفعنا، وانفعنا بما تعلنا، واجعل ما علمتناه سبباً لرضاك عنا، يا رب العالمين.

الباحث

الفصل الأول

حياة القاضي عياض

المبحث الأول: حياته الشخصية

المبحث الثاني: حياته العامة

المبحث الثالث: حياته العلمية (اللغوية)

المبحث الأول

حياته الشخصية

المطلب الأول: اسمه وكنيته وألقابه

هو: عياض بن موسى بن عياض بن عمرون بن موسى بن عياض بن محمد بن عبد الله بن موسى بن عياض.

وهذا النسب نقله ابنه محمد بن القاضي عياض ت 575هـ عن أبيه نفسه[1]، وقد شكك القاضي عياض في تسلسل جدّه الخامس، فروى عنه ابنه محمد عن والده أنه كان يقول:((لا أدري هل محمد والد عياض، أو بينهما رجل فهو جدّه؟))[2].

وقد نقل شهاب الدين أحمد بن محمد المقري التلمساني ت 1041هـ ما نصه: ((قال الشيخ أبو الملجوم: اجتاز علينا القاضي عياض عند انصرافه من سبتة قاصدًا إلى الحضرة زائراً لأبي بداره عشية يوم الاثنين الثامن لرجب سنة ثلاث وأربعين وخمسمئة، وفي هذه العشية استجزته وسألته عن نسبه فقال: إنما أحفظ: عياض بن موسى بن عياض بن عمرون بن موسى بن عياض، وأحفظ أيضاً بعد ذلك محمد بن عبد الله بن موسى بن عياض، ولا أعرف أن محمداً هذا هو أبو عياض أو بينهما أحد؟))[3].

وكلا المصدرين قد اتفقا في سلسلة النسب، وهما جديران بالثقة؛ لكون الأول منهما هو من أقرب المترجمين له زمانًا ومكانًا وحالًا فهو ولده محمد ت 575هـ والثاني هو من حفاظ المغاربة خصّ أكبر ترجمة للقاضي عياض في مصنف موسوعي في التأريخ والأدب وهو كتاب أزهار الرياض للمقري ت 1041هـ غير أننا لا نكاد نبتعد كثيرًا عن عصر القاضي عياض حتى نجد تصادم الروايات واختلافها فيما بينها، فنجد

---

(1) ينظر: التعريف بالقاضي عياض، لولده أبي عبد الله محمد ت 575هـ تحقيق: د.محمد بن شريفة، ط/ المملكة المغربية، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ب. ت:2.

(2) المصدر نفسه.

(3) أزهار الرياض في أخبار عياض، لشهاب الدين أحمد بن محمد المقري التلمساني ت1041هـ تحقيق: مجموعة من الأساتذة، مطبعة فضالة، المحمدية – المغرب، 1338هـ – 1978 م: 1/ 24.

ابن الأبار ت 658هـ يسقط في معجمه من النسب (عبد الله)[1]، ويتبعه في ذلك ابن خلكان ت 681هـ، ويغيّر في النسب اسم (عمرون) إلى (عمر) من غير واو ونون[2].

وليس هناك من فائدة مرجوة للوقوف طويلاً على شجرة نسب القاضي عياض، وما تعرض نسبه من نقص أو حذف أو نحوهما في الأسماء.

ولكن الذي ينبغي أن أذكره أن نسب القاضي عياض الذي رواه ابنه محمد وتلميذه ابن الملجوم قد اعتمد عليه الكثير من الذين ترجموا للقاضي عياض[3].

---

(1) ينظر: المعجم في أصحاب أبي على الصدفي، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله القضاعي، المعروف بأن الأبار ت 659هـ، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب اللبناني – بيروت، دار الكتاب المصري – القاهرة، ط2، 1410هـ – 1989م: 301.

(2) ينظر: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لأبي العباس محمد بن خلكان ت 681هـ، تحقيق: د.يوسف على طويل، و د. مريم قاسم طويل، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط/ 1، 1419هـ – 1998م: 3/ 424.

(3) ينظر ترجمة القاضي عياض في:

- قلائد العقيان في محاسن الأعيان، للفتح بن خاقان ت 528هـ، تحقيق: د. حسين يوسف خريوش، دار المنار – الأردن، ط/ 1 1409هـ – 1989م: 3/ 683.
- الصلة في تأريخ أئمة الأندلس وعلمائهم ومحدثيهم وقضاتهم وأدبائهم، لأبي القاسم خلف بن عبد الملك بن بشكوال ت 578هـ تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب اللبناني – بيروت، دار الكتاب المصري – القاهرة، ط/ 1، 1410هـ – 1989م: 2/ 660.
- بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس، لأحمد بن يحيى الضبي ت 599 هـ، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب اللبناني – بيروت، دار الكتاب المصري – القاهرة، ط/ 1، 1410هـ – 1989م: 2/ 572.
- تأريخ الإسلام ووفيات مشاهير الأعلام، للحافظ شمس الدين الذهبي ت 748 هـ تحقيق: د. عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، ط/ 2، 1417 هـ – 1997م:37/ 198.
- تذكرة الحفاظ، للحافظ شمس الدين الذهبي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط/ 1، 1419 هـ 1998م: 4/ 67.
- الديباج المذهب في معرف أعيان علماء المذهب، للإمام برهان الدين ابن فرحون اليعمري المالكي ت 799هـ مطبعة ابن شقرون بمصر، ط/ 1، 1351 هـ: 168.
- طبقات الحفاظ للإمام جلال الدين السيوطي ت 911هـ، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط/ 1، 1403هـ – 1983م: 470.
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد الحنبلي ت 1089 هـ، مكتبة القدسي بمصر، 1350هـ: 4/ 138.

ومن لوازم التعريف بالاسم الكنية واللقب، فأما الكنية فلم تعرف للقاضي عياض إلا كنية واحدة وهي: ((أبو الفضل)) [1].

وأما لقبه فهو (القاضي) الذي صار ملازماً لاسمه لا ينفك عنه[2]، هذا وقد حلته المراجع والمصادر بجملة أخرى من الألقاب النبيلة منها: شيخ الإسلام، العلامة، الحافظ، الأوحد، الإمام، المحدث، الفقيه، المجتهد، الأصولي، المفسر، المؤرخ، اللغوي، الأديب، الشاعر، المحقق، المصنف المجيد، الخطيب الفصيح، العالم، العامل، الزاهد، الفاضل، الورع، الرباني، المجاهد، علامة المغرب، واحد آحاد الزمان ... ولكل لقب من هذه الألقاب نصيبه الحقيقي الذي ينطبق على جانب من جوانب هذه الشخصية الفذة المتميزة بين العلماء الأعلام[3].

---

(1) التعريف: 2؛ بغية الملتمس: 2/ 572.

(2) ينظر: القاضي عياض، عالم المغرب، وإمام أهل الحديث في وقته، د. الحسين بن محمد شوّاط، دار القلم بدمشق، ط/ 1، 1419هـ – 1999 م: 33.

(3) ينظر: المصدر نفسه.

المطلب الثاني: نسبتـــه وأسرتـــه

للقاضي عياض نسبتان:

إحداهما نسبية، والأخرى سكنية، فهو يحصبي النسب، سبتي المولد والسكن، فأما نسبته إلى يحصب، فهو نسبة إلى يحصب بن مالك[1]، ويحصب: أبو قبيلة من حمير المعروفة من عرب اليمن، وكثير منهم استوطنوا الأندلس بعد الفتح، ونسبت إليهم قلعة هناك عرفت بقلعة (يحصب)[2].

ويحصب: هو أخو ذي أصبح الحارث بن مالك الذي ينتهي إليه نسب الإمام مالك بن أنس اليحصبي[3]، ولذلك يعرف أحيانًا القاضي عياض بـ (المالكي) لأنه يمت إلى إمام دار الهجرة مالك بن أنس – رحمه الله – بصلتين:- الأولى: صلة القربى والنسب، فكلاهما من قبيلة حمير من عرب اليمن ذات الصيت الذائع في التاريخ، والصلة الأخرى: صلة المذهب المالكي في الفقه الإسلامي الذي تمذهب به سكان المغرب، وكان القاضي عياض من أبرز أعلامه وأشهرهم.

وأما نسبته إلى سبتة[4]: فهي المولد والسكن[5]، فقد ولد بها القاضي عياض، وذلك لأن أجداده كانوا قديماً بالأندلس في مدينة (بسطة)[6] ثم انتقلوا منها إلى مدينة (فاس)[7]، وكان لهم استقرار بـ

---

(1) ينظر: أزهار الرياض: 1/ 23 – 24.

(2) تعرف قلعة (يحصب) في الوقت الحاضر باسم (ألكالاريال) أي: القلعة الملكية، وهي تابعة في التقسيم الإداري الأسباني لإقليم جيان (JAEN). ينظر: العلامة أبو الفضل عياض كما يراه علماء المشرقيات، د. عبد الله العمراني ندوة الإمام مالك (دورة القاضي عياض) في وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بمراكش / المغرب، مطبعة فضالة / المحمدية، 1404هـ 1983م: 2/ 66.

(3) ينظر: ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، للقاضي عياض ت 544هـ تحقيق: د.احمد بكير محمود، دار مكتبة الحياة / بيروت، 1388هـ – 1968: 1 / 102.

(4) تقع سبتة على مضيق جبل طارق من ناحية المغرب، واختلفوا في سبب تسميتها فقيل من باب سبت النعل إذا قطعتها، فهي منقطعة في البحر، وقيل لأن أول من نزلها هو سبت بن يافث بن نوح.

(5) ينظر: التعريف: 3.

(6) بسطة: بالفتح مدينة بالأندلس من أعمال جيان ينسب إليها المصلبات البسطية، ينظر: معجم البلدان لياقوت الحموي ت 626هـ دار الفكر، بيروت، ب.ت: 1/ 422.

(7) فاس: بالسين المهملة بلفظ (فاس) النجار، مدينة مشهورة كبيرة على بر المغرب من بلاد البربر وهي حاضرة البحر وأجل مدنه، ينظر: معجم البلدان: 4/ 230.

(القيروان)[1]، وكان (عمرون) والد جد أبيه قد غزا مع المنصور ابن أبي عامر (سبتة) بعد دخول الفاطميين المغرب، وقد جعل فيها رهائن من أولي الشأن من مدينة (فاس)، وقد تولاهم عبد الملك المظفر ولد المنصور، وكان من بين الرهائن عيسى والقاسم أخوا (عمرون) الأمر الذي حمل (عمرون) إلى الخروج من (فاس) إلى (سبتة) ليكون على مقربة من أخويه وأخبارهما، وما أن رأى (سبتة) حتى أعجبته فقرر الإقامة فيها، وفي هذه البلدة ولد له ولد سماه (عياضًا)، وولد لهذا الوليد ولد سماه (موسى)، ثم ولد لموسى ولد فسماه (عياضًا) الذي هو صاحبنا (القاضي عياض)[2].

وبسبب رحيل عائلة القاضي عياض وتنقلهم بين عدد من مدن المغرب نسب القاضي عياض إلى المغرب فقالوا: (عياض ... المغربي)[3].

وإذا كانت المعلومات متوافرة لديّ عن أسرة القاضي عياض من جهة أبيه، فإنني لم أقف إلا على الشيء القليل عن عائلة أمّه، ويبدو أنها عائلة علمية؛ لأن بعض رجالها كان لهم اشتغال بالعلم، فقد ذكر القاضي عياض في الغنية: ((أن من الذين سمعوا عن أبي عبد الله ابن سحنون اللواتي ... خالَي عياض: أبا بكر وأبا محمد أبني الجوزي))[4]، وقد تردد هذان الاسمان في كتب التراجم[5].

وقد ردّ الباحث عبد السلام شقور[6] أستاذه محمد بن تاويت الطنجي[7] عندما ذكر أنه لم يجد عن أسرة القاضي عياض من يعرف بالعلم، وإن أسرته من أمه غير معروفة، فأثبت – شقور – عكس هذا الكلام تمامًا حين توصل إلى أن عياضًا ورث الجاه المادي عن أسرته من أبيه، وورث الجاه العلمي عن أسرته من أمه، فهو من بيت علم وجاه، وقد عرف القاضي عياض كيف يستفيد من ذلك كله[8].

وأما الأخبار عن زواجه فمنقطعة، إلا أن الذي وصل إلينا أن له من الأولاد أبا عبد الله محمد، ولم أقف على تأريخ زواجه؟ ومن هي زوجته؟ وكم أنجب من الأولاد؟ إلا أن الله – تبارك وتعالى – قد بارك

---

(1) القيروان: معرب وهو بالفارسية: كاروان، وهي مدينة عظيمة بأفريقية غبرت دهراً وليس بالغرب مدينة أجل منها وهي مدينة مصرت في الإسلام وقد اختطها عقبة بن نافع، ينظر: معجم البلدان:4/ 420.

(2) ينظر: التعريف: 3.

(3) ينظر: تذكرة الحفاظ: 4/ 67، شذرات الذهب: 4/ 138.

(4) الغنية في فهرست شيوخ القاضي عياض، للقاضي عياض ت 544هـ تحقيق: د.علي عمر، مكتبة الثقافة الدينية بمصر، ط/1، 1423 هـ – 2003م: 148.

(5) ينظر: الصلة: 1/ 289.

(6) ينظر: القاضي عياض الأديب، عبد السلام شقور، دار الفكر المغربي، ط/ 1 1983م: 68.

(7) ينظر: مقدمة ترتيب المدارك، محمد بن تاويت الطنجي، مجلة دعوة الحق، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، العدد (5) السنة (8) ذو القعدة 1384هـ – مارس 1965م: 51.

(8) ينظر: القاضي عياض الأديب: 69.

في ذرية القاضي عياض عن طريق ولده محمد، وسأتناول التعريف بهذه الذرية بدءًا بابنه (محمد)، ثم حفيده (عياض بن محمد)، ثم بحفيد ابنه (محمد بن عياض بن محمد بن القاضي عياض).

أولاً: ابنه محمد بن القاضي عياض.

أبو عبد الله محمد ولد القاضي عياض، سمع من أبيه وغيره، دخل الأندلس وولي قضاء (دانية) قبل السبعين وخمسمئة، وكان حميد السيرة، نزيهًا متواضعًا، له مشاركة في الأدب والأخبار، وولي أيضًا قضاء (غرناطة) وتوفي بها[1].

له كتاب (التعريف بالقاضي عياض) والده، وهو أشهر ما ألفه، جمع فيه بعض أخبار والده وأحواله[2]، وكان (محمد) عالمًا ترسَّم طريق والده فأخذ عنه الطلاب، ومن تلاميذه خليفته وابنه (عياض بن محمد)[3]، توفي محمد على الصحيح سنة 595هـ[4].

ثانياً: حفيده عياض بن محمد بن القاضي عياض.

يكنى كجده بأبي الفضل، من خيرة طلبة العلم في عصره، ولد سنة 561 هـ، ورحل إلى الأندلس أيام قضاء أبيه لغرناطة، وتلقَّى عن أشياخ قرطبة وأشبيلية واستقر بمالقة[5]. روى عن أبيه وغيره، وقد تتلمذ عليه ابنه محمد أبو عبد الله قاضي الجماعة بقرطبة، توفي سنة 630هـ[6].

ثالثاً: حفيد ابنه: محمد بن عياض بن محمد بن القاضي عياض.

ولد سنة 584هـ بسبتة ونشأ بها، وأخذ من علمائها، ثم رحل إلى أشبيلية وقد أجاز له خلق كثير[7].

---

(1) ينظر: التكملة لكتاب الصلة، لأبي عبد الله القضاعي المعروف بـ (ابن الأبار) ت 658 هـ تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب اللبناني - بيروت، دار الكتاب المصري - القاهرة، ط/ 1، 1410هـ - 1989م: 2/ 677.

(2) ينظر: التعريف:2.

(3) ينظر: الإحاطة في أخبار غرناطة، للسان الدين ابن الخطيب الأندلسي ت 776هـ تحقيق: محمد عبد الله عنان، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط/ 2، 1393هـ: 2/ 167.

(4) ينظر: الديباج المذهب: 289.

(5) ينظر: صلة الصلة لأبي جعفر أحمد بن الزبير، مكتبة خياط، بيروت، ب. ت: 165.

(6) ينظر: الديباج المذهب:172.

(7) ينظر: المصدر نفسه.

وكان من عدول القضاة، وأهل النزاهة منهم، شديد التحري في الأحكام والاحتياط، صبرًا على الضعيف والملهوف، شديدًا على أهل الجاه وذوي السطوة، كان فاضلًا ذا سمت حسن، يعرب كلامه ويزّينه، محبًا للعلم وأهله[1]، سكن مالقة مع أبيه، وبقي فيها إلى أن توفي أبوه، ولم أقف على تأريخ وفاته.

فهذا هو البيت العياضي، بيت علم وقضاء ودين، وقد صدق الله القائل: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُم بِإِيمَٰنٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَمَآ أَلَتْنَٰهُم مِّنْ عَمَلِهِم مِّن شَىْءٍ ۚ كُلُّ ٱمْرِئٍۭ بِمَا كَسَبَ رَهِينٌ﴾[2].

(1) ينظر: الإحاطة: 2/ 167.

(2) سورة الطور: 52/ 21.

المطلب الثالث: ولادته وطفولتــــه

أرّخ القاضي عياض ولادته بخط يده، أنه ولد في منتصف شهر شعبان سنة ست وسبعين وأربعمئة للهجرة، كما نقل ذلك ابن بشكوال في الصلة[1].

وذكر محمد بن القاضي عياض: أنه وجد هذا التأريخ قد كتبه والده بخط يده[2]، وعلى ذلك أجمع المترجمون للقاضي عياض على تأريخ الولادة واتفقوا عليه[3]، وأمّا ما ذكره صاحب معجم المؤلفين من أن ولادة القاضي عياض كانت سنة ست وتسعين وأربعمئة فهو وهم[4] وهـذا التـأريخ يوافـق سـنة (1083) للميلاد[5].

ولد القاضي عياض في مدينة سبتة التي لها موقعها الجغرافي المتميز، فهـي نقطـة وصـل بـين ثلاثـة عوالم: الأندلس من الشمال، والمغرب وما وراءه من الصحراء، وأفريقيا من الجنوب وبقية العـالم الإسـلامي الواقع شرق المغرب الأقصى من جهة المشرق[6]، فكانت سبتة ملتقى ثقافات متعددة ومتنوعة وكانت مركزًا ثقافيًا له أهميته وميزاته وخصائصه[7].

ففي هذه المدينة ولد عياض وتعلم فيها وتربى، ولم يكن للطالـب اللبيـب الفطـن الحـريص علـى طلب العلم مثل عياض أن يضيع مثل هذه الفرصة من دون اغتنام، فنجده منذ صغره يستفيد مـن الوافـدين إلى سبتة والعابرين بها إلى الأندلس، وكذلك من العابرين بها إلى المشرق مما كـان لـه أبعـد الأثـر في تكـوين شخصيته من جوانب عدة[8].

وإذا كنا لا نعرف الكثير عن طفولة عياض فإنه يمكـن القـول اعتمـاداً علـى حيثيـات متعـددة أن عياضًا نشأ نشأة أبناء الأعيان في عصره[9].

---

(1) ينظر: الصلة: 2/ 661.

(2) ينظر: التعريف: 3.

(3) ينظر: وفيات الأعيان: 3/ 426، أزهار الرياض 1/ 29، شذرات الذهب: 4/ 138.

(4) ينظر: معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة، ط/ 1، 1414هـ – 1993 م: 2/ 588.

(5) ينظر: معجم الأعلام، لبسام عبد الوهاب الجابي، الجفان والجابي للطباعة والنشر، ط/ 1، 1407هـ – 1987م: 596.

(6) ينظر: اتجاه عياض الفكري بين واقع ومذهب، د. محمد زنيبر، مجلة المناهل، تصدرها وزارة الدولة المكلفة بالشؤون الثقافية بالرباط/ المغرب، العدد (19) السنة (7)، 1401هـ-1980 م: 405

(7) ينظر: المصدر نفســه.

(8) ينظر: القاضي عياض عالم المغرب:42.

(9) ينظر: القاضي عياض الأديب: 70.

فضلاً عن ذلك أن عياضًا ولد في بيت ميسور الحال، موسع عليه في الرزق، وهو إلى ذلك بيت علم ووجاهة، ومن شأن ذلك كله أن يجعل الحياة إزاءه سهلة ميسورة هادئة، وأن يمهد السبيل إلى المستقبل الكبير الذي ينتظر هذا المولود[1].

ويدخل عياض إلى الكتّاب شأنه شأن أقرانه ليقرأ القرآن الكريم على عادة أهل المغرب في التعليم؛ إذ يفتتحون التعليم بالقرآن الكريم، فقرأه عياض ختمات عدة[2].

وقد عرف بيتهم بأنه من البيوتات التي تستلفت الانتباه لما عرف أهله من صلاح وتقوى وخير وحفظ القرآن الكريم[3]، فأقبل عياض على حفظ كتاب الله تعالى حتى أتمه في سن التمييز[4].

فلم يعرف عياض في طفولته لهو الصغار، فقد فتح عينيه على حياة جادة، في أسرة صاحبة رسالة، ومدينة تعج بالعلماء والعبّاد والمجاهدين، فوجد في بيته مقومات التربية الإسلامية المنضبطة والتنشئة الصالحة الخيّرة[5].

وقد تربى عياض في مسجد أسرته ملتزماً بالصلاة فيه، متعلقاً بآخرته من خلال المقبرة الملحقة بالمسجد من وقف أجداده[6].

ونشأ عياض في سبتة – مسقط رأسه – نشــأة طيبة مباركة وصفها ابنه محمد قائلاً:

((نشأ أبي على عفة وصيانة، مرضي الخلال، محمود الأقوال والأفعال، موصوفاً بالنبل والفهم والحذق ...))[7].

---

(1) ينظر: القاضي عياض، أ. عبد القادر الصحراوي مجلة دعوة الحق تصدرها وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية في المغرب: العدد (8) السنة (10): 104.

(2) ينظر: الغنية: 47.

(3) ينظر: عياض المحدث، د. يوسف الكتاني، ندوة الإمام مالك (دورة القاضي عياض): 1/ 236

(4) ينظر: القاضي عياض عالم المغرب: 37.

(5) ينظر: المصدر نفسه.

(6) ينظر: المصدر نفسه.

(7) التعريف: 4.

المطلب الرابع: صلاحـه وتـقـواه

أحسب أن القاضي عياضًا على خير كثير، ولا أزكي على الله أحدًا، وإن صلاحه وتقـواه لله رب العالمين من أسباب توفيق الله له، واشتهاره من بين أعلام علماء الأمة الإسلامية على مر القرون، وسيكون الحديث في هذا الموضوع عن علاقة القاضي عياض بربه منذ نشأته حتى وفاته مـن خـلال مظـاهر العبودية الخالصة لله - تبارك وتعالى -، والانقياد للشرع الحنيف، والإتباع للنبي ﷺ.

أولاً: نشأتـه الدينيـة

قال ولده محمد متحدثًا عن نشأة أبيه: ((كان كثير الصدقة والمواساة، عاملًا مجتهـدًا، صـوامًا يقـوم ثلث الليل الآخر لجزء من القرآن، لم يترك ذلك قط على أية حالة حتى غلب عليه، متدينًا متورعًا متواضـعًا متشرعًا))[1].

وقد تربى عياض في مسجد أسرته ملتزم الصلاة فيه متعلقاً بآخرته...[2]، وحفـظ القـرآن الكـريم كاملًا وهو في سن التمييز[3].

ثانياً: العالـــم الربانـي

يعد القاضي عياض من كبار العلماء الربانيين، ومن أهـل المقامـات في الـدين، قيّـضه الله لخدمـة العلم، وشرح صدره للكتابة والدروس والجمع والشرح والاستنباط والاقتبـاس، وطلـوع لـسانه بالخطابـة، وفصل القضايا، وربـط علـى قلبـه في مجابهـة التحـديات والفـتن الـتي شـهدها عـصره، وأنـاط بـه حقـوق المستضعفين فشغله بالقضاء وهو أعظم كلفة ربانية؛ لأن فيه استيفاء الحق للمظلوم من الظـالمين، ثـم أكرمـه بلين الجانب ووطأة الكنف وطيب نفسه للبذل والسخاء، فأعطى بسيرته المثلى الدليل القاطع علـى أنـه مـن الوارثين لمهام النبوة وتبليغ الرسالة[4].

---

(1) التعريف: 5

(2) ينظر: القاضي عياض، عالم المغرب:37.

(3) ينظر: المصدر نفسه.

(4) ينظر: الجانب الرباني في شخصية عياض: أ. أحمد العدوي، ندوة الإمام مالك (دورة القاضي عياض): 2/ 189.

ثالثاً: زهده

لم تشغل الدنيا القاضي عياض، ولم تفتنه زينتها، ولم ينقل أحد عنه أنه تفرغ لها، وإنما هو الزهد في متاعها، ولم يكن الزهد مقتصرًا على المال، وإنما تعداه إلى الزهد بالقضاء والمناصب، وقد تأثر بالمدرسة الزهدية للشيوخ الذين تتلمذ على أيديهم فكان معجبًا بهم في مراتب الزهد والورع والقناعة بشظف العيش بحياتهم حتى انعكس عليه هذا السلوك فخرج من الدنيا ولم يترك شيئاً من متاعها[1].

رابعاً: الإصلاح الاجتماعي

على الرغم مما عرف به القاضي عياض من الصلاح لنفسه فقد كان مصلحاً لغيره، فكان جميع أمره دعوة للناس إلى الخير يأمرهم بالمعروف وينهاهم عن المنكر، يسارع في الخيرات، فكان درسه في العلم ميدانًا رحبًا لرسم القدوة الصالحة وتوقير العلم وطلبه وحبّه، وكان مجلس قضائه ديوانًا لحل النزاعات وإشاعة المودة والصفاء والتسامح بين الناس ومن خلال مسؤولياته التي تقلدها وسّع جامع سبتة، وكان أول المنفقين عليه قبل أن يدعو الناس، إلى الصدقة وبذل الأموال، وكان سبّاقًا لفعل الخير والسعي إليه، والمساهمة الفعالة في وجوه البر ومساعدة الأيتام والأرامل والمساكين والفقراء، فشخصيته تمثلت بكونه عالمًا مخلصًا، ومصلحًا ناجحًا، وقاضيًا نزيهًا، ومعلمًا مربيًا، وإنسانًا تألقت فيه معاني الإنسانية في حياته كلها[2].

خامساً: السمة الروحية

لا يسع المنصف للقاضي عياض إلا أن يعده تاجًا من تيجان العارفين، وقد ذكر محمد بن القاضي عياض في فضائل والده، أنه كان: ((ذاكرًا لأخبار الصالحين وسيرهم، وأخبار الصوفية ومذاهبهم))[3].

هذا وإن المتأمل في عناوين مؤلفاته وأسامي مصنفاته ليجد ما يؤيد مقامه الروحي وتوجهه النفسي في هذه الأسماء مثل: الإلماع، بغية الرائد، ترتيب المدارك وتقريب المسالك، الشفا، مشارق الأنوار، المقاصد الحسان ... إلخ كلها تحمل معاني الذوق الروحي عند أهله[4].

---

(1) ينظر: المصدر السابق.

(2) ينظر: المصدر نفسه: 2/ 23.

(3) التعريف: 4.

(4) ينظر: الجانب الرباني في شخصية عياض، ندوة الإمام مالك (دورة القاضي عياض): 2/ 189.

وهذه السمة تطابق حقيقة ما كان عليه القاضي من علم وعمل صالح، ودفاع عن الكتاب والسنة بقلمه وسلوكه ومراقبة ربّه فيما تولاه من قضاء وتدريس وفتيا، وكان مهيبًا عند الحكام، عزوفاً عن الطمع فيما لديهم، فهذه صفات الصالحين وأهل الولاية[1].

وكان – رحمه الله – ثقةً ورعًا زاهدًا عابدًا متصلبًا في الدين قوي العقيدة بعيدًا عن البدع[2].

---

(1) ينظر: ذكرى أبي الفضل عياض، محمد العربي الخطابي، مجلة المناهل: العدد (19) السنة (7):167.

(2) ينظر: مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم، لأحمد بن مصطفى الشهير بطاش كبرى زاده، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط/ 1، 1405هـ – 1985م: 2/ 130.

المطلب الخامس أخلاقـــه وفضائلــــه

لقد اتصف القاضي عياض بأخلاق كريمة، ووصف بسجايا حميدة، فوصلت إلينا عنه صور مضيئة، رسمها بتعامله، واكتسبها من ميراث نبيّه ﷺ، ونشأ عليها من جبلة آبائه، فكان حسن الصيت، طيب الذكر، محمود الصفات.

فقد وصفه ابنه محمد بقوله: ((كان أبي على عفة وصيانة، مرضي الحال، محمود الأقوال والأفعال، موصوفًا بالنبل والفهم والحذق ... حسن المجلس، كثير الحكاية والخبر، ممتع المحضر، عذب الكلام، مليح النادرة، صبوراً حليماً جميل العشرة، كثير الصدقة، دؤوبًا على العمل، يكره الإطراء والإفراط في التصنع، لا يستسهل تكليف الناس والتحامل عليهم، منصفاً من نفسه لأهل العلم، محبًا لطلبة العلم، مبادرًا لقضاء الحوائج، صغير النفس، غير متكبر، جوادًا سمحًا من أجود أهل زمانه ...ليّنًا في غير ضعف، لا تأخذه في الله لومة لائم، كان يأخذ أموره بالملاطفة والسياسة ما استطاع وإلا تقوّى، وكان يلاطف الأمراء فإن امتنعوا عن الحق تقوّى عليهم ... وكان غير هيوب بهم، محببًا في قلوب العامة والخاصة، وكان جميل الوجه لطيف الرائحة، نظيف الملبس، باهي المركب)) (1).

يقول الأستاذ أحمد صقر في مقدمة تحقيقه لكتاب الإلماع: ((إن تلك الأوصاف الجميلة التي وصف بها ابن عياض أباه، قد تكون لعاطفة البنوة دخل كبير في إسباغها عليه، ولكن الذين خالطوا عياضاً وخبروا أحواله قد وصفوه بمثلها وأحسن منها)) (2).

والمتأمل في أخبار عياض يجد أخلاقه موزعة في مجالاتها، فكان خلقه في القضاء العدل، وخلقه مع نفسه التواضع، وخلقه مع الناس العشرة الطيبة ... إلخ فهو - رحمه الله - لما أقام الحد على صديقه الفتح بن خاقان ت 528هـ في شرب الخمر، بعث له بهدية فيها دنانير وفيها من تطييب الخاطر وصفاء الود ما لا يفعله غيره(3).

ومع كل المناصب التي تقلدها لم يدعه ذلك إلى التكبر والتعالي على الناس وإنما ازداد بعلمه وقضائه ووجاهته تواضعًا، وهذه شهادة احتفظ بها التأريخ للقاضي عياض: ((حاز القاضي عياض من الرفق والرئاسة في بلده ما لم يصل إليه أحد قط من أهل بلده، فما زاده ذلك إلا تواضعًا وخشية لله)) (4).

---

(1) التعريف: 6، 7، 8، 9.

(2) الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع للقاضي عياض ت 544 هـ تحقيق السيد أحمد صقر، دار التراث، القاهرة، ط/ 2، 1398 هـ - 1978م: 7 - 8.

(3) ينظر: التعريف: 112.

(4) تذكرة الحفاظ: 4/ 68.

وقد جسّد لنا القاضي عياض أخلاق العلماء وأدبهم الرفيع وقد نقل لنا الفتح بن خاقان ت582هـ في ترجمته للقاضي عياض ما نصه: ((جاء على قدر، وسبق إلى نيل المعالي وابتدر، واستيقظ لها والناس نيام، وورد ماءها وهم صيام، وتلا من المعارف ما أشكل، وأقدم على ما أحجم عنه سواه ونكل، فتجلت به للعلوم نحور، وتجلت له منها حور، كأنهن الياقوت والمرجان، لم يطمثهن أنس قبلهم ولا جان، وقد ألحفته الأصالة رداءها، وسقته أنداءها، وألقت إليه الرئاسة أقاليدها وملكته طريفها وتليدها، فبذّ على فتائه الكهول سكونًا وحلمًا، وسبقهم معرفةً وعلمًا، وازدرت محاسنه بالبدر اللماح، وسرت فضائله سري الرياح، فتشوفت لعلاه الأقطار، ووقفت تحكي نداه الأمطار ... وهو على اعتنائه بعلوم الشريعة، واختصاصه بهذه الرتبة الرفيعة، يعنى بإقامة أود الأدب، وينسل إليه أربابه من كل حدب))[1].

بهذه الخلال جمع عياض مواصفات العالم الذي يحب مجتمعه، ويسعى في خيره وإصلاحه، إذ تحلى بخلال الحلم والتواضع وخفض الجناح والرحمة بالناس ومواساتهم بلفظه العذب وماله الكثير، مشيعاً بينهم معاني التراحم والتواد والتكافل قولاً وعملاً، فكانت النتيجة أن أحبه الجميع، ولا شك أن كثيراً منهم قد تطبعوا بتلك الأخلاق الكريمة والشيم النبيلة، ونظراً لهذه الفضائل والشيم التصقت بعياض كنية (أبي الفضل) دون سواها على الرغم من أنه لم يكن له ولد بذلك الاسم، وإنما كنّي بذلك نسبة لكثرة فضائله[2].

(1) قلائد العقيان: 3/ 683- 684.

(2) ينظر: القاضي عياض، عالم المغرب: 182.

المطلب السادس: وفاتــه

اتفق المؤرخون والمترجمون للقاضي عياض على سنة وفاته، واختلفوا في يومها وشهرها ومكانها وأسبابها.

فتوفي – رحمه الله – في عام أربع وأربعين وخمسمئة هجرية[1]، وهذا التأريخ يوافق عام 1149 ميلادية[2]، وله ثمان وستون سنة[3].

وكان ذلك في يوم الجمعة السابع من جمادى الآخرة[4]، الموافق: 10/13 (تشرين الأول / أكتوبر)[5]، وقال ابن خلكان ت 681 هـ في أحد قوليه أنه توفي في شهر رمضان من العام المذكور[6].

ومات ودفن بـ(مراكش)[7]، كما هو معروف لمؤرخي المغرب وغيرهم كافة[8]، وعلى رأسهم محمد بن القاضي عياض الذي قطع بوفاة أبيه بمراكش ويدفنه بها[9].

وأقبر – رحمه الله – بباب إيلاف داخل المدينة – داخل السور[10].

وأختُلِفَ في سببِ وفاته، وتباين الرأي فيها على ثلاثة أقوال:-

أولًا: أنه مات بعد مرض قصير كما نقل ذلك ابنه محمد حيث قال: ((إن القاضي خرج في صحبة عبد المؤمن إلى (غزوة دكالة) فمرض بعد مسيرة مرحلة فأذن له عبد المؤمن بالرجوع إلى مراكش فأقام بها مريضاً نحواً من ثمانية أيام ثم مات))[11].

---

(1) ينظر: الصلة:2/ 661، تذكرة الحفاظ: 4/ 69.

(2) ينظر: معجم الأعلام: 596، ومعجم المؤلفين: 2/ 588.

(3) ينظر: مفتاح السعادة ومصباح السيادة: 2/ 131.

(4) ينظر: الديباج المذهب:171.

(5) ينظر: تأريخ الأدب العربي، كارل بروكلمان، نقله إلى العربية: د. السيد يعقوب بكر، راجع الترجمة:د. رمضان عبد التواب، دار المعارف، مصر، 1977م: 6/ 266.

(6) ينظر: وفيات الأعيان: 3/ 426.

(7) مراكش بالفتح ثم الكاف وشين معجمة أعظم مدينة بالمغرب وأجلها، وبها سرير ملك بني عبد المؤمن وهي في البر الأعظم بينها وبين البحر عشرة أيام في وسط بلاد البربر، ينظر معجم البلدان: 5/ 94.

(8) ينظر: التعريف:13، وفيات الأعيان:3/ 426.

(9) ينظر: التعريف: 13.

(10) ينظر: فهرست الفهارس والإثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات، لعبد الحي الكتاني ت 1962م، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، ط/ 2، 1402هـ: 2/ 184.

(11) التعريف: 13.

ثانيًا: أنه مات مسموماً وسمّه يهودي بإشارة من الموحدين لما تمرد أهل سبتة عليهم بأمر من القاضي عياض فنفوه من بلدته سبتة إلى مراكش الذي وافاه الأجل بها[1].

ثالثًا: أنه مات فجأة في الحمام يوم دعا عليه الإمام الغزالي لما بلغه عنه أنه أفتى بحرق كتاب إحياء علوم الدين[2].

وقد رتبت هذه الأقوال على الأصح ثم الأقرب للصحة وأما القول الأخير فمردود وذلك لأن القول الأول نقله أقرب الناس إلى القاضي عياض وهو ولده محمد[3]، وهو أعرف بأمر وفاة أبيه ثم أن هذا القول قد اعتمده أغلب من ترجم للقاضي عياض فقالوا أنه مات مريضاً، ولعل مرضه هذا من جراء السم في القول الثاني بأمر من أمير الموحدين لمعارضته لدولتهم وإنكاره على إمامها وقد رجّح هذا الرأي الدكتور الحسين بن محمد شواط[4]، ولعل محمد بن القاضي عياض أخفى هذا السبب بسبب الفتنة آنذاك – والله أعلم –.

وأما القول الثالث فمردود لأن كتاب الغزالي أحرق سنة 503 هـ والإمام الغزالي توفي سنة 505 هـ والقاضي عياض توفي سنة 544هـ فقد بقي عياض على قيد الحياة بعد حرق الكتاب أربعين سنة[5].

---

(1) ينظر: فهرس الفهارس: 2/ 185.

(2) ينظر: إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين للسيد محمد الحسيني الشهير بـ(مرتضى الزبيدي) ت 1205هـ دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط/ 3، 1422هـ – 2000 م: 1/ 38.

(3) ينظر: التعريف: 13.

(4) ينظر: القاضي عياض عالم المغرب:274.

(5) ينظر:القاضي عياض حياته وشخصيته العلمية: أ. أدريس أعزوزي، ندوة الإمام مالك (دورة القاضي عياض): 1/ 184.

المبحث الثاني

حياته العامة

المطلب الأول: عصره

يحسن بي بدءًا أن أصور الحديث عن عصر القاضي عياض في جانب حياته العامة، وذلك لأن لهذا العصر أثرًا كبيرًا في حياة عياض العامة، وكذلك كان لعياض أثر كبير في عصره وهو أمر يجعل الباحث في حيرة من أمره أمام تفاضل الفضل وتبيانه بين الرجل وعصره.

مع بدء القرن الخامس الهجري في بلاد المغرب وعلى أثر نهاية سقوط الدولة الأموية في الأندلس خرجت البلاد مفككة الأوصال، تتقاسمها القوى والقبائل، فعانى المغرب صراعًا سياسيًا وقبليًا يؤججه الخلاف المذهبي والمطامع الخارجية حتى قامت الدولة المرابطية في الصحراء المغربية على يد الفقيه عبد الله بن ياسين الجزولي ت 451 هـ[1].

دامت هذه الدولة في المدة: ((445 هـ / 541 هـ)) [2] فوحدت بلاد المغرب والأندلس وتبنت عقيدة أهل السنة والجماعة في الأصول، ومذهب الإمام مالك بن أنس - رحمه الله - في الفروع[3].

وقد اعتمدت هذه الدولة على العلماء وسخرتهم لإمكانيات الدولة المرابطية في إقامة النظام الإداري والقضائي والتدريس فكانوا خير عون لها في توحيد المغرب مذهبيًا وصيانتها داخليًا، وقد أفاد العلماء من هذا الاهتمام بالتوجه إلى الدولة بالنصح تارة، والانتقاد الصريح تارة أخرى، فكانوا مراقبين لأعمال الساسة على وفق ميدان عقدي وفقهي، فكان من أبرزهم القاضي عياض الذي وافقت حياته الشطر الأكبر من هذه الدولة، وشارك في مجالاتها التعليمية والقضائية والدينية[4].

وفي العهود الأخيرة لهذه الدولة ظهر الظلم فأضعفها حتى أن القاضي عياضًا أنكر عليهم كثيرًا من الأعمال، وصدهم عن الإثم والباطل فكان ذلك سببًا لفصله عن القضاء[5].

---

(1) وقيل اسمه: عبد الله بن تاشفين، ينظر: وفيات الأعيان: 5/ 485.

(2) الكامل في التاريخ، لابن الأثير، علي بن محمد الشيباني ت 630هـ دار صادر، بيروت، ب.ت:9/ 618، البيان المغرب في أخبار أهل الأندلس والمغرب، لابن عذاري المراكشي ت706هـ الدار العربية للكتاب، ط/ 3، 1983م:4/ 7، عصر المرابطين الموحدين، لمحمد عبد الله عنان، القاهرة، 1964 م: 1/ 25.

(3) ينظر: دولة المرابطين لسلامة محمد سلمان الهرفي، دار الندوة الجديدة، بيروت – لبنان، 1405هـ – 1985م:46.

(4) ينظر: العلامة أبو الفضل عياض كما يراه علماء المشرقيات، ندوة الإمام مالك (دورة القاضي عياض): 2/ 76.

(5) ينظر: التعريف:11.

فانقرضت هذه الدولة بعد تأسيس دولة الموحدين وقيامها بين عامي: ((515هـ – 668هـ)) على يد ابن تومرت[1] الملقب بالمهدي ت 524هـ الذي بدأ دعوته عن طريق تغيير المنكر حتى صار له الأتباع الكثيرون فبايعوه سنة 515 هـ فنظّم أتباعه وقسمهم ووزعهم وأعلن الجهاد ضد دولة المرابطين إلى أن توفي، وقد استطاع خلفاؤه من بعده السيطرة الكاملة على بلاد المغرب والأندلس[2].

وقد شارك القاضي عياض في هذه المرحلة بالمفاوضات والثورات ثم المقاومة والجهاد[3].

ولمّا وصلت جيوش الموحدين إلى سبتة سنة 534هـ تولى القاضي عياض قيادة بلدته فصدّ الموحدين عنها بقيادة عبد المؤمن بن علي ت 558هـ[4]، وفي هذا يقول ابن خلدون ت 808هـ: ((واستمر عبد المؤمن على حاله فنازل سبتة، وامتنعت عليه، وتولى دفاعه عنها القاضي عياض الشهير الذكر، وكان رئيسها يومئذ بدينه وأبوته ومنصبه)) [5].

واستمر الحال إلى أن استسلمت سبتة للموحدين حقنًا للدماء، بعد أن استولى الموحدون على مدن المغرب كله، وفي سنة 542 هـ ثار أهل سبتة على ولاة الموحدين بقيادة القاضي عياض فقتلوا عامل الموحدين على سبتة، فبدأ الموحدون بحملة على المنتفضين عليهم وعلى رأسهم القاضي عياض فنفاه الموحدون إلى قرية نائية بحجة تولي قضائها وانتهى الأمر بموته قال ابن خلدون: ((... وسخطته الدولة آخر الأيام حتى مات مغرّباً عن سبتة))[6].

وأما ما ذكره محمد بن القاضي عياض عن أبيه بأنه: ((بادر بالمسابقة إلى الدخول في نظام الموحدين والاعتصام بحبلهم المتين)) [7]، فلا يتفق هذا الخبر مع ما اجتمعت عليه بقية المراجع والمصادر والسبب في ذلك أنّ ما ذكره محمد بن عياض كان قد كتبه في عهد الموحدين ولعله خشي بطشهم فلم يصرّح بحقيقة الأمر[8].

---

(1) محمد بن عبد الله بن تومرت البربري أبو عبد الله ت 524هـ وفيات الأعيان:2/ 37.

(2) ينظر: الكامل: 10/ 569 البيان المغرب: 4/ 68.

(3) ينظر: القاضي عياض عالم المغرب: 23.

(4) عبد المؤمن بن علي بن مخلوف أبو محمد الكومي ت558 هـ مؤسس دولة الموحدين: ينظر: الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، لأحمد السلاوي، تحقيق: ولدَي المؤلف (جعفر ومحمد)، الدار البيضاء، 1954م: 1/ 139.

(5) تأريخ ابن خلدون المسمى بـ (العبر وديوان المبتدأ والخبر) لأبن خلدون ت 808هـ دار الطباعة العامرة، القاهرة، بولاق، 1284هـ: 6/ 230.

(6) المصدر نفسه: 6/ 235

(7) التعريف: 11 – 12.

(8) ينظر: القاضي عياض عالم المغرب: 175.

المطلب الثاني: عياض السياسي

عاصر القاضي عياض سلطتين سياسيتين هما: دولة المرابطين ودولة الموحدين، ولقد كان للقاضي عياض في كلتا الدولتين فقه سياسي استطاع من خلاله أن يؤدي واجبه الشرعي الذي يمليه عليه دينه بحكم علمه ووجاهته في بلدته ومنصبه.

أولاً: موقفه من المرابطين:

1- نشأ عياض في ظل دولة المرابطين طائعًا متبعًا، في موقف التقدير والاحترام، ثم المساعدة والدعاء الصالح لأمير المسلمين[1].

2- اعتمدت دولة المرابطين على القاضي عياض في نشر المذهب المالكي وتعميمه عقيدة وتشريعًا عن طريق الدرس والتدريس[2].

3- تولى عياض منصب القضاء عند المرابطين في الدولة، وكان القضاة يخضعون لحركة انتقالية شأنهم في ذلك شأن الولاة، وللقاضي حاشية تضم شعراء وكتابًا ومساعدين، ولا تقل حاشية القاضي عن حاشية الأمير؛ بل تفوقها أحيانًا[3].

4- إن تأييد عياض لدولة المرابطين لم يكن على إطلاقه بحيث تدخله المجاملة أو المداهنة، وإنما كان مرتبطًا بمدى التزام حكامها جانبَ الحق والعدل وتنفيذهم أحكام الشرع وانصياعهم لها، ولذلك نجد عياضًا يأمر الساسة وينهاهم، ويتوقف بلا تردد عن تنفيذ ما فيه مخالفة الشرع، مع بيان الحق فيه[4].

وفي ذلك يقول ولده محمد:((كان يلاطف الأمراء فإن امتنعوا عن الحق تقوّى عليهم غير هيوب لهم مقدامًا عليهم في صدهم عن الباطل)) [5].

---

(1) ينظر: موقف عياض من المرابطين والموحدين، أ. عبد السلام الأدغيري، ندوة الإمام مالك (دورة القاضي عياض): 2/ 205.

(2) ينظر: القاضي عياض الأديب: 16.

(3) ينظر: دولة المرابطين: 265.

(4) ينظر: الاستقصا: 2/ 57.

(5) التعريف: 5.

5- أنكر القاضي عياض على حاكم الأندلس تاشفين ت 537 هـ[1]، فضاق تاشفين به ذرعاً وغصّ بمراقبته له في الحقائق، وصدّ أصحابه عن الباطل، ومنعه عن الظلم، وتشريدهم عن الأعمال حتى سعى في صرفه عن القضاء فلم يأبه بمنصبه لأنه كان لا يخاف في الله لومة لائم[2].

وقد عقب محقق كتاب التعريف: الدكتور محمد بن شريفه بأن ما أورده ولد القاضي عياض – هنا – لا يخلو من غرض لأن المصادر مجمعة على الإطناب في مدح تاشفين[3]، وقد بين الأستاذ عبد السلام الأدغيري غرض هذا الخبر بأن الذي دفع محمد بن القاضي عياض على زرع هاته الجملة في كتابه القيم لعلّه كان متضايقاً من الموحدين فأراد التقرب إليهم[4].

وقد ذكر سبب عزل تاشفين للقاضي عياض هو أنه: ((انصرف بعد انفصاله عنها زائرًا أهله وترك ابن أخيه الزاهد أبا عبد الله على الأحكام)) [5].

ثم ناقض الأدغيري نفسه وقال: ((والذي يظهر لي – والله أعلم – أن القاضي عياضًا هو الذي امتنع من الرجوع إلى غرناطة أول الأمر نظرًا لما يكون قد حصل بينه وبين الأمير من التناظر البسيط ترتب عن كيفية تطبيق أحكام الشريعة)) [6].

إذن كان هناك تنافر وخلاف ولسنا نحن الذين نحدد يسره وصعوبته، ولا داعي لاتهام محمد بن القاضي عياض بأنه يتلاعب بتأريخ أبيه لأسباب سياسية، لأن التأريخ قد عرف القاضي عياضًا بأنه شديد الصرامة حتى لا يوسم بالتهاون في شريعة الله، ثم أن القضاء في الإسلام هو أعلى سلطة من الحاكم، ولا يمتنع للقاضي عياض ترك القضاء خوف البطش والظلم على نفسه.

وأما قوله بأن المعزول لا حق له في اختيار من ينوب عنه، فإنه مردود؛ لأن القضاء منصب فيه رعاية العامة ولا يمكن أن يتركه القاضي إلا بإصدار أمر بمن ينوب عنه هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإني أكرر أن القاضي هو الذي ترك القضاء بنفسه مخافة الفتنة.

---

(1) علي بن يوسف بن تاشفين اللمتوني أبو الحسن، أمير المسلمين بمراكش بويع بعد وفاة أبيه سنة 500هـ، ينظر: الأستقصا: 1/ 123.

(2) ينظر: التعريف:11.

(3) ينظر: المصدر نفسه.

(4) ينظر: موقف عياض من المرابطين والموحدين، ندوة الإمام مالك (دورة القاضي عياض): 2/ 207.

(5) التعريف:11.

(6) موقف عياض من المرابطين والموحدين، ندوة الإمام مالك (دورة القاضي عياض): 2/ 207.

ثانياً: موقفه من الموحدين

1- وقف القاضي عياض في وجه الموحدين أول الأمر موقف الرفض، فتحمل مسؤولية العلم الواعي فنبه على الخلاف العقدي فيما بين المرابطين والموحدين والأخطار التي تنتظرهم إن هم أطاعوا هذه الدولة فتجمّع أهل سبتة حوله وكان القاضي عياض رئيسهم يومئذ بأبوته ومنصبه وعلمه ودينه[1].

2- وتشبُّث السبتيون بالطاعة للمرابطين مما جعل الموحدين يرحلون عن سبتة، وتولى القاضي عياض قيادة أهل سبتة وصدّ الموحدين عنها[2].

3- بعد سقوط المغرب كله وسياسة القتل والتخريب التي عمّت البلاد كتب أهل سبتة لمبايعة الموحدين والدخول في طاعتهم وعلى رأسهم القاضي عياض الذي لم يجد بُداً من ذلك حقناً للدماء ودفعاً للبلاء[3].

فظهر للقاضي عياض بفكره الثاقب أن بلدته بين ضررين عظيمين، لكن أحدهما أعظم من الآخر:[4].

أحدهما: التمادي في رفض الموحدين ومحاربتهم، وسبتة بقيت وحدها في الميدان ضعيفة، وسيعرّض رجالها ونساءها وأطفالها للهلاك لمّا سمعوا من عبث الموحدين بالعباد.

ثانيهما: وهو الأخف: أن تقدم الطاعة للموحدين وهذا فيه ضرر عام لكنه أخف الضررين وأهون الشرين، فكتب القاضي عياض للموحدين بالطاعة واتصل بهم بمدينة سلا[5]، مع القبائل التي تهافتت لتقديم الولاء.

4- انتفضت سبتة بأهلها وبقيادة القاضي عياض بثورة عامة، ورجعوا عن البيعة للموحدين التي قهروا عليها، وقتلوا عامل الموحدين وذلك سنة 542 هـ فعمّت الفوضى[6].

وركب القاضي عياض البحر بنفسه وذهب إلى يحيى بن علي المعروف بابن غانية[7] الذي كان ما يزال موالياً للمرابطين فلقيه وأدّى إليه البيعة وطلب منه والياً على سبتة فهي انتفاضة القاضي عياض وهو زعيمها وقائدها.

---

(1) ينظر: موقف عياض من المرابطين والموحدين، ندوة الإمام مالك (دورة القاضي عياض):2/ 213.

(2) ينظر: المصدر نفسه.

(3) ينظر: القاضي عياض عالم المغرب:174.

(4) ينظر: موقف عياض من المرابطين والموحدين، ندوة الإمام مالك (دورة القاضي عياض): 2 / 213.

(5) سلا: في الغرب الأقصى من البر متصلة بأفريقية وديار مصر، ينظر: معجم البلدان:1/ 263.

(6) ينظر: القاضي عياض، عالم المغرب:174.

(7) يحيى بن علي بن يوسف ابن غانية ت 543 هـ ظل على ولائه للمرابطين أيام ظهور الموحدين، ينظر: سير أعلام النبلاء، للإمام شمس الدين الذهبي: ت 748 هـ، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، ومحمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط/ 9، 1413 هـ: 21/ 73.

5- بدأ الموحدون حملةً انتقاميةً على الثائرين في سبتة، وتم الوعيد بالتشفي من السبتيين، فرأى أهل سبتة أن من الحكمة إرسال وفد إلى أمير الموحدين عبد المؤمن بن علي ت 558 هـ[1] خليفة ابن تـومرت وذلك مخافة وصول الشر إليهم، فترأس القاضي عياض وفد بلده، وتلطف في القول مـع الموحـدين فأعلن الوفد توبته عن فعلته فعفي عنهم مع اتخاذ بعض الإجراءات الصارمة لمنع تكرار ثورتهم[2].

وكانت تلك الإجراءات أربعة، واحد منها على مدينة سبتة، وثلاثة على القاضي عياض، أما سبتة فقد أمر بهدم سورها المنيع، وأما عياض فقد منع من العـودة إلى سـبتة أولـًا، وفـرض عليـه ملازمـة رئـيس الموحدين حتى لا يفارقه ثانيًا، ثم نفاه إلى قرية نائية ليتولى قضاءها إلى أن مات فيها آخرًا[3].

فها هي ذي مواقف القاضي عياض السياسية تجاه دولة الموحدين منذ قيامها في المغرب حتى وفـاة القاضي عياض، وقد زعم الدكتور عبد الهادي التازي أن هذه المواقف الـسياسية متباينـة، وأخـذ يبحـث في الأسباب الحقيقية لتقلب القاضي عياض، ويتساءل عن تردداته هذه هل تخفي وراءها طموحـات سياسـية؟ وأن عياضًا انخدع أمام السياسة، وأنه تولى الوظائف الـسامية في الدولـة الـسابقة واللاحقـة واختـتم كلامـه بقوله: إن منطق السياسة لا يرحم[4].

وقد تكفّل بالرد على هذا الكلام الأستاذ عبد السلام الأدغيري فقال: ((لست مع الذين يقولون: إن الفقيه ورّط نفسه في السياسة، وهذه ليست من اختصاص الفقهاء، فإذا كانت السياسة هي قلب الحقـائق بالدس والكذب واستخدام جميع الطرق المحرمـة في الإسـلام، فحقيقـةً أن القاضـي عياضـًا لا يعرفهـا، وإذا كانت السياسة هي الدفاع عن الحق والاستماتة على المبدأ واستغلال الظروف المناسبة فهكذا يعرفها القاضي عياض كما يعرفها جميع الفقهاء، ولذا فإنه كان سياسياً متميزاً إذ استطاع أن يقف في وجه الموحـدين مـرتين مع المحافظة على سبتة من دون تخريب فلم يصب سبتة ما أصاب سلا وفـاس ومكنـاس وتلمـسان ومهـران وغمارة وغيرها من المدن، والقبائل المغربية قُتّلت تقتيلاً وذبح أفرادها ذبح الشياه، أما النهاية التي انتهى إليها فقد انتهى إليها كثير من العظماء في السياسة، إن القاضي عياضًا كان سياسيًا؛ ولكن بالسياسة الشرعية فكل الذي فعله لم يكن الغـرض منـه الوصـول إلى المنـصب أو الرئاسـة، بـل كـان دفاعـاً عـن الحـق وإخلاصًا للمرابطين)) [5].

---

(1) سبقت ترجمته.

(2) ينظر: موقف عياض من المرابطين والموحدين ندوة الإمام مالك(دورة القاضي عياض): 2/ 214.

(3) ينظر: القاضي عياض عالم المغرب: 175.

(4) ينظر: القاضي عياض بين العلم والسياسة، د. عبد الهادي التازي، مجلة المناهل: العدد (19)، السنة (7): 472-487.

(5) موقف عياض من المرابطين والموحدين، ندوة الإمام مالك (دورة القاضي عياض):2/ 216.

ثم أن القاضي عياضًا لم يتسلم في دولة الموحدين منصبًا ساميًا كان يطمح إليه بل هو في حقيقته عقوبة ونفي لعياض عن بلدته وأهله، ولو كان يطلبه لسعى إليه منذ دخولهم بلاد المغرب والأندلس، والحقيقة أن القاضي عياضًا إنما خالف الموحدين ووقف بوجههم من أجل تبني الحكم الشرعي الصحيح فبَغضَهم لله لا لدنيا يصيبها أو شهرة يقصدها، وخير تعليق على موقف القاضي عياض السياسي من دولة الموحدين ما جاء به صاحب الاستقصا بقوله: ((وأعلم أن ما صدر من القاضي عياض- رحمه الله - في جانب الموحدين دليل على أنه كان يرى أن لا حق لهم في الأمر والإمامة وإنما هم متغلبون، وهذا أمر لا خفاء به كما هو واضح، ولّما كانت شوكة عبد المؤمن لا تزال ضعيفة، وتاشفين بن علي أمير الوقت لا يزال قائم البيعة امتنع القاضي عياض - رحمه الله - من مبايعة عبد المؤمن، ودافعه عن سبتة إذ لا موجب لذلك؛ لأن بيعة تاشفين في أعناقهم، وهو ما زال حيًا فلا يعدل عن بيعته إلى غيره بلا موجب، وأما ما غلط به (المهدي) من أن المرابطين مجسِّمة، وإن جهادهم أوجب من جهاد الكفار فضلًا عن أن تكون طاعتهم واجبة فسفسطة منه، ولما قتل تاشفين وفتحت تلمسان وفاس وقويت شوكة عبد المؤمن، بايعه القاضي حينئذ، لأن من قويت شوكته وجبت طاعته، ثم لما ضعف أمره ثانيًا بسبب قيام بعض الثوار عليه رجع القاضي بأهل سبتة عن بيعته، ولم يأخذ بدعوة هذا الثائر لأنه ثائر أيضًا، وهذا مع ما كان ينقل عن (المهدي) من أنه غلبت عليه نزعة خارجية وأنه يقول بعصمة الإمام، وذلك بدعة كما لا يخفى، فتكون إمامته وإمامة أتباعه مقدوحاً فيها من هذه الحيثية لكن حيث حصل التغلب والاستيلاء وجبت الطاعة، والحاصل أن ما فعَله القاضي عياض أولًا وثانيًا وثالثًا كله صواب موافق للحكم الشرعي، فهكذا ينبغي أن تفهم أحوال أئمة الدين وأعلام المسلمين، وأما القتل والتحريق الذي صدر من أهل سبتة، فالظن بالقاضي - رحمه الله - أنه لا يوافق على ذلك ولا يرضاه، لكن العامة تتسرع إلى مجاوزة الحد، ولاسيما أيام الفتن، وذلك معروف من حالهم)) [1].

---

(1) الاستقصا: 2/ 111-112.

المطلب الثالث: عياض القاضي

ولّي عياض القضاء أربع مرات وسأتناول هذه المناصب القضائية لعياض مبيناً السمات العامة لقضائه وأثره في ذريته من بعده.

أولاً: المناصب القضائية لعياض

1- قضاء سبتة: ولّي عياض القضاء في سبتة سنة خمس عشرة وخمسمئة للهجرة، وقد باشر القاضي عياض مهامه، وأقام الحدود على اختلاف أنواعها[1].

وكان مثالاً للقاضي العملي، فقد اتجه فكره لتوسعة مسجد المدينة، فبنى الزيادة الغربية التي كمل بها بناء مسجد سبتة، كما بنى في جبل المنيا قرب سبتة رباطًا مشهورًا، إلى غير ذلك من الأعمال المحمودة[2].

وكانت مدة قضائه بسبتة ستة عشر عامًا، بَعُدَ فيها صيته وحَسُنَ ذكره، فنُقِلَ إلى قضاء غرناطة مترقيًا[3].

2- قضاء غرناطة: وصل الأمر بالقاضي عياض لتولي القضاء في غرناطة في غرة شهر صفر عام واحد وثلاثين وخمسمئة[4]، وقد قام أهل غرناطة باستقباله واستشرفوا له، وقد وُصِفَت مراسيم ذلك الاستقبال بقولهم: ((لما قدم علينا القاضي عياض غرناطة، خرج الناس للقائه، وبرزوا تبرزاً فما رأيت لأمير مؤمر مثله، وحرزنا أعيان البلد الذين خرجوا إليه ركباناً فنيفوا على مئتي راكب، ومن سواء العامة ما لا يحصى كثرةً، فخرجنا في جملة من خرج فلقينا شخصًا بادي السيادة، مبيناً عن اكتساب المعالي والإفادة)) [5].

وبعد أن تسلم القاضي عياض خطة القضاء وسار فيه سيرة الذي عُرف به، فردّ الحقوق إلى أصحابها، وأقام الحدود بغير مهادنة ولا مجاملة، ووقف بوجه أمير غرناطة وحاشيته فصدهم عن المظالم حتى ضاقوا به ذرعاً فجنّدوا أنفسهم لصرفه عن القضاء حتى أثمرت جهودهم فصرف

---

(1) ينظر: إنباه الرواة على أنباه النحاة، للوزير جمال الدين علي بن يوسف القفطي ت 646هـ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتب المصرية، ط/ 1، 1371 هـ- 1952م: 2/ 363.

(2) ينظر: التعريف: 11.

(3) ينظر: القاضي عياض وجهوده في علمي الحديث (رواية ودراية)، أ.د. البشير علي حمد الترابي، دار ابن حزم، بيروت – لبنان، ط/ 1، 1418 هـ - 1997م: 81.

(4) ينظر: أزهار الرياض: 3 / 11.

(5) المصدر نفسه: 3/ 11.

القاضي عياض عن قضاء غرناطة في رمضان عام أثنين وثلاثين وخمسمئة بعد أن قضى بها حوالي عامين[1].

وبعدها رجع إلى بلده سبتة، واستقر بها يدرس ويستشار، ويقصده طلاب العلم نحوًا من ست سنوات[2].

3- قضاء سبتة (مرة أخرى): في أواخر عام تسعة وثلاثين وخمسمئة للهجرة قدّم إبراهيم بن تاشفين[3] للقاضي عياض قضاء سبتة فسار القاضي سيرة المعهود المحمود الذي عرف في غرناطة وقبلها سبتة[4].

وأقام القاضي في قضاء سبتة حتى قيام دولة الموحدين وغزوهم سبتة، فكان موقفه معارضًا لهذا الحكم فانتهى به إلى تغريبه عن سبتة ليلزم القضاء بقرية ببادية (تادلا) التي كان سلطانهم عليها[5].

4- قضاء (داي): تم تسليم دولة الموحدين قضاء (داي) للقاضي عياض لسببين رئيسين:

أ- نفيًا له إلى قرية صغيرة مجهولة تفقد أبسط مقومات الحياة.

ب- حفاظًا على منصبه، وذلك خوفًا من مركزه القوي اجتماعيًا وسياسيًا في مدينته.

ولّي قضاءها في عام واحد وأربعين وخمسمئة للهجرة، ومكث فيها قرابة ثلاث سنوات حتى اعتلّ المرض، فكان قضاؤها آخر عهده بالحياة وتوفي بعده[6].

وللقاضي عياض أبيات من الشعر وهو في طريقه بـ (داي) إلى منفاه فلم يجد غير حمامة من الطير تؤنسه، فصار عياض يناجيها قائلًا[7]:

أقمرية الأدواح بالله طارحي	أخا شجن بالنوح أو بغناء
لعلك مثلي يا حمام فإنني	غريب بـ(داي) قد بليت بداء

(1) ينظر: التعريف: 11.

(2) ينظر: أنباه الرواة:2/ 364.

(3) إبراهيم بن تاشفين بن علي بن يوسف، اللمتوني الحميري: أمير المسلمين أبو إسحاق، آخر ملوك دولة المرابطين ت541هـ. ينظر:الحلل الموشية في ذكر الأخبار المراكشية، للسان الدين ابن الخطيب ت 776 هـ، تونس، 1329هـ 1911 م: 100.

(4) ينظر: الديباج المذهب:169.

(5) ينظر: تأريخ ابن خلدون: 6/ 230.

(6) ينظر: أزهار الرياض: 3/ 333.

(7) ينظر: التعريف: 98 -99.

فكـــم مـــن فـلاة بـين (داي)و(سـبتة) وفـــرق بـــصيد الخـــافقين قـــواء
لعـــل الـــذي كـــان التفـــرق حكمــــه سـيجمع منـــا الـــشمل بعـــد تنـــائي

وعلى الرغم من النهاية الحزينة لقضاء القاضي عياض فقد تسلسل القضاء في أسرة القاضي عياض، فقد تولاه أربعة أعلام من هذا البيت، فالمدرسة العياضية القضائية استمرت لآل عياض على يد أبنائه وحفدته.

ثانياً: السمات العامة في قضاء القاضي عياض

1- القضاء محنة وابتلاء:

لم يكن تسلم القضاء من الأمور السهلة على العلماء والقضاة المخلصين وإنما هو ثقل المسؤولية من مخاطر الزلل فيها وهذا ما أشار إليه القاضي عياض في سبب تأليفه لكتاب الشفا فقال: ((... فبادرت إلى نكت سافرة عن وجه الفرض مؤدياً من ذلك الحق المفترض، أختلسها على استعجال، لما المرء بصدده من شغل البدن والبال، بما قلده من مقاليد المحنة التي ابتلي بها فكادت تشغل عن كل فرض ونفل، وترد بعد حسن إلى أسفل سفل))[1].

2- القضاء مشغل العلماء:

بالرغم من الخير الكثير من مصنفات القاضي عياض إلا أنه يعد نفسه قد انشغل كثيرًا بالقضاء ولم يكن له الفراغ الكافي للتأليف، وقد بيّن ذلك في الأسباب التي دفعته إلى تأليف الإكمال وإكماله فقال: ((... فكثرت الرغبات في تعليق لما مضى من تلك الروايات والتنبيهات يضم نشرها ويجمع، والقواطع عن الإجابة تقطع، وشغل المحنة التي طوقت عنق الإنسان تمنع، أو الرجاء لوقت فراغ ذلك يسوف ويطمع))[2].

---

(1) الشفا بتعريف حقوق المصطفى، للقاضي عياض ت544هـ، تحقيق: حسين عبد الحميد نيل، دار الأرقم، بيروت، لبنان، 1415 هـ - 1995م: 1/ 3.

(2) إكمال المعلم بفوائد مسلم، للقاضي عياض ت 544 هـ، تحقيق: د. يحيى إسماعيل، دار الوفاء، بمصر، ط / 1، 1419هـ - 1998 م: 1/ 73.

3- العزلة عن القضاء راحة وهناء:

نجد القاضي عياضًا في مقام العزلة عن القضاء والإقالة من مناصبه زاهداً فيه ويعد ذلك من منن الله عليه فهو يقول في الإكمال: ((... إلى أن مَنَّ الله بإحسانه بحل تلك القلادة وزوالها، وفرغ البال من عهودها الفادحة، واشغالها فتوجه الأمر، وانقطع العذر)) [1].

4- القضاء ميزان عدل السماء:

لما تولى عياض القضاء، أقام الحدود، وأحق الحق، وأبطل الباطل، فلم يحابِ ولم يجامل ولم يخف في الله لومة لائم، فكان دقيق النظر في إثبات الظلم على الظالم ورفعه عن المظلوم فقد جلد الفتح بن خاقان ت 528هـ [2] حد شرب الخمر وهو واحد من أصدقائه.

وقد حكى بعض أصحاب الفتح بن خاقان أن الفتح قال بعد أن جلده القاضي عياض:((عزمت على إسقاط اسم أبي الفضل من كتابي الموسوم بقلائد العقيان، قال: فقلت له: لا تفعل، قصتك معه من الجائز أن تنسى، وأنت تريد أن تخلدها مؤرخة، فقال لي: وكيف؟ قلت له: كل من تضعه في كتابك يجدك ذكرت من هو مثله ودونه في العلم والصيت، فيسأل عن السبب، فيقال له، وتحكى له قصة جلدك، فيتوارث الناس العلم بذلك الأصاغر عن الأكابر)) [3].

فلينظر الناس إلى عز الطاعة وذل المعصية كيف التقيا بين الفتح بن خاقان والقاضي عياض في هذا الخبر الخالد..

5- القضاء وعيشة الفقراء:

لما سلك عياض القضاء اختار معه عيشة الفقراء فهذا ولده محمد يقول: ((ولما طالت مدته (يعني أباه) في خطة القضاء، أتلف أكثر ما ورث عن أبيه حتى احتاج إلى بيع بعض رباعه بمدينة سبتة في ثمن ضيعة اشتراها بخارج مدينة مالقة، ومات - رحمه الله - وعليه دين خمسمئة دينار وصدق الإمام الشافعي إذ يقول: من ولي القضاء ولم يفتقر فهو سارق)) [4].

---

(1) المصدر نفسه.

(2) الفتح بن محمد بن عبيد الله بن خاقان أبو نصر ت528هـ صاحب قلائد العقيان ومطمع الأنفس، ينظر: وفيات الأعيان 1/ 407.

(3) التعريف:112.

(4) المصدر السابق: 113.

المطلب الرابع: عياض المذهبي

لقد تقيد القاضي عياض مذهبيًا في العقيدة والفقه وعلم الكلام والتصوف والنحو، وقد أدت به مذهبيته إلى مواقف كبيرة مع علماء عصره آنذاك حول مجموعة من القضايا العلمية، وقد استطاع عياض المذهبي أن يكون متزناً في تقليده وإتباعه المذهب الذي تبناه في ضوء ميزان شرعي علمي في مجمل حياته العامة وسأتناول الحديث عن مذهبيته في هذه العلوم ومواقفه الخالدة مع شيوخ العلم المتخصصين وأساتذته المتبحرين.

أولًا:- مذهبه في العقيدة

إن المتأمل في التراث العقدي للقاضي عياض يجد أنه على مذهب أهل السنة والجماعة من حيث الجملة، وأما من حيث التفصيل فهو في أبواب الإيمان وتوحيد الألوهية وتوحيد الربوبية على منهج السلف من الصحابة والتابعين ومن بعدهم من أهل القرون الثلاثة المفضلة، وأما في أبواب الصفات فهو متردد بين منهج السلف ومذهب الأشاعرة، وقد اتضح ميله إلى مذهب الأشاعرة في الصفات الخبرية كالغضب والضحك والنزول، فراراً من التشبيه وتقريراً للتنزيه[1].

ويمكن أن يكون لبعض مشايخه الأثر الرئيس في تأثره بالمذهب الأشعري[2]، وهو معجب بهذا المذهب، وأظهر إعجابه في ذكر مآثر أبي الحسن الأشعري ومناقبه عندما ذكره في كتابه: ترتيب المدارك[3].

بين القاضي عياض والإمام الغزالي:

أخذ القاضي عياض على الإمام الغزالي ت 505 هـ [4] مآخذ، فخالفه كل المخالفة في بعض آرائه في أصول الدين لمسائل التأويل والمتأولين في الأسماء والصفات حسب ما جاء في كتاب إحياء علوم الدين وانتهى القاضي عياض بقوله عن الإحياء: ((لو اختصر واقتصر على ما فيه من خالص العلم لكان

---

(1) ينظر: القاضي عياض، عالم المغرب:47.

(2) ينظر: شرح قواعد القاضي عياض لأبي العباس أحمد بن قاسم الجذامي المعروف بالقباب ت778هـ دراسة وتحقيق: محمد عبد الله أحمد المختار، رسالة دكتوراه، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، 1413هـ: 22.
وقد علمتُ خلال رحلتي لأداء فريضة الحج عام 1424هـ بأن أحد طلاب الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة في مرحلة إعداد أطروحته بعنوان: (القاضي عياض ومنهجه في العقيدة).

(3) ينظر: ترتيب المدارك: 2/ 476، 514، 515، 586.

(4) محمد بن محمد بن محمد الغزالي الطوسي أبو حامد حجة الإسلام ت505هـ ينظر: وفيات الأعيان 1/ 463.

كتابًا مفيدًا)) [1]، ووافق هذا القول أن دولة المرابطين في الأندلس قد أمرت بحرق كتاب إحياء علوم الدين للغزالي بفتوى من العلماء، فاتهم بعض المؤرخين القاضي عياضًا بأنه من المفتين بهذا الأمر بناءً على خلافه مع الإمام الغزالي وكتابه الإحياء في مسائل العقيدة[2].

فالقاضي عياض لم يشارك في هذه الفتوى، وأنه وقت الإحراق لم يكن بعد قد رحل إلى الأندلس، وإنما اقتصر خلافه العلمي مع الغزالي في بعض مسائل العقيدة[3].

ثانياً: مذهبه في الفقه

كان القاضي عياض من أعلام علماء المالكية بالمغرب، درس المذهب المالكي دراسة واعية متقنة، وتحمس لتبيين مزاياه، والتعريف بأعلامه، ولفقه عياض دلالتان[4]:-

1- يقر القاضي عياض أن الواجب على المسلم أن يتعبد الله تعالى بالدليل، فنجده مع اعتزازه الكبير بالمذهب المالكي يخالف قول مالك وأصحابه إذا كان الدليل الشرعي خلافهم، هذا إذا علمنا: أن القاضي عياضًا خالف مالكاً في واحد وثلاثين مسألة[5].

2- إن القاضي عياضًا مع علو مكانته العلمية لم يَدَّعِ بلوغ مرتبة الاجتهاد، ورأى عياض مزيداً من التأكيد على أحقية مذهب مالك بالإتباع باعتباره أحد أسباب وحدة المغاربة ضد هجمات دولة الموحدين فكريًا وسياسيًا.

وقد أعطى المترجمون للقاضي عياض حقه العلمي في الفقه، فقد عدّه ابن الخطيب ت776هـ ((إمامًا مجتهدًا)) [6]، ومجتهد المذهب معلوم في طبقات الفقهاء.

إلا أن القاضي يفضل القول في الإمامة والاجتهاد في المذهب بقوله: ((أجمع علماء عصرنا قاطبة بقرطبة وسبتة وفاس ومراكش على أنه لا يجوز لأحد أن يكون إماماً في الدين مجتهدًا حتى يكون جامعًا لخصال الاجتهاد فقال له القاضي أبو عبد الله محمد بن إبراهيم الإدريسي: هلا تكون مجتهداً؟ فإنا نراك تكاملت فيك شروط الاجتهاد، قال الإدريسي: فنظر القاضي عياض بوجه لم ينظر به من قبلي ولا أراه ينظر به من بعدي وقال: هيهات هيهات ما لعياض والاجتهاد)) [7].

---

(1) التعريف: 106.

(2) ينظر: مكانة عياض العلمية، أ. السعيد بوركبة، ندوة الإمام مالك (دورة القاضي عياض): 1/ 40.

(3) ينظر: المصدر نفسه.

(4) ينظر: القاضي عياض، عالم المغرب: 59.

(5) ينظر: القاضي عياض المجتهد والمقلد، ندوة الإمام مالك (دورة القاضي عياض):2/ 39.

(6) الإحاطة: 4/ 222.

(7) القاضي عياض المجتهد والمقلد، ندوة الإمام مالك (دورة القاضي عياض): 2/ 60.

ثالثاً: مذهبه في علم الكلام

للقاضي عياض موقف من علم الكلام فكان: ((متكلمًا، لا يرى الكلام في ذلك إلا عند نازلة)) كما أخبرنا ولده محمد[1].

فالقاضي عياض كان يحترز من الخوض في متاهات علم الكلام، إلا أنه كثيرًا ما يحتج بأقوال بعض أئمة المتكلمين من المالكية، وقد كان يعمد إلى بعض المسائل الكلامية فيعالجها من وجهة نظر شرعية فقهية خالصة[2].

واهتم القاضي عياض بانتقاء أخبار وروايات جمعها في كتابه (ترتيب المدارك) وهي تطلعنا على موقف الإمام مالك من بعض المتكلمين، وأظهر القاضي عياض إعجابه بالمنهج الكلامي للأشاعرة، ودافع عنهم في اتخاذهم من علم الكلام طريقًا إلى النضال عن السنة ومنازلة المبتدعة بسلاحهم[3].

وذكر القاضي عياض أن أكثر من شنّع على الإمام الأشعري ت 324هـ[4] وأصحابه في الأندلس هو الإمام ابن حزم ت 456 هـ[5] في كتابه (النصائح والفضائح) فملأه كذباً وتشانيع باطلة، إلا أن هذا لم يمنع القاضي عياضًا من الثناء على كتاب (الفصل) لأبن حزم حيث عدّه من متكلمي أهل الحديث[6].

رابعاً: مذهبه في التصوف:

ذكر ابن خلكان ت 681هـ أنه كان هناك مكاتبات حسنة بين القاضي عياض وابن العريف ت 536هـ[7]، وقال أنه رأى لأبن العريف رسالة كتبها للقاضي عياض إلا أنه أضرب عنها لطولها[8].

---

(1) التعريف:4.

(2) ينظر: ذكرى أبي الفضل عياض، مجلة المناهل: العدد (19) السنة (7): 167.

(3) ينظر: المصدر نفسه.

(4) أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري كان معتزليًا ثم رد عليهم وإليه ينسب المذهب في علم الكلام والعقيدة، ينظر: شذرات الذهب:2/ 303.

(5) علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري، أبو محمد، عالم الأندلس في عصره، وأحد أئمة الإسلام، ولد بقرطبة وتوفي في بادية لبلة سنة 456هـ ينظر: وفيات الأعيان:1/ 340.

(6) ينظر: ذكرى أبي الفضل عياض، مجلة المناهل: العدد (19) السنة (7): 171.

(7) ابن العريف: أبو العباس أحمد بن محمد المري المعروف بابن العريف كان من كبار الصالحين والأولياء والمتورعين وله مناقب مشهورة، ينظر: وفيات الأعيان: 1/ 180-181.

(8) ينظر: وفيات الأعيان: 3/ 425.

وقد وجدت الباحث ماهر زهير جرار في مقدمة تحقيقه للغنية في فهرسة شيوخ القاضي عياض وجدته يظهر الجانب الصوفي في شخصية القاضي عياض من زاويتين وهما[1]:-

1- المنحى الزهدي الذي برز بشكل واضح من خلال الأشعار والروايات والأخبار عن الزهاد، والزهد عند القاضي عياض لا يخرج عن مفهوم أهل السنة ونظرتهم، فقد عرف كبار الصحابة والتابعين بزهدهم اقتداء برسول الله ﷺ.

2- حقيقة العلاقة بين صاحب الطريقة الصوفي ابن العريف وبين القاضي عياض، فمن المعلوم أن ابن العريف له أتباعه ومريدوه، فما حقيقة علاقتهما؟ وما نوع المكاتبات التي جرت بينهما؟ وهل ثمة رابط بين هذه الصلة وبين ثورة القاضي عياض؟

وكل هذه التساؤلات طرحها الأستاذ ماهر زهير جرار إلا أنه لم يستطع الإجابة عنها والقطع بها طالما أن المصادر لم تسعفه ولم تسعفني – أيضا – لسببين:

أولهما: أن رسائلهما لم تصل إلينا ولم نعرف ما مضمونها، وثانيهما: أن هذه الطائفة الصوفية كبيرة جداً ومنتشرة بغرب الأندلس مما لا يستطيع الباحث الإلمام بها إلا عن دراسة متعمقة ومتخصصة.

وإذا كان التصوف بمعنى السلوك فقد رأينا في حياة القاضي عياض الشخصية جوانب الصلاح والتقوى المتضمنة كونه عالمًا ربانيًا، وحياته الزهدية في إقباله على الآخرة وإدباره عن الدنيا، والسمة الروحية في سيرته العطرة، وقد عقدت أيضًا مطلبًا في أخلاق القاضي عياض وفضائله بما يثبت للقارئ أن القاضي عياضًا كان رمزاً من رموز العلماء، وتاجًا من تيجان الأولياء، وذخراً من ذخائر الصالحين الأتقياء.

وذكرت الباحثة: (سادسة الغرباوي) أن أول مصدر مغربي ذكر الفكرة الصوفية هو كتاب ترتيب المدارك للقاضي عياض؛ إذ جمع فيه رقائق الوعاظ ومناهج العلماء والزهاد[2].

---

(1) ينظر: الغنية فهرست شيوخ القاضي عياض، تحقيق: ماهر زهير جرار، دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان، ط/ 1، 1402 هـ – 1982 م.

(2) ينظر: القاضي عياض منهجه وموارده في كتابه ترتيب المدارك، رسالة دكتوراه للباحثة: سادسة حلاوي حمود الغرباوي بإشراف الأستاذ الدكتور محمد سعيد رضا، جامعة البصرة، كلية الآداب 1415هـ – 1995م: 76.

خامساً: مذهبه في النحو

نشأ القاضي عياض بعد تكامل طبقات النحاة من البصريين والكوفيين وانتهائها، وبحكم قربه من الأندلس ثم وجوده فيها من بعد، فقد عكف علماء الأندلس وطلبة العلم على كتب البصريين والكوفيين فدرسوها واختاروا منها، وتكون لهم مذهب خاص كانوا فيه إلى مذهب البصريين أميل[1].

وهذا هو الذي وجدته في المذهب النحوي للقاضي عياض، فمن حيث المصطلحات النحوية فإن الغالب على استعماله مصطلحات البصريين؛ إلا أنه استعمل في مواضع بعض المصطلحات الكوفية، فمثال ما استعمله من مصطلحات البصريين: الممنوع من الصرف[2]، والظرف[3]، والبدل[4]، والصفة[5]، واسم الفاعل[6]، وغيرها.

ومما استعمله من اصطلاحات الكوفيين: ما لم يسم فاعله[7]، والنعت[8]، الفعل المستقبل[9]، وفي مسائل نحوية كثيرة حفظ لكل مذهب أو مدرسة حقوقها فهو يذكر أنه قول الكوفيين[10]، أو قول البصريين[11]، أو أن هذا الرأي بصري[12]، وذاك كوفي[13].

ومما يشجع على القول إن القاضي عياضًا لم يكن مذهبه في النحو بصرياً ولا كوفياً؛ أنه انفرد بآراء خالف فيها البصريين والكوفيين، فهو في أحيانٍ يذكر رأي الفريقين ثم يأتي برأيه معززاً بالأدلة والبراهين، ولا يتحرج من إبداء رأيه بقوله: (وعندي ...) مثلاً، أو: (رأيي...) ومن ذلك تبرز لنا إمكانيته العلمية اللغوية في النحو، وعلى سبيل المثال لا الحصر سأتناول مسألة نحوية في هذا الموضوع:

---

(1) ينظر: من تاريخ النحو: 97.

(2) ينظر: مشارق الأنوار: 1/ 537.

(3) ينظر: المصدر نفسه: 2/ 73، 2/ 353.

(4) ينظر: المصدر نفسه: 1/ 30، 2/ 512.

(5) ينظر: المصدر نفسه: 1/ 483، 1/ 530.

(6) ينظر: المصدر نفسه: 1/ 45، 1/ 485.

(7) ينظر: المصدر نفسه: 1/ 183، 2/ 47.

(8) ينظر: المصدر نفسه: 1/ 306، 2/ 305.

(9) ينظر: المصدر نفسه: 1/ 503، 1/ 651.

(10) ينظر: إكمال المعلم: 1/ 186، مشارق الأنوار:1/ 83.

(11) ينظر: إكمال المعلم: 1/ 489، ومشارق الأنوار:1/ 176.

(12) ينظر: مشارق الأنوار: 1/ 102، 2/ 192.

(13) ينظر: إكمال المعلم:8/ 8، ومشارق الأنوار: 1/ 102، 2/ 192.

جاء في حديث ورقة ابن نوفل في بدء الوحي قوله: ((يا ليتني فيها جذعاً ...))[1]، قال القاضي عياض: ((والظاهر أن يكون انتصب (جذع) على الحال، والتقدير: يا ليتني في حين نبوته في حال الشباب، ويصح أن يكون (جذعاً) منصوبًا على أنه خبر (كان) المحذوفة، والتقدير: يا ليتني أكون فيها جذعاً، وهذا على طريقة الكوفيين، ومثل ما تضمر فيه (كان) عندهم قوله تعالى: ﴿ٱنتَهُواْ خَيْرًا لَّكُمْ﴾[2]؛ تقدره عند الكسائي: يكن الانتهاء خيرًا لكم، ومذهب البصريين: أن (خيرًا) إنما انتصب هاهنا بإضمار فعل دل عليه قوله: ﴿ٱنتَهُواْ﴾، والتقدير عندهم: انتهوا وافعلوا خيرًا لكم، وحكي عن أبي عبيد كقول الكسائي فيه: وقال الفراء: هو نعت لمصدر محذوف تقديره: انتهوا انتهاءً خيرًا لكم.

قال القاضي عياض: ... ووجه النصب عندي فيه وأظهره: كونه على الحال، وخبر (ليت) مضمر في (فيها) تقديره: ليتني في أيام نبوتك حيٌّ، أو لأيامها مدرك وفي حال شبيبة وقوة وصحة لنصرتك، إذ كان قد أسنّ وعمي عند قوله هذا)) [3].

قال العكبري ت 616هـ: ((وللنصب فيها وجه، وذلك أن يجعل (فيها) الخبر، وجذعاً: حال، وتكون الفائدة حاصلة من الحال)) [4].

---

(1) صحيح مسلم برقم: (16): 1 / 139.

(2) سورة النساء: 4/ 171.

(3) إكمال المعلم: 1/ 489.

(4) إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي، لأبي البقاء العكبري ت 616هـ تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، ط/ 1، 1420هـ – 1999 م: 199.

المبحث الثالث

حيــاته العلمية (اللغوية)

المطلب الأول: مكونات ثقافته العلميــة

لقد وصف محمد بن القاضي عياض أباه بأنه نشأ: ((طالبًا للعلم، حريصًا عليه، مجتهدًا فيه، معظمًا عند الأشياخ من أهل العلم، كثير المجالسة لهم، والاختلاف إلى مجالسهم، إلى أن برع في زمانه، وساد جملة إخوانه، وبلغ من التفنن في فنون العلم ما هو معلوم...))[1].

ولقد هيأ الله – سبحانه – لعبده عياض عقلية صالحة، فيها ذاكرة محصلة حافظة واعية، وأتاح له أن يكون مسقط رأسه مدينة (سبتة) التي كانت مركزًا ثقافيًا، يلتقي فيها حملة العلم ورجال الفكر المقيمون والمارّون من غرب إلى شرق ومن شرق إلى غرب، فترعرع في مناخ علمي، ساعد ملكته العقلية أن تشتد وتتقوى، ومكّنه أن يصبح ذلك العالم الكبير الذي ذهبت شهرته في الآفاق، وطار صيته في الأرجاء وغدا علمًا من الأعلام[2].

لقد طلب القاضي عياض العلم من ذوي اختصاصه وأتقنه ولربما أعاد قراءة الكتاب الواحد مرات عديدة، ولم يقتصر على علم دون علم، وإنما جمع مختلف العلوم وأنواع الفنون حتى برع فيها كلها، وأصبح فيما بعد شيخًا في جميع تلك العلوم، وحصل على أعلى مراتب المشيخة العلمية في كل علم، وفيما يأتي بيان لتحصيله للعلوم ومشيخته فيها.

1- التأريخ:

قال عنه ابن كثير ت 774 هـ: ((هو أحد مشايخ العلماء المالكية وصاحب المصنفات الكثيرة المفيدة ... كان إمامًا في علوم كثيرة – وذكر منها-: ... وأيام الناس)) [3] وقد أفاد منه الذهبي ت 748 هـ كثيرًا في كتابيه: تأريخ الإسلام وتذكرة الحفاظ وأفاد منه لسان الدين بن الخطيب ت 776هـ في الإحاطة، وقد كان القاضي عياض مادة تأريخية للمقري ت 1041 هـ في كتابه: أزهار الرياض في أخبار عياض.

---

(1) التعريف: 4.

(2) ينظر: عياض من خلال حياته الطلابية، أ. أحمد بغداد، ندوة الإمام مالك (دورة القاضي عياض): 3/ 162.

(3) البداية والنهاية في التأريخ، للإمام أبي الفداء إسماعيل بن كثير ت 774هـ مطبعة السعادة بمصر ط/ 1، 1351هـ- 1932 م: 12/ 225.

2- الحديث:

لقد كانت للقاضي عياض جهود مباركة في علمي الحديث رواية ودراية في الحفظ والتأليف والتدريس[1] وقد بلغ درجة (الحافظ) في الحديث كما وصفه علماء الجرح والتعديل[2].

3- الفقه:

كان القاضي عياض من علماء المالكية، قال عنه ابن فرحون ت 799هـ: ((إنه كان بصيرًا حافظًا لمذهب مالك - رحمه الله -))[3]، وعلى الرغم من تقليده لهذا المذهب الفقهي فقد اجتهد فيه فأصبح مجتهداً في المذهب[4].

4- الفكر:

للقاضي عياض منزلة خاصة في تأريخ الثقافة المغربية المكتوبة، وهو مثال للعالم الديني في العمل السياسي[5]، فكان – رحمه الله – مجددًا لأنه أحيا العلوم الإسلامية، وعمل على تبليغ الدين وبيان أحكامه من خلال منبر المسجد أو منصبه في القضاء، وأوجد الحلول للمشاكل والقضايا التي اعترضت الأمة الإسلامية في وقته، فضلاً عن وقوفه بوجه البدع والمخالفات الشرعية ومواجهة الأفكار والمبادئ الهدّامة بكل صرامة وصلابة[6].

5- الكلام:

كان القاضي عياض على علم تام بالجدل والمناظرة، فله معرفة واسعة بعلم الكلام على مذهب أبي الحسن الأشعري ت 324هـ ويدلنا على ذلك مناقشاته العقلية لآراء المعتزلة والفرق الاعتقادية على اختلاف مذاهبهم من الفلاسفة والخوارج وغيرهما من الفرق[7]. إلا إنه كان متحرزًا من هذا العلم لتمسكه بطريق السنة، ولم يكن بحاجة إليه إلا عند نازلة ما كما أخبرنا ولده محمد[8].

---

(1) ينظر: القاضي عياض وجهوده في علمي الحديث:436.

(2) ينظر: تذكرة الحفاظ: 4/ 67.

(3) الديباج المذهب: 169.

(4) ينظر: القاضي عياض المجتهد والمقلد، ندوة الإمام مالك (دورة القاضي عياض): 2/ 37.

(5) ينظر: اتجاه عياض الفكري، مجلة المناهل: العدد (19) السنة (7): 400.

(6) ينظر: القاضي عياض المجدد، أ. محمد المريم، ندوة الإمام مالك (دورة القاضي عياض):3/ 181.

(7) ينظر: المصدر نفسه: 1/ 188.

(8) ينظر: التعريف: 4.

وبالجملة فالقاضي عياض كان مشاركًا في معظم العلوم العقلية والنقلية حتى أصبح من أئمتها، وشهد له بذلك شيوخه وأساتذته فضلًا عن المترجمين له والمؤرخين عنه، وإنّ مؤلفاته ومصنفاته لهي خير دليل على تنوع علميته وتعدد اختصاصاته.

ولقد جمع القاضي عياض علمه وحصله من مدينة (سبتة)، وشدّ الرحال إلى الأندلس وفاس وهذه الرحلات كانت خاصة بالعلم فهي رحلات دراسية خاصة، غير الرحلات الوظيفية أو السياسية[1].

وأما أسباب عدم رحلته إلى المشرق، فإن القاضي عياض كان حريصًا على طلب العلم من تلك البلاد، وقد أظهر شوقه لحج بيت الله الحرام وزيارة مسجد سيد الأنام ﷺ؛ إلا أنه لم يتيسر له ذلك، وقد قدّم لنا الدكتور حسين بن محمد شوّاط مسوغات من تلميحات لذلك فأسندها إلى تقلد عياض للقضاء أولًا، ثم الفتن الخارجية والاضطرابات والحروب التي قطعت الطريق دون المشرق ثانيًا، وأخيراً فلعلّه استغنى بعض الشيء في تحصيله العلمي ببلاده وأن يكون قد عوّض ذلك بالأجازات فقد أجازه كبار علماء عصره بالمشرق[2].

---

(1) ينظر: رحلات عياض، أ. حيرت منصور، ندوة الإمام مالك: (دورة القاضي عياض): 3/ 147.

(2) ينظر: القاضي عياض عالم المغرب: 80.

المطلب الثاني: موارده اللغويــة

أولاً: الكتب اللغوية التي درسها:

1- القرآن الكريم:

القرآن الكريم نص لغوي معجز، استطاع القاضي عياض أن يبتدئ به في رحلته اللغوية، وأن يجعله خير مفتتح لثروته العلمية، فدخل عياض منذ صباه إلى الكتّاب ليتعلم القرآن الكريم - على عادة أهل المغرب – فقرأه ختمات عدة في صباه، وأتم حفظه كاملًا في سن التمييز[1].

2- القراءات والتجويد:

قرأ كتاب الهداية في القراءات السبع من اختصار أحمد بن عمر المهدوي، وكتاب التحصيل والتفصيل للمهدوي، والمفتاح لابن عبد الوهاب، وطبقات القراء لأبي عمرو الداني، ومخارج الحروف للأنصاري، والوقف والابتداء لابن النحاس، والجامع الكبير المشتمل على ألف وخمسمئة رواية لأبي معشر الطبري، والتلخيص لأبي معشر أيضاً[2].

3- التفسير وعلوم القرآن:

قرأ كتاب: اختصار تفسير الثعالبي للطرطوشي، وتفسير القرآن للواحدي، وتفسير القرآن لعبد الرزاق الصنعاني، وتفسير القرآن لعبد المالك الثعالبي، وتفسير القرآن المسمى بـ (شفاء الصدور) للنقاش، ومعاني القرآن لأبي جعفر النحاس، والناسخ والمنسوخ لأبي محمد المقرئ، والناسخ والمنسوخ لهبة الله البغدادي[3].

---

(1) ينظر: القاضي عياض، عالم المغرب: 37.

(2) ينظر: القاضي عياض مفسرًا، د. حسن الوراكلي، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرباط، ط/ 1، 1405 هـ – 1985 م: 25.

(3) ينظر: المصدر نفسه.

4- اللغة:

قرأ كتاب إصلاح المنطق والألفاظ لابن السكيت، وإصلاح الغلط لابن قتيبة، وفصيح ثعلب، والزاهر لابن الأنباري، ومختصر العين، وفقه اللغة للثعالبي[1].

5- النحـــو:

قرأ المقتضب للمبرد، والجمل للزجاجي، وشرح الجمل وشرح المقدمة لابن بابشاذ، والإيضاح للفارسي، والكافي لأبن النحاس، والواضح للزبيدي[2].

6- الأدب:

قرأ الكامل للمبرد، وحماسة ابن الفتوح الجرجاني، وشرح الحماسة وشرح الأشعار الستة للأعلم، وأدب الكاتب لابن قتيبة، والأمثال لأبي عبيد، وأمالي القالي[3].

7- الغريب:

قرأ غريب الحديث لابن قتيبة، وغريب الحديث لابن فورك، وغريب الحديث لأبي سليمان الخطابي، وشرح الغريب لأبي عبيد القاسم بن سلام، والغريبين للهروي، والدليل للسرقسطي[4].

وهذه الكتب وردت في فهرست شيوخه الموسومة بـ(الغنية) مفرقة في أثناء ورود أسماء الشيوخ والعلماء الذين أخذ عنهم القاضي عياض.

ثانياً: المراجع اللغوية ومصادرها التي اعتمد عليها

أما مصادره اللغوية التي اعتمد عليها فقد صنفتها بعد ما جمعتها من مؤلفاته التي توفرت لدي، ورتبتها على حروف المعجم:

---

(1) ينظر: القاضي عياض اللغوي، عبد العلي الودغيري: 439.

(2) ينظر: المصدر نفسه: العدد(19) السنة (7): 439.

(3) ينظر: المصدر نفسه.

(4) ينظر: المصدر نفسه.

1- الأفعال[1]: لمحمد بن عمر بن القوطية ت 367 هـ[2]، وقد كنى عنه في مواضع بـ (صاحب الأفعال) وهو الكثير عنده[3].

2- البارع[4]: لأبي علي إسماعيل بن القاسم القالي ت 356 هـ[5].

3- البديع: لعبد الله بن المعتز ت 296 هـ[6]، وقد ذكره مرة واحدة[7].

4- تقويم اللسان: ذكره مرتين، الأولى نسبه إلى ابن مكي[8]، والثانية عبّر عنه بقوله: (صاحب تقويم اللسان)[9]، وذهب الدكتور الحسين بن محمد شوّاط إلى أن هذا الكتاب هو: (تثقيف اللسان وتلقيح الجنان) لعمر بن خلف بن مكي ت 501هـ[10].

5- جامع اللغة: ذكره مرتين، الأولى بهذا الاسم[11]، والثانية عبّر عنه بقوله: (صاحب الجامع)[12] ولم ينسبه لمؤلفه، ولعله الجامع في اللغة لمحمد بن جعفر التميمي المعروف بـ (القزاز) ت 412 هـ.

---

(1) ينظر: مشارق الأنوار على صحاح الآثار للقاضي عياض 544هـ خرّج أحاديثه: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط/ 1، 1403هـ – 2002 م: 2/ 9.

(2) هو: محمد بن عمر بن عبد العزيز بن إبراهيم، أبو بكر بن القوطية، عالم باللغة والنحو، وله المؤلفات الحسنة، وهو قرطبي المظهر، أشبيلي الأصل، ينظر: أنباه الرواة: 3/ 187، والبلغة في تاريخ أئمة اللغة، لمجد الدين الفيروز آبادي ت 817هـ تحقيق: محمد المصري، وزارة الثقافة، دمشق، 1392هـ –1972 م: 237.

(3) ينظر: مشارق الأنوار: 1/ 187، 1/ 568، إكمال المعلم:1/ 116، 4/ 401، 7/ 441.

(4) ينظر: مشارق الأنوار: 1/ 179، 2/ 116، إكمال المعلم: 7/ 398.

(5) هو: إسماعيل بن القاسم بن عيذون بن هارون اللغوي، طاف البلاد ودخل المغرب ونشر علمه، ينظر: ابناه الرواة: 1/ 204، البلغة:39.

(6) عبد الله بن محمد المعتز بالله ابن المتوكل ابن المعتصم ابن الرشيد ابن الشهيد ابن العباسي، أبو العباس، الشاعر المبدع خليفة يوم وليلة، ينظر: وفيات الأعيان: 1/ 258.

(7) ينظر إكمال المعلم: 8/ 256.

(8) ينظر: مشارق الأنوار: 1/ 70.

(9) ينظر: المصدر نفسه: 2/ 492.

(10) ابن مكي الصقلي، الإمام اللغوي من تصانيفه تثقيف اللسان، دال على غزارة علمه كثرة حفظه، ولي قضاء تونس وخطابتها، ينظر: أنباه الرواة: 2/ 329، البلغة: 171.

(11) ينظر مشارق الأنوار: 1/ 116.

(12) ينظر: المصدر نفسه: 1/ 180.

6- الجمهرة[1]: لمحمد بن الحسن بن دريد ت 321 هـ[2]، وقد عبّر عنه مرة بـ(صاحب الجمهرة)[3].

7- العين[4]: للخليل بن أحمد الفراهيدي ت 175هـ[5]، وقد عبّر عنه في مواضع منها: (كتاب العين)[6]، أو (صاحب العين)[7].

8- الغريب: هذا العنوان لأكثر من كتاب وقد استخدم بعضها القاضي عياض وهي:

أ. غريب الحديث[8]: لابن قتيبة ت 276 هـ[9].

ب. غريب الحديث[10]: لأبي سليمان الخطابي ت 388 هـ[11].

9- الغريبين[12]: لأبي عبيد أحمد بن محمد الهروي ت 401 هـ[13]، وذكره أيضًا بـ(صاحب الغريبين)[14].

10- الفصيح: لثعلب ت 291 هـ[15]، وذكره مرة واحدة[16].

---

(1) ينظر: مشارق الأنوار: 1/ 190، 2/ 238، إكمال المعلم:3/ 292، 4/ 493.

(2) محمد بن الحسن بن دريد بن عتاهية، أبو بكر الأزدي اللغوي، حصل من النحو واللغة أوفر نصيب واعظم قسم، أقام ببغداد إلى أن مات، ينظر:، أنباه الرواة: 3/ 92، البلغة:216.

(3) ينظر: مشارق الأنوار: 2/ 458.

(4) ينظر: مشارق الأنوار: 1/ 129، 2/ 326، إكمال المعلم: 1/ 337، 3/ 291.

(5) الخليل بن احمد بن عمرو بن تميم، أبو عبد الرحمن البصري الفراهيدي الأزدي النحوي اللغوي، له المصنفات المشهورة وهو أول من اخترع العروض والقوافي، ينظر: أنباه الرواة: 1/ 341، البلغة: 79.

(6) ينظر: مشارق الأنوار: 2/ 320، إكمال المعلم: 2/ 349.

(7) ينظر: مشارق الأنوار:1/ 462، 2/ 104، إكمال المعلم:1/ 350، 4/ 588.

(8) ينظر: مشارق الأنوار:2/ 417.

(9) عبد الله بن مسلم بن قتيبة أبو محمد الكوفي الدينوري، النحوي اللغوي ذو التصانيف النافعة، ينظر: البلغة: 116.

(10) ينظر: مشارق الأنوار: 1/ 526.

(11) أحمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي، أبو سليمان: فقيه محدث، له معالم السنن وغريب الحديث وغيرهما، ينظر: أنباه الرواة: 1/ 125.

(12) ينظر: مشارق الأنوار: 2/ 509.

(13) أحمد بن محمد بن عبد الرحمن الباشاني، أبو عبيد الهروي، باحث من أهل هراة في (خرسان) له كتاب الغريبين، ينظر: وفيات الأعيان: 1/ 28.

(14) ينظر: مشارق الأنوار:1/ 92، 1/ 311، 1/ 454.

(15) احمد بن يحيى بن زيد بن يسار الشيباني، أبو العباس، أمام الكوفيين في النحو واللغة، كان راوية للشعر، محدثاً ولد ومات ببغداد ينظر: نزهة الألباء في طبقات الأدباء، لأبي البركات كمال الدين ابن الأنباري ت 577هـ تحقيق: د. إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الأردن – الزرقاء، ط/ 3، 1405هـ – 1985م: 293، أنباه الرواة: 1/ 138.

(16) ينظر: مشارق الأنوار: 2/ 53.

11- المقصور[1]: ذكره مرة واحدة ونسبه لأبي علي، ولعله المقصور والممدود لأبي علي القالي ت 356 هـ[2].

12- نوادر ثعلب[3]: لثعلب ت 291 هـ.

هذا وقد ذكر غير مرة إشارات لاعتماده مراجع في اللغة بقوله: (كتب اللغة)[4] و(بعض كتب اللغة)[5].

ثالثاً: علماء اللغة الذين نقل عنهم

نقل القاضي عياض في مجال اللغة عن جماعة كثيرين، دون ذكر أسماء مصنفاتهم وقد جعلتهم على قسمين: القسم الأول لمن اعتمد عليهم في النقل كثيرًا.. والقسم الثاني لمن استشهد بهم في مواضع لم تتجاوز عدد أصابع اليدين، وقد رتبت كلا القسمين على حسب سنوات وفاتهم فكان عملي كالآتي:-

القسم الأول:

1- الخليل بن أحمد الفراهيدي ت 175 هـ[6].

2- سيبويه، عمرو بن عثمان ت 180 هـ[7].

3- علي بن حمزة الكسائي ت 189 هـ[8].

4- يحيى بن زياد الفراء ت 207 هـ[9].

---

(1) ينظر: المصدر السابق: 2/ 355.

(2) سبقت ترجمته.

(3) ينظر: مشارق الأنوار: 1/ 632، 2/ 359.

(4) ينظر: المصدر نفسه: 2/ 154.

(5) ينظر:إكمال المعلم: 7 / 394.

(6) ينظر: مشارق الأنوار: 1/ 607، 1/ 629، 1/ 636، 2/ 140، 2/ 179، 2/ 456، إكمال المعلم:1/ 263، 1/ 400، 1/ 526.

(7) ينظر: مشارق الأنوار:1/ 90، 1/ 277، 1/ 623، 2/ 32، 2/ 96، 2/ 519، إكمال المعلم:1/ 352.

(8) ينظر: مشارق الأنوار: 1/ 290، 1/ 423، 1/ 558، 2/ 33، 2/ 44، 2/ 365، إكمال المعلم:1/ 329، 1/ 489، 1/ 555.

(9) ينظر: مشارق الأنوار: 1/ 34، 1/ 590، 1/ 644، 2/ 223، 2/ 359، 2/ 510، إكمال المعلم: 1/ 230، 1/ 292، 1/ 489.

5- أبو عبيدة، معمر بن المثنى ت 209 هـ[1].

6- عبد الملك بن قريب الأصمعي ت 215 هـ[2].

7- أبو عبيد، القاسم بن سلام ت 224 هـ[3].

8- محمد بن زياد ابن الأعرابي ت 231 هـ[4].

9- ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم الدينوري ت 276 هـ[5].

10- ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى ت 291 هـ[6].

11- محمد بن الحسن بن دريد ت 321 هـ[7].

12- أبو حاتم الرازي ت 327 هـ[8].

13- محمد بن القاسم بن الأنباري ت 328 هـ[9].

---

(1) ينظر: مشارق الأنوار:1/ 121، 1/ 190، 1/ 550، 2/ 105، 2/ 234، 2/ 418.

(2) ينظر: مشارق الأنوار:1/ 35، 1/ 74، 1/ 312، 2/ 219، 2/ 433، 2/ 508، إكمال المعلم::1/ 252، 1/ 361، 1/ 592.

(3) ينظر: مشارق الأنوار: 1/ 48، 1/ 252، 1/ 308، 2/ 44، 2/ 159، 2/ 390، إكمال المعلم: 1/ 140، 1/ 260، 1/ 512.

(4) ينظر: مشارق الأنوار: 1/ 45، 1/ 233، 1/ 435، 2/ 171، 2/ 345، 2/ 464، إكمال المعلم: 1/ 377، 1/ 448، 1/ 510.

(5) ينظر: مشارق الأنوار: 1/ 151، 1/ 273، 1/ 610، 2/ 107، 2/ 233، 2/ 487، إكمال المعلم: 1/ 221، 1/ 230، 1/ 398.

(6) ينظر: مشارق الأنوار: 1/ 63، 1/ 295، 1/ 544، 2/ 90، 2/ 182، 2/ 344، إكمال المعلم:1/ 392، 1/ 520، 1/ 563.

(7) ينظر: مشارق الأنوار: 1/ 82، 1/ 197، 1/ 250، 2/ 257، 2/ 311، 2/ 455، إكمال المعلم: 1/ 89، 1/ 341، 1/ 555.

(8) ينظر: مشارق الأنوار: 1/ 99، 1/ 466، 1/ 620، 2/ 38، 2/ 267، 2/ 498، إكمال المعلم: 1/ 400، 1/ 512.

(9) ينظر: مشارق الأنوار: 1/ 25، 1/ 137، 1/ 636، 2/ 67، 2/ 179، 2/ 494، إكمال المعلم:1/ 291، 1/ 295، 1/ 313.

القسم الثاني:

1- أبو عمرو بن العلاء ت 154 هـ[1].

2- خلف بن حيان الأحمر ت 180 هـ[2].

3- يونس بن حبيب الضبي ت 182 هـ[3].

4- الليث بن المظفر ت 195 هـ[4].

5- النضر بن شميل ت 204 هـ[5].

6- قطرب، محمد بن المستنير ت 210 هـ[6].

7- أبو عمرو الشيباني ت 213 هـ[7].

8- الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة ت 215 هـ[8].

9- محمد بن سلام الجمحي ت 231 هـ[9].

10- ابن السكيت، يعقوب بن إسحاق ت 244 هـ[10].

11- أبو عثمان المازني، بكر بن محمد ت 248 هـ[11].

12- المبرد، محمد بن يزيد ت 285 هـ[12].

13- أبو الحسن بن كيسان، محمد بن أحمد ت 299 هـ[13].

14- الزجاج، إبراهيم بن السري أبو إسحاق ت 311 هـ[14].

---

(1) ينظر: مشارق الأنوار: 2/ 248، 2/ 278.

(2) ينظر: المصدر نفسه: 1/ 41.

(3) ينظر: المصدر نفسه: 1/ 188.

(4) ينظر: إكمال المعلم: 1/ 556.

(5) ينظر: المصدر نفسه:1/ 190.

(6) ينظر: المصدر نفسه: 1/ 277.

(7) ينظر: المصدر نفسه: 2/ 182.

(8) ينظر: المصدر نفسه: 1/ 274، 2/ 357.

(9) ينظر: المصدر نفسه: 1/ 423.

(10) ينظر: مشارق الأنوار: 1/ 49، 2/ 482، إكمال المعلم: 1/ 512، 1/ 515.

(11) ينظر: مشارق الأنوار: 2/ 510.

(12) ينظر: مشارق الأنوار: 1/ 58، 2/ 428، إكمال المعلم: 1/ 348.

(13) ينظر: مشارق الأنوار: 1/ 405، 2/ 510.

(14) ينظر: مشارق الأنوار: 1/ 78، 2/ 26، إكمال المعلم: 1/ 37، 1/ 543.

15- المفجع اللغوي، محمد بن أحمد البصري 320 هـ[1].

16- ابن ولاد، أحمد بن محمد ت 332 هـ[2].

17- النحاس، أحمد بن محمد ت 338 هـ[3].

18- نفطويه إبراهيم بن محمد بن عرفة ت 347 هـ[4].

19- ابن السكن، سعيد بن عثمان ت 353 هـ[5].

20- أبو علي القالي، إسماعيل بن القاسم ت 356 هـ[6].

21- أبو بكر بن القوطية، محمد بن عمر 367 هـ[7].

22- أبو سعيد السيرافي، الحسن بن عبد الله ت 368 هـ[8].

23- أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد ت 377 هـ[9].

24- أبو بكر الزبيدي، أحمد بن الحسن ت 379 هـ[10].

25- ابن فارس، أحمد بن فارس ت 395 هـ[11].

26- الجوهري، إسماعيل بن حماد ت 398 هـ[12].

27- أبو عبيد الهروي، أحمد بن محمد ت 401 هـ[13].

28- أبو عبيد البكري، عبد الله بن عبد العزيز ت 487 هـ[14].

---

(1) ينظر: مشارق الأنوار: 1/ 329، إكمال المعلم:1/ 122.

(2) ينظر: إكمال المعلم: 1/ 232، 1/ 557.

(3) ينظر: مشارق الأنوار: 1/ 375، 2/ 260.

(4) ينظر: مشارق الأنوار: 1/ 39، 2/ 49، إكمال المعلم: 1/ 306، 1/ 454 وقد ذكره في مواضع بـ (ابن عرفة) ينظر: مشارق الأنوار: 1/ 253، 2/ 359، إكمال المعلم: 1/ 302.

(5) ينظر: مشارق الأنوار: 1/ 23، 1/ 70.

(6) ينظر: مشارق الأنوار: 1/ 354، 2/ 367، وقد ذكره في مواضع بـ (القالي)، ينظر: مشارق الأنوار:1/ 179، وذكره في مواضع بـ (أبي علي)، ينظر: مشارق الأنوار: 1/ 438، 2/ 508.

(7) ينظر: إكمال المعلم: 1/ 369.

(8) ينظر: مشارق الأنوار: 2/ 109.

(9) ينظر: المصدر نفسه: 1/ 540، 1/ 628.

(10) ينظر: المصدر نفسه: 1/ 68، 2/ 116.

(11) ينظر: المصدر نفسه: 2/ 248.

(12) ينظر: المصدر نفسه: 1/ 181، 1/ 565.

(13) ينظر: المصدر نفسه: 1/ 221، 2/ 135.

(14) ينظر: المصدر نفسه: 1/ 94، 2/ 285.

29- ابن مكي، عمر بن خلف ت 501 هـ[1].

30- أبو الحسين، سراج بن عبد الملك ت 508 هـ[2].

31- أبو مروان، عبد الملك بن سراج ت 508 هـ[3].

32- أبو القاسم، خلف بن إبراهيم ابن النحاس ت 511 هـ[4].

33- أبو الحسين، علي بن عبد الرحمن ابن الأخضر ت 514 هـ[5].

34- أبو محمد بن السيد البطليوسي ت 521 هـ[6].

35- أبو عبد الله محمد بن سليمان النفزي ت 525 هـ[7].

36- أبو الحسين علي بن أحمد المقرى ت 531 هـ[8].

---

(1) ينظر: مشارق الأنوار: 1 / 70، 2/ 473، إكمال المعلم: 1/ 260.

(2) ينظر: مشارق الأنوار: 1/ 30، إكمال المعلم: 1/ 251.

(3) ذكره في مواضع بـ (أبي مروان)، ينظر: مشارق الأنوار: 2/ 29، 2/ 377، وذكره في مواضع بـ(ابن سراج)، ينظر: مشارق الأنوار: 1/ 114، 2/ 263، وذكره في مواضع بـ (أبي مروان ابن سراج)، ينظر: مشارق الأنوار: 1/ 124، 1 / 358.

(4) ذكره مرة واحدة باسم (أبو القاسم النحوي)، ينظر: مشارق الأنوار: 1/ 182.

(5) ينظر: إكمال المعلم: 1/ 252.

(6) ينظر: مشارق الأنوار: 1/ 196.

(7) ينظر: مشارق الأنوار: 1/ 32، إكمال المعلم: 1/ 329، 1/ 452.

(8) ينظر: مشارق الأنوار: 1/ 354.

المطلب الثالث: شيوخه

تتلمذ القاضي عياض على عدد كبير من العلماء بلغوا ما يقرب من مئة شيخ في تخصصات عديدة[1]، وقد تعددت الطرق في ترتيبهم كالآتي:-

1- رتبهم القاضي عياض في فهرست شيوخه على حروف المعجم، إلا أنه ابتدأ بمن اسمه محمد من شيوخه ثم انتقل بعد ذلك إلى حرف الألف ثم الحاء ثم الخاء ثم العين، وأفرد فصلاً لمن اسمه: علي، ثم حرف الغين ثم بقية حرف الميم ثم السين ثم الشين ثم الهاء ثم الياء[2].

2- رتبهم الباحث عبد الكريم التواني على نظام القراءة والسماع والمناولة والإجازة في طريقة المحدثين، فكانوا عنده على إحدى عشرة طبقة[3]:-

الأولى: ممن درس أو قرأ عليهم.

الثانية: من سمع منهم خاصة.

الثالثة: من سمع منه وأسمع.

الرابعة: من أخذ عنهم.

الخامسة: من لقيهم.

السادسة: من جالسهم.

السابعة: من ناظرهم.

الثامنة: من ناولوه بإنشاء أو بدونه.

التاسعة: من أخبروه بحكايات.

العاشرة: من أجازوه.

الحادية عشرة: من أذنوا له.

3- رتب الدكتور الحسين بن محمد شوّاط شيوخ القاضي عياض ترتيباً موضوعياً، وذلك بحسب موطن هؤلاء الشيوخ وطريقة تلقي القاضي عنهم، فبدأ بشيوخه في سبتة من أهلها والوافدين عليها، وثنى بذكر شيوخه في الأندلس، ثم ذكر شيوخه الذين لم يأخذ عنهم إلا بطريق الإجازة، ورتبهم داخلياً على حروف المعجم[4].

---

(1) ينظر: الغنية: 9

(2) ينظر: المصدر نفسه.

(3) ينظر: صفحات من تاريخ أبي الفضل عياض، عبد الكريم التواتي، ندوة الإمام مالك (دورة القاضي عياض): 1/ 319.

(4) ينظر: القاضي عياض، عالم المغرب: 85.

أما منهجي في شيوخه فإنني سأقتصر بالذكر على شيوخه في اللغة والأدب، مرتباً إياهم على حسب سنوات وفاتهم:

شيوخه في اللغــة والأدب:

نستطيع من خلال فهرست شيوخ القاضي عياض في كتاب الغنية أن نتعرف على المعرفة اللغوية التي اكتسبها القاضي عياض على يد شيوخ اللغة والأدب.

فقد اشتملت فهرسته على مجموعة من رجالات اللغة والأدب بعضهم من المغرب، وآخرون من جزيرة الأندلس لقيهم عياض أو قرأ عليهم أو سمع منهم، ثم إنه قد ذكر فيها الكتب اللغوية التي درسها وتلقاها من أولئك الشيوخ.

وقد رتبت أسماء شيوخه في اللغة على حسب سنوات وفياتهم:-

1- أبو عبد الملك مروان بن سمجون اللواتي ت 491هـ[1].

زعيم المغرب وشيخه، كان من أهل العلم والفقه والأدب، وقد لقيه القاضي عياض في مدينة سبتة في أول طلبه للأدب في بعض حياته وسأله مسائل من الأدب فأجابه وسمع كلامه[2].

2- أبو بكر محمد بن عبد الله بن البراء الجزيري ت 500هـ [3].

أحد فحول شعراء وقته وأدبائهم، قرأ عليه عياض كتاب الكامل لأبي العباس المبرد، وذلك سنة ثلاث وتسعين وأربعمئة، وقد حدثه به بسنده عن أبي الحسن الأخفش [4].

---

(1) ينظر: الغنية: 146.

(2) ينظر: المصدر نفسه.

(3) ينظر ترجمته: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، لجلال الدين السيوطي ت911هـ تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، 1384هـ – 1964م: 1/ 150.

(4) ينظر: الغنية: 50.

3- محمد بن عبد الله المعروف بالموروي ت 500هـ[1].

الشيخ المقرئ، من المتصدرين بسبتة لإقراء القرآن مدة عمره، وكان مسناً قائماً بعلم القراءات واختلاف القراء، قرأ عليه عياض ختمات عدة للقرآن الكريم[2].

4- أبو علي الحسن بن علي بن طريف النحوي التاهرتي ت 501 هـ[3].

شيخ في النحو، قال عنه عياض: درس عمره النحو ببلدنا وأخذ عنه جماعة من شيوخنا وجماعة من أصحابنا، درس عليه عياض كثيراً من كتب الأدب والنحو، وحدثه بكتاب مشكل الحديث لأبي بكر بن فوْرَك، وقرأ عليه كتاب الجمل لأبي القاسم إسحاق الزجاجي، والواضح للزبيدي، والكافي لأبي جعفر النحاس، وكثيراً من كتاب المقتضب للمبرد، وكتاب أدب الكاتب لابن قتيبة، والإيضاح للفارسي، وكتاب فصيح الكلام لثعلب، وقرأ عليه أكثر كتّاب الأمالي لأبي علي، وسمع عليه كثيراً من الكامل للمبرد[4].

5- أبو عبد الله محمد بن عمر بن قطري الزبيدي النحوي ت 501 هـ[5].

من أهل أشبيلية، استوطن سبتة، وكان مدرساً للنحو والعربية، حدّث عياض عن أبي بكر الخطيب بكتاب المؤتنف في تكملة المؤتلف والمختلف، وبكتاب الفقيه والمتفقه من تأليفه سماعاً منه[6].

6- أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن بن سعيد النحوي المقرئ ويعرف بـ (ابن المحتسب) ت 505 هـ[7].

أقرأ بجامع قرطبة زماناً، وأخذ عنه الناس النحو والقراءات والأدب، سمع عليه عياض بقراءة غيره بعض شيء مما عنده[8].

---

(1) ينظر: ترجمته في الغنية: 62.

(2) ينظر: المصدر نفسه.

(3) ينظر: ترجمته:، المعجم في أصحاب الصدفي: 81، أزهار الرياض: 3/ 158.

(4) ينظر: الغنية: 102.

(5) ينظر: ترجمته: بغية الوعاة: 1/ 199.

(6) ينظر: الغنية: 48.

(7) ينظر: ترجمته: الصلة: 3/ 829.

(8) ينظر: الغنية: 61.

7- أبو الحسين سراج بن عبد الملك بن سراج بن عبد الله بن سراج الأموي ت 508 هـ[1].

الوزير، اللغوي الحافظ، زعيم وقته، وإمام أهل طريقته، وإليه كانت الرحلة في تقييد كتب الأدب والغريب والشروح، قال عنه القاضي عياض: درّس كتاب سيبويه، وقلَّ مشهور إلا وقد أخذ عنه، رحل إليه عياض وأخذ عنه – قراءة وسماعاً – كتاب غريب الحديث للخطابي، وقرأ عليه كتاب الأمثال لأبي عبيد القاسم بن سلام، وقرأ عليه جميع كتاب الغريبين لأبي عبيد الهروي، وسمع منه أشياء كثيرة، وعلق عنه فوائد جمّة[2].

8- أبو القاسم خلف بن إبراهيم بن خلف بن سعيد المعروف بابن النحاس وبابن الحصار أيضاً ت511هـ[3].

الخطيب المقرئ، زعيم المقرئين بقرطبة، ومتقلد خطبتها، حدّث عياض بشرح الجمل، وشرح المقدمة لأبن بابشاذ عنه، وتفسير النقاش المسمى بشفاء الصدور، وإليه الرحلة في علم القراءات ناول عياضًا كتاب طبقات القراء لأبي عمرو المقرئ[4].

9- أبو عبد الله محمد بن أحمد الأموي المقرئ ت 512 هـ[5].

أخبر عياضاً بكتاب الهداية للمهدوي في القراءات وله فيه سند[6].

10- أبو الحسن علي بن عبد الرحمن ابن محمد التنوخي المعروف بابن الأخضر الاشبيلي ت514 هـ[7].

الأستاذ النحوي من أهل أشبيلية، ومقدم النحاة فيها، أخذ عنه الناس، وسمعوا منه كتب الأدب وضبطوها عليه، حدث عياضًا بشرح الأشعار الستة لأبي الحجاج الأعلم، وأجازه جميع تواليفه ومنها: شرح الحماسة، وشرح شعر حبيب وغيرهما[8].

---

(1) ينظر: ترجمته: بغية الوعاة: 1/ 576.

(2) ينظر: الغنية: 149.

(3) ينظر: ترجمته: الصلة: 1/ 276، أزهار الرياض:3/ 158.

(4) ينظر: الغنية: 106.

(5) ينظر: ترجمته: الغنية: 63.

(6) ينظر: الغنية: 63.

(7) ينظر: ترجمته: بغية الوعاة: 2/ 174. أزهار الرياض: 3/ 141.

(8) ينظر: الغنية: 133.

11- أبو محمد عبد الله بن إدريس بن سهل المقرئ المقصد ت 515 هـ[1].

قرأ عياض عليه القرآن برواية نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر بطرقها[2].

12- أبو الوليد أحمد بن عبد الله ابن أحمد بن طريف بن سعد ت 520هـ[3].

الشيخ الكاتب الراوية، لقيه عياض بقرطبة بكتاب المفتاح في القراءات، وأجازه جميع روايته، وكان شيخاً أديباً من أهل البلاغة عارفاً بالأدب والنحو واللغة[4].

13- أبو الحسن علي بن محمد ابن دري الأنصاري ت520 هـ [5].

أحد مشايخ المقرئين والنحاة المتقدمين، قرأ عليه عياض القرآن بسبتة برواية ابن عامر، ولقيه بغرناطة وسمع منه كتابه في مخارج الحروف[6].

14- أبو الحجاج الضرير يوسف بن موسى الكلبي النحوي ت 520 هـ[7].

كان عارفاً بالنحو والأدب وله في ذلك تصانيف مشهورة، أخبر عياضًا بكتاب فقه اللغة للثعالبي بسنده عن الثعالبي، وأجازه جميع تواليفه ورواياته [8].

15- أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد النحوي البطليوسي ت 521 هـ[9].

شيخ الأدباء في وقته، مقدم في علم النحو واللغات والآداب والشعر والبلاغة، له مصنفات ملاح في شرح أدب الكاتب وشعر المعري وغيرهما، أجاز عياضًا رواياته وتصانيفه[10].

---

(1) ينظر ترجمته: الصلة: 2/ 443، المعجم في أصحاب الصدفي: 211.

(2) ينظر: الغنية: 114.

(3) ينظر: ترجمته: الصلة: 1/ 131 – 132.

(4) ينظر: الغنية: 72.

(5) ينظر: ترجمته: المعجم في أصحاب الصدفي: 279، بغية الوعاة:2/ 187.

(6) ينظر: الغنية: 132.

(7) ينظر: ترجمته بغية الوعاة: 2/ 362، أزهار الرياض: 3/ 161.

(8) ينظر: الغنية: 165.

(9) ينظر ترجمته: بغية الوعاة: 2/ 55، أزهار الرياض: 3/ 101.

(10) ينظر: الغنية: 114.

16- أبو عبد الله محمد بن سليمان النحوي المعروف بابن أخت غانم ت 525 هـ [1].

الأديب الراوية، قرأ عياض عليه بقرطبة الكتاب الكامل لأبي العباس المبرد وسمع منه كتاب إصلاح المنطق لابن السكيت، وكتاب الهداية في القراءات السبع اختصار المهدوي، وكتاب الزاهر لابن الأنباري، والأمالي لأبي علي ومختصر العين للزبيدي وكتاب الحماسة للجرجاني [2].

17- أبو الحسن علي بن أحمد بن أحمد بن خلف الأنصاري المقرئ النحوي والمعروف بابن الباذش ت 528 هـ [3].

من أهل غرناطة، شيخ مقرئيها ورواتها في علم القرآن والحديث والأدب والأصول والضبط للحديث والقراءات واللغات والإتقان، لقيه عياض بقرطبة وقرأ عليه جميع كتاب أدب الكاتب لابن قتيبة وكتاب اختيار فصيح الكلام لثعلب [4].

18- عيسى بن محمد بن عبد الله بن عيسى بن مؤمل ابن أبي البحر الزهري أبو الأصبغ ت530 هـ [5].

أخبر عياضًا بكتاب الوقف والابتداء لأبن النحاس، ومعاني القرآن، وحدثه بجميع روايته، وسمع منه كثيراً [6].

فهؤلاء مجموع الشيوخ الذين تتلمذ عياض على أيديهم في اللغة والأدب، وقد ذكر القاضي عياض أن هناك من العلماء من جالسهم أو حضر مجالسهم في اللغة والأدب لا على سبيل الدرس وهم من اللغة بمكان ومنهم:-

1- أبو القاسم خلف بن يوسف بن فرتون النحوي ت 532 هـ [7].

2- أبو الحسين يحيى بن الطراوة النحوي الأديب ت 519 هـ [8].

---

(1) ينظر: ترجمته: بغية الملتمس: 1/ 108، بغية الوعاة: 1/ 116.

(2) ينظر: الغنية: 33.

(3) ينظر: ترجمته: الإحاطة: 4/ 100، بغية الوعاة: 2/ 142.

(4) ينظر: الغنية: 130.

(5) ينظر ترجمته: الغنية: 139.

(6) الغنية: 139.

(7) ينظر: الغنية: 108، بغية الوعاة: 1/ 557.

(8) ينظر: الغنية: 163، بغية الوعاة: 2/ 341.

المطلب الرابع: تأليفه

ترك لنا القاضي عياض آثارًا جليلة في التأليف لجملة كبيرة من المصنفات الضخام، والرسائل والمتون في جميع أنواع العلوم الشرعية الإسلامية والعربية، فأثرى المكتبات بقلمه وعلمه.

وفي هذا المطلب سأتناول مسائل عدة تتعلق بتآليفه منها ما يتعلق بكتبه المطبوعة، والمحققة ومنها ما يتعلق بتراثه المخطوط – الموجود منه والمفقود – ومنها ما يتعلق بالدراسات التي تناولت مؤلفاته وشخصيته.

أولاً: كتبه المطبوعة والمحققة.

1- الإعلام بحدود وقواعد الإسلام:

وهو كتاب صغير، ألفه لأحد معلمي الأطفال ليدّرسها لصغار الطلبة عن حدود الإسلام وقواعده بفصول مختصرة، وعبارة سهلة، وأسلوب واضح مبسط، طبعته وزارة الأوقاف المغربية ثلاث مرات بتحقيق: الأستاذ محمد بن تاويت الطنجي، وطبعته دار الفضيلة بالقاهرة بتحقيق وتعليق: محمد صديق المنشاوي السوهاجي وراجعه د.محمود عبد الرحمن عبد المنعم.

وقد تعدد اسم هذا الكتاب – على ما يبدو – عند المترجمين فقد ذكر باسم: (القواعد)[1]، و(الإعلام في حدود الأحكام)[2].

2- إكمال المعلم بفوائد مسلم[3]:

وهو شرح لصحيح مسلم المسمى بـ (الجامع الصحيح) وذلك من خلال تكميل كتاب المعلم بفوائد مسلم للمازري ت536 هـ، وكتاب (تقييد المهمل) جزء العلل الواقعة في أسانيد كتاب مسلم، فبدأ الشرح من أوّله وضمنه كامل الكتابين وزاد عليهما، ويعد هذا الكتاب المصدر الأساس لكل من جاء بعد القاضي عياض لشرح صحيح مسلم وعلى رأسهم الإمام النووي ت 676هـ.

وقد طبعت دار الوفاء بمصر هذا الكتاب بتحقيق الدكتور يحيى إسماعيل وقد جاء الكتاب في تسعة أجزاء.

---

(1) ينظر: القاضي عياض الأديب: 115.

(2) ينظر: كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لمصطفى بن عبد الله القسطنطيني المعروف بحاجي خليفه ت1067هـ دار الكتب العلمية، بيروت، 1413 هـ – 1992 م: 1/ 127.

(3) ينظر: هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، لإسماعيل باشا البغدادي، المكتبة الإسلامية، طهران، ط/ 3، 1387هـ– 1967 م: 1/ 805.

3- الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع[1]:

الكتاب يقع في تسعة عشر باباً في علوم الحديث، وقد أفاد منه علماء مصطلح الحديث كابن الصلاح في مقدمته، والعراقي في شرح منظومته، والسيوطي في تدريب الراوي، والسخاوي في فتح المغيث حققه السيد أحمد صقر، وطبعته دار التراث في القاهرة والمكتبة العتيقة بتونس.

4- بغية الرائد لما تضمنه حديث أم زرع من الفوائد[2]:

وهو شرح لحديث أم زرع الطويل من حيث روايته بأسانيده، واختلاف ألفاظ الرواة فيه، والأحكام الفقهية المستنبطة منه، وفنون البلاغة المتعلقة به، وهو أفضل شروح هذا الحديث وقد طبع في المغرب بعناية وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.

5- ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك[3]:

وهو في طبقات المالكية، ضم أكثر من ألف وخمسمئة ترجمة، واحتوى على معلومات ومعارف في الجرح والتعديل والتاريخ والعقيدة والفقه والأصول والأدب والشعر والزهد والأخبار وغيرها.

طبع في المرة الأولى في بيروت، بتحقيق الدكتور أحمد بكير محمود، وطبع مرة أخرى بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب.

6- الشفا بتعريف حقوق المصطفى ﷺ[4]:

وهو أشهر كتبه وأجلها وأعظمها قدراً وأوسعها انتشاراً وهو في السيرة النبوية، وقد امتدحه العلماء نظمًا ونثرًا، وأقبلوا على دراسته وشرحه واختصاره، وقد طبع مرات عديدة، وبتحقيقات كثيرة تضمنت التعليق والتخريج والتقديم.

ولذلك تعجب المستشرق كارل بروكلمان حين أطلع على مدائح الشفا عند العلماء فقال:((نسبت – إلى الشفا – صفات تتجاوز حدود الطبيعة))[5].

---

(1) ينظر: كشف الظنون: 1/ 158، هدية العارفين: 1/ 805.

(2) ينظر: كشف الظنون: 1/ 248، هدية العارفين: 1/ 805.

(3) ينظر: كشف الظنون: 1/ 395، هدية العارفين: 1/ 805.

(4) ينظر: كشف الظنون: 2/ 1052، هدية العارفين: 1/ 805.

(5) تاريخ الأدب العربي: 6/ 267.

7- الغنية، فهرست شيوخه:

تعددت أسماء هذا الكتاب فمنها: (فهرست الشيخ القاضي أبي الفضل عياض)[1]، و(الغنية في أسماء شيوخ القاضي عياض)[2]، فهو في مشيخة القاضي عياض وتراجم لشيوخه وسماعه عليهم وهم أكثر من مئة شيخ.

8- مشارق الأنوار على صحاح الآثار[3]:

وهو كتاب تقويم للألفاظ الغريبة المشكلة في أحاديث الصحيحين البخاري ومسلم وكذا موطأ الإمام مالك فتناول شرحها وضبطها مع التنبيه على ما يقع فيها من وهم أو تصحيف أو لبس، مع الإشارة إلى فروق الروايات واختلافها، والكتاب مطبوع في مجلدين كبيرين، طبع أولاً بفاس عام 1328هـ ثم صورت هذه الطبعة في بيروت عام 1973م، وطبع في دار الكتب العلمية مع تخريج للأحاديث قام بها إبراهيم شمس الدين في جزءين وجاءت تسميته في هدية العارفين بـ (مشارق الأنوار في اقتفاء صحيح الآثار)[4].

9- الصلاة على النبيّ (معانيها – أحكامها – فضائلها)[5]:

وهذا الكتاب المطبوع هو مجموعة فصول متكونة من ثمانية فصول مأخوذة أصلًا ونصًا من كتاب الشفا[6].

علماً أن مقدم الكتاب والجهة الناشرة لم يشيرا إلى مرجعية هذا الكتاب، أو إلى مصدره، ولا من أين تم أخذه؟

ويحتوي هذا الكتاب على مقدمة تناولت التعريف بالقاضي عياض وعرض لمادة الكتاب ثم فصول الكتاب وختمت بفهرست للموضوعات.

---

(1) ينظر: فهرست ابن خير ما رواه عن شيوخه، لأبن خير الأشبيلي ت 575هـ تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب اللبناني – بيروت، دار الكتاب المصري- القاهرة، ط/ 1، 1410هـ – 1989م: 2/ 570.

(2) ينظر: هدية العارفين: 1/ 805.

(3) ينظر: كشف الظنون: 2/ 1687.

(4) ينظر: هدية العارفين:1/ 805.

(5) ينظر: الصلاة على النبي (معانيها – أحكامها – فضائلها) للقاضي عياض، قدم له وراجع أصوله: محمد عثمان الخشت، المختار الإسلامي للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة، 1405 هـ – 1984 م.

(6) ينظر: الشفا: 2/ 62 – 86.

ثانياً: كتبه المخطوطة:

لم يبق من تراث عياض الذي لم يطبع سوى مخطوطتين وهما:

1- التنبيهات المستنبطة على الكتب المدونة والمختلطة:

ولهذا الكتاب نسخ في خزائن المخطوطات المغربية صالحة للتحقيق[1]، والمغاربة يعوّلون عليه في حل مشكلات مدونة الإمام مالك وضبط ألفاظها.

ولم أستطع الإطلاع عليها، إلا أنني وقفت على دراسات حديثة عنها للإفادة منها في رسالتي هذه[2].

2- كتاب العقيدة:

وهو كتاب في مباحث أصول العقيدة ومتعلقاتها، وقد توهم بعضهم حين عدّ هذه المخطوطة أنها كتاب (القواعد) أو ما يسمى بـ (الإعلام بحدود وقواعد أحكام الإسلام)[3].

أما بقية الكتب المخطوطة للقاضي عياض فجميعها مفقودة، ولعلها قد أصابها ما أصاب صاحبها من اضطراب، الأمر الذي أدى إلى الاختلاف فيها وفي تحديدها وفي أسمائها، فهي عند ابنه محمد في (التعريف) تسعة عشر كتابًا[4]، وهي فوق الثلاثين عند ابن تاويت الطنجي[5].

وسأعمد إلى ذكرها بحسب الترتيب الهجائي:

1- أجوبته فيما نزل في أيام قضائه من نوازل الأحكام[6]:

هذا الكتاب بهذا العنوان مفقود، غير أن محمد بن القاضي عياض قد جعله جزءًا لكتاب ضم إليه أجوبة أخرى لأبيه وأجوبة من عنده واختار للجميع اسم (مذاهب الحكام في نوازل الأحكام) وهذا الاسم مطبوع في دار الغرب الإسلامي ببيروت عن نسخه بالخزانة الحسينية في الرباط برقم (4642)[7].

---

(1) يراجع، الخزانة الحسينية بالرباط برقم 534 ورقم 9818، وخزانة القرويين بـ(فاس)، برقم 10/ 333، 334، 336، 80/ 1191، والخزانة العامة بالرباط برقم 335.

(2) فقه القاضي عياض من خلال كتاب التنبيهات، ندوة الإمام مالك (دورة القاضي عياض): 3/ 129.

(3) ينظر: القاضي عياض الأديب:115.

(4) ينظر: التعريف:116.

(5) ينظر: مقدمة ترتيب المدارك، مجلة دعوة الحق: العدد (5) السنة (8): 50.

(6) ينظر: التعريف:118.

(7) ينظر: القاضي عياض، عالم المغرب: 230.

2- أجوبة القرطبيين[1]:

ويبدو من عنوانه أنه إجابة عن أسئلة وردت للقاضي عياض من أهل قرطبة، وهو كتاب مفقود[2].

3- الأجوبة المحبرة عن المسائل المتخيرة[3]:

وهو كتاب لم يكمله القاضي عياض في معانٍ شتى سئل بها فأجاب عنها[4].

4- اختصار كتاب شرف المصطفى ﷺ[5]:

والكتاب لأبي سعد عبد الملك بن محمد الواعظ النيسابوري الخركوشي ت 406هـ، وهو ثماني مجلدات، ويسمى أيضًا بـ (شرف النبوة)، اختصره القاضي عياض وحدث به وأجاز[6].

5- تاريخ المرابطين:

انتهى فيه إلى سنة 540 هـ [7].

6- الجامع في التأريخ[8]:

هو كتاب أربى على جميع المؤلفات فيه أخبار الملوك بالأندلس والمغرب منذ دخول الإسلام إليها، واستوعب أخبار سبتة وقضاتها وفقهائها، وجميع ما جرى من الأمور فيها[9].

---

(1) ينظر: أزهار الرياض: 5/ 6.

(2) ينظر: القاضي عياض، عالم المغرب: 227.

(3) ينظر: التعريف: 118.

(4) المقدمة، لمحمد بن تاويت الطنجي، مجلة المناهل: العدد (19) السنة(7): 32.

(5) ينظر: كشف الظنون: 2/ 1045.

(6) ينظر: فهرست ابن خير: 289.

(7) ينظر: أزهار الرياض: 5/ 5.

(8) ينظر: كشف الظنون: 1/ 538.

(9) ينظر: أزهار الرياض: 5/ 6.

7- خطب القاضي عياض[1]:

كتاب اشتمل على خمسين خطبة مختارة من خطبه البليغة، جاءت في سفر كامل، وكان القاضي عياض لا يخطب إلا من إنشائه، ولا يخطب إلا بما يصنع، خطبته فصيحة ذات رونق عذبة الألفاظ، سهلة المآخذ[2].

8- سؤالات وترسيل[3]:

كتاب يخص اللغة والأدب في أربعة أسفار، ولا يعلم هل هو كتاب مستقل؟ أم هو اسم ثان لكتاب غنية الكاتب؟[4].

9- سر السراة في آداب القضاة[5]:

قال ولده محمد: لم أجد من هذا الكتاب شيئاً ولا وقفت له على خبر[6].

10- السيف المسلول على من سب أصحاب الرسول ﷺ [7]:

وهو كتاب في العقيــدة[8].

11- غريب الشهاب[9]:

وهو شرح لغريب ألفاظ أحاديث كتاب (شهاب الأخبار في الحكم والأمثال والآداب) لأبي عبد الله محمد بن سلامة القضاعي ت 454هـ[10].

---

(1) ينظر: المصدر نفسه: 5/ 5.

(2) ينظر: التعريف: 7..

(3) ينظر: أزهار الرياض: 5/ 5.

(4) ينظر: المصدر نفسه.

(5) ينظر: الديباج:171.

(6) ينظر: التعريف: 118.

(7) ينظر: هدية العارفين: 5/ 805.

(8) ينظر: كشف الظنون: 2/ 1018.

(9) ينظر: المصدر السابق: 2/ 1067.

(10) ينظر: القاضي عياض، عالم المغرب: 224.

12- غنية الكاتب وبغية الطالب في الصدر والترسيل[1]:

اختلفت المصادر في إيراد هذا الاسم ففي الكشف (في صدور الرسائل)[2]، وهو من مصنفات اللغة والأدب في أدب الرسائل والمخاطبات[3].

13-الفنون الستة في أخبار سبتة[4]:

بعضهم يسميه بـ (العيون الستة)[5]، وهو كتاب يضم أخباراً عن مدينة (سبتة) مع ترجمة لعلمائها باستيعاب وتوسع[6].

14-مسألة الأهل المشترط بينهم التزاور[7]:

وهو من مصنفاته في علم الفقه، تركه القاضي عياض ولم يكمله[8].

15-مطامح الإفهام في شرح الأحكام[9]:

وهو من مصنفاته في القضاء والسياسة الشرعية[10].

16-المعجم في شيوخ ابن سكرة[11]:

وهو كتاب ترجمه لشيوخ شيخه الحافظ أبي علي الصدفي وأخباره، وهو يتضمن نحو مئتي شيخ[12].

---

(1) ينظر: التعريف: 117.

(2) ينظر: كشف الظنون: 2/ 1211.

(3) ينظر: صفحات من تأريخ أبي الفضل عياض، ندوة الإمام مالك (دورة القاضي عياض): 1/ 337.

(4) ينظر: التعريف: 117.

(5) ينظر: الإحاطة: 1/ 91.

(6) ينظر: المصدر نفسه.

(7) ينظر: التعريف:117.

(8) ينظر: أزهار الرياض: 2/ 239.

(9) ينظر: هدية العارفين: 5/ 805.

(10) ينظر: القاضي عياض، عالم المغرب: 230.

(11) ينظر:التعريف:117.

(12) ينظر: الديباج المذهب: 170.

17-المقاصد الحسان فيما يلزم الإنسان[1]:

وهو كتاب شرح موسع لحديث جبريل ﷺ عن الإيمان والإسلام والإحسان وقد ذكره القاضي عياض وأشار إليه في شرحه لصحيح مسلم[2].

18-نظم البرهان على صحة جزم الأذان[3]:

جزء صغير، تركه القاضي عياض ولم يكمله[4].

وهناك كتب أخرى نسبها إلى القاضي عياض عدد من المحدثين وهي ضمن قائمة المفقودات وهي:-

1- جمهرة رواة مالك:

ذكره الأستاذ عبد السلام شقور على أنه ترجمة لألف اسم مختار ممن صحت رواياتهم وشهرت صحبتهم في المذهب المالكي[5].

2- منهاج العوارف إلى روح المعارف:

ذكره بروكلمان وانفرد به[6].

وهناك كتب منسوبة تردد ذكرها بصفة خاصة لدى المشارقة، وليس من الطبيعي في شيء أن يعرفها المشارقة ولا يذكرها المغاربة لذلك لا تصح نسبتها لعياض ومن ذلك: الصفا بتحرير الشفا[7].

---

(1) ينظر: أزهار الرياض: 4/ 349.

(2) ينظر: إكمال المعلم: 1/ 205.

(3) ينظر: هدية العارفين: 5/ 805.

(4) ينظر: الديباج المذهب: 171.

(5) ينظر: القاضي عياض الأديب: 116.

(6) ينظر: تاريخ الأدب العربي: 6/ 275.

(7) ينظر: القاضي عياض الأديب: 117.

ثالثاً: الدراسات التي تناولت شخصيته ومؤلفاته:

بعد أن عني المتقدمون بالترجمة للقاضي عياض، وعرّفوا الأجيال به، وأشادوا بعلمه ومكانته، في ثنايا كتب التراجم والتأريخ والطبقات والمعاجم والفهارس، حتى ذاع صيته واشتهر ذكره من خلال التعريف به ضمن الأعلام.

وقد أفرد عدد من المتقدمين الترجمة الخاصة والمستقلة للقاضي عياض في مصنف بهذا الشأن ولنا في هذا الطراز كتابان وهما:

1- التعريف بالقاضي عياض:

لولده محمد أبي عبد الله ت 575 هـ وهو كتاب مختصر لكنه الأساس الذي اعتمد عليه من جاء بعده من المترجمين لعياض.

2- أزهار الرياض في أخبار عياض:

للحافظ أحمد بن محمد المقري التلمساني ت 1041 هـ، وهو في خمسة مجلدات، أستوعب فيها مؤلفها جوانب حياة القاضي عياض وهو من مصادر التأريخ الأندلسي وآدابه.

أما المعاصرون فلم تكن عنايتهم بالقاضي عياض بأقل من أسلافهم، بل بذلوا الجهود العلمية في سبيل التعريف به، ودراسته والاهتمام بشخصيته من حيث الجمع الشمولي لاستيفاء ترجمته وسهولة تناولها ومن ثم تداولها في الوسط العلمي ولقد اهتمت بهذا الموضوع ثلاث جهات وهي:

1- وزارة الدولة المكلفة بالشؤون الثقافية بالمغرب.

فقد خصصت هذه الوزارة عددًا خاصًا من مجلتها الموسومة بـ (المناهل) للتعريف بالقاضي عياض وقد ضم العدد بحوثاً لعلماء وأساتذة تناولوا هذه الشخصية المباركة.

2- وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب.

أقامت الوزارة دورة علمية عن القاضي عياض ضمن سلسة (ندوة الإمام مالك)، وقد اشتملت على عدد كبير من البحوث العلمية عن القاضي عياض، وقد جاءت البحوث موزعة على ثلاثة أجزاء.

3- جامعات الدول العربية والإسلامية.

أسهمت جامعات الدول العربية والإسلامية بالمشاركة في البحث العلمي على وفق المنهج الحديث في الدراسات العليا للعناية بشخصية القاضي عياض وقد نشر مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية موسوعة الرسائل الجامعية ولقد كان نصيب القاضي عياض فيها كبيرًا، وقد جاء فيها:

أ- دراسة عن القاضي عياض، جامعة القرويين، دار الحديث الحسنية، رسالة ماجستير، للطالب: أحمد بغداد، 1978 م.
ب- القاضي عياض، جامعة اولوداغ، بحث تركي / عربي، رسالة دكتوراه، للطالب: عاكف كوتن، 1980م.
ج- القاضي عياض وأثره في الدراسات الأصولية، جامعة محمد الخامس، الرباط، كلية الآداب، قسم الدراسات الإسلامية، رسالة ماجستير، للطالب: محمد بنوار، 1995م.
د- القاضي عياض وأثره في الفقه والقضاء، جامعة الأزهر، كلية الشريعة والقانون، رسالة دكتوراه، للطالب: علي عبد العال عبد الرحمن، 1975م.

وأما الدراسات التي تناولت مؤلفاته فهي قديمة وحديثة وسأجعلها مرتبة على ما كتب في كل مؤلف أو مصنف من تآليف القاضي عياض:

1- كتاب الشفا:

تناول العلماء كتاب الشفا شرحاً وتعليقًا واختصارًا وتخريجًا منذ عصر مؤلفه إلى عصر قريب، وقد بلغت الدراسات القديمة التي تناولت كتاب الشفا من أوجه متعددة الخمسين مصنفاً[1].

2- إكمال المعلم:

أكمل القاضي عياض في كتابه هذا كتاب: (المعلم بفوائد مسلم) لأبي عبد الله المازري ت 536 هـ ويبدو أن كتاب (المعلم) إنما هو تعليقات قيّدها طلبة العلم من خلال مجالستهم للمازري – رحمه الله – في قراءتهم لصحيح مسلم، ومع ذلك فهو أول كتاب يتناول شرح صحيح مسلم بالتحرير والتهذيب فأحسن إكماله القاضي عياض وضمنه فوائد جمّة، وخدمة فذّة.

وقد بادر قسم الدراسات العليا في جامعة أم القرى بمكة المكرمة بتحقيق كتاب الإكمال للقاضي عياض موزعًا بين مجموعة من الطلاب، وقد تم تحقيقه كاملًا، وقد أطلعت على كتاب الإيمان من إكمال المعلم بفوائد صحيح مسلم بتحقيق الدكتور الحسن بن محمد شواط وهي الرسالة الجامعية الثانية في هذا المشروع، وقد كانت الرسالة الأولى عن حياة القاضي عياض وشرحه لمقدمة صحيح مسلم.

(1) ينظر: شروح الشفا ومختصراته، د. بدرية محمد فهد، مجلة المناهل: العدد (19) السنة (7): 526.

3- المشارق:

اعتمد العلماء بعد القاضي عياض على كتاب المشارق كثيرًا، فكان مرجعهم في غريب الحديث، وقد اختصره ابن قرقول الحجزي ت 569هـ في كتاب سمّاه (مطالع الأنوار على صحاح الآثار)، وقد جمع الطالب: فونكار محمد عبد الله، المسائل النحوية فيه ودرسها في رسالة ماجستير في كلية اللغة العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالمملكة العربية السعودية.

4- البغية:

تولى شرح حديث أم زرع مجموعة من شراح الحديث في مصنفات مستقلة أو تبعًا في شروحهم، وكان أهمها شرح القاضي عياض فقد اعتمد عليه الكثير من المتقدمين.

قد كشفت لنا رسالة الدكتوراه الموسومة (القاضي عياض وبغية الرائد) - للطالب: محمد يشاركا، جامعة استانبول / تركيا 1977 م - قيمة هذا الكتاب في علمي الحديث والبلاغة العربية.

5- ترتيب المدارك:

تأثر العلماء كثيرًا بهذا الكتاب فاعتمدوا عليه ونسجوا على منواله، وتعد كتب تراجم المالكية بعد القاضي عياض اختصارًا وتذييلًا لهذا الكتاب كما هو الحال في الديباج المذهب لابن فرحون، واليواقيت الثمينة لمحمد ظافر، وشجرة النور الزكية لمحمد بن مخلوف.

ومن الجهود المبذولة لهذا الكتاب رسالة دكتوراه للطالبة سادسة حلاوي حمودي الغرباوي بعنوان: (القاضي عياض منهجه وموارده في كتابه ترتيب المدارك)، وقد نوقشت في كلية الآداب / جامعة البصرة في التأريخ الإسلامي، بإشراف الأستاذ الدكتور محمد سعيد رضا عام 1415هـ - 1995م.

المطلب الخامس: تلاميــذه

من الصعب جداً حصر المتلقين لعلم القاضي عياض، أو الذين تتلمذوا على يديه، وذلك لسببين هما:-

الأول: أننا لا نجد أحدًا من أهل الطبقة التي تلت طبقة القاضي عياض في الأندلس والمغرب إلا وقد أخذ العلم عنه بمختلف طرائق التحصيل وأنواع الرواية والتلقي.

الثاني: إن عالمًا مثل القاضي عياض الذي اشتهر صيته، وانتشرت تصانيفه لا يحده عدد من المستفيدين من هذا العلم، وقد أحسن من وصفه بقوله: ((إن مقام القاضي عياض مقام البخاري ومسلم والأئمة الأربعة فهم حملة الشريعة، وعلومهم التي يبثونها في صدور الرجال بالتلقين أو التأليف، هي أورادهم والوسيلة التي بينهم وبين الله، وذلك أجلّ الأوراد، وأجدرها نفعاً وأبقى ثواباً، وأئمة العلم المذكورون لا يزالون بعلومهم كأنهم أحياء، وكل من استفاد مسألة علمية من كتبهم فهم أشياخه إلى يوم القيامــة))[1].

ومن هذا المنطلق يشرفني أن أكون واحداً من طلبة علم القاضي عياض ومن تلاميذه، مهما تباعدت بيننا وبينه الأعوام والأوطان.

إلا أن الباحث لا يمنعه مانع من ذكر مشاهير تلاميذه ممن تخرجوا على يديه فصاروا من العلماء الأعلام، وسأذكرهم على حسب سنوات وفاتهم على النحو الآتي:-

1- علي بن محمد، أبو الحسن، الفزاري، المعروف بـ (ابن المقري) الغرناطي ت 553هـ[2]، فقيه، محدث، ألفّ في أنواع العلوم منها: (نزهة الأصفيا، وشمائل النبي ﷺ)[3].

2- عبد الله بن أحمد العبدري، المعروف بـ (ابن أبي الرجال) ت 566هـ[4]، محدث، مقرئ، فقيه، وله تآليف مفيدة منها: شرح صحيح مسلم، توفي قبل إتمامه[5].

---

(1) فهرس الفهارس: 2/ 188.

(2) ينظر: الديباج المذهب: 210.

(3) ينظر: شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، لمحمد مخلوف، دار الكتاب العربي، بيروت، ب. ت: 1/ 145.

(4) ينظر: المصدر السابق: 1/ 163.

(5) ينظر: المصدر نفسه.

3- محمد بن حسن بن عطية، أبو عبد الله السبتي، المعروف بـ (ابن غازي)، توفي في بضع وستين وخمسمئة[1]، فقيه، محقق، تولى القضاء، عارف بالشروط[2].

4- إبراهيم بن يوسف المرّي، أبو إسحاق المعروف بـ (ابن قرقول) ت 569هـ[3]، محدث، فقيه، لغوي، تأثر بشخصية عياض، وألف على كتاب المشارق كتاباً سمّاه: (مطالع الأنوار)[4].

5- أحمد بن عبد الرحمن الصقر، أبو العباس، الأنصاري الخزرجي ت 569 هـ[5]، محدث، فقيه، لغوي، أصولي، له تصانيف مفيدة منها: (شرح الشهاب)[6].

6- عبد الرحمن بن أحمد بن أحمد، أبو جعفر، الأزدي، المعروف بـ (ابن القصير) ت 575 هـ[7]، محدث، فقيه، أديب، له مصنفات كثيرة منها: اختصار الموطأ، واستخراج الدرر وعيون الفوائد والخبر[8].

7- محمد بن خير، أبو بكر الأموي، الأشبيلي، ت 575هـ[9]، مقرىء، محدث، لغوي، مشارك في سائر العلوم، أخذ عن عياض سماعًا وإجازة[10].

8- محمد بن القاضي عياض، أبو عبد الله، ت 575 هـ[11]، عالم جليل، أخذ العلم عن والده، وألف كتاب: التعريف بالقاضي عياض[12].

9- خلف بن عبد الملك بن بشكوال، أبو القاسم، ت 579هـ[13]، محدث، فقيه، أصولي، ألف مصنفات بلغت خمسين مؤلفًا في أنواع مختلفة من العلوم منها: الصلة، والغوامض والمبهمات، والفوائد المنتخبة[14].

---

(1) ينظر: المصدر نفسه: 1/ 162.

(2) ينظر: المصدر نفسه.

(3) ينظر: المصدر نفسه: 1/ 146.

(4) ينظر: كشف الظنون: 2/ 1715.

(5) ينظر: الديباج المذهب: 48.

(6) ينظر: شجرة النور الزكية: 1/ 151.

(7) ينظر: الديباج المذهب: 15.

(8) ينظر: أزهار الرياض: 3/ 16.

(9) ينظر: تذكرة الحفاظ: 4/ 1366.

(10) ينظر: فهرست ابن خير: 2 / 588.

(11) ينظر: شجرة النور الزكية: 1 / 153.

(12) ينظر: الديباج المذهب: 289.

(13) ينظر: المعجم في أصحاب الصدفي: 91.

(14) ينظر: تذكرة الحفاظ: 4/ 90.

10- عبد الرحمن بن محمد الأنصاري، المعروف بـ (ابن خبيش) ت 584 هـ[1]، عالم القراءات وعلوم القرآن، بصير بالحديث ورجاله، لغوي، أجازه عياض جميع رواياته ومؤلفاته[2].

11- محمد بن أبي الطيب سعيد الأشبيلي، المعروف بـ (ابن زرقون) ت 586هـ[3]، فقيه، لغوي، مشارك في سائر العلوم، وله كتاب الأنوار[4].

12- محمد بن أحمد بن عبد الملك بن أبي حمزة، أبو بكر القاضي، ت 599 هـ[5]، فقيه، حافظ، له نتائج الأفكار ومناهج النظار في معاني الآثار[6].

13- عبد الرحيم بن عيسى بن أيوب، أبو القاسم، الأزدي، الفاسي، ت 606 هـ[7]، فقيه، أديب، لازم عياضًا وتحمل عنه معظم رواياته ومؤلفاته[8].

---

(1) ينظر: شجرة النور الزكية: 1/ 157.

(2) ينظر: المصدر نفسه.

(3) ينظر: بغية الملتمس:1/ 111.

(4) ينظر: فهرست ابن خير: 86.

(5) ينظر: شجرة النور الزكية: 1/ 162.

(6) ينظر: المصدر نفسه.

(7) ينظر: المصدر نفسه:1/ 165.

(8) ينظر: المصدر نفسه.

المطلب السادس: أدبـــه

مثّل القاضي عياض بحق الأدب المغربي في ظل المرابطين[1] قال عنه الحافظ شمس الدين القيسي[2]: ((للقاضي عياض النثر الحسن والنظم البديع والذكاء السريع)) [3]، وهذه الشهادة الأدبية تتضح إذا ما تناولت أدب القاضي عياض من خلال شعره ونثره.

أولاً: الشعر:

للقاضي عياض شعر كثير ولاسيما في شبيبته، ولأنه غير مدون ولا مقيد فقد ضاع منه الكثير [4].

ولقد رام ولده محمد أن يجمع شعر والده في ديوان مما حفظ عنه، أو أخذه عن أصحابه ـ أو جمعه من مؤلفاته[5].

وشعر القاضي عياض ذو مستويات مختلفة وفنيات متباينة انعكس عليها جزء من شخصيته الملتزمة شرعياً مما لا يجد الباحث الأوصاف الشعرية الكاذبة والتغزل بالمحرمات وذكر أنواع الخمور والمنهيات وفحش القول وبذاءته.

ولذلك تستجمع أغراض شعر القاضي عياض فيما يأتي:-

1- الإخوانيات:

كثر هذا النوع من الشعر في حياة القاضي عياض، والسبب في ذلك أن الشعراء العلماء ينأون بأنفسهم عن التسول بالشعر على أبواب الأمراء والحكام، فأصبح مديحهم في شمائل أصدقائهم[6].

---

(1) ينظر: القاضي عياض الأديب: 328.

(2) الإمام الحافظ ابن ناصر الدين شمس الدين محمد بن عبد الله القيسي الدمشقي ت842هـ من علماء الشام، ينظر: طبقات الحفاظ:550.

(3) مجلس في ختم كتاب الشفا بتعريف حقوق المصطفى ﷺ، للإمام الحافظ ابن ناصر الدين شمس الدين محمد بن عبد الله القيسي الدمشقي ت 842 هـ تحقيق: عبد اللطيف بن محمد الجيلاني، دار البشائر الإسلامية، بيروت – لبنان، ط / 1، 1424هـ – 2003م: 35.

(4) ينظر: التعريف: 101.

(5) ينظر: المصدر نفسه.

(6) ينظر: القاضي عياض الشاعر، للأستاذ: شبيهنا حمداتي ماء العينين، ندوة الإمام مالك: (دورة القاضي عياض): 1/ 77.

وله يخاطب أبا طاهر أحمد بن محمد السلفي الأصبهانـي[1]:

أبـا طـاهر خـذها علـى البعـد والنـوى تحيـــة مرتـــاح لـــذكراك شـــيّق
طـوى لـك مـا بـين الـضلوع مـودة يـشف صـفاء كـالزلال المـورق
يناجيـك بالـذكرى فتـشفي عليلـه ويخلـص بـالود الـصحيح ويلتقـي
أقمـت عمـود الـدين والأثـر الـذي سـناه هـدى للحـق كـلّ موفـق
وطـار لـك الـصيت البعيـد فأرجـت مـآثره مـا بـين غـرب ومـشرق
فمـا مـن ثـرى إلا بـذكراك عـاطر ولا أفـق إلا بنـورك مـشرق[2]

فأجابه الشيخ أبو طاهر بقوله:

أتـاني نظـم الألمعـي الموفـق يميسُ اختيـالاً بـين غـرب ومـشرق
فطالعتـه مستبـشراً فوجدتـه نتيجـة فهـم في البلاغـة مـشرق
وأنـشدته الأصـحاب بعـد تأمـل فلـم يبـق فـيهم غـير مُطـرٍ ومطـرق
فمطـر يهـم مما رأى مـن فـصاحة بـلا كلفـة فيهـا وغـير تفيهـق
ومطـرقهم مـن حـيرة وتعجـب ومـن دهـش قـد نالـه وتقلـق
وحـق لـه هـذا المحـل فقـد عـلا علـى جـرول في نظمـه والفـرزدق

....

أبـا الفـضل خـذ بالفـضل فيمـا بعثتـه وطالعـه ثـم انبـذه عنـك وشـقق
فـشعرك در والـذي قـد نظمتـه فمخـشلب قولـا بغـير تملـق
فـنحن وإن لم يقـض يـا قـاضٍ بيننـا لقـاءً فبـا الأرواح نـدنو ونلتقـي[3]

---

[1] ينظر: أحمد بن محمد بن سلفة – بكسر السين وفتح اللام – الأصبهاني صدر الدين، أبو طاهر حافظ مكثر وفاضل شاعر مطبوع، ينظر: الغنية: 70، أزهار الرياض: 3/ 167.

[2] ينظر: أزهار الرياض: 4/ 249.

[3] ينظر: المصدر نفسه: 4/ 249- 250.

2- الغربة والفراق:

تعرض القاضي عياض إلى هجرة علمية وغربة إجبارية ذاق فيها مرارة الفراق فجاء شعره مجسدًا هذه الحالة، وهو يكتب في هذا الغرض الشعري في الأدب، فحين توجه إلى قرطبة سنة 507هـ ساعياً وراء علوم أهلها، ناهلاً من معين أعلامها ندب دياره في هذا المقطع:

أقول وقد جدّ ارتحالي لطيتي ... وزفت على وشك الفراق ركائبي
وقد غصت من كثرة الدمع مقلتي ... وصارت هواء من فؤادي ترائبي
ولم تبق إلا وقفة يستحثها ... وداعي للأحباب لا للحبائب
رعى الله جيرانا بقرطبة العلى ... وسقى رباها بالمهاد الصوائب
أأخوتنا بالله فيها تذكروا ... معاهد جار أو مودة صاحب
غدوت بهم من برهم واحتفائهم ... كأني في أهلي وبين أقاربي[1]

3- الغزل:

للقاضي عياض أمثلة رفيعة المستوى في فن الغزل، والمتتبع يجد غزلاً في شعر القاضي عياض لا يتوقع[2].

ومن الطبيعي أن يكون شعر القاضي عياض في الغزل من النوع العفيف الذي يكتفي فيه ناظمه باللمحة الدالة والإشارة التي تغني عن سواها، وإذا كانت عادة المحب أن يتفنن في وصف جمال المحبوبة فإن القاضي عياضًا على العكس من ذلك لا يكاد يعرج على وصف جمال محبوبته، وهذه ظاهرة تميزت بها غزليات القاضي عياض وهي الأعراض عن وصف المحبوب، وإنما تلمح صورته من خلال أثره في قلب الشاعر[3].

ومن شعر القاضي عياض الغزلي قوله:

يا من تحَمل عني غير مكترثٍ ... لكنه للضنَى والسقم أوصى بي
تركتني مستهام القلب ذا حرق ... أخا جوًى وتباريح وأوصابِ
أراقب النجم في جنح الدجى سهراً ... كأنني راصد للنجم أو صابي

(1) ينظر: المصدر السابق: 4/ 242.

(2) ينظر: القاضي عياض الشاعر: ندوة الإمام مالك (دورة القاضي عياض):1/ 82.

(3) ينظر: القاضي عياض الأديب: 245.

وما وجدت لذيذ النوم بعدكم إلا جنى حنظل في الطعم أو صَاب[1]

وليس من الضروري أن يكون الشاعر قد أحب فعلاً؛ إذ ربما يكون قد اصطنع أساليب العشاق بهدف إظهار البراعة في النظم[2].

4- شعر الطبيعة

شارك القاضي عياض الشعراء في وقته آنذاك يوم أن اتجهوا إلى الطبيعة يصفونها ويحاكونها، فمن ذلك ما أنشده في خامات زرع يتخللها شقائق نعمان هبت عليها الريح فقال:

انظر إلى الزرع وخاماته تحكي وقد ماست أمام الرياح
كتيبة خضراء مهزومة شقائق النعمان فيها جراح[3]

وقال المقري: ((قد أطبق الناس على استحسان هذين البيتين))[4].

ومن نظمه المستجاد الوارد ما قاله في فصل ربيع بارد:

كأن كانون أهدى من ملابسه لشهر نيسان أنواعًا من الحلل
أو الغزالة من طول المدى خرفت فما تفرّق بين الجدي والحَمَل[5]

5- الشعر التعليمي:

نظم القاضي عياض مقطوعات شعرية في بعض موضوعات العلوم، فمن ذلك ما كتبه عن الإمام مالك بن أنس – رحمه الله – وكتابه (الموطأ) فقال:

إذا ذكرت كتب العلوم فخيرها كتاب الموطأ من تصانيف مالك
أسانيد أمثال الرواسي صحيحة وراي كأنوار النجوم الشوابك

---

(1) ينظر: التعريف: 100.
(2) ينظر: القاضي عياض الأديب: 246.
(3) ينظر: أزهار الرياض: 4/ 241.
(4) المصدر نفسه.
(5) ينظر: المصدر نفسه: 4/ 251.

هو الحجة الغراء والعصمة التي ينجي هداها من جميع المهالك[1]

6- الشعر الديني:

كتب القاضي عياض في الشعر الديني كثيرًا، وتنوعت موضوعاته فيه على النحو الآتي:-

أ- الدعاء:

نظم القاضي عياض توسلات وأدعية يسيرة في تركيبها فقال فيها:

إليك بؤت بذنبي فاغفر خطاياي ربي
وأمنن عليّ بلطف تجبر به صدع قلبي
وجئت أطلب توباً إذ ضاق بالذنب رحبي
فاقبل بفضلك توبي واغفر برحماك ذنبي
وعافني وأعف عني فأنت يا ربّ حسبي[2]

ب- الشوق إلى النبي ﷺ:

وصل إلينا الكثير من قصائد القاضي عياض في التشوق إلى النبي ﷺ وغالبها تبدأ مطالعها بذكر الديار والأماكن المقدسة والشوق إليها وقدسيتها وتختتم عادة بالصلاة والتسليم على سيدنا محمد ﷺ[3].

فمن ذلك قوله:

بشراك يا قلب هذا سيد الأمم وهذه حضرة المختار في الحرم
وهذه الروضة الغراء طاهرة وهذه القبة الخضراء كالعلم
ومنبر المصطفى الهادي وحجرته وصحبه والبقيع دائر بهم
فطب، وغب عن غموم كنت تعرفها وسل، تنل كل ما ترجوه من كرم

(1) ينظر: ترتيب المدارك: 1/198.
(2) ينظر: التعريف: 97.
(3) ينظر: القاضي عياض الأديب: 225.

إلى أن قال:

يــارب، يــار ب، يــامولاي عبــدك في	بــاب الرجــا يرتجــي أمنــاً مــن الـــنقم
ثــم الـــصلاة علــى المختــار مــن مــضر	خــير البريــة مــن عــرب ومــن عجــم
محمــــد المـــــصطفى والآل ثــــم علــــى	أصــحابه مــا ســرى ركــب لــربهم[1]

ثانياً: النثـــر:

يعد القاضي عياض من أشهر أعلام الكتاب المترسلين في عصر المرابطين منذ عام 479هـ إلى 540 هـ[2]، وقد شارك في جل الفنون النثرية والأدبية، واستفاد من الاتجاهات النثرية المختلفة، إلا أنه كان يستقي الطابع العام للكتابة من الدين الإسلامي في جميع مقوماته الفكرية والفنية، وهذا كله واضح في الألوان النثرية التي تناولها من جانب أدبي وكانت ذات وجهة إسلاميـــة [3].

1- الرسائل:

تطور أدب الرسائل في الأندلس تطورًا كبيرًا، وتشعبت موضوعاته تبعاً لتشعب أمور الحياة في المجتمع الأندلسي، واقتحم الأدب على الشعر ميدانه وشاركه في أغراضه في هذا الاتجاه[4].

ودراسة فن الرسالة عند القاضي عياض تتطلب التمييز بين أنواع الرسائل التي استخدمها ومنها:

أ- رسالة القاضي عياض إلى النبي محمد ﷺ:

شاع لدى الأندلسيين كتابة الرسائل إلى حضرة النبي محمد ﷺ، يرسلونها مع حجاج بيت الله الحرام، وزوار مسجد سيد الأنام ﷺ، أو يأخذها الكاتب فيقرؤها بنفسه في الروضة المشرفة على صاحبها أفضل الصلاة وأتم السلام[5].

---

(1) ينظر: المصدر نفسه، نقلاً عن خزائن المخطوطات بمراكش: 339-340.

(2) ينظر: معجم الشعراء والكتاب والمترسلين في عصر المرابطين، نهلة عبد الكريم الحرتاني، دار البشير، عمان – الأردن، ط/ 1، 1413هـ – 1992م: 38 – 39.

(3) ينظر: القاضي عياض الأديب: 208 – 209.

(4) ينظر: أدب الرسائل في الأندلس في القرن الخامس الهجري، فايز عبد النبي فلاح القيسي، دار البشير، عمان – الأردن، ط/ 1، 1409 هـ – 1989م: 143.

(5) ينظر: الرسائل الأدبية الأندلسية إلى رسول الله ﷺ دراسة وتحليل – للباحث: احمد قاسم كسار الجنابي، بحث مشارك في الندوة الفكرية الثامنة حول شخصية النبي محمد ﷺ، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية في العراق، 1423 هـ –2002 م: 4.

وتكشف هذه الرسائل عن الحب الصادق الكامن في نفوس الأندلسيين، وتطلعهم لزيارة الأماكن المقدسة في بلاد الحرمين الشريفين وتعلقهم بها، وقد تكون تهنئة لمن رجع من الزيارة وأداء الفريضة، ومما يلفت النظر إلى اختصاصها ببلاد الأندلس والمغرب هو بعد بلادهم ونزوح أقطارهم عن شبه الجزيرة العربية[1].

وقد أرسل القاضي عياض برسالة إلى النبي ﷺ تضمنت ما يأتي:-

- **الاستهلال:**

بدأ رسالته بقوله: ((إلى سيد ولد آدم، وشفيع العالم، البشير النذير، السراج المنير الرسول الكريم ....، من الشائق إلى زيارته الراجي دعوته المدخرة في شفاعته، المؤمن بنبوته ورسالته، المعترف بتقصيره في طاعة الله وطاعته، عياض بن موسى)) [2].

- **التصدير:**

((بسم الله الرحمن الرحيم، وأفضل الصلوات وأزكى التسليم على المصطفى محمد نبيه الكريم، سيد المرسلين وإمام المتقين ...))[3].

- **غرض الرسالة**

وهو أهم أقسام الرسالة وفيه يقول القاضي عياض:

((فيا محمداه: طال شوقي إلى لقائك، ويا أحمداه: ما كان أسعدني لو متع المسلمون ببقائك، ويا نبياه: عليك مني أفضل الصلوات والبركات والتسليم، ويا حبيباه: اذكرني عند ربك في مقامك المحمود الكريم، ويا شفيعاه: اشفع لي ولوالديَّ في ذلك الموقف العظيم)) [4].

- **الخاتمة**

تنتهي الرسالة بالصلاة والتسليم على النبي ﷺ:

((ثم السلام الأحفل الأكمل مردداً، عدد القطر والحصى كثرة وعدداً، عليك يا نبي الهدى...))[5].

---

(1) ينظر: المصدر السابق: 5.

(2) أزهار الرياض: 4/ 11.

(3) المصدر نفسه.

(4) المصدر نفسه.

(5) المصدر نفسه: 4/ 19.

ب- رسالة القاضي عياض الأخوانية:

كتب القاضي عياض رسائل إخوانية قليلة؛ لكنها كافية لإثبات رغبته في المشاركة في هذا المجال الأدبي، وقد تكلف فيها وتصنع تمشياً مع ذوق عصره، ورداً على الرسائل التي وصلت إليه والخطابات التي بلغته[(1)].

ومن ذلك قوله: ((وصلت لمعظمي قرب الجلال، وزهيت به رتب الكمال، وحامت على مشرع مجده العذب طيور الآمال، وغصت أفنية جانبه الرحب بوفود الإقبال، لا غرو – أعزك الله – أن من لاحظ من آثار فضلك الرائعة لحظة، أو حظي من سماع محاسنك الرائعة ولو بلفظة، أن تسير به همته في لقاءك واحدًا، وتعتسف الطرق إلى ورد جلالك وافدًا، حتى يشاهد الكمال لم يحوج إلى نقص، ليس على الله بمستنكر أن يجمع العالم في شخص))[(2)].

2- الخطبة:

يذكر أن للقاضي عياض كتاباً يتضمن خطبه إلا أنه مفقود[(3)]، غير أن بعض المراجع ما زالت تحتفظ بأمثلة من خطب القاضي عياض، وقد استطاع الأستاذ عبد السلام شقور أن يجمع لنا عشر خطب للقاضي من الكتب القديمة والجاميع الخطية بمراكش وغيرها[(4)].

وخطب القاضي عياض نوعان:

أ- خطب دينيـــة:

فمن ذلك قوله: ((فهذبوا – رحمكم الله – سرائركم بتقوى الله وأخلصوا، واشكروا نعمته ﴿وَإِن تَعُدُّواْ نِعۡمَةَ ٱللَّهِ لَا تُحۡصُوهَآ﴾[(5)] واحذروا نقمته واتقوه ولا تعصوا، واعتبروا بوعيده ﴿قُلۡ كُلّٞ مُّتَرَبِّصٞ فَتَرَبَّصُواْۖ فَسَتَعۡلَمُونَ مَنۡ أَصۡحَٰبُ ٱلصِّرَٰطِ ٱلسَّوِيِّ وَمَنِ ٱهۡتَدَىٰ﴾[(6)]))[(7)].

---

(1) ينظر: القاضي عياض الأديب: 167 – 168.

(2) أزهار الرياض: 4/ 3-4.

(3) ينظر: كتب القاضي عياض المخطوطة والمفقودة في المطلب الرابع من هذا الفصل: 70.

(4) القاضي عياض الأديب: 183.

(5) سورة إبراهيم:14/ 38، سورة النحل: 16 / 18.

(6) سورة طه: 20 / 135.

(7) أزهار الرياض: 4/ 174.

ب- خطب جهاديـــة:

من ذلك قوله: ((أيها النـاس ... إن الله ابـتلاكم بـشيء مـن الخـوف والجـوع فاصـبروا وخـذوا حذركم ولا تفتروا، واعلموا أن الله قرّب إليكم الرباط والجهاد بـأبواب داركـم فـاغتنموا ذلـك وابتـدروا، واعلموا أن الله قريب مع المتقين، وأسـالوا ربكـم في تعجيـل نـصره، وان يكفـيكم بـأس عـدوكم، وقولـوا بألسنتكم وصدق قلوبكم مخلصين: يا من لا رب سواه، ويا مجيب المضطر إذا دعاه ...))[1].

وخطب القاضي عياض تبدأ بالحمد والثناء لله تعالى، ثم الـصلاة والـسلام علـى رسـوله ﷺ، ثـم بمضمون الخطبة وموضوعها وتختتم بالوصية بالتقوى، ثم الدعاء، وهـي متـضمنة لآيـات قرآنيـة وأحاديـث نبوية وآثار جليلة، وللقاضي عياض قدرة أدبية في صياغة خطب الجمعة الدينيـة الـتي تكـون بطـابع الـوعظ والإرشاد، وخطب الجهاد والتحريض ذات النفس الثوري، والسجع فيها واضح، وصنعة البناء الأدبي بيّن، وهو على كل حال أخطب خطباء عصره المشهورين ممن احتفظ لنا التأريخ بخطبهم[2].

---

(1) خزائن المخطوطات المغربية بمراكش، نقلاً عن: القاضي عياض الأديب: 368.

(2) ينظر: القاضي عياض الأديب: 186.

المطلب السابع: شهادات العلماء

بلغ القاضي عياض منزلة عالية في العلم، نال بها الشهرة الواسعة التي لم ينلها إلا الآحاد على مستوى تأريخ أمتنا العربية والإسلامية، شهد له بذلك معاصروه من شيوخه وأقرانه وتلاميذه، ثم لم تزل الألسنة تلهج بالثناء عليه إلى العصر الحديث.

وسيكون هذا المطلب ديواناً لشهادات العلماء والباحثين لعلم عياض وسمّو منزلته في العلوم، وعظيم قدره بين العلماء.

أولاً: شهادة شيوخه:

لقد عجب علماء الأندلس من نباهة عياض وعلمه وفضله ونبله، واستغربوا تواضعه وقدومه عليهم طالباً للعلم مع ما كان عليه من علو المكانة، ولم يستطيعوا إخفاء إعجابهم فجاء على لسانهم:

1- قول شيخه أبي الحسين ابن سراج ت 508 هـ عندما عزم عياض على الرحلة إلى بعض الأشياخ: ((لهو أحوج إليك منك إليه)) [1].

2- قول شيخه أبي عبد الله ابن حمدين ت 508 هـ: ((وحقي يا أبا الفضل إن كنت تركت بالمغرب مثلك)) [2].

3- ما كتبه شيخه أبو محمد ابن عتاب ت 520 هـ في إجازته له: ((لما رأيت أخذه من كل العلوم بأوفر نصيب أجزت له جميع ما رويته)) [3].

4- قول شيخه أبي محمد بن أبي جعفر ت 526 هـ: ((ما وصل إلينا من المغرب أنبل من عياض)) [4].

ثانياً: شهادة معاصريه

شهادة المعاصرين لا يعوّل عليها كثيراً في الجرح أو التعديل، لكن لا يمنع من الاستئناس بها مع القاضي عياض.

---

(1) التعريف: 106.

(2) المصدر نفسه.

(3) المصدر نفسه.

(4) المصدر نفسه.

1- ابن عبدون ت 527هـ الوزير الكاتب الشاعر: أقسم حين لقي عياضًا بسبتة أنه ما قصدها إلا للقياه[1].

2- قول الفتح بن خاقان ت 528 هـ: ((... وهو على اعتنائه بعلوم الشريعة واختصاصه بهذه الرتبة الرفيعة يُعنى بإقامة أود الأدب، وينسل إليه أربابه من كل حدب)) [2].

ثالثاً: شهادة طلبة علمه

شهد تلاميذ القاضي عياض بعلم شيخهم، بحكم ما رأوه وسمعوه من سعة العلم، ومدارك الفهم، ومنطق الكلم من أستاذهم الفاضل.

1- قال تلميذه ابن القصير ت 575 هـ: ((... ولما استقر عندنا كان مثل التمرة، كلما ليكت زادت حلاوة، ولفظه عذب في كل ما حرّف من الكلام، للنفس إليه تتوق، وله طلاوة)) [3].

2- قال ولده محمد ت 575 هـ: ((كان من أئمة وقته في الحديث، وفقهه، وغريبه، ومشكله، ومختلفه، ومن صحيحه، وسقيمه، وعلله، وحفظ رجاله ومتونه، وجميع أنواع علومه، أصوليًا متكلمًا، فقيهًا، حفاظًا لمسائل المختصر والمدونة قائمًا عليها، حاذقًا بتخريج الحديث من مفهومها، عاقدًا للشروط بصيرًا بالفتيا والأحكام والنوازل، نحويًا، ريانًا من الأدب، شاعرًا مجيدًا، مليح القلم من أكتب أهل زمانه، خطيبًا فصيحًا، حافظًا للغة والأغربة والشعر والمثل وأخبار الناس ومذاهب الأمم، عارفًا بأخبار الملوك وتنقل الدول وأيام العرب وسيرها وحروبها، ومقاتل فرسانها، ذاكرًا لأخبار الصالحين وسيرهم، وأخبار الصوفية ومذاهبهم، مشاركًا في جميع العلوم)) [4]

3- قال تلميذه ابن بشكوال ت 579 هـ: ((وهو من أهل التفنن في العلم، والذكاء، واليقظة، والفهم))[5].

رابعاً: شهادة المتأخرين من بعده:

قد أنبهرت أسماع المتأخرين بخبر عياض لما تناقله طلبة علمه فضلًا عن تآليفه وآثاره التي شاعت بين الناس، فلقد بلغت الشهادات بمقام عياض في العلم إلى القرون من بعده.

---

(1) ينظر: المصدر السابق.

(2) قلائد العقيان: 3/ 684.

(3) أزهار الرياض: 3/ 11.

(4) التعريف: 4.

(5) الصلة: 2/ 660.

1- قال الحافظ ابن الأبار ت 659 هـ: ((أبو الفضل القاضي.. كان لا يدرك شأوه في خدمة العلم مع حسن التفنن فيه، والتصرف الكامل في فهم معانيه.. وبالجملة فإنه كان جمال العصر، ومفخرة الأفق، وينبوع المعرفة،ومعدن الإفادة، وإذا عدت رجالات المغرب فضلًا عن الأندلس حسب فيهم صدرًا))[1].

2- وقال الحجوي ت 1376 هـ ((كان مقدماً في وقته في الحديث، والتفسير، والأدب، والشعر، والأصول، والفقه والعلوم العربية.. خطيبًا، بليغًا، شاعرًا مجيدًا.. له تآليف حسنة شهيرة))[2].

3- وقال محمد فريد وجدي: ((كان إمام عصره في الحديث وعلومه، والنحو واللغة وكلام العرب، وأيامهم وأنسابهم، صنّف التصانيف المفيدة))[3].

خامساً: شهادات في تراجم المشارقة

تعدى خبر القاضي عياض إلى الشرق، فقطع المدح والثناء والإعجاب المسافات ليصل من الغرب إلى الشرق بالوزن نفسه الذي كان ثقله في المغرب إطراءً وإكبارًا فقد ذكره أهل التراجم المشرقيون بكل فخر واعتزاز على ما يأتي:-

1- قال ابن خلكان ت 681 هـ: ((كان إمام وقته في الحديث وعلومه، والنحو واللغة، وكلام العرب، وأيامهم، وأنسابهم، وصنف التصانيف المفيدة))[4].

2- قال الإمام الذهبي ت 748 هـ: ((الإمام، العلامة، الحافظ، الأوحد، شيخ الإسلام، القاضي أبو الفضل عياض.. استمر في العلوم وجمع وألف، وسارت في تصانيفه الركبان واشتهر اسمه في الآفاق))[5].

3- قال الحافظ السخاوي ت 902هـ: ((إمام وقته في التفسير والحديث وفنونهما، والحافظ لمذهب الإمام مالك، والمتقدم في الأصول والنحو واللغة وأيام العرب وأنسابها والبصير بالأحكام وعقد

(1) المعجم في أصحاب الصدفي: 302.

(2) الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي، محمد بن الحسن الحجوي ت1376 هـ المكتبة العلمية، المدينة المنورة، 1977م: 223.

(3) دائرة معارف القرن العشرين، لمحمد فريد وجدي، دار المعرفة، بيروت – لبنان، ط / 3، 1971م: 6 / 793.

(4) وفيات الأعيان: 3/ 424.

(5) سير أعلام النبلاء: الترجمة (4911): 15/ 38.

الشروط، والمُجيد للشعر والخطابة والبلاغة، والمتضلع في فنون الأدب والصبر والحلم والموصوف بالجود والسماحة وكثرة الصدقة وجميل العشرة، والدؤوب على العمل والصلابة في الحق)) [1].

4- قال السيوطي ت 911 هـ: ((عالم المغرب.. بعد صيته، كان إمام أهل الحديث في وقته، وأعلم الناس بعلومه وبالنحو، واللغة، وكلام العرب، وأيامهم وأنسابهم)) [2].

5- قال ابن العماد ت 1089 هـ: ((وبالجملة فقد كان عديم النظير، حسنة من حسنات الأيام، شديد التعصب للسّنة، والتمسك بها)) [3].

بعد هذه الشهادات والاعتزازات العلمية بالقاضي عياض لا يسعنا إلا أن نعده موسوعة العلم في زمانه، فقد رأينا كيف أن المتحدثين عنه أكدوا موضوع تفننه في العلوم وتبحره بها وخصّ الكثيرون منهم مجاله في علوم اللغة العربية وآدابها، وهو الجانب المهم في دراستنا الذي ظهر أثناء المدح والتوثيق العلمي لثروة عياض العلمية الشاملة، وإذا كان عياض لم يخصص كتاباً في اللغة – مستقلاً – فإن الشهادات اللغوية جاءت من خلال مجالسته وتدريسه ومن تآليفه وتصانيفه التي كانت وعاءً للغة والأدب، الأمر الذي دعاهم للإشارة إلى ثقافة عياض اللغوية التي كان أحد أعلامها، بل أن واحداً من مترجميه وهو القفطي ت 646 هـ لم يتردد في سلكه بين معاشر النحويين الذين خصهم بكتابه الضخم[4].

فهذه حياة القاضي التي امتدت من النصف الثاني للقرن الخامس الهجري وإلى النصف الأول من القرن السادس الهجري، قضاها القاضي عياض بعلم نافع وعمل صالح وانتهت بموت محتوم على كل نفس بأجل مكتوب؛ ولكنه – بفضل الله – من الذين طال عمرهم وحسن عملهم، فقد أفاد الله به خلقاً كثيراً في مجالات شتى.

فرحم الله القاضي عياضًا وجزاه ما يجازي عالمًا عن طلبة علمه، وحشره مع العلماء العاملين إنه على ما يشاء قدير وبالإجابة جديـــر ... آمين.

---

(1) الانتهاض في ختم (الشفا) لعياض، للحافظ شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي ت902 هـ تحقيق: عبد اللطيف بن محمد الجيلاني، دار البشائر الإسلامية، بيروت – لبنان، ط/ 1، 1422هـ – 2001م: 32 – 33.

(2) ينظر: طبقات الحفاظ: 469.

(3) شذرات الذهب:4/ 139.

(4) ينظر: انباه الرواة: 2/ 363.

الفصل الثاني

جهود القـاضي عيـاض

في علم اللغة وفقهها

المبحث الأول: الأصول اللغويـــة

المبحث الثاني: المصطلحات اللغوية

المبحث الثالث: المادة اللغويـــة

المبحث الرابع: المعالجة اللغويــة

المبحث الخامس: الشواهد الغويــة

المبحث السادس: اللهجات اللغويـة

المبحث السابع: الظواهر اللغويــة

المبحث الأول

الأصول اللغوية

المطلب الأول: القواعد اللغويـــة

تلفت دراسة الأصول والفروع اهتمام علماء اللغة، فإن للغة العرب مقـاييس صـحيحة وأصـولاً تتفرع منها فروع[1].

وقد تناول القاضي عياض بعض مفردات الأصول اللغوية، فمن هنا دعت الحاجة إلى عقد هـذا المبحث، وأول ما يطالعنا في المسائل الأصولية اللغوية موضوع القواعد لأنها ذات بال في هذا المجال.

فقد صرّح القاضي عياض ببعض القواعد اللغوية، واصطلح على بعضها، وقعّد للبعض الآخر مما دعا الباحث لأن يرى التطبيقات والأمثلة الكثيرة لتلك القواعد في فكر القاضي عياض وأسلوبه.

ويمكنني أن أقسم مجمل القواعد اللغوية عنده على خمسة أقسام مدرجًا تفاصيل القواعد وجزئياتها ضمنًا على النحو الآتي:-

أولاً: السماع

السماع هو الكلام الذي اتفق على فصاحته، ويشمل كلام الله – تعالى –، وكلام نبيّه الكريم ﷺ، وكلام العرب الموثوق بعروبيتهـــم[2].

ولست بصدد مناقشة النصوص وخلاف العلماء في الاحتجاج بها لأن بيان ذلـك سيمر معـي في الشواهد اللغويـــة.

إلا أن الذي يهمنا في هذا الموضوع هو كيف تعامل القاضي عياض مع المسموع أو السماع؟ ولعل النقاط الآتية توضح لنا هذا المفهـــوم.

---

(1) ينظر: معجم مقاييس اللغة لأحمد بن فارس ت 395هـ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط/ 2، 1389 هـ – 1969 م: 1/ 3.

(2) ينظر: إرتقاء السيادة في علم أصول النحو، للشيخ يحيى الشاوي المغربي الجزائري ت1096هـ، تحقيق: د. عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي، دار الأنبار للطباعة والنشر، ط / 1، 1411هـ – 1990 م: 47.

1- الرواية:

تشكل الرواية محور موضوع السماع في اللغة، والقاضي عياض تخصصه الدقيق في الرواية، وليس ذلك في الحديث النبوي وحسب؛ بل طبق هذا المنهج في سائر علومه فهو رجل رواية في مختلف أنواع العلوم.

وقد رأيت أثر هذا المنهج في اللغة، فهو ينقل لنا المروي وراويه فمن ذلك قوله في (تِعهِن) وهي عين ماء سمي به موضع فقال: ((... وحكي عن أبي ذر: سمعت العرب تقول فيه (تُعَهِن) بضم التاء وفتح العين وكسر الهاء)) [1]، فرواية اللغة كرواية الحديث كما قال عن ذلك علماء اللغة: ((عدالة الراوي كالحديث)) [2].

2- ما لا يقاس عليه من المسموع:

وهذه من القواعد اللغوية في السماع، وقد ذكرها القاضي عياض في نحت (الحيعلة) فقال:((الحيصلة على قياس الحيعلة غير صحيح، بل الحيعلة تنطبق على (حي على الفلاح) وعلى (حي على الصلاة) وكلها حيعلة، ولو كان على قياسه في الحيصلة لكان الذي يقال في (حي على الفلاح): الحيفلة - بالفاء - وهذا لم يقل، وإنما الحيعلة من قوله: حيَّ على كذا، فكيف وهو من باب مسموع لا يقاس عليه)) [3].

3- عدالة الراوي:

قرر علماء اللغة أن اللغة تؤخذ من الرواة الثقات ذوي الصدق والأمانة، ويتقى المظنون[4].

ومن هنا أخذ القاضي عياض يتتبع عدالة الراوي قبل قبوله روايته أو ردّها، فمن ذلك قبوله لقول عمر بن الخطاب ﷺ الذي خالف القواعد النحوية، وعدَّ قول عمر حجة في اللغة لعدالته وذلك عندما نقل رواية قول عمر في حديث الصلاة: ((ومن ضيعها فهو لما سواها أضيع)) [5]، قال القاضي عياض في اسم التفضيل: (أضيع): ((جاء هنا بالرباعي (أفعل) في المفاضلة، والنحاة يأبونه في الرباعي، واللغة المشهورة

---

(1) مشارق الأنوار: 1/ 195، إكمال المعلم: 4/ 199.

(2) إرتقاء السيادة: 53.

(3) إكمال المعلم: 2/ 252.

(4) ينظر: الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا ت 395هـ تحقيق: السيد أحمد صقر، الهيئة العامة لقصور الثقافة، سلسلة الذخائر (99)، 2003م: 48.

(5) موطأ مالك، للإمام مالك بن أنس الأصبحي ت179هـ تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، مصر، ب.ت: برقم: (6): 1 / 6.

عندهم أن يقال: أشد تضييعًا أو إضاعةً، لكن حكى السيرافي عن سيبويه أنه أجازه، وهذا الحديث لا نقل أصح منه، ولا حجة في اللغة أثبت من قول عمر، وقد جاء في شعر ذي الرمة[1]:

بأضيع من عينيك للماء كلما)) [2].

ثانياً: الإجماع

قصد القاضي عياض بالإجماع أمرين وهما:

1- إجماع أهل اللغة فيما بينهم:

إجماع أهل اللغة مبني على استقراء اللغة[3]، وهذا ما عناه القاضي عياض، فعندما ذكر تفسير حديث: ((أشكل العينين)) [4]، بمعنى: طويل شق العينين، فرأى القاضي عياض أن هذا التفسير خرق لإجماع ما تعارف عليه علماء اللغة فقال: ((والوجه فيه ما اتفق عليه أئمة اللغة: أنها حمرة في بياض العين تخالطها)) [5]، وأئمة اللغة يحتج بكلامهم ويستشهد بهم، وإجماعهم حجة [6].

2- إجماع أهل اللغة مع غيرهم:

نقل القاضي عياض إجماع أهل اللغة مع أهل الحديث في بعض المسائل فمن ذلك قوله: ((قال الخطابي: أجمع أهل الحديث واللغة على كسر سين (سربه) بمعنى: نفسه، إلا الأخفش فإنه فتحها)) [7].

والمحاكاة بين أهل الأدب واللغة وأهل الحديث في بعض المسائل معروفة وهذا من تطلع العلماء إلى أن يكون للعربية علوم وقواعد وأصول على مثل ما للشريعة [8].

---

(1) البيت من الطويل لذي الرمة وتمامه: **بأضيع من عينيك للماء كلما توهمت ربعاً أو تذكرت منزلا**
ينظر: ديوان ذي الرمة، قدم له وشرحه:أحمد حسن، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط/ 1، 1415 هـ – 1995م: 196.

(2) مشارق الأنوار: 2/ 109.

(3) ينظر: الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني ت 392هـ تحقيق: محمد علي النجار، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1990 م: 1/ 190.

(4) المعجم الكبير، لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني ت 360 هـ تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، مطبعة الزهراء الحديثة، الموصل – العراق، ط / 2، 1984 م: برقم: (1903) : 2/ 219.

(5) مشارق الأنوار: 2/ 427.

(6) ينظر: إرتقاء السيادة: 58.

(7) مشارق الأنوار: 2/ 357.

(8) ينظر: من تأريخ النحو، سعيد الأفغاني، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان:150.

ثالثاً: القياس

ظهرت فكرة القياس في اللغة بعد أن استعملها أهل الفقه، ونحن نعلم أن اللغة في بدء جمعها أخذت عن العرب الفصحاء بطريق السماع ثم صنف ما جمع من كلام العرب على وفق أبوابه ثم وضعت له القواعد والشواهد[1].

1- المقيس على غير المسموع من كلام العرب:

بنى أهل اللغة فكرة القياس على ما وجدوه كثيرًا في كلام العرب فما قيس على الكثير الوارد في كلام العرب فهو من كلام العرب[2]، والمقيس نوعان: غير مسموع عن العرب ومسموع غير مطرد[3]، وهذه القاعدة هي عين ما ذهب إليه القاضي عياض في قوله: ((شاه شاه، فسره في الحديث: مالك الملوك – وهو كلام فارسي ـ وجاء في الرواية الأخرى: شاهان شاه، قال بعضهم صوابه: شاه شاهان، أي مالك الملوك، وهو لا يحتاج إليه، وإنما قاسه على كلام العرب، وكلام العرب بخلافه وعلى عكسه من تقديم الجمع والنسبة وغير ذلك كأنه يقول: الملوك هذا ملكهم)) [4].

2- لا يقاس على الخارج عن القياس[5]:

لا يقاس على الخارج عن القياس وإنما يكتفى بسماعه ونقله، وقد أورد القاضي عياض بعضًا من الألفاظ التي جاءت على غير قياس واحتفظ بسماعها فمن ذلك قوله: ((وأجادب: جمع (جدب) على غير قياس، وكان القياس أن يكون جمع (أجدب) ومثله: محاسن جمع حسن، وكان قياسه أن يكون جمع مَحْسَن، ولم يسمعوا، وكذلك متشابه جمع شبه، وقياسه جمع مَشابِه)) [6].

3- الاستدلال بالعكس[7]:

---

(1) ينظر: أوزان الفعل ومعانيها، د. هاشم طه شلاش، مطبعة الآداب، النجف، 1971م:353.

(2) ينظر: المصدر نفسه.

(3) ينظر الأصول – دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب –، د. تمام حسان، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1988م: 176.

(4) مشارق الأنوار: 2/ 409.

(5) ينظر: الاقتراح، لجلال الدين السيوطي ت 911هـ تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الصفا، القاهرة، 1420هـ- 1999 م: 92.

(6) إكمال المعلم: 7/ 250.

(7) ينظر: الاقتراح: 149.

نبه القاضي عياض على أنه لا يستدل في اللغة بالعكس فقال: ((إذ لا يلزم إذا وجدنا (أقيموا) بمعنى (أتموا)، أن تجعلوا (أتموا)، بمعنى (أقيموا) فلا يستدل في اللغة بالعكس)) [1].

رابعاً: التعارض والترجيح:

1- الظاهر والنص:

ناقش القاضي عياض التعارض بين الظاهر والباطن في مسائل لغوية مع بيان الراجح منها فيما يأتـــي:-

أ- المنطوق والمفهوم:

إن الألفاظ من حيث وضوحها، وكذلك دلالات الألفاظ على معانيها تندرج في المنطوق والمفهوم، فالمنطوق هو المعنى الذي يفهم من دلالة اللفظ قطعيًا في محل النطق والمفهوم هو الذي يفهم في غير محل النطق[2]، ففي حديث النبي ﷺ : ((لا يصلين أحدكم العصر إلا في بني قريظة)) [3]، قال القاضي عياض: ((فالأمر بالصلاة لوقتها يوجب تعجيلها قبل وصول بني قريظة، والأمر بألا يصلَّى إلا في بني قريظة يوجب التأخير وأن فات الوقت، فأي الظاهرين يقدم، وأي العمومين يستعمل؟ هذا موضوع الإشكال وللنظر فيه مجال)) [4]، ثم رفع هذا التعارض بقوله: ((مفهوم مراد النبي ﷺ الاستعجال إلى بني قريظة دون التواني، لا قصد تأخير الصلاة نفسها، فمن أخذ بالمفهوم صلى حين خاف فوات الوقت، ومن أخذ بظاهر اللفظ أخَّر، ففيه حجة للقائلين بالظاهر وللقائلين بالمفهوم)) [5].

ب- حمل الظاهر:

قيد القاضي عياض ألفاظ الشرع في حمل ظاهرها على ما يصح في الشرع دون ما لا يصح، ففي باب لا تحل المطلقة ثلاثاً لمطلقها حتى تنكح زوجًا غيره ويطأها ثم يفارقها وتنقضي عدتها[6]، قال القاضي عياض: ((واختلف عندنا: هل تحل بالوطء الفاسد في عقد نكاح صحيح؟ فقيل: تحل لأنه يسمى نكاحاً،

---

(1) إكمال المعلم: 4/ 460.

(2) ينظر: الواضح في أصول الفقه، لمحمد حسين عبد الله، عمان، ط/ 1، 1412 هـ - 1992م: 312.

(3) صحيح البخاري للإمام محمد بن إسماعيل البخاري ت 256 هـ تحقيق: مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، اليمامة - بيروت، ط/ 3، 1407 هـ - 1987م، برقم: (904): 1/ 321.

(4) إكمال المعلم: 6/ 109.

(5) المصدر نفسه: 6/ 110.

(6) صحيح مسلم للإمام مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري ت 261هـ دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، ب. ت: 2/ 1055.

ولوجود اللذة به المنبه عليها في الحديث، وقيل لا تحل؛ لأن محمل ظواهر الشرع وألفاظه على ما يصح في الشرع دون ما لا يصح)) [1].

ولذلك عقد ابن جني ت 392هـ باباً سماه: ((باب في الحمل على الظاهر، وأن أمكن أن يكون المراد غيره)) [2]، وهذا الباب هو الذي دخل منه القاضي عياض ليقول: ((وعلى كل حال، فإن المعنى وإن صرف إلى جهة يصح فيها، فإطلاق اللفظ واستعارته والتجوز به يفتقر إلى شرع)) [3].

خامساً: الاستصحاب:

الاستصحاب هو: إبقاء ما كان على ما كان عند عدم دليل النقل عن الأصل، وهو معتبر[4]. إلا أنه من أضعف الأدلة عند علماء اللغة[5].

وقد استخدمه القاضي عياض في بعض قواعده اللغوية فمن ذلك قوله: ((واعلم: أن العرب لبلاغتها وحكمتها وحرصها على تأدية المعاني إلى الإفهام بأدنى ضروب الكلام، تخص كل معنى بعبارة وإن كان مشاركاً للآخر في أكثر وجوهه، فلما كانت الأملاك تنتقل عن أيدي مالكها بعوض وبغير عوض سموا المنتقل بعوض (بيعًا)، فحقيقة البيع نقل الملك بعوض، ولكن المعاوضة إن كانت على الرقاب خصوها بتسمية البيع، وإن كانت على المنافع خصوها بتسمية الإجارة)) [6].

وفي موضع آخر أشار القاضي عياض إلى هذا الأصل اللغوي من خلال تتبعه للألفاظ وصيغها ومعانيها وأن لكل لفظ معناه مؤكداً أن تكرار الكلمتين في كلام واحد بمعنى واحد ليس من جيد الكلام[7].

---

(1) إكمال المعلم:4/ 607.

(2) الخصائص: 1/ 252.

(3) إكمال المعلم: 6/ 182.

(4) ينظر: ارتقاء السيادة: 97.

(5) ينظر: الأصول:114.

(6) إكمال المعلم: 5/ 127.

(7) المصدر نفسه: 5/ 571.

المطلب الثاني: الردود اللغوية

تبنى القاضي عياض ردوداً لغوية من خلال أصوله وقواعده اللغوية التي اعتمد عليها، وقد كانت تلك الردود من منطلقات ومقتضيات علمية متوجهاً بها إلى علماء من مختلف التخصصات، وقد بانت في ردوده الجرأة العلمية والملكة الفكرية، وهذا ما سنجده واضحاً فيما يأتي:

أولاً: أصل الردود:

1- العقل:

حكّم القاضي عياض العقل في بعض أصول ردوده اللغوية، معتمداً عليه في تمييزه بين صحيح اللغة من سقيمها، فمن ذلك قوله في متشابه القرآن: ((ما تساوى لفظه واختلف معناه، وغمض إدراك اختلاف معانيه، مثل قوله - عزّ وجلّ -: ﴿وَأَضَلَّهُ ٱللَّهُ عَلَىٰ عِلۡمٍ وَخَتَمَ عَلَىٰ سَمۡعِهِۦ وَقَلۡبِهِۦ﴾[1]، ﴿وَأَضَلَّ فِرۡعَوۡنُ قَوۡمَهُۥ وَمَا هَدَىٰ﴾[2]، فحقيقة اختلاف الاضلالين يعسر دركه من ناحية اللفظ، وإنما يدرك بالعقول افتراق هذه المعاني وما يصح منها وما لا يصح))[3].

2- اللغة:

عدَّ القاضي عياض اللغة فصل القول في الخلاف اللغوي وردَّ الآراء اللغوية التي لا تحتملها اللغة، فمن ذلك قوله في (الرزق): ((الرزق المذكور في الكتاب والآثار: ما منحه الله من حلال أو حرام عند أهل السنة، وغيرهم يخصه بالحلال واللغة لا تقتضيه))[4].

3- المعنى:

اهتم القاضي عياض بالمعاني ودلالاتها كثيراً، وقد تبناها في أصوله اللغوية، فمن ذلك شرحه لحديث النبي ﷺ القائل: ((ما تعدون الرقوب فيكم؟ قلنا: الذي لا يولد له، فقال: ليس ذلك بالرقوب، ولكنه الذي لم يقدم من ولده شيئاً))[5]، فقال القاضي عياض: ((أجابوه بمقتضى اللفظة في اللغة، فأجابهم

---

(1) سورة الجاثية: 45/ 23.

(2) سورة طه: 20/ 79.

(3) إكمال المعلم: 8/ 160.

(4) مشارق الأنوار: 1/ 459.

(5) صحيح مسلم برقم (2608): 4/ 2014.

هو بمقتضاها في المعنى في الآخرة؛ لأن من لم يعش له ولد يأسف عليهم، فقال: بل يجب أن يسمى بذلك ويأسف من لم يجدهم في الآخرة لما فاته من أجر تقديمهم بين يديه، وأصيب بذلك وهذا من تحويل الكلام إلى معنى آخر، كقوله في الصرعة)) [1].

4- العرف:

ذكر القاضي عياض اختلاف الفقهاء، في صيغة شرط الواقف في باب الوقف فقال: ((الألفاظ المصادرة عن المالك إما أن تكون نصوصاً في إزالة ملكه بوضع اللغة أو بغلبة الاستعمال في العرف، أو نصوصاً في اللغة أو العرف دالة على القصد لبقاء الملك، أو محتملة الوجهين)) [2].

فقد عدّ القاضي عياض للعرف مكانته في المسائل الشرعية وجعله قسيماً للغة في أصوله اللغوية.

ثانياً: المردود عليهم

1- المردود عليهم من العلماء:

أ- رد على الفقهاء والمتكلمين:

ذكر القاضي عياض من أدوات الإشارة في العربية (ذا، ذي، ذاك، ذيت، ذات، ذه،... الخ) فكانت مدخله للرد على الفقهاء والمتكلمين فقال: ((ذاك: إذا أدخلت كاف الخطاب فإنما هو إشارة إلى إثبات حقيقة المشار إليه نفسه، وقد استعمل الفقهاء والمتكلمون الذات بالألف واللام، وغلّطهم في ذلك أكثر النحاة، وقالوا: لا يجوز أن تدخل عليها الألف واللام لأنها من المبهمات، وأجاز بعض النحاة قولهم: (الذات)، وأنها كناية عن النفس وحقيقة الشيء)) [3].

ب- ردّ على المحدّثين:

وَرد في الحديث: ((أن أُكيدِرَ دُومَةَ أهدى إلى النبي ﷺ ثوب حرير)) [4]، فقال القاضي عياض: ((أُكيدِر دَومَة: كان ملك أيله، وأسلم (دومة) بالفتح، حكاه ابن دريد، قال: المحدّثون يضمون الدال وهو خطأ)) [5].

---

(1) مشارق الأنوار: 1/ 476.

(2) إكمال المعلم: 5/ 374.

(3) مشارق الأنوار:1/ 433.

(4) صحيح مسلم برقم: (2071): 3/ 1645.

(5) إكمال المعلم: 6/ 583.

ج- ردٌّ على اللغويين:

رد القاضي عياض على اللغويين ومنهم الأصمعي حجة لغوية بحديث رواه جابر ابن عبد الله[1] ﷺ يقول: ((لبس النبي ﷺ يوماً قباءً من ديباج أهدي له، ثم أوشك أن نزعه))[2]، قال القاضي عياض: ((هذا يرد الأصمعي في أن هذه اللفظة لا تأتي في الماضي، ولا يقال: (أوشك)، وإنما تأتي في المستقبل: (يوشك) بكسر الشين، وقد ذكر فيه (أوشك) الخليل وغيره))[3].

د- رد على أصحاب اللهجات العربية:

ردّ القاضي عياض على لغة الحجازيين من العرب، فقال: ((هو ذا هو: قال ابن الأنباري: هذا قول الحجازيين، وهو خطأ، وكلام العرب: ها هو ذا))[4].

2- المردود عليها من العلوم:

أ - رد اللغة بالحديث:

قال القاضي عياض في مادة (ع هـ د): ((التعاهد والتعهد: الاحتفاظ بالشيء والملازمة له ... ومنه قوله: ((تعاهد ولدي))[5]، وهذا الحديث يرد قول من قال من أهل اللغة تعهدت ضيعتي، ولا يقال: تعاهدت))[6].

ب- رد النحو بالآية والحديث:

قال القاضي عياض: ((أهل النحو يأبون أن يقال: فلان أشَرّ أو أخْيَر من فلان، وإنما يقال: شر وخير، وهو مشهور كلام العرب عندهم، قال الله – تعالى: ﴿مَنْ هُوَ شَرٌّ مَّكَانًا وَأَضْعَفُ جُندًا﴾[7]، وقال:

---

(1) جابر بن عبد الله الأنصاري السلمي أبو عبد الله، أحد المكثرين عن النبي ﷺ، وروى عنه جماعة من الصحابة، كان آخر الصحابة موتاً بالمدينة، مات سنة أربع وسبعين، ينظر: الإصابة في تمييز الصحابة لأبن حجر العسقلاني ت 852هـ دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، ط/ 1، 1328هـ: 1 / 213.

(2) صحيح مسلم برقم: (2070): 3/ 1644.

(3) إكمال المعلم:6/ 583.

(4) مشارق الأنوار: 2/ 466.

(5) صحيح البخاري: باب قول الموصي لوصيّه: (تعاهد ولدي) وما يجوز للوصي من الدعوى :3 / 1007.

(6) مشارق الأنوار:2 / 181.

(7) سورة مريم: 19/ 75.

﴿خَيْرٌ عِندَ رَبِّكَ ثَوَابًا﴾[1] وقد جاءت الأحاديث الصحيحة باللفظين على وجههما، وهي حجة عليهم باستعمال الوجهين))[2].

ج- رد الآراء الكلامية باللغة:

ردّ القاضي عياض بعض الآراء اللغوية من خلال اللغة، فمن ذلك تعريف العلماء للروح والنفس فقال القاضي عياض: ((وقد قيل: أن الروح والنفس هو النّفَس المتردد في الجسد، وهذا غير صحيح، لا لغة ولا معنى))[3].

د- رد الرأي الفقهي بالنحو:

في حديث النبي ﷺ: ((لا نورث، ما تركنا صدقة))[4]، قال القاضي عياض: ((حديث مجتمع على صحته وقبوله من أهل السنة، وأن الكلام جملتان، و(ما تركنا) في موضع رفع الابتداء، و(صدقة) مرفوعة بخبره، خلافاً للإمامية في تأويل الحديث وتحريفه عن موضعه، وقولهم: إنما هو (يورث) بالياء، و(صدقة) بالفتح، أي: ما تركه صدقة فلا يورث، و(ما) في موضع المفعول، و(صدقة) منصوب على الحال والتفسير. وهذا تدافع من قائله ومخالفة لما فهم منه أهل اللسان، وما حمله عليه أئمة الصحابة من رواة هذا الحديث، وما وقع في سائر الروايات والألفاظ الأخر))[5].

قال ابن مالك ت 672هـ: ((ما: مبتدأ بمعنى (الذي) وتركنا: صلة، والعائد محذوف، وصدقة: خبر، هذا على رواية من رفع وهو الأجود لسلامته من التكلف))[6].

ثم عضد القاضي عياض هذا الرد اللغوي بلغة آل البيت الأطهار - سلام الله عليهم ورضي الله عنهم - فقال: ((فأنه لا شك عندي وعندك أن فاطمة -رضي الله عنها - من أفصح العرب، وأعلمهم بالفرق بين اللفظين، وكذلك العباس وهم ممن يستحقون الميراث، وعلي كذلك، وقد طلبت فاطمة - رضي الله عنها - ميراثها من النبي ﷺ من أبي بكر فجاوبها أبو بكر بهذا اللفظ، بما فهمت منه أنه لا شيء لها،

---

(1) سورة الكهف: 18/ 46.

(2) إكمال المعلم: 4/ 614.

(3) المصدر نفسه: 2/ 667.

(4) صحيح مسلم برقم (1757): 3/ 1378.

(5) إكمال المعلم: 6/ 89.

(6) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، لجمال الدين بن مالك الأندلسي ت 672 هـ: تحقيق: د. طه محسن، ط/ دار آفاق عربية للنشر، 1405هـ – 1985م: 211.

وكذلك علي وسائر الصحابة رضي الله عنهم، ولم يعترض أحد منهم بهـذا الاعـتراض، وكـذلك أبـو بكـر المحتج به، ولا خلاف أنه من أفصح الفصحاء العالمين بذلك، ولو كان اللفظ لا يقتـضي المنـع لمـا أورده أبـو بكر ولا تعلق به ولم يسلمه له الآخرون أيضاً، فإن الرفع هو المروي، ومدعي النصب مبطل ونحو هذا أو مـا في معناه))[1].

---

(1) إكمال المعلم: 6/ 90.

المطلب الثالث: الخلق اللغوي

اهتم القاضي عياض ببعض المسائل اللغوية ذات العلاقة الوثيقة بالأخلاق والآداب، وهذا ليس غريباً على أبي الفضل والفضائل القاضي عياض فهو واحد من سلف العلماء الذين كانوا يأخذون الأدب عن شيوخهم قبل العلم، وأن آثار تربية بيوتهم قد ظهرت في مؤلفاتهم وفي تعاملهم العلمي فيما بينهم مما يعد هذا المطلب من ضرورات تحصيله لدى طلبة العلم ومنهم أهل اللغة، وإن الآتي من الكلام ليعد مثالًا لعلماء اللغة وطلابها في التزام الخلق والأدب والعمل بهما والتحلي بصفاتهما في ميدان اللغة العربية وعلومها.

أولاً: الأدب مع الله تعالى:

1- تبارك الله:

قال القاضي عياض: ((معنى: تبارك الله: تعالى، وقيل تقدس، ونفى المحققون من أهل اللغة والنظر أن يتأول في حقّه معنى الزيادة؛ لأنها تنبئ عن النقص، وقال بعضهم: بل معناها أن باسمه وذكره تنال البركة والزيادة، ولا يقال تبارك كذا، إلا لله تعالى)) [1].

2- لغة الشعراء:

أنكر القاضي عياض رجزاً في صحيح الإمام مسلم فيه: ((فاغفر فداء لك ما اقتفينا)) [2]، قال القاضي عياض: ((فيه إشكال إذ لا يصح إطلاق هذا اللفظ على وجهه في حق الله، وإنما يفدى من المكروه من يلحقه، والله – تعالى – منزه عن ذلك، وقيل: فيه تأويلات منها:-

أنه قد يكون على معنى ألفاظ العرب التي تدعم بها كلامها، وتصل بها خطابها، وتؤكد بها مقاصدها، ولا يلتفتون إلى معانيها كقولهم: ويل أمه، وتربت يمينه.

وقيل: يحتمل أن يكون على القطع ومداخلة الكلام، وأنه التفت بقوله: (فداء لك) إلى بعض من يخاطبه، ثم رجع إلى تمام دعائه، وفي هذا بُعد وتعسف كثير في الكلام.

وقيل: قد يكون على معنى الاستعارة، فإن المراد بالتفدية هنا: التعظيم والإكبار؛ لأن الإنسان لا يفدي إلا من يعظمه، وكان مراده في هذا: أبذل نفسي، ومن يعز عليّ في رضاك وطاعتك.

---

(1) مشارق الأنوار: 1/ 133.

(2) صحيح مسلم برقم: (1802): 3/ 1428.

وقد ذكر المازري: أن بعضهم رواه: (فاغفر لنا بذاك ما ابتغينا)، وهذا لا إشكال فيه لكنه لم يكن عند أحد من شيوخنا في الصحيحين))[1].

3- الألفاظ المشتركة بين الله والمخلوقين:

أ- الرب:

أنكر القاضي عياض على بعض الزنادقة وأصحاب الإلحاد والحلول من النصارى وغلاة الرافضة وغلاة الباطنية، من تسميتهم بعض الناس أرباباً، وإدعائهم ذلك حقيقة فيهم، ووصف ذلك بأنه: ((نهي أدب وحظر))[2].

ب- المولى:

رأى القاضي عياض في هذه اللفظة أنها: ((متصرفة مستعملة في القرآن والحديث في حق الله تعالى وحق العبد لسيده))[3]، ثم أورد حديث النبي ﷺ القائل:((لا يقل العبد لسيده: مولاي.. فإن مولاكم الله))[4].

ج- العبد:

اعتمد القاضي عياض حديث النبي ﷺ: ((لا يقولن أحدكم: عبدي، فكلكم عبيد الله، ولكن ليقل: فتاي، ولا يقل العبد: ربي، ولكن ليقل: سيدي))[5]، قال القاضي عياض: ((نهى عن التطاول.. وأمر بالتواضع))[6].

ثانياً: الأدب مع الرسل عليهم السلام:

أنكر القاضي عياض تفسيراً فيه إساءة أدب مع رسل الله - عليهم السلام - جاء ذلك في قوله: ((ذكر ابن أبي نصر الحميدي عن الأنبياء والرسل في قوله - تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا ٱسْتَيْـَٔسَ ٱلرُّسُلُ وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُمْ

---

(1) مشارق الأنوار: 2/ 250.

(2) إكمال المعلم: 7/ 188.

(3) المصدر نفسه: 7/ 189.

(4) صحيح مسلم برقم: (2249): 4/ 1764.

(5) المصدر نفسه.

(6) إكمال المعلم: 7/ 190.

قَدۡ كُذِبُواْ جَآءَهُمۡ نَصۡرُنَا﴾[1] ما نصه: قال: كانوا بشراً ضعفوا ويئسوا وظنوا أنهم كذبوا... قال القاضي - رحمه الله -: وهذا لا يليق بالرسل، وأن يُظن بهم الشك فيما أوحي إليهم أو تكذيب ما بلغهم عن ربهم، كما قالت عائشة: معاذ الله لم تكن الرسل تظن ذلك بربها، وذهبت إلى أن الرسل ظنوا ذلك بأتباعهم وأنهم قد كذّبوا - بالتشديد -، وقد تأوله بعضهم على قراءة التخفيف على الإتباع أيضًا، وأن الرسل ظنوا أنهم كذبوهم ما وعدوهم من النصر، وقد يحتمل أن يكون الشك والارتياب راجعاً إلى الأتباع لا إلى الرسل))[2].

ثالثاً: الأدب مع الناس

1- الأدب في المنطق[3].

عقد الإمام مسلم في صحيحه كتاباً للألفاظ من الأدب وغيرها[4]. وفيه قال القاضي عياض: ((وفي هذه الأحاديث كلها إرشاد منه ﷺ لأمته عظيم إلى أن تعرف مواضع الألفاظ المشتركة بالشيء المكروه، والتجنب عنها، وترك المبالغة والإغراق في الأوصاف، واستعمال ألفاظ التواضع والعبودية، وترك ألفاظ التطاول والجبرية والتعظيم والكبرياء، وإشارة إلى تجنب الذرائع كلها، لما لا يجب و لا يجوز فعله أو قوله، أو التشبه بمن يفعله أو يقوله)) [5].

2- أدب الدعاء للناس:

نبه القاضي عياض على صيغة دعاء يستعملها كثير من الناس وهي: تقديم (لا) قبل الدعاء، فأشار إليها في حالتين وهما:-

أ- في حديث المرأة التي قالت للنبي سليمان ﷺ ((لا، يرحمك الله)) [6]، قال القاضي عياض: ((كره السلف مثل هذا القول؛ لاحتمال الدعاء عليه لا له، وقال أبو بكر الصديق ﷺ : لا تقل كذا، وقل: (يرحمك الله، لا) وقد يحتمل أن يقال في هذا: لا ويرحمك الله)) [7].

---

(1) سورة يوسف: 12/ 110.

(2) مشارق الأنوار: 1/ 143.

(3) إكمال المعلم:7/ 191.

(4) صحيح مسلم: 4/ 1762.

(5) إكمال المعلم: 7/ 192.

(6) صحيح مسلم برقم: (1720): 3/ 1344.

(7) إكمال المعلم: 5/ 581.

ب- في حديث نفر الصحابة الذين قال لهم أبو بكر الصديق - ﷺ وعنهم -: ((يا أخوتاه: أغضبتكم؟ قالوا لا، يغفر الله لك يا أخي)) [1] قال القاضي عياض: ((وقد روي عن أبي بكر أنه نهى عن مثل هذا، وقال: (قل عافاك الله، رحمك الله، لا) يريد: ألا تقدم (لا) قبل الدعاء؛ لاقتضائها نفيه في الظاهر، ولأنه قد يكون مثل هذا ذريعة للمجّان وغيرهم من قصدهم هذا في صورة الدعاء، وقد قال بعضهم: قل: لا، ويغفر الله لك، فيزول الإيهام والاحتمال)) [2].

رابعاً: الأدب مع اللغة العربية

1- إحترام الحرف العربي:

اكتسب الحرف العربي قدسيته من القرآن الكريم الذي نزل باللغة العربية، وفي ذلك أشار القاضي عياض إلى احترام الحرف العربي عندما ذكر جمع القرآن وحديث الأمر ((بكل صحيفة أو مصحف أن يحرق)) [3]، فقال: ((إنها أحرقت بعد أن محيت بالماء ليذهب أثرها وعينها، ويكون أصون لما عساه يبقى من رسوم الخط فيها، ومع التخريق والتمزيق لا يكون ذلك، بل تكون مطروحة في غير مواضع الصيانة)) [4].

2- أدب الكتابة:

قال القاضي عياض: ((واختلف السلف في البداية بعنوان الكتاب، فذهب كثير منهم إلى تقديم الكاتب اسمه على اسم المكتوب إليه ما كان، وذهب آخرون إلى تقديم اسم المخاطب المكتوب إليه، إلا مثل الأمير إذا كتب لمن دونه، والأب لأبنه أو عبده، وما أشبه هذا)) [5].

ومن الجدير بالذكر أن أول من كتب من فلان إلى فلان رسول الله ﷺ فصار ذلك سنة[6].

وقال القاضي عياض أيضاً: ((فيه جواز بداية الإنسان بنفسه في الأدعية وأشباهها، بخلاف ما يكون من أمور الدنيا، فإن تأخير الإنسان فيه نفسه وتقديم اسم غيره أدب)) [7].

---

(1) صحيح مسلم: برقم:(2504): 4/ 1947.

(2) إكمال المعلم: 7/ 549.

(3) صحيح البخاري برقم: (4702): 4/ 1908.

(4) مشارق الأنوار: 1/ 296.

(5) إكمال المعلم: 7/ 387.

(6) ينظر: الاقتضاب في شرح أدب الكتاب لأبي محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي ت 521هـ تحقيق: مصطفى السقا، د. حامد عبد المجيد، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1990م: 1/ 201.

(7) إكمال المعلم: 7/ 377.

3- أدب الخط:

ذكر القاضي عياض في معرض حديثه عن الآثار التي أثبتت أن النبي ﷺ كانت لـه معرفـة بحـروف الخط وحسن تصويرها، ولا يبعد أن الله رزقه هذا العلم ومنعه من القراءة والكتابة[1].

فقد جاء عن معاوية: أنه كان يكتب بين يدي النبي ﷺ (البسملة) فقال له:((ألـقِ الـدواة، وحـرّف القلم، وأقِم الباء، وفرّق السين، ولا تعوّر الميم، وحسّن الله، ومدَّ الرحمن، وجوّد الرحيـــم)) [2].

4- أدب الأدب:

اختلف النقاد قديماً في علاقة الأدب بالدين والأخلاق، فذهب أغلبهم إلى الفصل بينهمـا، كمـا لا يعيب جودة النجارة في الخشب رداءة النجار في ذاته[3].

والقاضي عياض من الذين ينحون منحىً أخلاقيًا في النقـد الأدبـي، فأدخـل العنـصر الأخلاقـي والديني في تقويم الأدب؛ بل كان له الأثر الواضح في النزعـة الأخلاقيـة في مجـال الأدب والنقـد في العـصر المرابطي كله[4].

ولذلك نجده يسقط بعض الأبيات الشعرية التي يأباها الخلق فيقول: ((وبعد هذا بيت قبيح تركنـاه لفحشه ورفثه)) [5].

وفي القسم الرابع من الشفا الذي خصّه في حكم من تنقص من النبي ﷺ بأبيات شعرية فقـال عـن أحدها: ((فهذا البيت ونظراؤه من أشعار المتعجرفين في القول، المتساهلين في الكلام من الشعر الذي نال فيه قائلوه من الرسول ﷺ)) [6].

وعلل ذكره للأبيات بقوله: ((وإنما أكثرنـا شـاهدها مـع اسـتثقالنا حكايتهـا، لتعـرف أمثلتهـا ... وتحسبونه هيناً وهو عند الله عظيـــم)) [7].

---

(1) ينظر: الشفا: 1/ 313.

(2) المصدر نفسه.

(3) ينظر: القاضي عياض الأديب: 306.

(4) ينظر: المصدر السابق.

(5) ترتيب المدارك:1/ 324.

(6) الشفا: 2/ 241.

(7) المصدر نفسه.

المبحث الثاني

المصطلح اللغوي

المطلب الأول: المعنى اللغوي

لقي المعنى اللغوي اهتماماً كبيراً من العلماء قديماً وحديثاً، وهو يُعد قسيماً للمعنى الاصطلاحي في جميع العلوم والفنون.

إلا أن المعنى اللغوي في علوم الشريعة الإسلامية يتسم باهتمام آخر، ففي حدود الألفاظ وتعاريفها تجد المعنى اللغوي مقدماً على غيره لفظاً ورتبة، وهذا ما يشارك فيه الاهتمامات الأخرى، أما المبحث الخاص فإن علماء المسلمين بحثوا المعنى اللغوي والمعنى الشرعي في مجال الحقيقة والدلالة.

ونجد القاضي عياضًا يشارك علماء المسلمين – لكونه واحدًا منهم -؛ بل من أبرزهم وأشهرهم في هذا الاهتمام العام والخاص لذلك يتطلب في بحثي هذا أن أتناول موقف القاضي عياض من دلالة الحقيقة اللغوية والشرعية ومن ثم أسوق شواهده في بيان المعنى اللغوي للألفاظ والمفردات وكالآتـــي:-

أولاً: دلالة الحقيقة اللغوية والشرعية

اختلف علماء أصول الفقه والعقائد وعلم الكلام بدلالة الحقيقة اللغوية والشرعية تحت مبحث: هل الحقيقة الشرعية منقولة من الحقيقة اللغوية؟ أو هي باقية على أصل الوضع اللغوي؟.

وهو مبحث يفرق بين النقل والاستعارة، فالنقل غير مراعًى فيه سبق الوضع اللغوي بل هو وضع جديد من الشارع، والاستعارة مراعًى فيها ذلك.

قال القاضي عياض: ((ثم تشعبت مذاهب المتكلمين والنظار من الفقهاء في هذه الأسماء المستعملة في الشرعيات كالصلاة والزكاة والصيام والحج وشبهها)) [1].

ثم أخذ يستعرض الآراء حول هذه المسألة وهي ثلاثة آراء مطروحة في الساحة العلمية على النحو الآتـــي:-

---

(1) إكمال المعلم: 2/ 234.

الرأي الأول: نفي النقل مطلقاً:

ذهب القاضي أبو بكر الباقلاني ت 403هـ إلى أن هـذه المـصطلحات ونحوهـا باقيـة علـى أصـل معناها اللغوي ولم تتغير عنه[1].

فالصلاة في أصل معناها في اللغة: الـدعاء، والحـج أصـلاً في اللغـة: القـصد إلى الزيـارة، والزكـاة أصلها: الطهارة والنماء، وقد بقيت هذه المعاني في الشرع[2].

الرأي الثاني: إثبات النقل مطلقاً:

يرى المعتزلة أن جميع تلك المصطلحات منقولة من معناها اللغـوي، ومـستعملة في معـانٍ إسـلامية جديدة سواء أكانت عقدية أم شرعية ثم دخلها تخصيص في الدين[3].

فقال المعتزلة: أنها حقائق وضعها الشارع مبتكرة لم يلاحظ فيها المعنى اللغـوي أصـلًا ولا للعـرف فيها تصرف[4].

وفرقت المعتزلة بين المصطلح العقديّ الذي سمّوه بـ (المصطلح الديني)[5] المتعلق بـأمور العقيـدة، كلفظ الكفر والإيمان وغيرهما، وبين (المصطلح الشرعي) المتعلق بفروع الشريعة العمليـة ومـا تنبنـى عليهـا تلك الفروع من القواعد الأصولية كلفظ الصلاة والزكاة والحج وغيرها[6].

الرأي الثالث: إثبات النقل في المعاني الشرعية ونفيه في المعاني العقدية

يرى جمهور العلماء أن هذه المصطلحات، إما أن تكون عقيدية كلفظ الإيمـان؛ فأنهـا تكـون باقيـة على أصل معناها اللغوي غير منقولة عنه، وإما أن تكون شرعية كلفظ الصلاة والحج ونحوهما فانها منقولـة من معانيها اللغوية إلى معانٍ شرعية[7].

---

(1) ينظر: المنخول من تعليقات الأصول، لحجة الإسلام أبي حامد محمد بن محمد الغزالي ت 505 هـ، تحقيق: محمد حسن هيتو، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 1390هـ – 1970م: 73.

(2) ينظر: المصدر نفسه.

(3) المصدر نفسه: 74.

(4) ينظر: حاشية البناني على شرح الجلال المحلي على متن جمع الجوامع، للإمام تاج الدين السبكي ت 773هـ مطبعة مصطفى البابي الحلبي واولاده بمصر، ط/ 2، 1356هـ - 1937م.: 1/ 302.

(5) ينظر: المنخول: 72.

(6) ينظر: أثر الدلالة النحوية واللغوية في استنباط الأحكام من آيات القرآن التشريعية، عبد القادر عبد الرحمن السعدي، مطبعة الخلود، بغداد، ط/ 1، 1406هـ – 1986م: 32.

(7) المصدر السابق.

رأي القاضي عياض:

استعرض القاضي عياض الآراء التي سبق ذكرها تصريحًا أو تلميحًا، وتأييدًا أو مخالفةً فرجح الرأي الأول بقوله: ((... هي مبقاة على مقتضاها في أصل اللغة، فالصلاة: الدعاء، والصيام: الإمساك، والحج: القصد، وهكذا في سائرها وهو المراد بها والمفهوم منها وغير ذلك مما أضيف إليها من أقوال وأفعال غير داخل تحت الاسم وهو ما ذهب إليه القاضي أبو بكر)) [1].

وقد ذكر رأي جمهور العلماء بأسلوب متأدب فقال عن رأيهم: ((مذهب الأشياخ والمحققين من متكلمي أهل السنة وغيرهم من الفقهاء)) [2].

وقد ردَّ رأي المعتزلة من دون ذكر اسمهم بقوله: ((أنه أتاهم بألفاظ مؤتنقة ابتدعها لهم كما قال المخالف، أو بألفاظ لغوية لا يعلم منها المقصود)) [3].

أدلة القاضي عياض:

ساق القاضي عياض أدلة تدعم رأيه الموافق لرأي أبي بكر الباقلاني بمقدمة قال فيها:((... وذلك أنه متى أعطيت هذه الألفاظ من البحث حقها وجدت عند المخاطبين بها لأول ورودها من أهل الشريعة معروفة المعنى على ما جاءت به من أفعال مخصوصة وعبارات مقررة إلا ما غيّر الشرع فيها من بدع الجاهلية، أو نسخ من شرائع من تقدم من الكتابيّة)) [4].

1- النقل تغيير للغة:

تساءل القاضي عياض عن النقل اللغوي للألفاظ فقال: ((هل هي منقولة عن موضوعها في اللغة رأساً؟ هذا بعيد ومؤدٍ إلى أن العرب خوطبت وأمرت بغير لغتها)) [5].

2- الجذر اللغوي عند العرب:

أثبت القاضي عياض أن الآراء جميعها تعترف بالاستعمال اللغوي للألفاظ الشرعية عند العرب فقال: ((لكن لا يبعد عن أصل استعمال العرب لها في جاهليتهم قبل ورود الشريعة كان على ما أشار إليه

---

(1) إكمال المعلم: 2/ 235.

(2) المصدر نفسه.

(3) المصدر نفسه: 4/ 78.

(4) المصدر نفسه: 2/ 235.

(5) المصدر السابق.

الأشياخ، إما من إيقاعها على المعنى الحقيقي في اللغة دون اعتبار المزيد فيها على مذهب القاضي أبي بكر أو على الجميع بحكم تشابه المعنى والاستعارة على ما ذهب إليه غيره)) [1].

3- العرف اللغوي:

تنقسم الحقيقة اللغوية على قسمين: وضعية وعرفية[2]، قال القاضي عياض: ((... ثم استمر استعمالهم لهذه الألفاظ عرفاً على جميع العبادة فصارت كاللغة الصحيحة والتسمية الموضوعة، فجاءهم الشرع واستعمالهم لها مفهوم عند جميعهم)) [3].

4- الاستقراء اللغوي:

أجرى القاضي عياض تحقيقاً بمطالعة السّير، ومدارسة الأثر، واستقراء كلام العرب وأشعارهم لدعم رأيه الذي تبناه فقال: ((إن الصلاة كانت عندهم معلومة على هيئتها عندنا من أفعال وأقوال ودعاء وخضوع وسجود وركوع، وقد تنصر كثير منهم وتهوّد وتمجّس، وتقربوا بالصلوات والعبادات، وجاوروا أهل الديانات وداخلوا أهل الملل، ووفد أشرافهم إلى ملوكهم، وألّفت قريش رحلة الشتاء والصيف إلى بلادهم، وثاقبوا ربّانيّيهم وأحبارهم، وشاهدوا رهبانيتهم وشرائعهم، وثابر كثير منهم على بقايا عندهم من دين إبراهيم، وعرفوا السجود والركوع والصوم والحج والعمرة والاعتكاف، حجوا كل عام واعتمروا واعتكفوا وحظّوا على الصدقة، وصاموا عاشوراء ...))[4].

وقد ذكر القاضي عياض أدلة كلامه هذا بالشواهد الآتيـــة: -

أ. حديث عاشوراء ((كان يوماً يصومه أهل الجاهلية)) [5].

ب. قول عمر بن الخطاب – ﷺ -:((نذرت في الجاهلية أن اعتكف يومًا في المسجد الحرام)) [6].

---

(1) المصدر نفسه: 2/ 235.

(2) ينظر: الأحكام للآمدي، علي بن محمد أبو الحسن ت 631هـ تحقيق: سيد الجميلي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط/ 1، 1404هـ.: 1/ 52.

(3) إكمال المعلم:2/ 235.

(4) المصدر السابق.

(5) سنن ابن ماجه: محمد بن يزيد أبو عبد الله القزويني ت 275هـ تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر، بيروت، ب.ت: برقم: (1737): 1/ 553.

(6) صحيح البخاري برقم: (1937): 2/ 718، صحيح مسلم برقم: (1656):3/ 1277.

ت. في خبر إسلام أبي ذر الغفاري[1] ﷺ: ((أنه صلى قبل المبعث بثلاث سنين مع صواحبه، وأنه كان يتوجه عشاءً حيث يوجهه الله)) [2].

ث. قول اليهودي: ((محمد والخميس)) [3] قال القاضي عياض: ((أي: الجيش... والخميس سمي خميسًا لقسمته على خمسة أقسام: قلب وميمنة وميسرة ومقدمة وساقة، وقيل: لأنه يخمس، والأول أولى لأنه اسمه كان معروفاً قبل ورود الشرع بالخمس، والعرب تقول للخمس: خميس)) [4].

ج. قال الأعشى في مدحه للنبي ﷺ:

له صدقات ما تغبُّ ونائل ... وليس عطاء اليوم مانعه غدا[5]

ثم قال القاضي عياض: ((ومن طالع أخبارهم، ودرس أشعارهم علم ذلك منهم ضرورة فجاء الشرع بالأمر بهذه العبادات، وهي عندهم معلومة مفهوم المراد منها، من أن الصوم: إمساك مخصوص على أفعال مخصوصة بالنهار دون الليل، والاعتكاف: لزوم للتعبد والتبرز بمكان مخصوص، والحج: قصد مخصوص لبيت الله الحرام يشتمل على وقوف بعرفة وطواف بالبيت ودعاء وذكر وتبرر، وأن الصدقة: بذل المال للمحتاج، ثم سميت زكاة لما فيها من زكاة المال ونمائه، أو زكاة صاحبه وتطهيره)) [6].

رأي الباحث:

أستطيع من خلال ما اطلعت عليه من الأدلة والآراء في مسائل المعنى اللغوي وعلاقته بالمعنى الشرعي أن أرجح الرأي الأول رأي القاضي أبي بكر الباقلاني ت 403هـ الذي تبناه القاضي عياض.

إلا أنني أشترط على الرأي شرطًا واحدًا لكي أتبعه وهو أن يعتمد المعنى اللغوي في المصطلحات الإسلامية على دليل شرعي.

---

(1) جندب بن جنادة، من السابقين إلى الإسلام، مشهور بزهده وصدق لهجته، توفي بالربذة سنة إحدى وثلاثين، ينظر: الإصابة: 4/ 62.

(2) أسد الغابة في معرفة الصحابة، لأبن الأثير الجزري ت 606 هـ، تحقيق: محمد صبيح وآخرون، القاهرة، 1384 هـ – 1964 م: 1/ 358: 1/ 358.

(3) صحيح البخاري برقم: (2829): 3/ 1090.

(4) مشارق الأنوار: 1/ 378.

(5) ديوان الأعشى الكبير، ميمون بن قيس، شرح وتعليق د.محمد محمد حسين، مكتبة الآداب، المطبعة النموذجية، مصر، 1950م: 137.

(6) إكمال المعلم: 2/ 236.

وأما أسباب ترجيحي لهذا الرأي واشتراطي إياه فهـــي:-

1- إن الرأي الثاني وهو رأي المعتزلة مردود بواقع العرب ولغتهم، فصحيح أن لفظ الإيمان عندهم يعني التصديق، لكنه احتفظ بمعناه العربي أو اللغوي في الإسلام، فإثبات النقل مطلقاً فيه نسف لتاريخ العربية كلها ولذلك يقول القاضي عياض: ((هذا مؤدٍ إلى أن العرب خوطبت وأمرت بغير لغتها))[1].

2- إن رأي جمهور العلماء هو رأي توفيقي حاولوا - رحمهم الله - أن يجمعوا بين الرأيين وفرقوا لنا بين الألفاظ العقدية والألفاظ الشرعية، فأثبتوا النقل في المعاني الشرعية ونفوه عن المعاني العقدية.
لكن هذا الرأي اصطدم بألفاظ ليست من القضايا العقدية أو الأحكام الشرعية كلفظ:- (الدابة) المعروف عند العرب لكل ماشٍ على الأرض[2]، والمستعمل في المصطلح الشرعي للحيوانات ذوات الأربع فهنا حقيقتان للفظ واحد للشرع له عرف في الاستعمال كما للعرب[3].

3- إن رأي القاضي أبي بكر الباقلاني رأي قد أظلم في التعبير عنه، وقد أشار العلماء إلى ذلك ((مذهب القاضي هو الحق، وإن اضطربت عبارات القوم في التعبير عنه)) [4]، وقالوا عنه: ((إن القاضي ذهب إلى أن ما استعمله الشارع من أسماء أهل اللغة في الصلاة والصوم والإيمان والكفر في المعاني الشرعية لم يخرج بذلك عن وضعهم الحقيقي بل هي مقررة على حقائق اللغات لم تنقل إلى غيرها)) [5].

4- ينبغي التفريق في رأي الباقلاني بين ألفاظ كلام الشارع والألفاظ في كلام أهل الشرع، والنصوص الشرعية نزلت وجاءت باللغة العربية لفظًا ومعنى، وفهمها العرب بحكم لغتهم فلم يحصل في هذا الموضوع أي نقل لغوي، لكن لما اصطلح بها أهل العلوم والفنون ومنهم علماء الشريعة في الفقه والأصول والعقائد صارت عندهم هذه الألفاظ حقائق شرعية في معانيها باشتهارها فيما بينهم.

---

(1) المصدر نفسه:2/ 235.

(2) ينظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، لإسماعيل بن حماد الجوهري ت393هـ تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط/ 2، 1399هـ- 1979م، مادة (دبب) : 1/ 124.

(3) ينظر: المزهر في علوم اللغة وأنواعها، لجلال الدين السيوطي ت 911هـ، تحقيق محمد أحمد جاد المولى وآخرين، مطبعة عيسى البابي الحلبي، ب.ت: 1/ 291.

(4) حاشية البناني: 1/ 302.

(5) المصدر نفسه.

فقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلصِّيَامُ﴾[1]، عرف العرب المقصود بالصيام وهو الإمساك على معناه اللغوي المتداول في مفردات كلامهم ثم جاء علماء الشريعة من بعد فحددوه بقولهم: ((هو إمساك مخصوص في وقت مخصوص بصفة مخصوصة فالاسم الشرعي فيه معنى اللغة))[2].

5- اشترطتْ على القاضي الباقلاني والقاضي عياض أن الألفاظ اللغوية التي استعملها الإسلام في شرعه الحنيف بحاجة إلى دليل شرعي.

فمثلاً: لفظ (الصلاة) الذي كان معناه هو الدعاء[3]، التي فهمها العرب المسلمون على أنها أفعال مخصوصة قد احتاجت إلى دليل شرعي فكان قوله ﷺ: ((صلوا كما رأيتموني أصلي))[4] ففعل النبي ﷺ هو معناها الشرعي ودليلها.

والحج الذي عرفه العرب بأنه القصد للزيارة[5]، لم يتغير هذا المفهوم اللغوي عند العرب بعد الإسلام لكنه احتاج إلى دليل شرعي فكان قوله ﷺ: ((خذوا عني مناسككم))[6] هو الترجمة العملية – الشرعية – للمعنى اللغوي.

6- إن في اعتماد هذا الرأي الذي رجحته انتصارًا للعربية بوصفها لغة محفوظة بالإسلام فهذه هي الوراثة اللغوية التي اختارها الله لخير أمة أخرجت للناس وحفظها لهم، فقد ظل أبناء الأمة الإسلامية من العهد الأول إلى يومنا هذا يدركون ما نطق به أسلافهم العرب من قبل، على حين لا يفهم أبناء غيرهم من اللغات كلمة واحدة مما قاله أقدموهم قبل ألف عام بل أقل من هذه المدة، فأبناء الإنكليزية اليوم لا يفهمون ما قاله (تشوسر) منذ خمسة قرون[7]، ولا أجدهم يفهمون كتابات (شكسبير) إلا بعد ترجمة حرفية أخرى للنصوص.

---

(1) سورة البقرة: 2/ 183.

(2) المبسوط لأبي بكر محمد السرخسي ت 490هـ تحقيق: أبي عبد الله محمد حسن الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط/ 1، 1412هـ – 2001 م: 3/ 56.

(3) ينظر: القاموس المحيط لمجد الدين الفيروز آبادي ت 817هـ مكتبة ومطبعة البابي الحلبي وأولاده، بمصر، ط/ 2، 1317هـ – 1952م.: 4/ 394.

(4) سنن البيهقي الكبرى لأحمد بن الحسين البيهقي ت 458هـ تحقيق: محمد عبد القادر عطا، مكتبة دار الباز، مكة المكرمة، 1414هـ – 1994م: برقم: (3671): 2/ 345.

(5) ينظر القاموس المحيط: 40/ 350

(6) سنن البيهقي الكبرى: برقم: (9307): 5/ 125.

(7) ينظر: أثر الدلالة النحوية واللغوية: 36.

ثانياً: شواهد المعنى اللغوي

1- المعنى اللغوي في العقائد:

شكل المعنى اللغوي محور خلاف في العقيدة الإسلامية وذلك تبعًا للتعامل معه على ظاهره أو تأويله أو السكوت عنه مما كوّن لنا مدارس كلامية في ذلك قال القاضي عياض: ((واختلف أئمتنا فيما ورد من ذكر (اليد) وشبه ذلك مما لا يليق ظاهره بالله تعالى، فكثير من السلف يرى إمرارها بتنزيه الله تعالى عن ظاهرها، وترك تأويلها، وذهب أبو الحسن الأشعري في طائفة من أصحابه إلى أنها صفات سمعية لم نعلمها إلا من جهة الشرع نثبتها صفاتٍ ولا نعلم حقيقتها وشرحها، وذهب غير واحد إلى تأويلها على مقتضى اللغة، فيحمل اليد بمعنى القدرة أو النعمة)) [1].

فأثبت القاضي عياض أن هناك ثلاثة آراء عقدية حول لفظ (اليد) لله - تعالى- وهي:-

أ- **رأي السلف**: ((ما ورد من الأسماء والصفات في القرآن الكريم ينبغي الأخذ بظاهره)) [2].

ب- **رأي أبي الحسن الأشعري** وطائفة من أصحابه: الإثبات، فقد ورد عن أئمة الأشاعرة الأوائل ما يشير إلى الإثبات أو التفويض على غير ما طغى على مذهبهم من (التأويل) [3].

ج- **رأي بقية الأشاعرة**: قولهم: بأنها القدرة والنعمة[4].

وهذا مثال في الأسماء والصفات، والحال نفسه في مسائل القدر التي اختلفوا فيها قال القاضي عياض: ((جاء مشركو قريش يخاصمون في القدر[5] فنزلت: ﴿يَوۡمَ يُسۡحَبُونَ فِي ٱلنَّارِ عَلَىٰ وُجُوهِهِمۡ ذُوقُواْ مَسَّ سَقَرَ ۝ إِنَّا كُلَّ شَيۡءٍ خَلَقۡنَٰهُ بِقَدَرٖ ۝﴾[6]، ظاهره أن المراد بالقدر ها هنا: مراد الله ومشيئته وما سبق به قدره من ذلك، وهو دليل مساق القصة التي نزلت بسببها الآية، وقال الباجي: أنه يحتمل من جهة اللغة معاني أخرى: أن يكون القدر ها هنا بمعنى التقدير، أي لا يزيد عليه ولا

---

(1) إكمال المعلم: 8/ 138.

(2) العقيدة الإسلامية في القرآن الكريم ومناهج المتكلمين د. محمد عياش الكبيسي، مطبعة حسام، بغداد، ط/ 1، 1416هـ - 1995م: 146.

(3) المصدر نفسه: 143.

(4) ينظر: الشامل في أصول الدين لإمام الحرمين الجويني ت 478هـ الإسكندرية، منشأة المعارف، ب.ت: 564.

(5) صحيح مسلم برقم: (2656): 4/ 2046.

(6) سورة القمر: 54/ 49.

ينقص، كما قال تعالى: ﴿قَدْ جَعَلَ ٱللَّهُ لِكُلِّ شَىْءٍ قَدْرًا﴾[1]، والثاني: أن يكون المراد: تقدير بقدرة، كما قال: ﴿بَلَىٰ قَٰدِرِينَ عَلَىٰٓ أَن نُّسَوِّىَ بَنَانَهُۥ﴾[2]، والثالث: بقدر، أي وقت خلقه فيه))[3].

2- المعنى اللغوي في الأحكام:

يعد تحديد المعنى اللغوي سبباً من أسباب اختلاف الفقهاء، فمن شروط جواز المسح على الخفين أن يلبسا على طهارة، واختلفوا، فجمهور العلماء اشترطوا أن تكون الرجلان طاهرتين بطهر الوضوء، وخالفهم من قال بالطهارة العامة من النجاسة وحملها على الطهارة اللغوية))[4].

قال القاضي عياض: ((وسبب الخلاف قوله ﷺ: ((دعهما، فاني أدخلتهما طاهرتين))[5] هل هذا محمول على الطهارة اللغوية أو الشرعية؟ وهذا المعنى هو ما اختلف أهل الأصول فيه، وهو تقدمة الاسم العرفي على اللغوي، أو تقدمة اللغوي على العرفي؟))[6].

وذكر القاضي عياض اختلاف السلف في الوضوء مما مسته النار فقال: ((وكان الخلاف فيه في زمن الصحابة، ثم استقر رأي فقهاء الفتوى وإجماع العلماء بعد على أنه لا ينقض الطهارة أو أن الأحاديث الواردة في ذلك منسوخة بما ورد بتركه الوضوء ﷺ مما مسَّتِ النار وبأنه آخر الفعلين منه ﷺ، وقيل: وضوؤه ﷺ من ذلك قضية في حين لم يأت البيان أن الوضوء منها، فقد يكون لسبب آخر اقتضاه، أو لنقض طهارة أو تجديدها، وقيل: كان أمره بذلك أولًا لما كانت عليه الجاهلية والأعراب من قلة التنظيف فأراد النبي ﷺ تغيير ذلك وعلّقه لهم بشريعة الوضوء، فلما رأى استقرار النظافة فيهم، والتزامهم لها نسخ ذلك بتخفيف الحرج في لزومه لهم، وذهب بعضهم إلى تأويل ذلك وأمره به بالوضوء اللغوي: وهو غسل اليد والفم من دسمه وزهومته.. ويكون الأمر بذلك على الاستحباب لا على الوجوب، ولئلا يشغله ما بقي من ذلك في فمه من طعمه أو إزالته عنه عن صلاته، أو يعثره ما يتعلق من ذلك بأسنانه عن إقامة بعض حروف قراءته، أو لما

---

(1) سورة الطلاق:65/ 3.

(2) سورة القيامة: 75/ 4.

(3) إكمال المعلم: 8/ 143 – 144.

(4) ينظر: بداية المجتهد ونهاية المقتصد، لأبن رشد القرطبي ت 595هـ دار ابن حزم، بيروت – لبنان، ط/ 1، 1424هـ – 2003م: 1/ 26.

(5) صحيح مسلم برقم (274): 1/ 230.

(6) إكمال المعلم: 2/ 81.

يحدث بقاؤه وتغيره في الفم من رائحة وبخر))[1]، فاستخدم القاضي عياض - هنا - (الوضوء اللغوي) الذي هو غسل اليد جاعله نظيرًا لـ(الوضوء الشرعي)[2].

3- المعنى اللغوي في الألفاظ الإسلامية:

لقد حصل نقل في الألفاظ من اللغة إلى الشرع؛ وذلك لأن الشريعة الإسلامية جاءت بعلوم ومعانٍ وأعمال لم تكن تخطر على بال العرب من قبل، فلا بد حينئذ من اصطلاحات خاصة بها تدل على تلك المعاني والأعمال، شأنها في ذلك شأن ما استحدثه أهل العلوم والصناعات كالعروض والنحو وغيرهما[3].

ففي حديث النبي ﷺ الذي قال فيه: ((ما تعدون الرُّقوب فيكم؟ قلنا: الذي لا يولد له، قال: ليس ذلك بالرُّقوب، ولكنه الرجل الذي لم يقدم من ولده شيئاً، قال: فما تعدون الصُّرعة فيكم؟: قلنا: الذي لا يصرعه الرجال، قال: ليس بذلك ولكنه الذي يملك نفسه عند الغضب))[4].

قال القاضي عياض: ((فكأنه حول الموضع إلى غيره))[5] ثم تكلم على الاسم اللغوي وحقيقته الإسلامية فقال: ((ليس الرقوب بالحقيقة، ولا الصرعة بالحقيقة ما ذكرتم، لكنه هذان الآخران، ذلك لما فقده في أخراه، وهذا لما ملك نفسه وصرعها عند غضبه، ولم ينفِ اسم اللغة عن المسمَّين))[6].

وفي حديث المرأة التي لعنت ناقتها، أمر النبي ﷺ بقوله: ((خذوا ما عليها ودعوها فإنها ملعونة))[7] قال القاضي عياض: ((أمر النبي ﷺ في هذه الناقة بما أمر من أخذ ما عليها وإعرائها من أداتها؛ لأنها لعنتها صاحبتها لأمر أطلعه الله عليه فيها من لزوم اللعنة لها، أو لمعاقبة صاحبتها، لنهيه من قبل عن اللعن، فإن كان هذا وجهه ففيه العقاب في المال ليزجر غيرها عن ذلك، وأصل اللعن: الترك، وقيل: البعد، كذا قال

---

(1) المصدر السابق: 2/ 202.

(2) ينظر: إكمال المعلم: 2/ 81، مشارق الأنوار: 2/ 495.

(3) ينظر: المزهر: 1/ 236.

(4) صحيح مسلم برقم:(2608): 4/ 2014.

(5) إكمال المعلم: 8/ 83.

(6) المصدر نفسه: 8/ 84.

(7) صحيح مسلم برقم: (2595): 4/ 2004.

أهل اللغة[1]، فلما دعت عليها باللعنة وكانت (الناقة) غير مكلفة ممن تدركها لعنة العقاب، استعمل فيها معنى اللعنة اللغوية والإبعاد والخروج عن الملك معاقبة لقائلها - والله أعلم -))[2].

(1) ينظر أساس البلاغة، لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري ت 538 هـ تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط/ 1، 1419هـ – 1998 م: 2/ 171.

(2) إكمال المعلم: 8/ 67 – 68.

المطلب الثاني: التفسير اللغوي

يعد التفسير اللغوي عند القاضي عياض أساساً تنبني عليه الألفاظ والمعاني، وقد جعله مرجعاً وحكماً في كثير من القضايا التي اختلفت فيها نصوص الشرع الإسلامي الحنيف، جاعلاً لنفسه قواعد عامة يستند إليها في تفسيره وأصولًا يرجع إليها عند اضطراب الفروع.

وهذه المنهجية العلمية تستند إلى إيمانه القوي، وإمكانيته اللغوية لالتزام لغة القرآن الكريم والسنة وكلام العلماء، وفي ذلك يقول ابن فارس ت395هـ: ((إن العلم بلغة العرب واجب على كل متعلق من العلم بالقرآن والسنة والفتيا بسبب، حتى لا غناء بأحد منهم عنه، وذلك أن القرآن نازل بلغة العرب ورسول الله عربيٌ، فمن أراد معرفة ما في كتاب الله – جلّ وعزّ –، وما في سنة رسول الله ﷺ من كل كلمة غريبة أو نظم عجيب لم يجد من العلم باللغة بُداً)) [1].

وفي هذا المطلب سأتناول مسألتين اعتمد عليهما القاضي عياض في تفسيره اللغوي وهما: اعتماد قواعد عامة للتفسير اللغوي، وتعيينه موردًا للتفسير اللغوي.

أولاً: قواعد التفسير اللغوي

1- تناول المادة اللغوية:

لمعرفة منهجية القاضي عياض في تفسير المادة اللغوية، لا بد من أن نتتبعه في المواد المفسرة لغوياً، ولنأخذ على سبيل المثال لا الحصر مادة (ش ر ع) [2] فقد بدأ القاضي عياض المادة بذكر أحاديث نبوية تحوي هذه اللفظة منها: حديث النبي ﷺ: ((... مثل رجل استرعى إبلًا أو غنمًا فرعاها ثم عيّن سقيها فأوردها حوضًا فشرعت فيه شربت صفوه وتركت كدره)) [3]، ومنها حديث جابر بن عبد الله – ﷺ – قال: ((كنت مع رسول الله ﷺ في سفر فانتهينا إلى مشرعة، فقال: ألا تشرع يا جابر، قلت: بلى، قال: فنزل رسول الله ﷺ وأشرعت)) [4]، ومنها حديث جابر – أيضاً – أن النبي ﷺ: ((أشرع ناقته فشربت)) [5]، فهو يقرر لنا أن الألفاظ الواردة في الحديث المتقدم ذكره في هذه المادة كلها بالشين المعجمة

---

(1) الصاحبي: 50.

(2) ينظر: مشارق الأنوار: 2/ 419.

(3) صحيح مسلم برقم: (1753): 3/ 1373.

(4) صحيح مسلم برقم: (766): 1/ 532.

(5) المصدر نفسه: (3006): 4/ 2305.

وهذا ضبط للمادة، ثم يهتم ببناء المادة فيذكرها بأنها فعل ثلاثي إلا أنها جاءت في رواية فعلًا رباعيًا، بعدها يتعين ذكر المدلول اللغوي فالمشرعة والشريعة حيث يتوصل من حافة النهر إلى مائه ويورد فيه، ثم يذكر صيغ جموع هذه المادة، والجمع: شرايع ومشارع، ثم ينتقل إلى شريعة الدين ويعلل تسميتها من هذه المادة بكونها مدخلة إليه، ويورد الأقوال الأخرى فقيل: من البيان والظهور مؤيدًا أن هذا التفسير لا يخرج عن المعنى العام فهو أيضًا الشَرع والشِرع بالكسر، ثم يدلل على ذلك بآية قرآنية مع تفسيرها فيذكر قول الله تعالى: ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ﴾[1] أي: بيّنه وأظهره، ثم يحاول جاهداً أن يربط بين المعاني وأن يعملها جميعًا، فما الرابط بين معاني المادة المتعلقة بالماء وورود وبين الظهور والإيضاح والبيان؛ فيعلل ذلك بأنها إنما سمّيت المشرعة والشريعة للماء لأنها ظاهرة ومكانها معلوم مستشهداً بهذا التفسير بقوله تعالى: ﴿شُرَّعًا﴾[2] بمعنى: رافعة رؤوسها لأنها ظاهرة، ثم يورد قول البخاري في تفسيرها: شرعًا شوارع، وقول ابن قتيبة ت276 هـ: شوارع في الماء، جمع: شارع، ثم يفسر هذا المعنى الأخير: فكأنه يريد شاربه بدليل قول بعضهم: خافضة رؤوسها للشرب، وقد ختم المادة برأي اللغويين ليجعله الحكم الفصل لما مرّ ذكره فأتى بقول الخليل ت 175هـ: يقال شرع شروعًا وشرعًا إذا ورد الماء، ويقول صاحب الأفعال: شرعت في الماء: شربت منه بفيك، وأيضًا: دخلت فيه.

مما سبق أستطيع أن أحدد الخطوات العلمية للقاضي عياض في تناول المادة اللغوية من أجل تفسيرها على النحو الآتي:

أ- يعتمد على الشواهد من القرآن الكريم بقراءاته، والحديث النبوي برواياته، وأقوال العرب نظمًا ونثرًا.

ب- يميل إلى طريقة جمع الأقوال والربط بينها، وإعمال المعاني وعدم إهمالها لكون العربية تحتمل الجميع لوسعها.

ج- يهتم بنسبة الأقوال إلى أصحابها، والنصوص إلى مصادرها التي ينقل منها.

د- يستعمل طريقة الضبط والتقييد للنصوص والمفردات بالحروف والحركات.

هـ- لا يهتم بترتيب الصيغ والأبنية، ولكنه يحشو الأقوال ويخلطها.

و- يهتم بنقل أوجه الخلاف في التعليلات للتفسير اللغوي في الصيغة الواحدة.

ز- يتوسع في جمع المواد اللغوية وتفسيرها إلى درجة الاستطراد لعموم الفائدة.

---

(1) سورة الشورى: 42/ 13.

(2) سورة الأعراف: 7/ 163.

2- حدود العلم والمعرفـة:

سلك القاضي عياض منهجاً في بحثه العلمي عموماً وهو النقل والتقليد، فهو يستعمل كلمات: (رواية، وإجازة، ومسموعات، ومجموعات ... الخ) وكلها تدل على اهتمامه بسلامة النقل وصحة الرواية[1].

لذلك نجده في تفسيره اللغوي لا يتخطى حدود العلم والمعرفة، وهذه الحدود رسمها لنفسه حتى لا يلجأ إلى الرأي الشخصي أو التأويل، وإنما هو مقيد نفسه في بعض المواضع بالسماع والرواية، وعليه فإن ما لم يسمعه أو يروه يعده غير معروف في قاموسه العلمي والمعرفي.

ففي حديث: ((وفوقه عرش الرحمن)) [2]، قال القاضي عياض: ((بضم الفاء ضبطه الأصيلي، وبالنصب لغيره وهو المعروف، ولا أعرف للضم وجهاً)) [3].

3- الترجيح في التفسير اللغوي:

يرجح القاضي عياض تفسيرًا لغويًا في حالة تعدد الأوجه والتفسيرات، وليس هناك من مدخل لجمعها ومحاولة التوفيق بينها، وهذا الترجيح يعد إبرازًا لشخصية القاضي عياض العلمية، وقدرته في الاختيار وهذا ما صرّح به في مواضع منها حديث: ((رؤوسهن كأسنمة البخت المائلة)) [4]، قال القاضي عياض: ((قال القاضي الكناني: صوابه: (المائلة) بالثاء المعجمة بثلاث، أي القائمة المنتصبة، والصواب عندي: ما جاءت به الرواية ويعضدها صحيح اللغة)) [5].

وفي حديث المرأة التي: ((تعلّت من نفاسها)) [6] قال القاضي عياض: ((أي: انقطع دمها وطهرت، وأصله عندهم الواو، كأنه من (العلو)، أي: تتعالى عن حالة، كذا ذكره صاحب العين في الواو، وقد يكون عندي من (العلل) الذي هو العود إلى الشرب لعودها لحالها الأول، أو من العلة التي هي المرض، أي: خرجت عنه)) [7].

---

(1) ينظر: اتجاه عياض الفكري بين واقع ومذهب، د. محمد زنيبر، مجلة المناهل: العدد (19) السنة (7): 423.

(2) صحيح البخاري برقم:(2637): 3/ 1028.

(3) مشارق الأنوار: 2/ 277.

(4) صحيح مسلم برقم: (2128): 3/ 1680.

(5) مشارق الأنوار: 1/ 640.

(6) صحيح البخاري برقم: (3770):4/ 1466، صحيح مسلم برقم: (1484): 2/ 1122.

(7) مشارق الأنوار: 2/ 145.

4- الإشارة إلى التكلف في التفسير اللغوي:

لاحظ القاضي عياض خلال تناوله تفسير المواد اللغوية أن هناك من التفسير ما هو متكلف، والتكلف ما كان في شيء إلا وشانه.

ففي تفسير: ((عقرى حلقى)) [1] سرد القاضي عياض الأقوال في تفسيرها وبيان معناها منبهًا على المتكلف فيها فقال: ((قال الأصمعي: هي كلمة تقال للأمر يعجب منه... وقيل: معنى ذلك أي: ثكلى فتحلق أمها رأسها وهي عاقر لا تلد، وقيل: هي كلمة تقولها اليهود للحائض... وفي البخاري: أنها لغة لقريش، وقال الداودي: معناه: أنت طويلة اللسان لما كلّمته بما يكره، مأخوذة من الحلق الذي يخرج منه الصوت، وكذلك (عقرى) من العقيرة وهو الصوت، وهذا تفسير متكلف)) [2].

5- رد التفسير اللغوي وإنكاره:

تتبعت ردود القاضي عياض وإنكاراته للتفسير اللغوي، فوجدت أن لديه ضوابط للتفسير اللغوي وشروطاً محددةً إذا ما خولفت فانه لا يتردد في ردها وإنكارها وذلك من خلال ما يأتي:

أ- الاستعمال اللغوي: قال القاضي عياض في تفسير مادة (رف س): ((.. وقال المازري: أقرب منه أن يكون (فرفسه) بالسين مثل ركله، وقال بعضهم: الرفص الضرب بالرجل مثل الرفس، ولم أجد هذه اللفظة في جماهير اللغة)) [3].

ب- بُعد المعنى اللغوي: ففي جزء حديث: ((تغرة أن يقتلا)) [4] قال القاضي عياض: ((بفتح الأولى والآخرة وكسر الغين وتشديد الراء... قال الخليل: غرر فلان بنفسه: عرّضها للمكروه... وقال بعضهم: معنى قوله: تغرة أن يقتلا، أي: عقوبتهما وهذا بعيد من جهة اللغة والمعنى)) [5].

ج- خطأ التفسير: وجد القاضي عياض أن هناك مواضع تفسيرية صحيحة الرواية وصحيحة المعنى اللغوي لكنها خطأ في التفسير مثال ذلك حديث: ((تبرد لرسول الله ﷺ الماء في أشجاب له)) [6]، قال القاضي عياض: ((أشجاب: جمع شجب، وفسره بعضهم بأنها الأعواد التي يعلق منها الماء، وهذا صحيح في العربية، لكنه لا يصلح في هذا الحديث لقوله بعد (على حمارة له) وهذه الأعواد

---

(1) صحيح البخاري برقم: (1673):2/ 625.

(2) مشارق الأنوار: 1/ 308 – 309.

(3) المصدر السابق: 1/ 468.

(4) صحيح البخاري برقم: (6442): 6/ 2505.

(5) مشارق الأنوار: 2/ 217.

(6) صحيح مسلم برقم: (3006): 4/ 2308.

التي تسمى أيضاً بالأشجاب، واحدها: شجب، وتسمى الحمارة أيضًا، فإنما أراد في هذا الحديث قرباً بالية له، معلقة على هذه الحمارة))[1].

ثانياً: مصادر التفسير اللغوي:

1- القرآن الكريم:

لقد جعل القاضي عياض كتاب الله مصدره الأول في التفسير اللغوي، فكان لا يتجاوز الآيات القرآنية التي تبين معاني الألفاظ اللغوية ومفرداتها، ففي مادة (ع هـ د)[2] يورد القاضي عياض مع كل معنى آية قرآنية كريمة، فإذا كان (العهد) بمعنى: الميثاق فمنه قوله تعالى: ﴿وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ﴾[3]، وقوله تعالى: ﴿فَأَتِمُّوا إِلَيْهِمْ عَهْدَهُمْ إِلَى مُدَّتِهِمْ﴾[4]، وإذا كان بمعنى: الأمان فمنه قوله تعالى:﴿لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾[5]، وإذا كان بمعنى: الوصية فمنه قوله تعالى: ﴿أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَا بَنِي آدَمَ﴾[6].

وقد فكّ كلمة (الاسترجاع)[7] المنحوته بإرجاعها إلى الأصل القرآني في قوله تعالى: ﴿إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾[8]، فالقرآن الكريم عند القاضي عياض يعد المصدر الأول والأكثر والأوثق في تعامله مع النصوص اللغوية، وهذا هو منهج اللغويين مع كلام الله تعالى المعجز: ((فألفاظ القرآن هي لب كلام العرب وزبدته وواسطته وكرائمه... وما عداها... وعدا الألفاظ المتفرعات عنها، والمشتقات منها هو بالإضافة إليها كالقشور والنوى بالإضافة إلى أطايب الثمرة وكالحثالة والتبن بالنسبة إلى لبوب الحنطة))[9].

---

(1) مشارق الأنوار: 2/ 411.

(2) ينظر: المصدر السابق: 2/180- 181.

(3) سورة الإسراء: 17 / 34.

(4) سورة التوبة: 9 / 4.

(5) سورة البقرة:2/ 124.

(6) سورة يس: 36 / 60.

(7) ينظر: مشارق الأنوار: 1/ 450.

(8) سورة البقرة: 2/ 156.

(9) المزهر: 1/ 201.

2- الحديث النبوي الشريف:

إن اندفاع المتقدمين في اتجاه الاحتجاج بالحديث كان مشوبًا بعيب كبير، فلقد كانوا إلى الاحتجاج به للتثبت اللفظي والتحقق من نصوص اللغة أقرب منهم إلى الاحتجاج به لاستنباط القاعدة النحوية ووضع الأحكام حتى قيل: أصبح ربع اللغة به خصيبًا، بقدر ما صار ربع النحو منه جديبًا[1]، فالقاضي عياض واحد من المتقدمين اهتم بالحديث النبوي الشريف في المجال اللغوي كثيرًا فهو مصنف مشارك في التأليف لغريب الحديث، وكتابه مشارق الأنوار خير دليل وأوسع شاهد على اعتماده الحديث في مصادر التفسير اللغوي، ومن ذلك تفسيره قوله ﷺ: ((شيبتني هود وأخواتها)) [2] فسّر (أخواتها) بحديث آخر: ((الواقعة، المرسلات، وعمّ يتساءلون، وإذا الشمس كورت)) [3]، ثم قال القاضي عياض: ((سميت أخوات لها قيل: لشبههن لها بما فيها من الإنذار، وقيل: لأنهن مكيات، فهي كالميلاد للأخوة)) [4].

3- اللغــة العربيـــــة:

مما لا شك فيه أن اللغة مصدر أصيل، وأنه لا بد من الاعتماد عليها شعرًا كانت أو نثرًا، وهي من أوسع المصادر التي يعتمد عليها في التفسير اللغوي فمن ذلك اختلاف الرواة في حديث: ((وقد بلغن ناعوس البحر)) [5]، قال القاضي عياض:((فهذه رواية السجزي، وعند العذري والفارسي: (تاعوس)، وفي إحدى روايات أبي داود: (فايوس) وفي رواية علي المديني: (ناموس)، ورواية ابن الحذاء: (ياعوس) – إلا أن القاضي عياضًا لا يجد لهذه الألفاظ إلا رواية الدمشقي -: (قاموس) لسبب واحد فقط وهو الذي يعرفه أهل اللغة)) [6]؛ وذلك لأن (قاموس البحر) هو: قعره الأقصى[7]، وأبعد موضع فيه غورًا[8].

---

(1) ينظر: الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية، د. محمد ضاري حمادي، اللجنة الوطنية للاحتفال بمطلع القرن الخامس عشر الهجري، بغداد – العراق، ط/ 1، 1402هـ -1983م: 335.

(2) المعجم الكبير برقم: (790): 17/ 286.

(3) سنن الترمذي محمد بن عيسى أبو عيسى ت279هـ، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرين، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، ب.ت: برقم: (3297): 5/ 402.

(4) مشارق الأنوار: 1/ 38.

(5) صحيح مسلم برقم: (867): 2/ 593.

(6) ينظر: مشارق الأنوار: 1/ 190.

(7) ينظر: أساس البلاغة:2/ 101.

(8) ينظر: القاموس المحيط: 2/ 379.

وفي تفسيره لمعنى لفظ (القوم) قال القاضي عياض: ((هي مختصة عند الأكثر بالرجال دون النساء))[1] ثم استشهد ببيت من شعر زهير بن أبي سلمى يقول فيه:

وما أدري - وسوف، إخال أدري - أقومٌ آلُ حِصن، أم نساءُ؟[2]

وقد أشار القاضي عياض إلى أن هذا التفسير هو لغة القرآن الكريم فقد فصل الله تعالى بين القوم والنساء في قوله عز وجل: ﴿لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِّن قَوْمٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُونُواْ خَيْرًا مِّنْهُمْ وَلَا نِسَآءٌ مِّن نِّسَآءٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُنَّ خَيْرًا مِّنْهُنَّ﴾[3].

4- التاريخ:

استطاع القاضي عياض بما يمتلك من إحاطة بالتأريخ والأخبار أن يسخّر ذلك في تفسيره اللغوي، وعدّه مصدرًا من مصادره التي يستفيد منها في هذا المجال.

فمن بيانه لسبب تسمية شهر (رمضان) بهذا الاسم قوله: ((من الرمضاء عند ارتفاع الضحى واستحرار الشمس وهي: ممدود الرمل إذا استمر بالشمس... وسمي بذلك (رمضان) من شدة الحر لموافقته حين التسمية زمنه فيما قالوا... وحتى لا تنتقل الشهور عن معاني أسمائها))[4].

وفي قول سيدنا علي بن أبي طالب ﷺ : ((أنا الذي سمتني أمي حيدرة))[5] قال القاضي عياض ((حيدرة: اسم من أسماء الأسد مسمى بذلك لغلظ رقبته وقوة ساعده، ومنه قولهم: (فتى حادر)، قيل، إن عليًا إنما قال ذلك لأن أمه سمته بذلك، وقيل: بل سمته باسم أبيها أسد بن هاشم فكني بـ(حيدرة) عنه، وكان أبوه (أبو طالب) غائبًا، فلما قدم سماه علياً، وقيل: لعله يلقب بهذا الاسم في صغره لعظم بطنه واجتماع خلقه كما قيل: غلام حادر))[6]، فقد استطاع من خلال رواية تاريخية أن يفسر بها لفظة لغوية وإن يمازج بين المدلول التاريخي والمدلول اللغوي.

---

(1) مشارق الأنوار: 2/ 328.

(2) البيت من الوافر، ينظر ديوان زهير بن أبي سلمى، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط/ 1، 1408هـ - 1988م: 17.

(3) سورة الحجرات:49/ 11.

(4) مشارق الأنوار: 1/ 464.

(5) صحيح مسلم برقم: (1807): 3/ 1440.

(6) مشارق الأنوار: 1/ 288.

5- الجغرافيـــــة:

لم تكن الجغرافية بأماكنها ومواضعها ومظاهرها لتغيب عن بال القاضي عياض في الإفادة منهـا في التفسير اللغوي، فقد لجأ إليها في مواضع منها تفسيره لمنطقـة (التنعـيم) في مكـة المكرمـة[1] فقـال: ((سمـي بذلك لأن جبلاً عن يمينه يقال له، نعيم، وعن يساره يقال له: ناعم، والوادي نعمان)) [2].

وفي حديث النبي ﷺ عن الفتنة وأنها: ((من قبل المشرق)) [3] والمقصود منها: مشرق الأرض وقـد اختلف العلماء في تحديده فقسم قالوا: بلاد فارس وكسرى ومـا وراءهـا، وقـسم قـالوا: بـلاد نجـد وربيعـة ومضر، وقد جمع القاضي عياض هذين القولين بتحديد جغرافي واحد فقال: ((الوجهـان صـحيحان، فنجـد وبلاد مضر وربيعة وفارس وما وراءها كله مشرق من المدينة والشرق والمشرق سواء)) [4].

---

(1) ينظر: معجم البلدان:2/ 49.

(2) مشارق الأنوار: 1/ 195.

(3) صحيح البخاري برقم: (6679): 6/ 2598.

(4) مشارق الأنوار: 2/ 422.

المطلب الثالث: الفـروق اللـغـويـة

أشار القاضي عياض كثيراً إلى الفروق اللغوية التي يحدثها اختلاف المعاني والمباني في اللغة العربية ويمكن تقسيمها إلى ستة أقسام رئيسة يندرج تحتها الكثير من الأمثلة والشواهد التي ساقها القاضي عياض.

1- المعاني:

كانت المعاني منفذاً للقاضي عياض للإشارة إلى الفروق اللغوية، فقد فرّق لنا بين الإبريق والكوز فقال: ((الإبريق بكسر الهمزة: الكوز إذا كان له خرطوم، فان لم يكن له خرطوم فهو كوب وقيل: الإبريق ذوات الأذان والعرا، والكوب ما لا أذن له ولا عروة)) [1]، وفي موضع نقل هذا الفرق عن علماء اللغة فقال: ((قال الأزهري: الأكواب مالا خراطيم لها، فان كانت لها خراطيم فهي أباريق، وقال غيره: الأكواب ما كان مستديرًا على عروة له، وقيل: ما اتسع رأسه من الأباريق ولا خرطوم له، وقيل: الأكواب جرار القصب، وقيل: هي دون الأباريق)) [2]، وفي موضع آخر توسع القاضي عياض بهذه المعاني مبيناً الفرق اللغوي بين ملئها بشراب أو إفراغها منه فقال: ((أكواب: واحدها كوب، فان كانت ملأى من شراب فهي أكواس، واحدها: كأس)) [3].

والفرق بين الشكر والحمد قال عنهما القاضي عياض: ((الشكر: الثناء على صنيعة يؤتاها المرء، والحمد: الثناء، وان لم تكن عاريّه ولا موجب للمكافأة على ذلك، قال الأخفش: الشكر: الثناء باللسان للعارية يؤتاها، وقال غيره: الشكر معرفة الإحسان والتحدث به، وقيل: الشكر والحمد بمعنى؛ لكن الحمد أعم، فكل شاكر حامد، وليس كل حامد شاكرًا)) [4].

وفي معرض الحديث عن أسماء الله الحسنى ذكر القاضي عياض اسمي: (الصبور والحليم) فشرحهما مبيّنًا الفرق اللغوي بينهما قائلًا: ((الصبور من أسماء الله عز وجل، وهو الذي لا يعاجل العصاة بالانتقام، وهو بمعنى الحليم من أسمائه أيضًا – تعالى –، إلا أن الفرق بينهما: إن الصبور يخشى عاقبة أخذه، والحليم هو العفو الصفوح مع القدرة على الانتقام، وهذا الفرق بين الصبر والحلم)) [5].

---

(1) مشارق الأنوار: 1/ 24

(2) المصدر نفسه: 1/ 565.

(3) المصدر نفسه: 1/ 566.

(4) المصدر نفسه: 2/ 425.

(5) إكمال المعلم: 8/ 336.

2- الأبنية:

رأى القاضي عياض أن تعدد بناء المادة اللغوية يحدث فرقًا لغويًا ففي مادة (أ ح د) مثلًا هناك فرق لغوي بين الواحد والأحد فقال القاضي عياض: ((قيل: هما بمعنى، وقيل: بينهما فرق، وأن الأحد المنفرد بشيء لا يشارك فيه، وقيل: الأحد مختص في صفة الله تعالى ولا يقال رجل أحد، وقيل: الواحد المنفرد بالذات، والأحد المنفرد بالمعنى، ومن أسماء الله تعالى: الواحد الأحد، وقيل الفرق بينهما: أن (واحد) اسم لمفتاح العدد ومن جنسه، و (أحد) لنفي ما يذكر معه من العدد، قالوا: وأصل أحد واحد)) [1].

وفي مادة (ض ر ر) وتحديدًا في قوله ﷺ: ((لا ضرر ولا ضرار)) [2]، قال القاضي عياض في الفرق بينهما: ((قيل: هما بمعنى على التأكيد، وقيل: الضرر أن تضر صاحبك بما ينفعك، والضرار بما لا منفعة لك فيه، وهو يضره، وقيل: لا ضرر: لا يضر الرجل أخاه مبتدئاً في شيء، ولا ضرار: لا يجازيه على ضرره به، بل يعفو أو يسمح له، فالضرار من اثنين، والضرر من واحد)) [3].

وأشار القاضي عياض هنا إلى أن الزيادة أو النقصان في بناء المادة اللغوية يحدث فرقًا لغويًا ومثل لذلك بالهمزة التي تحدث قلباً في المعنى وفرقاً فيه كما في الفعلين (قسط) و(أقسط) فقال القاضي عياض: ((الإقساط والقسط: العدل ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَقْسِطُوٓاْ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ﴾ [4] قال ابن قتيبة: وسمّي الميزان بالقسط؛ لأن القسط: العدل، وبالميزان يقع العدل في القسمة، وقال غيره: وأما قسط بغير ألف فمعناه: جار، ومنه قوله – تعالى: ﴿وَأَمَّا ٱلْقَٰسِطُونَ فَكَانُواْ لِجَهَنَّمَ حَطَبًا﴾ [5]، يقال: قسط يقسط قسطاً وقسوطاً إذا جار، والإقساط والقسط: العدل، والقسوط والقُسط: الجور)) [6].

3- الحـــــروف:

اختلاف الحروف من أسباب الفروق اللغوية، وقد رأيت القاضي عياضًا يشير إلى ذلك ولم يغفل نوع الحرف في الفرق اللغوي، فقد فرّق لنا بين حروف المعاني وحروف المباني مبيناً أثرهما في الفروق اللغوية وهذا ما سنبينه في هذه المسألة:

---

(1) مشارق الأنوار: 1/ 36.
(2) سنن البيهقي الكبرى برقم: (11166):6/ 69.
(3) مشارق الأنوار: 2/ 100.
(4) سورة الحجرات: 49/ 9.
(5) سورة الجن: 72/ 15.
(6) إكمال المعلم: 1/ 470، 6/ 227.

أ- حروف المعاني:

ففي حديث أبي سعيد الخدري[1] في صفة الخوارج قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: ((يخرج في هذه الأمة -ولم يقل: منها- قوم... الحديث)) [2] قال القاضي عياض: ((هذا من أدل الشواهد على سعة فقه الصحابة رضي الله عنهم وتحريرهم الألفاظ وفي تنبيه الخدري على التفريق بين (في) و(من) إشارة حسنة إلى القول بتكفير الخوارج، لأنه أفهم بأنه لما لم يقل (منها) دلّ على أنهم ليسوا من أمة محمد ﷺ، وهذا وإن لم يكن مما يعتمد عليه فانه قد أحسن ما شاء في تنبيهه على هذا اللفظ)) [3].

ب- حروف المباني:

اختلاف حروف المباني في أول الكلمة أو وسطها أو آخرها تكون فرقًا لغويًا وهذا ما أشار إليه القاضي عياض ففي أول الكلمة نجد الفرق اللغوي بين (مكة) و(بكة) فهو يقول: ((تبدل الباء من الميم وهو قول أهل اللغة، وقيل: بكة بطن مكة، وقيل: موضع البيت، وقيل: البيت والمسجد، ومكة ما وراءه، وقيل: مكة البيت وما والاه، قيل: سمي بكة لتباك الناس بأقدامهم أمام البيت أي: ازدحامهم، وقيل:لأنها تبك أعناق الجبابرة، أي تذلهم)) [4].

واختلاف الحروف في حشو الألفاظ كل له فرقه اللغوي عن الآخر، ففي موضوع الطهارة قال القاضي عياض: ((وقد فرقت العرب بين الغسل والغمس والمسح والصب والنضح والنضخ)) [5].

وأما اختلاف الحروف في آخر الكلمة فهو يدخل في الفرق اللغوي، فمن ذلك القول عن المرأة بأنها طاهر وطاهرة قال القاضي عياض: ((قال ابن السكيت: بغير هاء في الحيض، وبالهاء من العيوب)) [6].

4- الرسم والخط:

رسم الكلمات وخطها يتسببان في الفروق اللغوية فعلى سبيل المثال ما الفرق بين (بنت فلان) و(ابنة فلان)؟ قال القاضي عياض: ((التاء في بنت أصلية، وليست بتاء تأنيث ابن، وأما ابنة فلتأنيث ابن)) [7].

---

(1) سعد بن مالك بن سنان الخزرجي أبو سعيد الخدري مشهور بكنيته روى عن النبي ﷺ عددًا من الأحاديث واختلف في سنة وفاته فقيل سنة أربع وسبعين، وقيل: أربع وستين، ينظر: الإصابة:2/ 35.

(2) صحيح مسلم برقم: (1064): 2/ 743.

(3) إكمال المعلم: 3/ 612.

(4) مشارق الأنوار: 1/ 177، 1/ 641.

(5) إكمال المعلم: 2/ 35.

(6) مشارق الأنوار: 1/ 517.

(7) المصدر نفسه:1/ 144.

وربما كان اختلاف الرسم والخط سببًا لاتحاد معاني المفردات اللغوية فمن ذلك قول القاضي عياض: ((يقال للعدل: (سواء) ممدود مفتوح، و (سوى) مكسور مقصور)) [1].

5- التنقيط:

شكّل تنقيط الحروف وإعجامها سببًا للفروق اللغوية، ففي الفرق بين (التجسس) و (التحسس) قال القاضي عياض: ((الأولى التي هي بالجيم إذا تجسس بالخبر والقول والسؤال عن عورات الناس وأسرارهم وما يعتقدونه أو يقولونه فيه أو في غيره، والثانية التي بالحاء: إذا تولى ذلك بنفسه وتسمّعه بأذنه، وهذا قول ابن وهب، وقال ثعلب: بالحاء إذا طلب ذلك لنفسه، وبالجيم طلبه لغيره، وقيل: اشتق التحسس من الحواس لطلب ذلك بها، وهذا كله ممنوع في الشرع)) [2].

وفي حديث: ((فجاء بدلوٍ من ماء فشنّه عليه)) [3]، قال القاضي عياض: ((يروى بالسين والشين، أي: صبّه عليه، وفرق بعضهم بين السن والشن وقال: أسنَّ بالسين المهملة: الصب في سهولة، وبالمعجمة: التفريق في صبّه)) [4].

6- الحركات:

اختلاف حركات الألفاظ يؤدي إلى تغيير في معانيها فيحدث الفرق اللغوي بينهما فمن ذلك الفرق بين (الجِلسة) و(الجَلسة) قال القاضي عياض: ((بكسر الجيم، أي: على صفتها وهيئتها، وأما بالفتح فواحدة الجلسات)) [5].

والفرق بين (الخِطبة)، و(الخُطبة) قال القاضي عياض: ((بكسر الخاء فعند عقد النكاح، وخطبة المنبر بالضم وكسائر الخطب)) [6].

والفرق بين (الجِنازة) و(الجَنازة) قال القاضي عياض: ((فرّق بعضهم فجعل الفتح للميت والكسر للنعش)) [7].

---

(1) إكمال المعلم: 1/ 510.
(2) مشارق الأنوار: 1/ 252.
(3) صحيح مسلم برقم: (285): 1/ 236.
(4) إكمال المعلم: 2/ 109.
(5) مشارق الأنوار: 1/ 235.
(6) المصدر نفسه: 1/ 367.
(7) إكمال المعلم: 3/ 403.

فهذه الحركات التي اختلفت وشكلت فروقًا لغوية إنما هي في داخل بنية مفرداتها، أما الحركات الإعرابية في آخر الكلمات فإنها لا شك تسهم في إيضاح الفرق اللغوي بين الفاعل والمفعول به وغيرهما بحيث لا يختلف السامعون حول فهم المراد من الكلام.

وفي ختام هذا المطلب أود أن أوضح أنّ القاضي عياضًا لم يكن يجمع الفروق اللغوية دون دراستها واستجماع الآراء اللغوية حولها فقد وجدته ينكر بعض الفروق اللغوية كما جاء في قوله: ((فرّق قوم من أهل اللغة فقالوا: جِفن السيف بالكسر، وجَفن العين بالفتح، قال ابن دريد: ولا أدري ما صحته؟))[1].

---

(1) مشارق الأنوار: 1/ 250.

المبحث الثالث

المادة اللغوية

المطلب الأول: الضبط اللغوي

عني القاضي عياض بضبط الألفاظ لغويًا بالشكل والحرف بأساليب الضبط المختلفة وهو منهج علمي سار عليه على وفق ضوابط لعمله ارتآها لنفسه والتزم بها.

وفي هذا المطلب سأتناول منهجه في الضبط وتطبيقاته عليه وذلك في المسألتين الآتيتين:

أولاً: الضبط المنهجي:

1- الأصل في أخذ العلم وتلقيه هو الضبط:

استدل القاضي عياض بحديث: ((ألا ليبلغ الشاهد الغائب، فلعلّ بعض من يبلغه يكون أوعى له من بعض من سمعه)) [(1)]، فقال: ((في هذا الحديث حجة في جواز الحديث عن الشيوخ ومن لا علم عنده ولا فقه، إذا ضبط ما يحدث به)) [(2)].

2- آلة الضبط هي التلقي:

استخدم القاضي عياض كلمة (ضبطنا) في معالجته للألفاظ، ويعززها بذكر من ضبطها عنه كما في قوله: ((ضبطنا الحرف عن الأسدي بكذا)) [(3)]، والأسدي هو الشيخ الراوية سفيان بن العاصي الأسدي أبو بحر ت 520 هـ [(4)].

---

(1) صحيح البخاري: برقم: (1679): 3/ 1305.

(2) إكمال المعلم: 5/ 483.

(3) المصدر نفسه: 2/ 464، 8/ 457.

(4) ينظر: الغنية: 152.

3- الضابط هو غير الناسخ والكاتب:

قد يعمد بعض النسّاخ والكتّاب والوراقين إلى ضبط بعض الألفاظ فيقعون في الخطأ، ويعتمد على هذا الضبط بعض طلبة العلم أو العلماء فيقعون في الخطأ نفسه، ولذلك نجد القاضي عياضًا يضبط النسخ لأمثال هؤلاء ويصحح لهم فمن ذلك حديث النبي ﷺ: ((... ولو كنت متخذًا خليلًا لاتخذت أبا بكر خليلًا، ولكن أُخُوة الإسلام..))[1]، فناقش القاضي عياض رواية ((ولكن خوّة الإسلام))[2]، فقال: ((والذي عندي إن صحت الرواية ولم تكن مغيرة من: (أخوة)، وأن الألف سقطت في اللفظ لما نقلت حركتها على نون: (لكن) الساكنة فنطق بها (لِكنُ خُوّة الإسلام) بضم النون، فلما سقطت في اللفظ كتبها من لم يحسن بغير ألف وسكن النون، أو سكّنها من يعرف قصد التوصل إلى الخروج من كسرة الكاف بضم الخاء بعد، و إلا فلا وجه له عندي إلا هذا - والله أعلم -))[3].

وهذا الوجه هو المعروف عند علماء اللغة على القاعدة المشهورة أن من العرب من يبدل الهمزة بعد النقل بمجانس حركتها، والحاصل أن الناطق بـ(ولكن خوة الإسلام) ثلاثة أوجه: سكون النون وثبوت الهمزة بعدها مضمومة، أو ضم النون وحذف الهمزة، أو سكون النون وحذف الهمزة[4].

4- الحكم في الضبط هو اللغة:

من المعلوم أن القاضي عياضًا متعدد الرواية في الحديث النبوي سندًا ومتنًا، وطرقه متنوعة وقد وقف على بعض التعارض في رواياته لضبط الألفاظ فكان حكمه في ذلك كله اللغة وعلماءها.

وفي حديث سعيد بن جبير[5] الذي قال: قلت لابن عباس[6] رضي الله عنه: ((أن نَوْفًا البكالي يزعم أن موسى - عليه السلام صاحب بني إسرائيل ليس هو موسى صاحب الخضر - عليه السلام ...))[7].

---

(1) صحيح مسلم: برقم: (2383): 4/ 1856.

(2) صحيح مسلم: برقم: (3454):3/ 1337.

(3) إكمال المعلم: 7/ 386.

(4) ينظر: شواهد التوضيح والتصحيح:142.

(5) سعيد بن جبير الأسدي الكوفي، أبو عبد الله، تابعي، كان أعلمهم على الإطلاق، قتله الحجاج آخر سنة أربع وتسعين، ينظر: تهذيب التهذيب، لابن حجر العسقلاني ت582هـ دار الفكر، ط/ 1، 1404هـ - 1984م.: 4/ 11-13.

(6) عبد الله بن العباس عبد المطلب بن هاشم القرشي الهاشمي، ابن عم النبي محمد ﷺ ولد في شعب أبي طالب قبل الهجرة بثلاث سنين، يقال له حبر الأمة، مات بالطائف سنة ثمان وستين، ينظر: الإصابة:2/ 330.

(7) صحيح مسلم: برقم: (2380):4/ 1847.

فقال القاضي عياض: ((نوف البكالي[1] كذا ضبطناه عن القاضي الشهيد أبي علي بكسر الباء وتخفيف الكاف، وكذا ردّه علينا الحافظ أبو الحسن في غير هذا الكتاب، وضبطناه على الفقيه أبي بحر الخشني والشيخ أبي بحر الأسدي بفتح الباء وتشديد الكاف، وهو ضبط الشيوخ وأصحاب الحديث والصواب الأول))[2]، وقد علّل القاضي عياض هذا التصويب بقوله: ((و بنو بكال من حمير، وقيل من همدان، وإليه نسب نوف بن فضالة هذا، قال: قاله ابن دريد وغيره))[3].

فقد جعل القاضي عياض عالم العربية ابن دريد ت321 هـ هو الحكم بين روايات المحدثين على مستوى شيوخهم، وقد جعل رأيه هو الصواب في ذلك.

4- التنقيط والتشكيل وأثرهما في الضبط:

عقد القاضي عياض باباً سمّاه (باب في التقييد بالكتاب والمقابلة والشكل والنقط والضبط)[4]، فقال: ((أما النقط والشكل فهو متعين فيما يشكل ويشتبه، فأما النقط فلا بدّ منه، وقال آخرون: يجب شكل ما أشكل وما لا يشكل، وهذا هو الصواب لاسيما للمبتدئ وغير المتبحر في العلم فانه لا يميّز...))[5].

وقد حرص القاضي عياض على التنقيط والتشكيل رسمًا واسمًا فهو يذكر الحرف ويعينه بالمهمل أو المعجم على مستوى الحروف جميعها فهو يقول مثلًا: ((صاد مهملة))[6]، أو: ((ضاد معجمة))[7]، ويقول: (ياء باثنتين من تحتها))[8]، أو: ((تاء باثنتين من فوقها))[9]، ولربما تعارضت الروايات في الحرف هل هو مهمل أو معجم فيرجح أحدهما بقوله مثلًا: ((والصحيح الإهمال))[10].

---

(1) هو نوف بن فضالة الحميري البكالي، ابن زوجة كعب الأحبار من رجال الحديث وقد ورد ذكره في الصحيحين وهو من الثقات، ينظر: تهذيب التهذيب:

(2) إكمال المعلم:7/ 364.

(3) المصدر نفسه.

(4) ينظر: الإلماع: 149.

(5) المصدر نفسه.

(6) مشارق الأنوار: 2/ 37.

(7) المصدر نفسه:2/ 318.

(8) المصدر نفسه: 2/ 46.

(9) المصدر السابق: 2/ 58.

(10) المصدر نفسه: 2/ 180.

5- ضبط الحركات الإعرابية وأثرها في خلاف العلماء:

أحال القاضي عياض الكثير من المسائل الخلافية بين العلماء إلى مسألة ضبط الحركات الإعرابية وكون الضبط الإعرابي عنصرًا أساسيًا في حل النزاع بين الرواة.

فقد ذكر خلاف العلماء في قوله ﷺ : ((ذكاة الجنين ذكاة أمّه)) [1]، فالحنفية ترجّح فتح ذكاة الثانية على مذهبها في أنه يذكى مثل ذكاة أمّه، وغيرهم من المالكية والشافعية ترجّح الرفع لإسقاطهم ذكاته[2].

ثم قال: ((وفي كثير مما لا يحصى من هذا، فإذا أهمله السامع إذ لم ينتبه لموضع الخلاف فيه، فإذا نوزع في إعرابه وضبطه، ورجع إلى كتابه فوجده مهملًا بقي متحيرًا أو جبر على الضبط لغير بصيرة ويقين))[3].

ثم ذكر بيتين في أثر الحركات الإعرابية:- [4]

تنبيك عن رفع الكلام وخفضه	والنصب فيه بحاله والمصدر
وتريك ما يعنى به فبعيده	كقريبه ومقدم كمؤخر

6- نصيحة في ضبط المخطوطات ونسخها:

توجه القاضي عياض بالنصح إلى المؤلفين و النسّاخ بنصيحة تتناول موضوع الضبط اللغوي تمثلت في اتجاهين:-

الأول: العلامات اللغوية

قال القاضي عياض: ((... وكما تأمره بنقط ما ينقط للبيان، كذلك نأمره بتبيين المهمل بجعل علامة الإهمال تحته، فيجعل تحت الحاء حاء صغيرة، وكذلك تحت العين عينًا صغيرة، وكذلك الصاد والطاء والدال والراء وهو عمل بعض أهل المشارق والأندلس)) [5].

(1) سنن البيهقي الكبرى: 9/ 334.
(2) ينظر الإلماع: 151.
(3) المصدر نفسه:152.
(4) المصدر نفسه: 158.
(5) المصدر نفسه: 157.

الثاني: الأشكال الخطية

ويقول القاضي عياض: ((... ومنهم من يقتصر على مثال (النّبرة)[1] تحت الحروف المهملة ومنهم من يقلب النقط في المهملات فيجعله أسفل علامة لإهماله، ومن أهل المشرق من يعلّم على الحروف المهملة بخط صغير فوقه شبه نصف النبرة))[2].

ثم ختم القاضي عياض نصيحته الضبطية بأبيات من الشعر قد أتت في موضعها فننقل عن محمد بن عبد الملك الزيات[3] في صفة دفتر قوله[4]:

أرى وشـومًا في كتابـك لم تـدع ... شـكًّا لمرتـاب ولا لمفكـر
نقـط وأشـكال تلـوح كأنهـا ... نـدب الخـدوش تلـوح بـين الأسطر

ثانياً: الضبط التطبيقي

1- ضبط الأسماء:

اهتم القاضي عياض كثيرًا بضبط الأسماء وعلّل هذا الاهتمام بقوله: ((وأولى الأشياء بالضبط أسماء الناس، لأنه لا يدخله قياس لا قبله ولا بعده شيء يدل عليه، وقال علي ابن المديني: أشد التصحيف: التصحيف في أسماء الرجال))[5].

فضبط الأسماء بالحروف فقال: ((غلب على ألسنة الفقهاء أحمد بن ميسرة بكسر السين وصوابه بفتحها... فأما تمييز المشتبه منها فما لا يقف عليه إلا النحرير، ولا يعرفه إلا الفطن بهذا الباب البصير))[6]، وضبط الأسماء بصفات الحروف كما في قوله: ((ذكر مسلم صالحاً بن التَّوأمة، كذا صوابه بفتح التاء المشددة وإسكان الواو بعدها همزة مفتوحة وقد تسهل فتفتح الواو وتنقل عليها حركة الهمزة فيقال: التَّوَمة، ومن ضم التاء وهمز الواو أخطأ))[7]، وضبط الأسماء على مستوى أنواعها كما هو الحال عند التعريف

---

(1) نبر الحرف ينبره بالكسر نبراً: همزه، والنبرة: الهمزة، ينظر: تاج العروس من جواهر القاموس للسيد محمد مرتضى الحسيني الزبيدي ت 1205هـ تحقيق: عبد العليم الطحاوي مادة (نبر): 14/ 164.

(2) الإلماع: 157.

(3) محمد بن عبد الملك، أبو جعفر المعروف بـ(إبن الزيات)، وزير المعتصم والواثق العباسيّين، عالم باللغة والأدب من بلغاء الكتاب والشعراء، ينظر: وفيات الأعيان: 2/ 54.

(4) المصدر نفسه.

(5) الإلماع: 154، وينظر: ترتيب المدارك: 1/ 46.

(6) ترتيب المدارك: 1/ 47.

(7) إكمال المعلم: 1/ 157.

بالصحابي (نُبيشة) فقال: ((هو نبيشة، بضم النون وبالشين المعجمة، ابن عمرو بن عوف بن سلمة الهذلي، سماه رسول الله ﷺ نبيشة الخير، وبذلك يعرف، ولا أعلم في النساء الصحابيات من تسمى بهذا، وإنما فيهم (نسيبة) بتقديم السين المهملة ومنهن بضم النون ومنهن بفتحها معروفات)) [1].

2- ضبط الكنى:

عقد القاضي عياض فصولًا لمشتبه الكنى وضبطها وبيّن الاختلاف فيها والوهم، فقد ضبط القاضي عياض كنية (أبو نجيد) بقوله: ((وأبو نجيد، هي كنية عمران الحصين بضم النون وفتح الجيم مصغرًا، وآخره دال مهملة)) [2]، وإذا كانت للكنية الواحدة أكثر من ضبط ذكرها كما في كنية (أبي السَّفْر) قال: ((بفتح السين وسكون الفاء، وقيل بفتحها وهو الأكثر عند المحدثين، وبالوجهين ضبطه الشيوخ، وأكثر ما قيدناه عن شيوخنا بالسكون، وعن بعضهم بالفتح)) [3] فهذا كله ضبط لغوي للكنى، ولم يغفل القاضي عياض الضبط التعريفي للكنى، ففي حديث المرأة المطلقة التي ذكرت للنبي ﷺ أن معاوية بن أبي سفيان وأبا جهم بن هشام خطباها فهي تستشيره فقال ﷺ: ((أما أبو جهم فلا يضع عصاه على عاتقه، وأما معاوية فصعلوك... الحديث)) [4] فقال: ((وسائر الرواة لا ينسبونه، ويقولون: أبو جهم فقط، ولا يعرف في الصحابة أبو جهم بن هشام، وإنما هو أبو جهم بن حذيفة)) [5]، فلينظر إلى وحي النبوة وعصمتها للنبي محمد ﷺ كيف حفظ الباري نبيه ﷺ من الخطأ الذي وقع فيه الرواة من بعده فقد اكتفى ﷺ بقوله: (أبو جهم) فهو المتفق عليه والخلاف في أبيه.

3- ضبط الأنساب والألقاب:

أشار القاضي عياض إلى هذا الجانب بقوله: ((.. فأتينا بأسمائهم وأعربنا عن ألقابهم وأنسابهم وقيدنا مهملها؛ لئلا يقع فيها تصحيف، وأزحنا علة مشكلها ليأمن من اطلع عليها من التحريف)) [6]، وعقد كذلك فصولاً لمشكل الأنساب [7].

---

(1) المصدر نفسه:4/ 95.

(2) المصدر نفسه: 1/ 273.

(3) المصدر نفسه: 5/ 336.

(4) موطأ مالك: برقم:(1210):2/ 580.

(5) مشارق الأنوار:2/ 469.

(6) ترتيب المدارك: 1/ 46.

(7) ينظر: مشارق الأنوار: 2/ 469.

فحين ترجم للفضل بن فضالة بن عبيد أبي معاوية الحميدي القتباني ت 205هـ قال: ((قتبان بقاف مكسورة وتاء باثنتين من فوق، وباء بواحدة من أسفل))[1].

وقد استطاع القاضي عياض أن يفرّق بين الأنساب وإن تشابهت في اللفظ وتقاربت فهو ينسب النضر اليمامي بميمين إلى اليمامة وكذلك عبد الله الرومي اليمامي وغيرهما، ويخطىء من ينسبهما بـ (اليماني) وان كانت اليمامة من قواعد اليمن؛ لكن المعروف النسبة بالميم، ويفرّق بين محمد بن طلحة اليامي المنسوب إلى (يام) بطن من همدان، وإن كان بعضهم ينسب هذا الأخير بـ (الأيامي) ويصوب القاضي عياض الأول[2].

4- ضبط الأماكن والبقاع:

عقد القاضي عياض فصولًا في أسماء المواضع والبقاع من الأرض[3]، ونجده دقيقًا في ضبطها فيتناول ضبط مفرداتها اللغوية ثم ضبط مواقعها تحديداً، ثم سبب تسميتها فمن ذلك قوله: ((الأبواء: بفتح الهمزة وباء بواحدة ساكنة ممدودة، قرية من عمل الفرع من عمل المدينة، بينها وبين الجحفة مما يلي المدينة ثلاثة وعشرون ميلًا، وقيل: سميت بذلك للوباء الذي بها، وهذا لا يصح إلا على القلب، كان يجب أن يقال: (أوباء) على هذا))[4].

وعقد فصلًا لمشكل أسماء البقاع والمواضع وتقييدها[5]، فمن ذلك قوله: ((الربذة: بفتح الراء والباء والذال المعجمة، موضع خارج المدينة، بينها وبين المدينة ثلاث مراحل،وهي قريب من ذات عرق))[6].

لقد كان لعناية القاضي عياض بالأماكن والمواضع والبقاع أثرها من بعده على المصنفات الخاصة بهذا الموضوع، فلقد وجدت ياقوتًا الحموي ت 626 هـ في البلدان قد أفاد كثيرًا من القاضي عياض من هذه الظاهرة اللغوية فنقل عنه كثيرًا في معجمه[7].

---

(1) ترتيب المدارك: 1/ 455.

(2) ينظر: مشارق الأنوار: 2/ 523 – 524.

(3) ينظر: المصدر نفسه: 1/ 93.

(4) المصدر نفسه.

(5) المصدر السابق: 2/ 189، 2/ 468.

(6) المصدر نفسه: 1/ 488.

(7) ينظر: معجم البلدان: 2/ 384، 3/ 5، 4/ 30، 5/ 20.

المطلب الثاني: غريب الألفاظ

اهتم القاضي عياض كثيرًا بغريب الألفاظ وكان ميدانه في ذلك الحديث النبوي الشريف وهو بذلك يدخل في قائمة العلماء الأوائل الذين ألفوا وصنفوا في غريب الحديث وهو من الذين وصلت إلينا مؤلفاتهم بهذا العلم في كتابه (مشارق الأنوار على صحاح الآثار) (1). وقد استطعت أن أبين العناية الواضحة بغريب الألفاظ من خلال تقسيمها تقسيمًا موضوعيًا يتضح به الكشف عن بعض ما غَرُبَ من الألفاظ واستُبهِم.

أولاً: الإنسان:

لقد كان الإنسان مبحثاً من مباحث التأليف المعجمي، فاهتم العرب بأعضاء الإنسان وأجزائه الظاهرة والباطنة، فدون عنهم أسماءها وصفاتها وأحوالها.

فأخذ القاضي عياض الاهتمام بخلقة الإنسان من حيث اللغة، فلم يفته ذكر غريب ألفاظه، وشرح مبهمه، ففي حديث أبي سعيد الخدري: ((انه اعتكف العشر الأوسط مع رسول الله ﷺ وقد رأى النبي ﷺ وعلى أرنبته أثر الماء والطين بسبب المطر وكون المسجد عريشاً)) (2)، فذكر القاضي عياض: ((أرنبة الأنف، وقال عنها: طرفه المحدد، وقد وصفها بقوله: وحدّها من عظم المارن)) (3)، وهو تحديد دقيق حيث أن (المارن) هو: ما لان من الأنف دون القصبة، وإذا عطفته انثنى(4).

ففي فضائل أبي ذر الغفاري – ﷺ - أنه ((دخل مكة فبينما هم في ليلة قمراء أضحيان إذ ضرب على أصمختهم فما يطوف بالبيت أحد)) (5)، فعّرف القاضي عياض الصماخ بأنه: ((الخرق في الأذن المفضي إلى الدماغ، ويقال: بالسين أيضًا)) (6)، وجمعه أصمخة(7).

---

(1) ينظر: البحث والمكتبة، د. نوري حمودي القيسي و د: حاتم صالح الضامن، جامعة بغداد، بيت الحكمة، مطبعة دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 1988م: 134.

(2) صحيح البخاري: برقم: (1930): 2/ 717.

(3) مشارق الأنوار: 1/ 47.

(4) ينظر: خلق الإنسان في اللغة، لأبي محمد الحسن بن احمد، تحقيق: د. أحمد خان، معهد المخطوطات العربية / جامعة الدول العربية، ط/ 1، 1407هـ - 1986 م: 274.

(5) صحيح مسلم: برقم: (2473): 4/ 1921.

(6) مشارق الأنوار: 2/ 81.

(7) ينظر: خلق الإنسان:175.

وقد يعرج على خلق الإنسان من خلال مفردات يجمعها ويشرحها فتكون من بينها عضو إنساني فيخصه بالذكر والاهتمام كما هو الحال في تعريفه بعجز المسجد وعجز الراحلة وعجز الناقة، فقال: أي مؤخره، وعجز كل شيء مؤخره بفتح العين وضم الجيم، يقال: عجز الرجل وعجيزة المرأة[1]. ولا يقال للرجل (عجيزة) إلا على جهة التشبيه وجمعها عجيزات[2].

ثانياً: الحيوان

عني القاضي عياض ببيان غريب ألفاظ الحيوان على اختلاف أنواعها، وذلك من خلال ورودها في الحديث النبوي الشريف، فينبري لها بالشرح والبيان والتعريف.

ففي حديث ابن عباس – ﷺ -: ((الذي أقبل راكباً على أتان وقد ناهز الاحتلام ورسول الله ﷺ يصلي بمنى... الحديث))[3]. قال القاضي عياض: ((الأتان، هي الأنثى من الحمار، مفتوحة الهمزة))[4] وقد وجّه رواية البخاري ((حمارٍ أتانٍ))[5] بتنوين الحرفين على أنها بدل من الآخر بدل الغلط أو بدل البعض من الكل إذ قد يطلق حمار على الجنس فيشمل الذكر والأنثى، أو أن يكون وصفًا منونًا على الإضافة فيكون (حمارُ أتانٍ) أي حمار: أنثى[6].

وربما تعرض لصفات الحيوان من خلال ورود المادة اللغوية كما في قوله ﷺ: (إن لهذه البهائم أوابد كأوابد الوحش)[7]، فقال القاضي عياض: ((معناه: نوافر وشوارد))[8]، يقال: أبدت تأبُدُ وتأبِدُ إذا توحشت[9].

وتنوعت اهتماماته بأصناف الحيوانات فكان للطيور نصيبها من هذا الاهتمام ففي سؤاله ﷺ لأبي عمير – أخي أنس بن مالك: إذ جاءه، فقال ﷺ: ((يا أبا عمير ما فعل النغير؟))[10]، قال القاضي عياض:

---

(1) ينظر: مشارق الأنوار: 2/ 118.

(2) ينظر: خلق الإنسان: 203.

(3) صحيح مسلم: برقم: (504):1/ 361.

(4) مشارق الأنوار: 1/ 30.

(5) صحيح البخاري: برقم: (76):1/ 41.

(6) ينظر: مشارق الأنوار: 1/ 30.

(7) صحيح البخاري: برقم: (2910):3/ 1119، وصحيح مسلم:برقم: (1968):3/ 1558.

(8) مشارق الأنوار: 1/ 23.

(9) ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر، لأبن الأثير الجزري ت 606هـ، المطبعة الخيرية، القاهرة – مصر: 1/ 10.

(10) صحيح البخاري برقم: (5778): 5/ 2270، صحيح مسلم برقم: (2150): 3/ 1692.

((النغير: بضم النون مصغراً هو طائر يشبه العصفور و قيل: هي فراخ العصافير، وقيل: نوع من الحُمَّر، وقيل: هو واحد جمعه: نغران، وقيل هو جمع نغرة، وقيل: طائر أحمر المنقار)) [1].

ثالثاً: النبات

شكلت النباتات باختلاف أشجارها ونجمها مساحة واسعة لغريب مفرداتها وتوزيع زراعتها وبيئتها:

فحين شبه النبي ﷺ الكافر بشجرة الأرزة في قوله: ((مثل الكافر كمثل الأرزة صماء معتدلة حتى يقصمها الله إذا شاء)) [2] قال القاضي عياض: ((الأرزة: بفتح الهمزة وسكون الراء هي إحدى شجر الأرز وهو الصنوبر ويقال له (الارزن) أيضًا)) [3].

وقد جاء بإنكار أبي عبيد على أبي عبيدة حين قرأ هذه اللفظة بأنها: (الآرِزة): ((بالمد وكسر الراء على مثل فاعله ومعناها: الثابتة في الأرض)) [4]، وزاد القاضي عياض هذا الرأي الإنكاري برواية تفسيرية أخرى تعزز المعنى الأول وهي رواية: ((كشجرة الأرز)) [5].

وحين جاء ذكر شجرة الغرقد عدّه مذمومًا لكونه من شجر اليهود كما في الحديث: ((لا تقوم الساعة حتى يقاتل المسلمون اليهود حتى يختبئ اليهودي من وراء الحجر والشجر فيقول الحجر أو الشجر يا مسلم يا عبد الله هذا يهودي خلفي فتعال فاقتله، إلا الغرقد فإنها من شجر اليهود)) [6].

فالقاضي عياض على عادته يجمع الأقوال في البيان فقد نقل عن الهروي: هي من العضاة، وقال غيره: هو العوسج، ونقل قول أبي حنيفة: واحد الغرقد غرقدة، وهي شجرة العوسج إذا عظمت صارت غرقدة، وقيل: هو غير العوسج وله ثمر أحمر مدور حلو يؤكل كأنه حب العقيق، وقد رأى القاضي عياض بعض التعاليق على صحيح البخاري بأنه شجر الدفلى ثم قال وليس بشيء، وإتماماً للفائدة يذكر المناطق التي نسبت إلى نباتاتها وأشجارها فهنا ذكر بقيع الغرقد في المدينة المنورة فبين سبب تسميتها بشجرة الغرقد لأنه كانت فيه قديماً[7].

---

(1) مشارق الأنوار: 2/ 35.

(2) صحيح البخاري برقم: (7028):6/ 2716.

(3) مشارق الأنوار: 1/ 46.

(4) المصدر نفسه.

(5) صحيح مسلم: برقم: (2809):4/ 2163.

(6) صحيح مسلم: برقم: (2922): 4/ 2239.

(7) ينظر: مشارق الأنوار: 2/ 219.

حتى الأعشاب الطبية نالت نصيبها من النباتات الغريبة الألفاظ فـ (الإذخر) الذي تكرر ذكره كثيراً في السنة النبوية وهو بكسر الهمزة والخاء بالذال المعجمة قال عنه القاضي عياض: ((حشيشة معلومة طيبة الريح)) [1].

رابعاً: الجماد

أعني بالجماد الإشارات إلى بعض الألفاظ الغريبة من الأحجار والأنهار وغيرهما مما يعد لوناً من ألوان اهتمامات القاضي عياض وهو يتناول غريب الألفاظ، فقد ختم مادة (أ ث م) بذكر الأثمد بكسر الهمزة وقال عنه: ((هو حجر يصنع منه الكحل المعلوم)) [2].

وفي أكثر من موضع في حديث النبي ﷺ ترددت لفظة (الأطم) ومشتقاتها، فعقد القاضي عياض لها باباً في مادة (أ ط م) وقال:((في غير حديث ذكر الأطم، بضم الهمزة والاطام بالمد واحد وجمع ويقال أيضاً: إطام بالكسر: وهو ما ارتفع من البناء وهي الحصون أيضاً، وقيل كل بيت مربع مسطح)) [3]، ثم أخذ يذكر استعمالاتها ((فأطم بني مغالة)) [4] وغيرهم: حصنها، ((وحتى توارت بأطم المدينة)) [5]، أي: أبنيتها، وكان بلال يؤذن على أطم أي: بناء مرتفع[6].

وحين جاء ذكر القعب في حديث البراء[7] الذي ((حلب في قعب كثبة من لبن)) [8]: تناوله القاضي عياض قائلاً: ((هو بفتح القاف، وهو أناء من خشب ضخم مدور مقعر، تشبه به حوافر الخيل وغير ذلك لتدويره)) [9].

وهكذا نجد الكثير من هذا القبيل لدى القاضي عياض في منهجه لعرض غريب المفردات، فهذه بعض الظواهر في غريب الألفاظ التي تناولها القاضي عياض، ولكل موضع منها أمثلته الكثيرة اقتصرت على الاستشهاد بوجودها والغاية منها.

---

(1) المصدر نفسه: 1/ 43.

(2) المصدر نفسه.

(3) المصدر نفسه: 1/ 51.

(4) صحيح البخاري: برقم: (1289): 1/ 454.

(5) المصدر نفسه: برقم: (1779): 2/ 664.

(6) ينظر: مشارق الأنوار: 1/ 51.

(7) البراء بن عازب الأنصاري الأوسي، أبو عمار، مات سنة اثنتين وسبعين، روى عن النبي ﷺ عددًا من الأحاديث، ينظر: الإصابة:1/ 142.

(8) صحيح البخاري برقم: (3419): 3/ 1323.

(9) مشارق الأنوار: 2/ 321.

المطلب الثالث: معجميتها

في القرن السادس الهجري كانت هناك معجمات كثيرة بعضها اتخذ جانباً لغوياً خاصاً كالبلدان والمواضع والغريب أو المعرّب ولغة المجاز وظواهر اللغة وهي كثيرة وقد رجعت جميعها إلى طريقة الألف باء، وحاول بعضهم التجديد في هذه الطريقة فطورها إلى المسلك الأدق في ترتيب مواده المفسرة[1].

وها هو ذا القاضي عياض واحد منهم وهو يشارك في التأليف المعجمي من خلال كتابه مشارق الأنوار وهو من مصادر غريب الحديث.

وقد بيّن لنا القاضي عياض طريقته المعجمية قائلًا: ((... فبدأت بحرف الألف وختمته بالياء على ترتيب حروف المعجم عندنا))[2] وهو يعني عند أهل المغرب فإنهم يرتبون الحروف المفردة كالآتي[3]: أ، ب، ت، ث، ج، ح، خ، د، ذ، ر، ز، ط، ظ، ك، ل، م، ن، ص، ض، ع، غ، ف، ق، س، ش، هـ، و، ي.

وأساس المادة اللغوية عند القاضي عياض في الحرف الأول فهو حرف الباب، واهتم بالحرفين الثاني والثالث لترتيب الباب وهذا المنهج اعتمده بقوله: ((ورتبت ثاني الكلمة وثالثها من ذلك الحرف على ذلك الترتيب رغبة في التسهيل للراغب والتقريب))[4].

فالهمزة مثلًا هي الباب، وهو يسمي الباب حرفًا، فحرف الهمزة عنده قد رتبه على الشكل الآتي:

الهمزة مع الباء، والهمزة مع التاء، والهمزة مع الثاء... إلى الهمزة مع الياء فليس هناك مفردة غريبة في صحيح البخاري ومسلم وموطأ مالك قد اجتمع فيها هذان الحرفان فأهمل ذكرها.

ويعقد القاضي عياض في كل حرف أربعة فصول رئيسة وهي[5]:-

1- تقصي ما في هذا الحرف من الكتب الثلاثة: (البخاري، مسلم، مالك) من خلاف أو وهم وتبيين ما هو على صواب، يبلغ بالباب في الحرف ما جاء منه مع الهمزة حتى الياء.

2- تتبع ما جاء في الحرف بالكتب الثلاثة من أسماء بلدان وبقاع، ويضبط كتبها ويحدد مواقعها ويتعقب ما اختلفت الروايات فيه وما وقع فيها من وهم أو تصحيف.

---

(1) ينظر المعجم العربي من التهذيب إلى لسان العرب، د. رشيد العبيدي، بحث منشور في ندوة المعجمية العربية التي عقدها المجمع العلمي العراقي، شعبان 1412هـ – شباط 1992م: 137.

(2) مشارق الأنوار: 1/ 15.

(3) ينظر: المصدر نفسه.

(4) المصدر نفسه.

(5) ينظر: دور عياض في توطيد المذهب المالكي في المغرب، ندوة الإمام مالك (دورة القاضي عياض): 1/ 159.

3- يتتبع ما في مشكل الأسماء والكنى من هذا الحرف في الكتب الثلاثة، فيضبط ما التبس واشتبه أو ينظر فيما وقع في روايته من خلاف أو وهم.

4- يضبط ما أشكل أو التبس من الأنساب في هذا الحرف من الكتب الثلاثة، وتحري وجه الصواب فيما اختلفت فيه الروايات.

وبعد أن استوفى القاضي عياض أبوابه على حروف المعجم كلها، تناول ما لا يدخل في حرف منه، لكون الخلل فيه أو الالتباس والوهم وقع في الأسانيد أو المتون، وليس في لفظ معين منها، أو وقع في اللفظ أيضًا وسبق تحريره وضبطه في بابه، هذا التحري لما شذ عن أبواب الحروف فجمعه بعد نهاية حرف الياء ونسقه في ثلاثة أبواب وهي[1]:-

1- في الجمل التي وقع فيها التصحيف من روايات الكتب الثلاثة، وطمس معناه التغيير، ويندرج في الباب فصل فيما جاء من الوهم في هذه الأصول في حرف من القرآن الكريم.

2- في تقويم ضبط جمل في المتون والأسانيد، وتحرير نسقها وكتابتها وتصحيح إعرابها، ويندرج فيه فصل في بيان اضمارات مشكلة في أثناء أحاديث من روايات الكتب الثلاثة، وفصل آخر فيما يكون في متون الأصول من تقديم وتأخير لا يستقيم الكلام إلا بمعرفته.

3- في ألفاظ سقطت في أحاديث بالكتب الثلاثة من الأصول أو من بعض رواياتها لعلّة من العلل كالاختصار والفوت أو اقتصارًا على معرفة أهل العلم بطريق الحديث، ولا يفهم إلا بإلحاق السقط واستدراك الفوت.

ومن الاهتمامات المعجمية في تأليف القاضي عياض نجد كتابيه في التراجم، الأول: ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، والثاني: الغنية في فهرست أسماء شيوخه، وهذان الكتابان قد اشتملا على ترتيب معجمي كل له خصائصه المنهجية فكتاب المدارك لا يعدّ معجمًا لأتباع مالك فقط، بل كتاب من أهم كتب تأريخ الحضارة الإسلامية[2]، وقد بيّن لنا القاضي عياض منهجه المعجمي فيه على النحو الآتي:-

((ابتدأنا بذكر الفقهاء من أصحابه خاصة، ثم بأتباعهم طبقة طبقة، وأخلافهم أمّة أمّة، إلى شيوخنا الذين أدركناهم، وأئمة زماننا الذين عاصرناهم ممن شهرت إمامته، وعرفت معرفته، وظهرت

---

(1) ينظر: قبس من (مشارق الأنوار على صحاح الآثار للقاضي عياض) د. عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطيء) مجلة المناهل: العدد (19) السنة (7):70- 71.

(2) ينظر: ترتيب المدارك (مقدمة المحقق): 1/ 30.

تواليفه، ونقلت أقواله، وامتثلت فتاويه وآراؤه، على حسب تقدم أزمانهم وتعاقب أوقاتهم)) [1]، فرتب كتابه على الطبقات حتى انتهى إلى خمسمئة وألف من أعلام المالكية وفقهائهم ورواتهم[2].

وإذا ما تساوت بعض الأعلام في علمها وطبقتها وبلدتها جاء بهم مندرجين على حروف المعجم كما في تعريفه بمشاهير الرواة عن مالك فقال: ((ومن أهل الشام... ويندرج بعدهم من صغرت أسنانهم عنهم، وجئنا بهم على حروف المعجم تقريبًا وترتيبًا..)) [3].

وأما كتاب الغنية فقد سمّى فيه أشياخه الذين أخذ عنهم قراءة وسماعًا ومناولة وإجازة ومن كتب إليه ممن لم يلقه[4]، وقد رتبهم على حسب حروف المعجم، إلا أنه إكراماً لأسم النبي محمد ﷺ عزَّ عليه أن يؤخر من اسمه محمد فبدأ به ثم انتقل إلى من اسمه أحمد حتى رجع إلى ترتب الحروف المعجمية[5].

وقد تأثر بهذا المنهج المعجمي المتأدب مع حضرة النبي محمد ﷺ الكثير من العلماء من بعد القاضي عياض كما هو الحال مع السيوطي ت911هـ مثلًا في كتابه: (بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة) [6].

ومن اهتمامات القاضي عياض معجميًا إطلاعه على المعاجم العربية المتوافرة آنذاك ونقله عنها كثيرًا – كما مرّ بنا – في الكتب اللغوية التي درسها والمصادر اللغوية التي اطلع عليها واعتمدها.

وليس هذا فحسب، فقد كانت له مشاركة معجمية في تناوله المادة اللغوية، وعلى سبيل المثال في حرف الباء وفي مادة (ب ب ن) افتتح كلامه قائلًا: ((لم يلتق حرفان من جنس واحد في صدر كلمة في لسان العرب المحض عند أهل العربية..)) [7].

---

(1) المصدر نفسه: 1/ 46.

(2) ينظر: القاضي عياض وجهوده في علمي الحديث: 422.

(3) ترتيب المدارك: 1/ 259.

(4) ينظر: الغنية: 9.

(5) ينظر: القاضي عياض وجهوده في علمي الحديث: 394.

(6) ينظر: بغية الوعاة: 1/ 3.

(7) مشارق الأنوار: 1/ 119.

المبحث الرابع

المعالجة اللغوية

المطلب الأول: التصحيـف

التصحيف لفظة مُوَلَّدةٌ تعني الخطأ في الصحيفة باشتباه الحروف[1]، ومعرفة المصحف فـن جليـل، وإنما يحققه الحذاق[2].

وقد تبنى القاضي عياض رد كل لفظة مصحفة بالإشارة إلى خطئها مـع ذكـر صـوابها، هـذا وقـد تعددت مظاهر تناوله لهذا الموضوع من خلال ما يأتـــي:-

1- إثبات التصحيـف:

يحاول القاضي عياض في التصحيف أن يثبته أو يثبت خلافه ليعلم خطؤه، وهذه طريقة تحتـاج إلى إطلاع واسع على الألفاظ ورواياتها، والقاضي عياض من أهلها فمن ذلك قوله في رواية كريـب في حـديث المغيرة ﷺ : ((أن موسى سأل الله عن أخس أهل الجنة منها حظًا)) [3] كذا للرواة، ثم ذكـر روايـة (أحـسن أهل الجنة حظاً)، وقال: (وهو تصحيف، والصواب: الأول)) [4]، ثم أخذ يثبت الأدلة لتعزيز ما ذهـب إليـه وتقويته، فساق رواية قسين بن الحكم: ((عن أدنى أهل الجنة منزلة)) [5]، ثم قال آخر الحديث: ((قـال: ربِّ فأعلاهم منزلة؟))[6].

وعنـدما يريـد أن يثبـت وجـود التـصحيف نـراه يكـرر في أكثـر مـن موضـع قولـه: ((وهـذا تصحيف))[7].

---

(1) ينظر: تاج العروس: مادة (صحف): 24/ 6.

(2) ينظر: تدريب الراوي شرح تقريب النواوي في أصول الحديث، لجلال الدين السيوطي ت911هـ المطبعة الخيرية، مصر، 1307هـ: 196.

(3) صحيح مسلم: برقم: (190): 1/ 177.

(4) إكمال المعلم: 1/ 568.

(5) صحيح مسلم: برقم: (189): 1 / 176.

(6) المصدر نفسه.

(7) مشارق الأنوار: 1/ 67، إكمال المعلم:3/ 281.

2- نفي التصحيف:

لما كانت طرق روايات القاضي عياض متعددة، فقد ينتابها التضارب فيما بينها، لكن مثله يستطيع الخروج بعلمه من كل مأزق معرفي، ففي حديث بدء الوحي على رسول الله ﷺ: ((أنه شُرح عن صدره ثم غُسل بماء زمزم ثم أنزلت.. الحديث))[1] كذا في جميع النسخ بتاء المتكلم المرفوعة، لكن القاضي عياضًا ينقل فيما أخبره به الوقشي صوابه: (ثم تركت) فتصحف على الراوي[2]، فسأل القاضي عياض شيخه أبا الحسن فقال: ((أنزلت صحيح في اللغة: تركت ليس فيه تصحيف))[3].

3- احتمال التصحيف:

تردد القاضي عياض بالحكم بالتصحيف على بعض المفردات اللغوية لسببين:-

الأول: سبب اختلاف الروايات

ففي حديث النبي ﷺ الذي يقول فيه: ((إن مثل ما بعثني الله به من الهدى والعلم كمثل غيث أصاب أرضًا، فكانت منها طائفة طيبة قبلت الماء فأنبتت الكلأ والعشب الكثير.. الحديث))[4]، فقال القاضي عياض: ((قبلت الماء: كذا رويناه هنا بالباء بواحدة بغير خلاف، واختلفت فيه الرواية في صحيح البخاري عن شيوخه، ففي بعضها (قيلت) بياء باثنتين تحتها مشددة، فزعم الأصيلي وغيره أنه تصحيف، وقال غيره: بل هو صواب ومعناه (قيلت) أي: شربت))[5].

الآخر: بسبب تغيير اللفظ

حين أراد النبي ﷺ أن يشبع الناس بعد ما أصابتهم سنة جوع، أمر بالضحايا أن لا تبيت بعد ثلاثة أيام ولا يبقى منها شيء، وحين سُئل عن سبب ذلك قال: ((أردت أن يفشوا فيهم))[6]، وفي لفظ البخاري: ((فأردت أن تعينوا فيها))[7]، فقال القاضي عياض عن هذا التعبير اللفظي: ((يحتمل أن يكون أحد اللفظين مغيرًا من الآخر ومصحفًا عنه))[8].

---

(1) صحيح مسلم: برقم: (162):1/ 147.

(2) ينظر: مشارق الأنوار: 2/ 19.

(3) المصدر نفسه.

(4) صحيح مسلم: برقم (2282):4/ 1787.

(5) إكمال المعلم: 7/ 249.

(6) صحيح مسلم: برقم: (1974):3/ 1563.

(7) صحيح البخاري: برقم: (5249): 5/ 2115.

(8) إكمال المعلم: 6/ 428

4- ذم التصحيـف:

استخدم القاضي عياض عبارات عدة لذم التصحيف، وذلك في المواضع الـتي لا يتحملـها أبـسط لسان عربي، وأقل مستوى لغوي مما دعاه إلى أن يشدد ألفاظه في ذم التصحيف على ما يأتــي:-

أ- التصحيف الغريب العجيب:

جاء في مقدمة كتاب مسلم في موضوع رواية المنكر ما نصه: ((فإذا خالفت روايته روايـتهم، أو لم تكد توافقها... الخ))[1] قال القاضي عياض: ((كذا روايتنا هنا، ورواه بعـض شـيوخ كتـاب مـسلم: (أو لم يكونوا فقهاء) وهو تصحيف غريب عجيب))[2].

ب- تصحيف التصحيف:

حين كان القاضي عياض يناقش اختلاف الروايات في كلمة (الذرة) بشد الذال والراء المفتـوحتين واحد الذر أو كلمة (الذرة) بضم الذال المعجمة وتخفيف الراء: الحب الذي يؤكل، فذكر القاضي عياض أن ذلك مما يمكن فيه التصحيف لمقاربتهما، إلا انه شدد في ردّ رواية السجزي والأسدي عـن العـذري (الـدرة) بالدال المهملة المضمومة، والراء المشددة واحدة الدر ثم قال: ((وهذا تصحيف التصحيف))[3].

ج- التصحيف القبيح:

استخدم هذا التعبير في مواضع ومنها لمن يبدل القاف غينًا، ففـي حـديث:((خـذ هـذين القـرينين وهذين القرينين))[4]، قال القاضي عياض: ((كذا للجميع، وفي بعض الروايات عـن أبـي ماهـان:(وهـاتين الغرارتين) في الثاني وهو تصحيف قبيح))[5].

---

(1) صحيح مسلم (المقدمة): 1/ 7.

(2) مشارق الأنوار: 1/ 546.

(3) المصدر نفسه: 1/ 406.

(4) صحيح البخاري: برقم: (4153):4/ 1602، صحيح مسلم: برقم: (1649): 3/ 1269.

(5) مشارق الأنوار:2/ 305.

د- تصحيف الكفر:

في حديث النبي ﷺ : ((يُدنى المؤمن من ربّه يوم القيامة حتى يضع عليه كنفه، فيقرره بذنوبه، فيقول: هل تعرف؟ فيقول: رب، أعرف، قال: فإني سترتها عليك في الدنيا وأنا أغفرها لك اليوم ... الحديث))[1]، قال القاضي عياض: ((الدنو ها هنا: دنو كرامة لا دنو مسافة؛ لأن الباري سبحانه في غير مكان، فلا يصح منه دنو مسافة ولا بعدها، والمراد بقوله: (حتى يضع عليه كنفه) أي: ستره وعفوه، وما يتفضل عليه به حينئذٍ، وقد صحفها بعض الرواة فرواها بالتاء، وهو تصحيف لا ينبغي أن يشغل به، وقد قال بعض أهل العلم: لو كان ثابتًا لكان استعارة، وتأولناه كما تأولنا ما وقع في أمثاله مما ذكر من أسماء الجوارح))[2].

(1) صحيح مسلم: برقم: (2768): 4/ 2120.

(2) إكمال المعلم: 8/ 272.

المطلب الثاني: التصحيح اللغوي

يعد التصحيح اللغوي عند القاضي عياض مطلبًا مهمًا في المعالجة اللغوية لألفاظ اللغة ونصوصها، وذلك من خلال منهج تصحيحي اعتمده القاضي عياض، ثم شواهده التصحيحية لذلك المنهج.

ويتطلب لي في دراستي لهذا المطلب أن أتناوله في مسألتين وهما:-

أولاً: المنهج التصحيحي

1- التصحيح بالأصول:

أحال القاضي عياض كثيرًا من تصحيحاته اللغوية على أصولها، والأصل عند القاضي عياض في هذه المسألة إما المشافهة في نقل الرواية من الشيخ، وإما الرجوع إلى الأصل المخطوط.

فمن أمثلته في التصحيح على الرواية حديثه عن غزوة بطن بواط فقال: ((بطن بواط: هكذا ضبط أهل اللغة بضم الباء وتخفيف الواو، هي أكثر روايات المحدثين، كذا قيده البكري، وهو جبل من جبال جهينة، وهو عند العذري بفتح الباء، وصحح لنا هذا الوجه ابن سراج)) [1].

وفي بيت الراعي النميري الذي يقول فيه:

فرّفع أصحابي المطي وأبّنوا ... هنيدة فاشتاق العيون اللوامح [2]

فقال القاضي عياض: ((رواها بعضهم (أنبوا) بتقديم النون، وكذا قيده عبدوس بن محمد، ثم كتب عند أصحابنا (أبنوا) وهو أصح، ووجدته في كتابي عن الأصيلي بالنقط فوق الباء وتحتها في هذا الحرف مشددًا، وعليه بخطي علامة الأصيلي)) [3].

---

(1) إكمال المعلم: 8/ 564.

(2) ديوان الراعي النميري، دراسة وتحقيق: د. نوري حمودي القيسي وهلال ناجي، مطبعة المجمع العلمي العراقي، 1450هـ - 1980 م: 160.

(3) مشارق الأنوار: 1/ 25.

وقد علّل القاضي عياض في بعض المواضع أسباب التصحيح فعزاه إلى الحك في الخط[1]، ومرة إلى السقط[2].

وقد عقد القاضي عياض باباً في التصحيح عن طريق الأصول المرجعية في هذا الباب[3]، فنقل لنا إشارات التصحيح عند العلماء في مخطوطاتهم التأليفية فقال: ((كان شيوخنا من أهل الأدب يتعاملون على أن الحرف إذا كتب عليه (صح) بصاد وحاء أن ذلك علامة لصحة الحرف؛ لئلا يتوهم منهم عليه خللاً ولا نقطاً فوضع حرف كل على حرف صحيح، وإذا كان عليه جاء محدودًا وكان علامة أن الحرف سقيم)) [4].

2- التصحيح من خـــلال السياق:

اعتمد القاضي على السياق العام للكلام في التصحيح اللغوي، وهذا يحتاج إلى التمعن في القراءة، وربط الكلام بعضه ببعض، ولقد تجاوز القاضي بذلك إلى تعليل السياق وبيان أغراضه فهو قراءة لما بين السطور وخلفها – إن صح التعبير –.

ففي حديث حذيفة بن اليمان[5] ﷺ أنه قال: ((إني لأعلم الناس بكل كائنة فيما بيني وبين الساعة، وما بي إلا أن يكون رسول الله ﷺ أسّر إلي في ذلك شيئاً لم يحدثه غيري ...))[6]، قال القاضي عياض: ((كذا الحديث، كذا في الأصول كلها، قال الوقشي: الوجه حذف (إلا) وبه يستقل الكلام)) [7]، ثم قال: ((هو مساق الحديث وما يدل عليه مقتضاه، أي: ما اختص ذلك بي لأن النبي ﷺ أسر جميعه إلي ولكن لما ذكره من أنّ النبي ﷺ قال وهو في مجلس فيه غيره، فماتوا وبقي هو وحده، ولقوله في الحديث الآخر (نسيه من نسيه) [8]، وقد يخرج للرواية وجه أن يكون قوله: وما بي من عذر في التحدث بها والإعلام إلا ما اسر إلي ﷺ من ذلك مما لم يعلمه غيري، ولعله حد له أن لا يذيعه أو رأى ذلك من المصلحة)) [9].

---

(1) ينظر: مشارق الأنوار:2/ 513.

(2) ينظر: المصدر نفسه:2/ 572-573.

(3) ينظر الإلماع: 168.

(4) المصدر نفسه: 169.

(5) حذيفة بن اليمان العبسي من كبار الصحابة، استعمله الفاروق عمر على المدائن، ومات فيها بعد مقتل عثمان بأربعين يوماً، ينظر: الإصابة: 217-218.

(6) صحيح مسلم: برقم: (2891): 4/ 2216.

(7) مشارق الأنوار: 1/ 61.

(8) صحيح مسلم: برقم: (2891):4/ 2217.

(9) مشارق الأنوار: 1/ 61.

وفي رواية: ((فانطلقت حتى سمعت الحديث من أبي هريرة))[1]، قال القاضي عياض: ((كذا للجميع وعند الطبري: (حين سمعت) وليس بشيء، والصواب الأول وعليه الكلام قبله وبعده))[2].

3- التصحيح من خلال التاريخ والسير:

جعل القاضي من التاريخ والسير وأخبارهما مصدراً من مصادر التصحيح اللغوي، وهذا المصدر تبناه القاضي عياض وهو يعلم أن التاريخ ليس حجة هنا[3]، لكنه أفاد منه قدر المستطاع.

ذكر القاضي عياض في قصة الزبير بن العوام[4] ﷺ: ((وله يومئذ تسعة بنين كذا، وعند الجرجاني (سبعة)، والصواب إن شاء الله (تسعة) وهم: عبد الله، وعروة، والمنذر، وعمرو، وعاصم، وجعفر، وعبيدة، وخالد، ومصعب، إلا أن يكون بعضهم لم يولد بعد - والله أعلم -))[5]، فتتبع القاضي عياض تأريخ الزبير فأثبت أولاده فصحت عنده الرواية.

ونقل القاضي عياض: ((رواية السجزي عن جابر بن عبد الله ﷺ: ((أن رسول الله ﷺ كوى أُبَيّ بعد رميه يوم الأحزاب على أكحله))[6]، و(أُبَيّ): بضم الهمزة وفتح الباء، ورواية العذري والسمرقندي (أبي) بفتح الهمزة وكسر الباء وهو وهم))[7].

قال القاضي عياض: ((والصواب الأول بدليل الحديث الذي قبله بعث رسول الله ﷺ إلى أبي بن كعب طبيباً فقطع منه عرقاً ثم كواه؛ وأيضاً فإن أبا جابر لم يدرك يوم الأحزاب استشهد بأحد وخبره مشهور))[8].

فهذه الطريقة التاريخية التي استخدمها القاضي عياض في الإفادة من المنهج العام للتصحيح اللغوي للألفاظ.

---

(1) صحيح مسلم: برقم: (1509):2/ 1148.

(2) مشارق الأنوار: 1/ 279.

(3) ينظر: المصدر نفسه:2/ 259.

(4) الزبير بن العوام القرشي، أبو عبد الله، حواري رسول الله وابن عمته، فامه صفية بنت عبد المطلب، وأحد العشرة المشهود لهم بالجنة، قتل سنة ست وثلاثين، ينظر: الإصابة:1/ 545-546.

(5) مشارق الأنوار: 1/ 192.

(6) صحيح مسلم: برقم: (2207):4/ 1730.

(7) مشارق الأنوار: 1/ 97.

(8) إكمال المعلم: 7/ 121.

4- التصحيح بالعقـــــل:

حكم القاضي عياض العقل في بعض تصحيحاته اللغوية، وذلك في المسائل البديهية، ولذلك نجده لا يعزز تصحيحاته هنا برواية أخرى أو رأي آخر وإنما يكتفي بالتصحيح عقلاً.

ففي أحاديث فضائل الصيام: ((... في الجنة باب يقال له: الرّيان، فإذا دخل آخـرهم أغلـق)) [1]، قال القاضي عياض: ((كذا للجميع، وعند الفارسي: فإذا دخل أولهم، وهو خطأ بيّن)) [2].

فالرواية الثانية مرفوضة عقلاً ونقلاً لعدم استقامة الكلام؛ فكيف يغلق باب الصائمين عند دخـول أولهم إذ لا بد من اكتمالهم وإغلاقه بعد آخر داخل منهم.

وفي أحاديث عقاب مانع الزكاة: ((... كلما مرت عليـه أولاهـا ردت عليـه أخراهـا)) [3]، وأورد القاضي عياض رواية أخرى للحديث، وهي رواية سهيل عن أبي صالح وغيره: ((كلما مضى عليه أخراها ردت عليه أولاهـا)) [4]، وقـد قبـل القاضـي عيـاض الـروايتين نقـلاً وقـال: ((بهـذا يـستقيم مـع الـترداد والتكرار)) [5].

وذلك أن دورة العذاب التي تبدأ بأولها ستنتهي بأخراهـا، وسـتكون أخراهـا هـي الأولى للـدورة الجديدة وهكذا....

5- التصحيح بالروايـــة الأخرى:

كان لتعدد الروايات منفذ للتصحيح اللغوي عند القاضـي عيـاض، ففـي بـاب مـن يبـدأ بالهديـة قوله ﷺ لزوجه ميمونة [6]: ((لو وصلت بعض أخوالك)) [7]، قال القاضي عياض: ((كـذا للـرواة بـاللام في البخاري ومسلم، وقيده الأصيلي (أخواتك) بالتاء، وهو الـصحيح - إن شـاء الله -؛ فقـد جـاء في الموطـأ: (أعطيها أختك وصليها ترقّي عليها فهو خير لك) [8])) [9].

---

(1) صحيح مسلم: برقم: (1152): 2/ 808.

(2) مشارق الأنوار: 1/ 40.

(3) صحيح البخاري: برقم: (1126):1/ 304، صحيح مسلم برقم: (987):2/ 681.

(4) صحيح مسلم برقم: (987):2/ 682

(5) مشارق الأنوار: 1/ 40.

(6) ميمونة بنت الحارث الهلالية، أم المؤمنين، تزوجها النبي ﷺ سنة سبع، وهي آخر من تزوجها النبي ودخل بها، وهي آخر من ماتت بعده من أزواجه، توفيت سنة ثلاث وستين، ينظر: الإصابة: 4/ 411.

(7) صحيح البخاري: برقم: (2454): 2/ 196.

(8) موطأ مالك: برقم: (1737): 2/ 967.

(9) مشارق الأنوار: 1/ 40–41.

وفي باب: من أفرغ بيمينه على شماله في الغسل حديث: ((فأتته بخرقة، فقال بيده هكذا، ولم يردها))[1] قال القاضي عياض: ((كذا رواية الكافة، بضم الياء وكسر الراء وسكون الدال، وعند ابن السكن (يَرُدَّها) بفتح الياء وضم الراء وفتح الدال، وهو وهم، والأول الصواب؛ بدليل الروايات الأخرى التي لا اختلاف فيها، وفي الرواية الأخرى: (فناولاه ثوباً فلم يأخذه)[2]، وهو يبين صحة هذه الرواية))[3].

6- تصحيح المعاني والروايات:

لم تكن المعاني ورواياتها سالمة من الخطأ، ولذلك تولاها القاضي عياض بالتصحيح اللغوي ففي موطن نجد صحة الرواية وخطأ المعنى فقول حكيم بن حزام ﷺ لرسول الله ﷺ: ((أرأيت أشياء كنت أتحنث بها في الجاهلية))[4] قال القاضي عياض: ((بثاء مثلثة... وروي بتاء باثنتين فوقها وهو غلط من جهة المعنى لكنه صحيح في الرواية هنا))[5]، ولربما كان العكس فالمعنى صحيح لكن الرواية خطأ ففي خبر الذي يخدع في البيع ويقول: ((لا خيابة))[6]، قال القاضي عياض: ((كذا هو أوله ياء باثنتين تحتها، وآخره باء بواحدة وخاء مكسورة، وكان الرجل ألثغ من شجة في دماغه، فكان يجب أن يقول ما أمره به النبي ﷺ: لا خلابة، فلا يطيعه لسانه، وفي رواية: لا خذابة، بذال معجمة كلّه تغيير للام، ولثغ في اللسان، وعند ابن أبي جعفر لبعض شيوخه: خيانة، كالأول إلا أن آخره نون وهو وإن كان صحيحاً في المعنى فهو تصحيف في الرواية))[7].

ثانياً: شواهده التصحيحية

تشتمل شواهد القاضي عياض التصحيحية على تصحيح الأخطاء اللغوية، والتصحيح من باب المفاضلة بين الصيغ اللغوية، لذلك ستكون هاتان النقطتان هما محور بحثي لهذه المسألة.

(1) صحيح البخاري برقم (263):1/ 104
(2) المصدر نفسه برقم: (272):1/ 106.
(3) مشارق الأنوار:1/ 458.
(4) صحيح البخاري برقم: (1369):2/ 521.
(5) مشارق الأنوار:1/ 320.
(6) صحيح مسلم: برقم: (1533): 3/ 1165.
(7) مشارق الأنوار:1/ 394.

1- تصحيح الأخطاء اللغويـــة:

إن تخطئة الخطأ هو بحد ذاته تصحيح، وقد صرح القاضي عياض بالأخطاء اللغوية في كثير من المواضع.

فحين جاءت أم حارثة يوم بدر بعد استشهاد ابنها تسأل رسول الله ﷺ عن منزلة ابنها هل هو في الجنة حتى تصبر، فقال ﷺ : ((ويحك أو هبلت أو جنة واحدة هي إنها جنان كثيرة))[1]، قال القاضي عياض عن (أو): ((الأولى على التوبيخ، والثانية على التقرير والإنكار، كل هذا بفتح الواو، ومن روى منها من الرواة شيئاً بالسكون فهو خطأ مفسد للمعنى مغير له))[2].

وإذا كان الخطأ في المثال السابق مفسدًا للمعنى، فإن الخطأ قد يكون فيه قلب للمعنى كما جاء في غزوة الرجيع: ((أن عامر بن الطفيل خير في ثلاث...))[3] قال القاضي عياض: ((بفتح الخاء، وضمها خطأ وقلب للمعنى))[4].

ويصل نقد الخطأ عند القاضي عياض إلى درجة وصفه بالقبح، ففيما الرواة مختلفون في حديث الذي كان يصل رحمه وهم يقطعونه: ((كأنما تسفهم الملّ))[5] بضم التاء وكسر السين، أي: تسقيهم التراب أو الرماد الحار[6]، ورواية: ((كأنهم تسفيهم الملّ))[7] بفتح التاء وسكون السين، أي: ترمي التراب والرماد المحمي في وجوههم[8]، قال القاضي عياض: ((كذا روايتنا فيه عن شيوخنا في صحيح مسلم... وعند بعض الرواة: (تسقيهم الماء) وهو تصحيف وخطأ قبيح))[9].

---

(1) صحيح البخاري: برقم (3761):4/ 1462.

(2) مشارق الأنوار: 1/ 87.

(3) نص الحديث أن عامر بن الطفيل انتهى إلى رسول الله ﷺ فقال له النبي ﷺ : يا عامر أسلم تسلم، قال: لا، واللات والعزى لا اسلم حتى تعطيني المدر، وأعنة الخيل والوبر، والعمود، قال رسول الله ﷺ لا يصير إليك يا عامر بن الطفيل واحد منها حتى تسلم... الحديث) مسند أبي يعلى، أحمد بن علي بن المثنى الموصلي ت 207هـ تحقيق: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث، دمشق، ط/ 1، 1404هـ – 1984م، برقم (89):1/ 96.

(4) مشارق الأنوار: 1/ 392.

(5) صحيح البخاري: برقم: (3813): 3/ 231.

(6) ينظر: مشارق الأنوار: 2/ 385.

(7) صحيح مسلم برقم: (2556): 4/ 1981.

(8) ينظر: مشارق الأنوار: 2/ 385.

(9) المصدر نفسه.

وكان القاضي عياض يرمي بالخطأ على من أخطأ، ففي حديث الغيبة: ((إن كان فيه ما تقول فقد اغتبته، وإن لم يكن فيه فقد بهته)) [1]، قال القاضي عياض: ((كذا هو بفتح الهاء مخففة وأخطأ من شدّدها)) [2].

2- التصحيح من باب المفاضلة بين الصيغ اللغوية:

اختار القاضي عياض مصطلحات للتصحيح اللغوي، وهي عبارة عن مجموعة من المفردات كانت ميزانه الاصطلاحي في التصحيح وهي:

أ- ((أبين)):

في حديث ارتباط الصيام بالهلال قوله ﷺ: ((فان غبي عليكم)) [3]، قال القاضي عياض: ((غبي: بياء خفيفة وفتح الغين، كذا هو لأبي ذر، وعند القابسي (غُبّي) بضم الغين وتشديد الباء، وكذا قيده الاصيلي بخطه والأول أبين ومعناه: خفي عليكم)) [4].

وفي حديث ابن عباس – رضي الله عنهما – الذي تراءى للنبي ﷺ وكره بقوله: ((أن يرى ﷺ أني كنت أنتبه له)) [5]، واختلف في ضبط هذه اللفظة (أنتبه) ففي البخاري (أتقيه) بمعنى: أرقبه [6]، وفي رواية (أرتقيه) بمعنى: أبقيه [7]، ثم قال القاضي عياض: ((وهذه الألفاظ أبين من قوله (أنتبه)، ويشتبه أن (أنتبه) تصحيف وتغيير – والله أعلم –)) [8].

ب- ((أجود)):

وردت هذه اللفظة التصحيحية مرة واحدة، فقد استعملها القاضي عياض في حديث: ((فخرج سرعان الناس)) [9]، قال القاضي عياض: ((سرعان: بفتح السين والراء، أي: أخفّاؤهم والمسرعون

---

(1) صحيح مسلم: برقم: (2589) 4/ 2001.

(2) إكمال المعلم: 8/ 60.

(3) صحيح البخاري: برقم: (1810):2/ 674.

(4) مشارق الأنوار: 2/ 212.

(5) صحيح مسلم برقم: (763): 1/ 525.

(6) صحيح البخاري برقم: (5957): 5/ 2327.

(7) مسند احمد للإمام احمد بن حنبل الشيباني ت241هـ، مؤسسة قرطبة، مصر، ب.ت: برقم: (3194):1/ 343.

(8) إكمال المعلم: 3/ 120.

(9) صحيح البخاري: برقم: (1172):1/ 412.

المستعجلون منهم، كذا لمتقني شيوخنا، وهو قول الكسائي وهو الوجه، وضبطه بعضهم بسكون الراء وهو وجه، وحكاه الخطابي عن غير الكسائي والأول أجود))[1].

ج- ((أشهر)):

جاء في الزكاة ((ولا تأخذ الربّى))[2] قال القاضي عياض: ((بالضم وشد الباء مقصور: هي الشاة الحديثة العهد بالنتاج... وقيل: هي التي تربي ولدها، وقيل: التي يضع الراعي متاعه عليها، والأول أشهر))[3].

وفي حديث: ((طفق ﷺ يلوم حمزة))[4] قال القاضي عياض: ((طفق، أي جعل، يقال بفتح الفاء وكسرها، والكسر أشهر))[5].

د- ((أصح)):

الأصح هو من بين الألفاظ التصحيحية، اعتمادًا على المعاني أو على الروايات ففي خبر الذي قذف زوجته وكان السبب في الرواية الأولى: ((بالذي وجد عليه امرأته))[6]، والسبب في الرواية الثانية: ((بالذي رأى على امرأته))[7]، قال القاضي عياض: ((وكلاهما صحيح المعنى والأول أصح))[8].

وحين قضى سعد بن معاذ بين اليهود قال له ﷺ: ((لقد قضيت فيهم بحكم الملك))[9]، وقال القاضي عياض: ((وقد ضبطه بعضهم بالوجهين فتح اللام وكسرها، فالمعنى - والله أعلم -: بـ(الملك) الله تعالى، والملك - بفتح اللام - إن صحت هذه الرواية: جبريل، والرواية الأولى أصح لقوله ﷺ في الحديث الآخر: (لقد حكمت فيهم بحكم الله)[10]))[11].

---

(1) مشارق الأنوار: 2/ 359.

(2) موطأ مالك برقم: (601): 1/ 265.

(3) مشارق الأنوار:1/ 442.

(4) صحيح مسلم برقم: (1917):3/ 1569.

(5) إكمال المعلم:6/ 440.

(6) صحيح البخاري برقم: (5004): 5/ 2034.

(7) المصدر نفسه برقم: (4470): 4/ 1772.

(8) مشارق الأنوار:2/ 539.

(9) صحيح مسلم برقم: (1768):3/ 1389.

(10) المصدر نفسه.

(11) إكمال المعلم: 6/ 105.

وقد استخدم القاضي عياض غير مرة مصطلح (الصحيح)[1].

هـ -((أصوب)):

يعزز القاضي عياض هذا المصطلح بأدلة قوية، أو بروايات أخرى ليثبت صواب تصحيحه ففي غزوة بدر عن الزبير ﷺ : ((قسمت سهامهم فكانوا مئة))[2]، قال القاضي عياض: ((كذا للنسفي وبعضهم، وعند الأصيلي وأبي ذر: (قُسِمت) على ما لم يسم فاعله، والأول أصوب بدليل قوله بعده: ضربت يوم بدر للمهاجرين بمئة سهم))[3].

وفي حديث الأحنف عن أبي ذر ﷺ : ((إذ جاء رجل أخشن الثياب، أخشن الجسد، أخشن الوجه))[4]، قال القاضي عياض: ((كذا لهم بالخاء والشين المعجمتين من الخشونة، إلا عند ابن الحذاء في الآخر: (حسن الوجه) من الحسن... ولغيره (خشن) من الخشونة، وهو أصوب))[5]، وقد استخدم القاضي عياض أيضاً مصطلح (الصواب) في هذا الباب كثيراً[6].

و- ((أظهر)):

لقد بدا (الأظهر) للقاضي عياض في حمل الألفاظ على ظاهرها أو موافقتها لروايات أخرى.

فقد أورد آراء العلماء حول عقد الشيطان على رأس ابن آدم عند نومه ليمنعه من ذكر الله والصلاة، فقال بعضهم: ليس المراد بذلك العقد نفسها وإنما هو مثل واستعارة[7] فقال القاضي عياض: ((وقيل: لا يبعد حمله على ظاهره وهو أظهر، فإن الشيطان يفعل من ذلك ما تفعله السواحر من عقدها ونفثها))[8].

---

(1) ينظر: مشارق الأنوار: 2/ 6، 2، 3 / 547.

(2) صحيح البخاري:برقم (3803):4/ 1476.

(3) مشارق الأنوار: 2/ 326.

(4) صحيح مسلم: برقم: (992): 2/ 689.

(5) إكمال المعلم: 3/ 505.

(6) ينظر: مشارق الأنوار: 2/ 304، 2/ 362، 2/ 465، وينظر: إكمال المعلم:1/ 121، 3/ 620، 6/ 455.

(7) ينظر: مشارق الأنوار: 2/ 173.

(8) المصدر نفسه.

وفي صفة الخوارج وعلامتهم التسبيد[1]، أورد القاضي عياض الآراء لتفسير هذه اللفظة فقال: ((قيل: التسبيد: الحلق واستئصال الشعر، وهذا قول الأصمعي، وقيل: ترك التدهن، وغسل الرأس، وهذا قول أبي عبيد، والأول أظهر لموافقة الرواية الأخرى: (آيتهم التحليق) [2]))[3].

وفي حديث: ((ما من أحد إلا وكّل به قرينه من الجن، قالوا، وإياك، قال ﷺ : وإياي، إلا أن الله أعانني عليه فأسلم، فلا يأمرني إلا بخير)) [4]، قال القاضي عياض في لفظ (فأسلم): ((رويناه بالضبطين من الرفع والفتح، فمن رفعها تأولها: فأسلم أنا منه، وهي التي صحح الخطابي ورجّح، ومن فتح جعله صفة للقرين من الإسلام، وهي عندي أظهر بدليل قوله (فلا يأمرني إلا بخير)، ورواه بعضهم في غير الأم (فاستسلم) وهذه الرواية تؤيد ما ذكرناه)) [5].

ز-((أعرف)):

الأعرف عند القاضي عياض هو ما علم من وجه الكلام، ففي قوله ﷺ : ((فتعجزوا عنها)) [6]، قال القاضي عياض: ((الرأي لا تطيقونها، بكسر الجيم وفتحها في الماضي، عجَز يعجِز، وقد قيل في الماضي: بكسر الجيم، والفتح أعرف قال الله تعالى: ﴿أَعَجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَـٰذَا ٱلْغُرَابِ﴾[7]))[8].

وقد ردّ روايات ذات ألفاظ معرفية لكونها ليست الأعرف في المعنى، ففي قوله ﷺ : ((لا ألفينّ أحدكم يوم القيامة يجيء على رقبته بعير)) [9]، قال القاضي عياض:((كذا رويناه بالمد والفاء، وهو وجه الكلام، أي: لا تفعلوا فعلًا أجدكم فيه على هذه الصفة، ووقع عند العذري: (لا ألقين) بالقاف، وله وجه على ما تقدم، وكذلك في الحديث الآخر: (لا أعرفن) على ما تقدم، وعند أكثرهم (لأعرفن) بغير مد، والأول: أعرف)) [10].

---

(1) صحيح البخاري برقم: (7123):6/ 2748.

(2) المصدر نفسه.

(3) مشارق الأنوار: 2/ 343.

(4) صحيح مسلم: برقم: (2814):4/ 2167.

(5) إكمال المعلم: 8/ 350.

(6) صحيح البخاري: برقم: (882):1/ 313.

(7) سورة المائدة: 5/ 31.

(8) مشارق الأنوار: 2/ 119.

(9) صحيح البخاري برقم: (2908):3/ 1118، صحيح مسلم: برقم: (1831): 3/ 1461.

(10) إكمال المعلم: 6/ 233.

هذا وقد استخدم القاضي عياض في هذا المصطلح (معروف) أو (المعروف) في تصحيحاته اللغوية ومنها قوله في حديث الرجل الذي قال للنبي ﷺ : ((إي: أبدع بي فاحملني))[1]، قال القاضي عياض: ((كذا رويناه عن جميعهم، وفي بعض النسخ (أبدع) بالألف، وهو الصواب ومعروف اللغة والمعنى: أي أهلك فرسي، يقال للرجل إذا كلت ركابه أو أعطبت وبقي مقطوعاً به: قد بدّعَ به))[2].

وقد ردَّ القاضي عياض بعض التصحيحات اللغوية من هذا الباب؛ لكونها ليست معروفة كما في رده لضبط الأصيلي في ضمه باء (سبقت عليه، أي: امتدت وطالت) في الإنفاق[3]، فقال القاضي عياض ((ولا يعرف))[4].

ح- ((أفصح)):

كان الفصيح من اللغات عند القاضي عياض ميزانًا للتصحيح اللغوي، ففي المفردة الحديثية: ((فلغبوا))[5] قال القاضي عياض: ((أي: أعيّوا بفتح الغين وكسرها، والفتح أفصح، وأنكر بعضهم الكسر، واللغوب: الإعياء))[6].

وفي قول حسان[7]:

فإن أبي ووالده وعرضي ... لعرض محمد منكم وقاء

قال القاضي عياض: ((منكم وقاء: بكسر الواو ممدود، قال أبوعلي: الوقاء: ما يوقى به الشيء، وقد قالوا: الوقيا بالفتح أيضًا، والأول أفصح، قال اللحياني: وقيته ما يكره وقياً ووقاية و وقاء))[8].

---

(1) صحيح مسلم برقم: (1893):3/ 1506.

(2) إكمال المعلم: 6/ 316.

(3) صحيح البخاري: برقم: (1375):2/ 523.

(4) مشارق الأنوار:2/ 346.

(5) صحيح البخاري: برقم: (2433):2/ 909، صحيح مسلم: برقم: (1953):3/ 1547.

(6) مشارق الأنوار: 1/ 586.

(7) البيت من الوافر لحسان بن ثابت، ينظر: شرح ديوان حسان بن ثابت الأنصاري، ضبط الديوان وصححه عبد الرحمن البرقوقي، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1982 م: 65

(8) مشارق الأنوار: 2/ 504.

ط- ((أكثر)):

الأكثرية عند القاضي عياض هي حصيلة التتبع والاستقراء، ففي حديث الذين انطبقت عليهم صخرة الغار قال أحدهم: ((اللهم إني كنت استأجرت أجيرًا بفرق أرز... الحديث))[1]، قال القاضي عياض: ((هو إناء قدر ثلاث آصع، قال بعضهم بسكون الراء وفتحها، وكذا قيدناه عن كثير من شيوخنا، والأكثر الفتح قال الباجي: وهو الصواب، وكذا قيدناه عن أهل اللغة، قال: ولا يقال بالإسكان))[2]، وقد تعصب القاضي عياض للكثرة اللغوية حتى إنه رد قليلها وآحادها، ومن ذلك ضبطه لـ(رجعة المطلقة) قال: ((كذا ضبطناه بفتح الراء، وكذا قاله أبو عبيد، ورجعة المطلقة فيها الوجهان، والكسر أكثر، وأنكر ابن مكي الكسر، ولم يصب))[3].

ي- ((أليق)):

كان هذا المصطلح اللغوي عند القاضي عياض ممزوجًا بالأدب ومجانسة الكلام، ففي حديث الغلام الذي قتله العبد الصالح أنه كان: ((غلامًا كافرًا ظريفًا))[4]، قال القاضي عياض: ((قيل: الظريف الحسن الهيئة، وقيل: الحسن العبارة، والتفسير الأول أليق بهذا الحديث))[5]، فمن المعلوم أن الغلام الذي قتله كان عاقًا لوالديه، ولو كان حسن العبارة لكان مؤدبا معهما، إلا أنه كان حسن الهيئة والخلقة ولكن بلا اخلاق وأدب.

وخبر ابن عمر[6]- رضي الله عنهما - الذي أراد أن يجيب عن سؤال النبي ﷺ لأصحابه: ((أخبروني عن شجرة مثلها مثل المؤمن... فقال ابن عمر: وألقي في نفسي أو روعي أنها النخلة فجعلت أريد أن أقولها فإذا أسنان القوم فأهاب أن أتكلم...الحديث))[7]، قال القاضي عياض: ((وأرى أسنان القوم: يريد المشيخة ذوي الأسنان، أي الأعمار، كذا لابن ماهان، وعند الجلودي: فإذا أسنان القوم، والأول أليق بالكلام، فيه توقير الأكابر، وألا يتقدم الصغير بين أيديهم بالكلام))[8].

---

(1) صحيح البخاري برقم: (5629): 5/ 2228.

(2) إكمال المعلم: 8/ 237.

(3) مشارق الأنوار: 1/ 45.

(4) صحيح البخاري برقم: (4449): 4/ 1755.

(5) مشارق الأنوار: 1/ 528.

(6) عبد الله بن عمر بن الخطاب القرشي، أسلم مع أبيه، توفي سنة 73هـ ينظر: الإصابة:2/ 347.

(7) صحيح مسلم برقم: (2811): 4/ 2165.

(8) إكمال المعلم:8/ 348.

ك- ((اوجه)):

لما كانت العربية ذات وجوه لغوية، فإن علماءها بذلوا جهدهم في بيان أوجهها من خلال ترجيحاتهم وآرائهم على وفق أدلة اللغة وقواعدها، ففي خبر يوم عاشوراء: ((هذا اليوم الذي أظهر الله فيه موسى على فرعون)) [1]، قال القاضي عياض: ((كذا لابن السكن ولكافة الرواة (أظفر) [2]، وهما متقاربان، والأول أوجه؛ لقوله (على) وإنما يُعدى ظفرت بـ (الباء).)) [3].

وفي حد الخمر استشار عمر بن الخطاب[4] ﷺ الناس فقال عبد الرحمن بن عوف[5] ﷺ ((أخفَّ الحدود ثمانين فأمر به عمر)) [6]، قال القاضي عياض ((بالنصب، وهو أوجه في العربية، أي: حد فيها أخف الحدود، أو أجعلهما أخف الحدود)) [7]، وعبر القاضي عياض في مواضع كثيرة عن هذا المصطلح بـ (الوجه) ومثاله في خلاف الرواة في: ((وحبس عن مكة الفيل)) [8]، فرواه بعضهم هكذا (الفيل) وبعضهم (القتل) [9] فجمع القاضي عياض الروايتين بقوله: ((في ضبط الحرف بالوجهين الفاء والياء والقاف والتاء: الفيل والقتل فبيّن ثم أجمل ... إلا أنه كان في كتاب التميمي فيه الوجهان معاً من حديث إسحاق، وهذا هو الوجه إن شاء الله)) [10].

وقد استخدم القاضي عياض مصطلح (لا وجه) في رد الآراء اللغوية من خلال روايات النصوص ففي حديث خديجة[11] – رضي الله عنها -: ((كان يذبح الشاة ثم يقطعها أعضاء)) [12]، قال

---

(1) مسند أبي يعلى: 5/ 21.

(2) صحيح البخاري: برقم (3727): 3/ 1434.

(3) مشارق الأنوار: 1/ 536.

(4) عمر بن الخطاب، أبو حفص، أمير المؤمنين، ينظر الإصابة: 2/ 518.

(5) عبد الرحمن بن عوف الزهري، أحد العشرة المشهود لهم بالجنة، كان اسمه في الجاهلية: (عبد الكعبة)، توفي سنة 32هـ ودفن بالبقيع، ينظر: الإصابة:2/ 416.

(6) صحيح مسلم: (1706):3/ 1330.

(7) إكمال المعلم: 5/ 543.

(8) صحيح البخاري: برقم: (2302):2/ 857، صحيح مسلم: برقم: (1355):2/ 988.

(9) صحيح البخاري برقم: (112): 1/ 53.

(10) مشارق الأنوار: 1/ 279.

(11) خديجة بن خويلد القرشية الأسدية، زوج النبي ﷺ وأول من صدقت ببعثه مطلقاً، كانت تدعى في الجاهلية بـ (الطاهرة) توفيت سنة عشر من البعثة ودفنت بالحجون بمكة، ينظر: الإصابة: 4/ 218.

(12) صحيح البخاري: برقم: (3607):3/ 1389.

القاضي عياض: ((جاء في كتاب الأصيلي والنسفي: أعضًى مقصوراً منوناً ولا وجه له، وهذا خطأ والصواب الأول)) [1]، وقد رد تفسيرًا لمفردة لغوية من باب الوجوه فقال: ((لا أعلم وجهه)) [2].

ل- ((أولى)):

بدا لي أن للقاضي عياض أولوياته اللغوية التي اعتمدها في تصحيحاته اللغوية ففي حديث: ((فمنا المكبر ومنا المهل)) [3]، اعتمد القاضي عياض رواية: ((ومنا المهلل)) [4]، ثم قال: ((بلامين، وهو عندي أولى هنا)) [5]، ثم بيّن سبب ذلك بقوله: ((أهلَّ الرجل إذا رفع صوته بذكر الله...والمهلل معناه هنا: القائل لا إله إلا الله، فقوله: (فمنّا المكبّر) لأن المكبر أيضاً رافع صوته بذكر الله فلا وجه لذكر رفع الصوت في غيره بالذكر دونه)) [6].

وفي حديث الرجل الذي رأى بين يدي رسول الله ﷺ: ((كومين من طعام وثياب)) [7]، قال القاضي عياض: ((كومين: كذا قيده بعضهم بفتح الكاف،وقيده آخرون بضمها، قال أبو مروان بن سراج: هو بالضم اسم لما كوم الكومة، وبالفتح المرة الواحدة، والكومة: الصُبرة، والكوم: العظم من كل شيء، والكوم: المكان المرتفع كالرابية وشبهها، فالفتح هنا أولى في الحديث؛ لأنه إنما قصد الكثرة والصبرة والتشبيه بالرابية)) [8].

فهذه هي المصطلحات التصحيحية اللغوية عند القاضي عياض التي اعتمدها ألفاظًا اصطلح عليها في التصحيح اللغوي.

وقد وجدته أحياناً يجمع مصطلحين في الموضع الواحد [9]، وقد أجاد في اختيارها الدقيق ووضعها في أماكنها المناسبة مما أثرت في دقة التعبير وجماليته.

---

(1) مشارق الأنوار: 2/ 168.

(2) المصدر نفسه:2/ 304.

(3) مسند أحمد برقم: (4850):2/ 30.

(4) صحيح مسلم:برقم:(1285):2/ 934.

(5) مشارق الأنوار:2/ 458.

(6) المصدر نفسه.

(7) صحيح مسلم: برقم: (1017):2/ 705.

(8) إكمال المعلم: 3/ 540.

(9) ينظر: مشارق الأنوار: 2/ 320، 2/ 507، إكمال المعلم:6/ 65، 7/ 431.

المطلب الثالث: الأوجه اللغوية

مثلت الحقبة التي عاش فيها القاضي عياض في التأليف اللغوي منهجاً فيه حرص على الجمع والتنسيق والاستقصاء[1].

ومن ذلك الأوجه اللغوية التي أغنت تآليف القاضي عياض، والتي اهتم بها كثيرًا، وأعمل فيها رأيه اللغوي، وشارك في توجيهها لغويًا.

ولقد رأى القاضي عياض أن تكرار الوجه اللغوي يلزمه سبب أو تفسير؛ لذلك عمد إلى تعليل الوجوه في مواضعها، وهذا ما أراده في ذكر الوجوه، بناءً على ذلك سأكتفي ببيان الأسباب جاعلاً أمثلتي لهذا المطلب ضمنية بين مفرداتـه.

1- حقيقة العرف والاستعمال:

كان العرف والاستعمال سببين من أسباب تعدد الأوجه اللغوية، ففي صفة الدجال ذكر الإمام مسلم روايتين في الأولى: ((أعور العين اليمنى))[2]، وفي الثانية: ((أعور العين اليسرى))[3]، وقد جمع القاضي عياض بين الروايتين بوصف أن لكل واحدة منها وجهًا فقال: ((العور من كل شيء: العيب، والكلمة العوراء: المعيبة، قالوا: فالواحدة عوراء بالحقيقة.. والأخرى عورى لعيبها اللازم لها لكونها جاحظة أو كأنها عنبة فلكل واحدة منهما يصح فيها الوصف بالعور لحقيقة العرف والاستعمال))[4].

2- صحة المعنى:

تعددت الوجوه اللغوية بسبب المعنى وصحته، هذا ما قرره القاضي عياض، ففي باب الحجامة من الداء[5]: قال القاضي عياض: ((وعند الأصيلي (من الدواء)، ولكليهما معنى صحيح في العربية، لأنها من جملة الأدوية، فتكون (من) على رواية الأصيلي للتبعيض، وتكون الحجامة من أجل الداء، فتكون (من) هنا للبيان))[6].

---

(1) ينظر: الدراسات اللغوية في الأندلس – عصر المرابطين والموحدين –، رضا عبد الجليل الطيار، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1980م: 241.

(2) صحيح مسلم: برقم (169): 1/ 154.

(3) المصدر نفسه: برقم (1934): 4/ 2248.

(4) إكمال المعلم: 8/ 478.

(5) صحيح البخاري:5/ 2156.

(6) مشارق الأنوار: 1/ 420.

3- صحة الخبر:

عند ورود خبرين وكلاهما صادق فلماذا لا يكون لكل منهما وجه مقبول؟ ولذلك تقبّل القاضي عياض مثل هذه الحالة بكل يسر مثال ذلك قوله: ((جاء ذكر زينب بنت أبي سلمة، ولبعضهم بنت أم سلمة، وكلاهما صحيح، هي بنت أم سلمة وأبوها أبو سلمة)) [1]، فزينب هي بنت أبي سلمة عبد الله بن عبد الأسد بن عمرو بن مخزوم المخزومية، ربيبة رسول الله ﷺ أمها أم سلمة بنت أبي أمية، كانت من أفقه نساء المدينة، وكان اسمها (برة) فغيره النبي ﷺ [2].

4- صحة الروايـــة:

يقرر المنهج الحديثي الخاص بالنقلة والرواة الأخذ بمبدأ الإسناد في نقل اللغة ورواية الأدب متابعة لما هو قائم في الحديث[3].

لذلك فإن الرواية الصحيحة ذات الوجه اللغوي التي يرويها الإمام البخاري مثلًا، هي موازنة للرواية الصحيحة الأخرى ذات الوجه اللغوي التي يرويها الإمام مسلم مثلًا.

وهذا ما سار عليه القاضي عياض وأثبته في كون صحة الروايتين سبباً من أسباب تعدد الوجوه اللغوية.

ففي حديث القرون: ((ثم يخلف قوم يحبون السمانة)) [4]، قال القاضي عياض: ((كذا لأكثر الرواة ومعناه كثرة حرصهم على الدنيا والتمتع من طيباتها والسرف في عرضها، وعند بعضهم: (الشهادة)، وكلتا الروايتين صحيحة، فقد جاء في الحديث نفسه من الرواية الأخرى: (قوم يشهدون ولا يستشهدون ويخونون ولا يؤمنون وينذرون ولا يوفون، ويظهر فيهم السمن) [5]))[6].

5- تقارب المعنـــى:

استفاد القاضي عياض من تقارب المعنى لتقريب الأوجه اللغوية المتعددة ففي حديث مناجاة الاثنين دون الواحد: ((أن عبد الله بن عمر دعا رجلاً آخر حتى كنا أربعة، فقال لي الرجل وللرجل الذي

---

(1) المصدر نفسه: 1/ 28.

(2) ينظر: الإصابة:4/ 317.

(3) الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية: 239.

(4) صحيح مسلم برقم: (2534): 4/ 1963.

(5) المصدر نفسه برقم: (2535): 4/ 1964.

(6) مشارق الأنوار: 2/ 375.

دعاه: إستأخرا شيئاً))[1]، قال القاضي عياض ((كذا لرواة الموطأ عن يحيى بن يحيى، ولغيره: (استرخيا) وكذا لابن وضاح: أي تباعدا، والمعنى متقارب، فالتراخي: التقاعس والإبطاء عن الشيء والتباعد قريب))[2].

فمما مّر ذكره كله نجد محاولات القاضي عياض في الجمع والتوفيق والتنسيق بين الأوجه اللغوية المتعددة، وأعطى كلاً منها تفسيراً ومبرراً لتأولها إلا أن مثل هذه الأحكام التوجيهية لا تعمم على كل الوجوه، ولا يقاس عليها كل خلاف لغوي، ولذلك لم يغفل القاضي عياض عن مثل هذه الحالات فقد عاملها معاملة خاصة على وفق منهج علمي رصين كما في الأمثلة الآتية:-

1- الفصل بين الأوجه اللغوية:

رأى القاضي عياض أن الفصل بين الأوجه اللغوية في بعض الأحيان هو الأوفق لغوياً؛ذلك لأن اللغة العربية لغة حيّة وغنية بمفرداتها.

ففي حديث عبد الله بن أبي بن سلول[3] للنبي ﷺ هو يحدثه عن أبيه: ((وعزم قومه على تتويجه، فلما أبى الله ذلك بالحق الذي أعطاك الله)) [4]، قال القاضي عياض: ((أي: كذا هو بباء بواحدة لكافة الرواة، وعند الأصيلي (أتى) بتاء باثنتين من فوقها، وكلاهما له وجه، ومعنى الأول أبى الله من تقديمه وإمضاء ما أراده قومه من تمليكه بما قضاه من إسلامهم، وبعث نبيه ﷺ، ومعنى (أتى) في الرواية الثانيـــة)) [5].

2- أولى الوجوه:

مصطلح استخدمه القاضي عياض وهو يتعامل مع الأوجه اللغوية، ففي باب مثل المؤمن مثل النخلة[6]، ذكر القاضي عياض أوجه التشبيه بين المؤمن والنخلة فقال: ((في جميعها منافع من استعمال جذوعها في البناء والآلات، وجرائدها حطباً وعصياً ومخاصر ومشاجب وحصراً، واستعمال ليفها حبالاً وخطماً وحشو الوسائد والمرافق والبراذع وغير ذلك، واستعمال خوصها مكاتل وحبالاً وحصراً)) [7] فكان

---

(1) الموطأ: برقم (1789): 2/ 988.

(2) مشارق الأنوار: 1/ 40.

(3) عبد الله بن عبد الله بن أبي بن سلول الأنصاري من بني عوف ابن الخزرج، وكان اسمه: (الحباب) فسماه النبي (عبد الله)، وأبوه رأس المنافقين في المدينة، ينظر: الإصابة: 2 / 335.

(4) صحيح البخاري: برقم (4290):4/ 1663.

(5) مشارق الأنوار: 1/ 27.

(6) صحيح مسلم: 4/ 2164.

(7) إكمال المعلم: 8/ 345.

هذا الوجه لم يرق للقاضي عياض وذكر وجهاً آخر بقوله: ((ثم في جمال بنائها، واعتدال قيامها، واستدارة جذوعها وثمرها، ثم تؤكل رطبه وجماره، فهي منفعة كلها وخير وجمال وهذا أولى الوجوه)) [1].

3- أضعف الوجوه:

مصطلح آخر استعمله القاضي عياض في تقويم الوجوه اللغوية، كما في الحديث: ((حتى استمر بالناس الجد)) [2] قال القاضي عياض: ((أي الإسراع في السير كذا لمسلم، وعند البخاري: (اشتد بالناس الجد) [3]، كذا لابن السكن، وعند الأصيلي: أشد الناس الجد، برفع الناس ونصب الجد، وهو أضعف الوجوه)) [4].

---

(1) المصدر نفسه.

(2) صحيح مسلم: برقم (2769):4/ 2122.

(3) صحيح البخاري: برقم (4156):4/ 1604.

(4) مشارق الأنوار: 2/ 375.

المبحث الخامس

الشواهد اللغوية

المطلب الأول: الشــاهـد القرآنـــي

لا أبالغ إذا ما قلت إن الشاهد القرآني عند القاضي عياض يصلح أن يكون بحثًا مستقلًا بذاته، لـه مباحثه ومطالبه العلمية وذلك بسبب كثرة الشواهد القرآنية عند القاضي عياض، فلقد كان اهتمامه بـالقرآن الكريم واضحاً جداً، فقد اعتمد عليه شاهدًا لغويًا ونحويًا وصرفيًا، وتناول الأبحـاث المتعلقـة بكتـاب الله – تعالى – من التفسير والقراءات وعلل التعبير وعلوم القرآن وغيرها.

لذلك سأكتفي ببيان منهج القاضي عياض في الشاهد القرآني، مشيراً بالأدلة التي تفيـد التمثيـل لا الحصر، تاركاً ركوب بحر هذا البحث الطويل في فرص قابل الأيام إن شاء الله أو لأسعف بـه البـاحثين مـن طلبة العلم بموضوعات وعناوين بحثية.

وسأتناول في هذا المطلب ثلاث مسائل: الأولى تتعلق بالاستشهاد بلغـة القـرآن الكـريم، والثانيـة: الاستشهاد بعلوم القرآن الكريم، والثالثة: ملاحظات عامة حول ورود الشاهد القرآني عند القاضي عياض.

أولاً: الاستشهاد بلغة القرآن الكريم

ما من شك أن القرآن الكريم هو كتاب الله الذي اتفق العلمـاء علـى أنـه الحجـة الأولى في علـوم العربية وفنونها، ولقد كانت هذه المسألة في تمام الوضوح عند القاضي عياض وهو يتعامل مع لغة كـلام الله المعجز، وفيما يأتي استعراض الجوانب اللغوية للآيات القرآنية عند القاضي عياض.

1- معاني ألفاظ القرآن:

في مادة (ذ ك ر) أورد القاضي عياض ستة عـشر وجهـاً لمعـاني الـذكر في القـرآن الكـريم فقـال: ((للذكر ستة عشر وجهاً: الطاعة،وذكر اللـسان، وذكـر القلـب، والإخبـار، والحفـظ، والعظـة، والـشرف، والخبر، والوحي، والقرآن، والتوراة، واللوح المحفوظ واللسان، والتفكر، والصلوات، وصلاة واحـدة)) [1]، وهذه المعاني القرآنية كلها قد تناولها مؤلفو كتب الوجوه والنظائر في القرآن الكريم [2].

---

(1) مشارق الأنوار: 1/ 428.

(2) ينظر: الوجوه والنظائر في القرآن الكريم عن هارون بن موسى، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، العراق، وزارة الثقافة والإعلام، 1409 هـ – 1988 م.: 68.

2- علل التعبير القرآنـــي:

أنكر القاضي عياض على الإمام البخاري ت256 هـ تفسير قوله تعالى:﴿فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ٱئْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ﴾[1] فقال البخاري: ((ائتيا: أعطيا)) [2])، قال القاضي عياض: ((وليس آتى هنا بمعنى أعطى، وإنما هو من الإتيان والمجيء والانفعال للوجود، بدليل الآية نفسها، وبهذا فسر المفسرون أن معناه: جيئا بما خلقت فيكما وأظهراه، ومثله مروي عن ابن عباس، وقد روى عن سعيد بن جبير نحو ما ذكره البخاري)) [3]، ثم خرّج القاضي عياض ما ذكره البخاري على تعليل التعبير القرآني فقال: ((لكنه يخرج على تقريب المعنى أنهما لما أمرتا بإخراج ما بثّ فيهما من شمس ونجوم وقمر وأنهار ونبات وغير ذلك وأجابتا إلى ذلك كان كالإعطاء، فعبّر بالإعطاء عن المجيء بما أودعتاه، والله أعلـــم)) [4].

3- الشاهـــد النحوي:

اختلف الفقهاء في أم الزوجة فمذهب الجمهور أنها تحرم بالعقد على بنتها دخل بها أو لم يدخل، وذكر عن علي وابن عباس – رضي الله عنهما – أنها لا تحرم إلا بالدخول على البنت[5].

وقد رأى القاضي عياض أن سبب الخلاف يكمن في مسالة نحوية لآية قرآنية، ولذلك حسم هذا الخلاف على وفق القواعد النحوية فقال: ((سبب الخلاف في ذلك قوله تعالى: ﴿وَأُمَّهَٰتُ نِسَآئِكُمْ وَرَبَٰٓئِبُكُمُ ٱلَّٰتِى فِى حُجُورِكُم مِّن نِّسَآئِكُمُ ٱلَّٰتِى دَخَلْتُم بِهِنَّ﴾[6]هل هذا النعت والتقييد راجع إلى النساء المذكورات آخرًا، أو هو عائد على المذكورات أولًا وآخرًا؟ والأرجح ما ذهب إليه الجمهور لوجوه، منها: أن الاستثناءات والشروط عند جماعة من أهل الأصول تعود إلى أقرب المذكورات إليها، وكذلك أصل النحاة أيضًا، ولأن العامل إذا اختلف لا يصح الجمع معه بين المنعوتات في نعت واحد وإن اتفق إعرابها، وهذا من ذلك؛ لأن النساء المذكورات أولاً مخفوضات بالإضافة، والمذكورات آخرًا مخفوضات بحرف الجر، فلا يجمع بين نعت المخفوضات بالإضافة وبين نعت المخفوضات بحرف الجر لما ذكرناه)) [7]، وإذا ما كانت

---

(1) سورة فصلت: 41/ 11.
(2) صحيح البخاري: 4/ 1815.
(3) مشارق الأنوار: 1/ 30-31.
(4) المصدر نفسه.
(5) ينظر: بداية المجتهد:2/ 455.
(6) سورة النساء: 4/ 23.
(7) إكمال المعلم: 4/ 546.

الآية القرآنية وشاهدها النحوي قد تسببا في اختلاف الفقهاء، فإنهما يتسببان - أيضاً - في اختلاف النحاة فمن ذلك ما أورده القاضي عياض: ((وهذا على طريقة الكوفيين، ومثل ما تضمر فيه (كان) عندهم قول الله تعالى: ﴿ٱنتَهُواْ خَيْرًا لَّكُمْ﴾[1] تقديره عند الكسائي: يكن الانتهاء خيرًا لكم، ومذهب البصريين: أن (خيرًا) إنما انتصب هاهنا بإضمار فعل دلّ عليه قوله (انتهوا)، والتقدير عندهم: انتهوا وافعلوا خيرًا لكم))[2].

4- الشاهد الصرفي:

قال القاضي عياض: ((لم يأت في لسان العرب فعل ثلاثيه معدّى، ورباعيه غير معدّى على نقيض المتعارف إلا كلمات قليلة منها. يقال: أكب الرجل وكببته أنا، قال الله تعالى: ﴿أَفَمَن يَمْشِي مُكِبًّا عَلَىٰ وَجْهِهِۦٓ﴾[3]، وقال: ﴿فَكُبَّتْ وُجُوهُهُمْ فِي ٱلنَّارِ﴾[4][5].

5- الشاهد البلاغي:

قال القاضي عياض: ((إنا نعلم أن القرآن كان عندهم من البلاغة بحيث هو، وكان الكافرون في الجاهلية يعجبون من بلاغته ويمارون فيها، حتى ينسبوها تارة إلى السحر، وتارة إلى أساطير الأولين، ونحن نعلم أن من عادة العرب شدة حرصهم على الكلام البليغ وتحفظها له، ولم يكن لها شغل ولا صناعة سوى ذلك)) [6].

فمن شواهده البلاغية ما ذكره من معاني الهمزة، فقال: ((... إن الهمزة هنا ليست للاستفهام ولا للتقرير أو للسخرية؛ بل لنفيهما، كما قال تعالى: ﴿أَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَّآ﴾[7]؛ أي إنك لا تفعل

---

(1) سورة النساء: 4/ 171.

(2) إكمال المعلم: 1/ 489.

(3) سورة الملك: 67 / 22.

(4) سورة النمل: 27/ 90.

(5) إكمال المعلم: 1/ 462.

(6) المصدر نفسه: 7/ 492.

(7) سورة الأعراف: 7/ 155.

ذلك، وقيل: قد يكون هذا الكلام على طريق المقابلة من جهة المعنى والمجانسة كما قال تعالى: ﴿فَيَسْخَرُونَ مِنْهُمْ سَخِرَ ٱللَّهُ مِنْهُمْ﴾[1] و﴿مُسْتَهْزِءُونَ ۝ ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾[2]))[3].

ثانياً: الاستشهاد بعلوم القرآن الكريم

لم يقتصر القاضي عياض على النص القرآني في استشهاداته اللغوية، وإنما تناول ما يتعلق بعلوم القرآن، وفيما يأتي إيضاح للجوانب التي تناولها في هذا الباب.

1- أسماء سور القرآن الكريم وترتيبها:

يُبحث موضوع أسماء سور القرآن الكريم في علوم القرآن، وله ارتباط وثيق بعلم اللغة ولقد وجدتُ مخطوطة[4] للقاضي عياض في مدح النبي ﷺ متضمنة أسماء سور القرآن الكريم على حسب ترتيبها في المصحف الشريف، ومن المناسب جدًا أن أذكرها في هذا الموضع تامة كاملة مع شيء من التحقيق فيها.

---

(1) سورة التوبة: 9/ 79.

(2) سورة البقرة: 2/ 14- 15.

(3) مشارق الأنوار: 2/ 354.

(4) المخطوطة بعنوان: قصيدة للقاضي عياض في مدح صاحب الرسالة ﷺ مع اقتباس أسماء سور القرآن الشريف من مخطوطات المكتبة الظاهرية بدمشق، الجمهورية العربية السورية، مكتبة الأسد، برقم: (5108)، رقم المصغر الفلمي: 9721.

بسم الله الرحمن الرحيم[1]

في كل فاتحة[2] للقول معتبره ... حق الثناء على المبعوث بالبقرة[3]
في آل عمران قدماً شاع مبعثه ... رجالهم والنساء[4] استوضحوا خبره
قد مدّ للناس من نعماء مائدة ... عمت فليست على الأنعام مقتصره
أعراف رحماه ما حلّ الرجاء بها ... إلا وأنفال ذاك الجود مبتدره
به توسل إذ نادى بتوبته[5] ... في البحر يونس والظلماء معتكره
هود ويوسف كم خوف به أمِنا ... ولن يروّع صوت الرعد من ذكره
مضمون دعوة إبراهيم كان وفي ... بيت الإله وفي الحِجْر التمس أثره
ذو أمة كدوي النحل ذكرهم ... في كل قطر فسبحان[6] الذي فطره
بكهف رحماه قد لاذ الورى وبه ... بشرى ابن مريم في الإنجيل مشتهره
سماه طه وحضّ الأنبياء على ... حج المكان الذي من أجله عمره
قد أفلح[7] الناس بالنور الذي شهدوا ... من نور فرقانه[8] لما جلا غرره

---

(1) اتفق المسلمون على أن البسملة من القرآن، واختلفوا هل هي من الفاتحة أو لا؟ فعدها قراء الكوفيين آية منها ولم يعدها قراء البصريين، ثم اختلفوا هل هي آية في أوائل السور أو ليست بآية منها، ينظر: أحكام القرآن لأحمد بن علي الرازي أبو بكر الجصاص ت 370هـ تحقيق: محمد الصادق قمحاوي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1405هـ -:2/ 7، 8، 9.

(2) يعني: سورة الفاتحة.

(3) روي عن انس مرفوعاً: ((لا تقولوا سورة البقرة ولا سورة آل عمران ولا سورة النساء، وكذا القرآن كله، ولكن قولوا السورة التي تذكر فيها البقرة، والتي يذكر فيها آل عمران وكذا القرآن كله)) ينظر: الفردوس بمأثور الخطاب، لأبي شجاع شيرويه الديلمي الهمذاني ت 509هـ تحقيق: السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/ 1، 1986 م: 5/ 48.

هذا وقد صح إطلاق سورة البقرة وغيرها عنه ﷺ ينظر: الإتقان في علوم القرآن، لجلال الدين السيوطي ت911هـ دار إحياء العلوم بيروت، مكتبة المعارف – الرياض، ط / 1، 1407هـ – 1987م:1/ 150

(4) في الأصل: (والنسا) وحذف الهمزة ولّد ضرورة قطع همزة الوصل في: (استوضحوا) الكلمة التي بعدها، والصحيح: همز (النساء) ووصل (استوضحوا) وبه يصح الوزن بلا ضرورة حذف الهمزة الأولى، وقطع الهمزة الأخرى.

(5) يعني: سورة التوبة.

(6) سورة الإسراء وتسمى أيضاً سورة (سبحان) ينظر: الإتقان:1/ 155.

(7) قصد هنا سورة المؤمنون التي تبدأ بقوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾ سورة المؤمنون: 23/ 1.

(8) يعني: سورة الفرقان.

أكـابر الـشعراء اللـسن قـد خرسـوا كالنمـل إذ سمعـت آذانهـم سـوره
وحـسبه قـصص للعنكبـوت أتـى إذ حـاك نـسجاً بباب الغـار قـد ستره
في الـروم قـد شـاع قـدمًا أمـره وبـه لقمـان وُفّـق للـدرِّ الـذي نثـره
كم سجدة في طلا الأحـزاب قـد سجدت سـيوفه فـأراهم ربهـم عـبره
سـباهم[1] فـاطر الـسبع العلـى كرمـاً بمـن بياسـين[2] بـين الرسـل قـد شـهره
في الحرب قـد صـفّت[3] الأمـلاك تنـصره فـصاد[4] جمـع الأعـادي هازمـاً زمـره[5]
لغـافر الـذنب في تفـضيله سـور قـد فـصلت لمعـانٍ غـير منحـصره
شـوراه[6] أن تهجـر الـدنيا فزخرفهـا مثـل الـدخان فيغـشى عـين مـن نظـره[7]
عـزّت شـريعته[8] البيـضاء حـين أتـى أحقـاف بـدر وجنـد الله قـد حـضره
فجـاء بعـد القتـال[9] الفـتح متـصلاً وأصـبحت حجـرات الـدين منتـصره
بقـاف والـذاريات الله أقـسم في أن الـذي قالـه حـق كمـا ذكـره
في الطـور أبـصر موسـى نجـم سـؤدده والأفـق قـد شـقّ إجـلالاً لـه قمـره[10]
أسـرى فنـال مـن الـرحمن واقعـة[11] في القـرب ثبّـت فيهـا ربّـه بـصره
أراه أشـياء لا يقـوى الحديـد لهـا وفي مجادلـة الكفـار قـد نـصره
في الحشر يوم امتحان[12] الخلق يقبل في صـف[13] مـن الرسـل كـلّ تـابع أثـره

(1) سباهم: يعني بها سورة سبأ لكنه حذف الهمزة، ولربما أراد معنى أو مصير قوم سبأ قال تعالى: ﴿فَأَعْرَضُوا فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ سَيْلَ الْعَرِمِ وَبَدَّلْنَاهُمْ بِجَنَّتَيْهِمْ جَنَّتَيْنِ ذَوَاتَيْ أُكُلٍ خَمْطٍ وَأَثْلٍ وَشَيْءٍ مِنْ سِدْرٍ قَلِيلٍ﴾ سورة سبأ:34/ 16.
(2) ذكر اسم الحرفين: (ياء وسين) وجعلها مسمى لهذه السورة.
(3) يعني: سورة الصافات. صاغ من الاسم فعلاً له.
(4) ذكر اسم الحرف فـ (صاد) اسم لسورة ص.
(5) يعني: سورة الزمر.
(6) يعني: سورة الشورى.
(7) يعني: سورة الزخرف.
(8) يقصد سورة الجاثية لأنها تسمى بـ (الشريعة) ينظر: الإتقان: 1/ 156.
(9) تسمى سورة محمد ﷺ سورة القتال، ينظر: الإتقان: 1/ 156.
(10) يعني: سورة القمر.
(11) يعني: سورة الواقعة.
(12) يعني: سورة الممتحنة.
(13) يعني: سورة الصف.

كـف يـسبح لله(1) الحـصاة بهـا — فاقبل إذا جاءك(2) الحق الذي قدره
قد أبصرت عنده الدنيا تغابنها(3) — نالت طلاقاً(4) ولم يصرف لها نظره
تحريمه(5) الحب للدنيا ورغبته — عن زهرة الملك حتى عندما ذكره
في نون(6) قد حقت(7) الامداح فيه بما — أثنى به الله إذ أبدى لنا سيره
بجاهه سال(8) نوح في سفينته — حسن النجاة وموج البحر قد غمره
وقالت الجن جاء الحق فاتبعوا — مزملاً(9) تابعاً للحق لن يذره
مدثراً(10) شافعاً يوم القيامة هل — أتى(11) نبي له هذا العلى ذخره
في المرسلات من الكتب الجلى نبأ(12) — عن بعثه سائر الأحبار قد سطره
ألطافه النازعات الضيم حسبك في — يوم به عبس العاصي لما ذعره
إذ كورت(13) شمس ذاك اليوم وانفطرت(14) — سماؤه(15) ودعت ويل(16) به الفجره
وللسماء انشقاق(17) والبروج خلت — من طارق(18) الشهب والأفلاك منتشره

---

(1) يقصد سورة الجمعة التي تبدأ في قوله تعالى: يُسَبِّحُ لِلَّهِ بسورة الجمعة:62/ 1.
(2) يقصد سورة المنافقون التي تبدأ في قوله تعالى: إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ بسورة المنافقون: 63/ 1.
(3) يعني: سورة التغابن.
(4) يعني: سورة الطلاق.
(5) يعني: سورة التحريم.
(6) يقصد سورة القلم والتي أولها بقوله تعالى: نٓ وَالْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ بسورة القلم:68/ 1
(7) يعني: سورة الحاقة.
(8) يقصد: سورة المعارج والتي تبدأ بقوله تعالى: سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ بسورة المعارج:70/ 1.
(9) يعني: سورة المزمل.
(10) يعني: سورة المدثر.
(11) يقصد: سورة الإنسان أو الدهر التي تبدأ بقوله تعالى: هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنسَانِ بسورة الدهر: 76/ 1.
(12) يعني: سورة النبأ.
(13) يعني: سورة التكوير.
(14) يعني: سورة الانفطار.
(15) في أصل المخطوط: سماءه
(16) يقصد: سورة المطففين والتي تبدأ بقوله تعالى: وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ بسورة المطففين: 83/ 1.
(17) يعني: سورة الانشقاق.
(18) يعني: سورة الطارق.

فسبح اسم[1] الذي في الخلق شفّعه   وهل أتاك حديث[2] الحوض إذ نهره
كالفجر في البلد المحروس غرته   والشمس من نوره الوضاح مختصره
والليل مثل الضحى إذ لاح فيه ألم   نشرح لك[3] القول في أخباره العطرة
ولو دعا التين والزيتون[4] لابتدرا   إليه في الحين واقرا[5] تستبن خبره
في ليلة القدر كم قد حاز من شرف   في الفخر لم يكن[6] الإنسان قد قدره
كم زلزلت[7] بالجياد العاديات[8] له   أرض بقارعة[9] التخويف منتشره
له تكاثر[10] آيات قد اشتهرت   في كل عصر[11] فويل[12] للذي كفره
ألم تر[13] الشمس تصديقاً له حبست   على قريش وجاء الروح إذ أمره
أرايت[14] أن إله العرش كرمه   بكوثر مرسل في حوضه نهره
والكافرون إذا جاء[15] الورى طردوا   عن حوضه فلقد تبت يدا[16] الكفره
اخلاص[17] امداحه شغل فكم فلق[18]   للصبح أسمعت فيه الناس مفتخره
أزكى صلاتي على الهادي وعترته   وصحبه وخصوصاً منهم عشره

---

(1) يقصد: سورة الأعلى التي تبدأ بقوله تعالى: ﴿سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الأَعْلَى﴾ سورة الأعلى: 87/ 1.
(2) يقصد: سورة الغاشية التي تبدأ بقوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْغَاشِيَةِ﴾ سورة الغاشية: 88/ 1.
(3) يقصد: سورة الانشراح التي تبدأ بقوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ سورة الشرح: 94/ 1.
(4) يقصد: سورة التين التي تبدأ بقوله تعالى: ﴿وَالتِّينِ وَالزَّيْتُونِ﴾ سورة التين: 95/ 1.
(5) يقصد: سورة العلق التي تبدأ بقوله تعالى: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾ سورة العلق:96/ 1.
(6) يقصد: سورة البينة التي تبدأ بقوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ سورة البينة:98/ 1.
(7) يعني: سورة الزلزلة.
(8) يعني: سورة العاديات.
(9) يعني: سورة القارعة.
(10) يعني: سورة التكاثر.
(11) يعني: سورة العصر.
(12) يقصد سورة الهمزة التي تبدأ بقوله تعالى: ﴿وَيْلٌ لِكُلِّ هُمَزَةٍ لُمَزَةٍ﴾ سورة الهمزة: 104/ 1.
(13) يقصد سورة الفيل التي تبدأ بقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْفِيلِ﴾ سورة الفيل: 105/ 1
(14) يقصد سورة الماعون التي تبدأ بقوله تعالى: ﴿أَرَأَيْتَ الَّذِي يُكَذِّبُ بِالدِّينِ﴾ سورة الماعون: 107/ 1.
(15) يقصد سورة النصر التي تبدأ بقوله تعالى: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ﴾ سورة النصر: 110/ 1.
(16) يقصد سورة المسد التي تبدأ بقوله تعالى: ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ﴾ سورة المسد: 111/ 1.
(17) يعني: سورة الإخلاص.
(18) يعني: سورة الفلق.

صديقهم عمر الفاروق أحزمهم ... عثمان ثم علي مهلك الكفره
سعد سعيد زبير طلحة وابو ... عبيدة وابن عوف عاشر العشره
وحمزة ثم عباس وآلهما ... وجعفر وعقيل سادة خيره
أولئك الناس آل المصطفى وكفى ... وصحبه المقتدون السادة البررة
وفي خديجة والزهرا[1] وما ولدت[2] ... أزكى مديحي ساهدي دائماً درره
عن كل أزواجه أرضى وأوثر من ... أضحت براءتها في الذكر مشتهره[3]
أقسمت لا زلت أهديهم ثنا مدحي ... كالروض ينشر من أكمامه زهره

2- ضبط الآيات والسور:

عقد القاضي عياض فصلًا فيما جاء من الوهم في الروايات في حرف من القرآن الكريم [4] فقال: ((واستمرت الرواية عند بعض الرواة على خلاف التلاوة بها، وبعضها استقرت في الأصول إما لوهم من المؤلف أو ممن تقدم من الرواة، فلم يرد من جاء بعدهم تغيير ذلك وإصلاحه، وإبقاء الرواية على ما جاءت عليه على مذهب من كف عن الإصلاح في كل شيء وهو رأي، وان كان غيرهم قد ذهب إلى إصلاح اللحن والخطأ البين)) [5]

فمن ذلك قول القاضي عياض: ﴿يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لَا تَغۡلُواْ فِي دِينِكُمۡ﴾[6]، كذا عند الأصيلي، وليس في التلاوة: (قل) ولغيره على الصواب)) [7] ، وقوله: ﴿وَٱصۡطَنَعۡتُكَ لِنَفۡسِي﴾[8] عند الجرجاني، والكافة: ﴿وَٱصۡطَنَعۡتُكَ لِنَفۡسِي﴾ (على الصواب)) [9].

---

(1) يعني: فاطمة الزهراء البتول رضي الله عنها بنت النبي ﷺ.
(2) يعني: الحسن والحسين - رضي الله عنهما -.
(3) يعني: السيدة الصديقة بنت الصديق عائشة - رضي الله عنها وعن أبيها -.
(4) ينظر: مشارق الأنوار: 2/ 551.
(5) المصدر نفسه.
(6) سورة النساء: 4/ 171.
(7) مشارق الأنوار: 2/ 554.
(8) سورة طه: 20/ 41.
(9) مشارق الأنوار: 2/ 554.

هذا الضبط بخصوص الآيات، وأما أرقام الآيات وأسماء السور فلم أجد القاضي عياضًا يذكرها قطّ، ولكنه ذكر بعض أسماء السور وذلك قبل الآية وليس بعدها وذلك قليل فمن ذلك قوله: ((قوله في سورة هود ﴿فَٱسۡتَقِمۡ كَمَآ أُمِرۡتَ﴾[1]))[2]، وقوله في سورة: ﴿لَمۡ يَكُنِ﴾[3]))[4].

3- التفسيـــر:

سلك القاضي عياض في التفسير منهجًا انتهجه لنفسه على ما يأتـــي:

أ- تفسير القرآن بالقرآن:

فمن تفسيره القرآن بالقرآن تفسيره لقوله تعالى: ﴿مَّن يَشۡفَعۡ شَفَٰعَةً حَسَنَةً يَكُن لَّهُۥ نَصِيبٌ مِّنۡهَاۖ وَمَن يَشۡفَعۡ شَفَٰعَةً سَيِّئَةً يَكُن لَّهُۥ كِفۡلٌ مِّنۡهَاۗ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٍ مُّقِيتًا﴾[5].

قال القاضي عياض: ((هذا أصل في أن المعونة على ما لا يحل لا تحل، قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلۡإِثۡمِ وَٱلۡعُدۡوَٰنِ﴾[6]، وقد جعل الدال على الخير كفاعله، وهكذا الدال على الشر كفاعله))[7].

ب- تفسير القرآن بالسنة:

أكثر القاضي عياض في التفسير من الاعتماد على الحديث النبوي الشريف، ففي تفسير قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمۡ وَأَنتَ فِيهِمۡۚ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ مُعَذِّبَهُمۡ وَهُمۡ يَسۡتَغۡفِرُونَ﴾[8].

---

(1) سورة هود: 11/ 112.
(2) مشارق الأنوار: 1/ 38.
(3) سورة البينة: 98/ 1
(4) مشارق الأنوار: 1/ 107.
(5) سورة النساء: 4/ 85.
(6) سورة المائدة: 5/ 2.
(7) إكمال المعلم: 5/ 478.
(8) سورة الأنفال: 8/ 33.

أورد القاضي عياض[1] حديث النبي ﷺ: ((أنزل الله عليّ أمانين لأمتي: وما كان الله ليعذبهم وأنت فيهم وما كان الله معذبهم وهم يستغفرون، فإذا مضيت تركت فيكم الاستغفار)) [2].

ج- تفسير القرآن بالمنقول عن الصحابة والتابعين:

استعان القاضي عياض في التفسير بما نقل عن الصحابة أو روي عن تابعيهم ففي تفسير قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لِيَسْتَـْٔذِنكُمُ ٱلَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ وَٱلَّذِينَ لَمْ يَبْلُغُوا۟ ٱلْحُلُمَ مِنكُمْ ثَلَٰثَ مَرَّٰتٍ﴾[3]. قال القاضي عياض: ((قيل: اختص هذا الأذن في هذه الثلاث لأنها أوقات للاكتشاف والخلوة بالأهل، قال ابن عباس: كان الناس لا سترة لبيوتهم، فربما دخل الخادم والرجل على أهله، وهذا يبين ما بيناه من مراعاة الحجاب وعدمه)) [4].

ومن الجدير بالذكر أن عبد الله بن عباس ت 69هـ أكثر الصحابة ورودًا في تفسير عياض[5]، ومن التابعين نجد القاضي عياضًا يورد قولًا لمجاهد بن جبير ت 95هـ إذ قال: ((قال مجاهد في قوله - تعالى :[6]. والبحرِ المَسجور (معناه: الموقد)) [7].

4- القــراءات:

عني القاضي عياض بالقراءات القرآنية عناية كبيرة، وأولاها اهتمامًا واضحًا، فهو لا يمر على آية إلا ونظر إلى ما ورد فيها من قراءات، وقد بدا لي منهجه في القراءات على النحو الآتـي:

أ- نسبة القراءات:

---

(1) ينظر: الشفا: 1/ 49.

(2) سنن الترمذي برقم: (3082): 5/ 270.

(3) سورة النور: 24/ 58.

(4) إكمال المعلم: 7/ 55.

(5) ينظر: القاضي عياض مفسراً، د. حسن الوراكلي، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرباط، ط/ 1، 1405هـ - 1985م:62.

(6) سورة الطور: 52/ 6.

(7) إكمال المعلم: 8/ 278.

نسب القاضي عياض بعض القراءات القرآنية إلى أصحابها من القراء وقد أغفل بعضها فمما نسبه قوله: ((قرأ الحسن بن علي ﴿وَوَجَدَكَ ضَآلاًّ فَهَدَىٰ﴾[1]، (أي اهتدى بك)) [2]، ومما أغفل نسبته قوله في الآية الكريمة ﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ﴾[3]، (قال: ((وقرأ بعضهم (من أنفَسِكم) بفتح الفاء، وقراءة الجمهور بالضم)) [4].

وربما نسب القاضي عياض قراءة إلى أحد القراء فوجدته قد توهم في نسبتها فمن ذلك قوله: ((قرأ نافع: ﴿خِطْئًا كَبِيرًا﴾[5]))[6]، وهذه ليست قراءة نافع؛ بل قراءة ابن عامر [7].

ب- أصول القراءات:

- المعتمد في هذا الباب حديث النبي ﷺ: ((إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف)) [8] وقد ناقش القاضي عياض هذا الحديث وخرج لنا ما يأتي:-
- إن السبعة أحرف ليست في جميع الكلمات وإنما في بعض القرآن لا في جميعه[9]؛ بمعنى: أنها سبعة حروف ليست سبع لغات.
- اختلف العلماء في عددها، فالأكثر قالوا بـ(السبعة): انه حصر العدد، قيل: بل هو للتوسعة والتسهيل[10].

---

(1) سورة الضحى: 93/ 7.

(2) الشفا: 2/ 120.

(3) سورة التوبة: 9/ 128.

(4) الشفا: 1/ 23.

(5) سورة الإسراء: 17/ 31.

(6) إكمال المعلم: 3/ 347.

(7) ينظر: السبعة في القراءات لأبي بكر أحمد بن موسى بن العباس التميمي البغدادي، ت304هـ، تحقيق: د. شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط/ 2، 1400 هـ: 1/ 379.
وينظر: حجة القراءات لعبد الرحمن بن محمد أبو زرعة، تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط/ 2، 1402هـ- 1982م: 1/ 400.

(8) صحيح البخاري: برقم: (2287): 2/ 851.

(9) ينظر: إكمال المعلم: 3/ 187.

(10) ينظر: المصدر نفسه.

- واختلف العلماء في هذه السبعة أهي في المعاني كالوعد والوعيد والمحكم والمتشابه والحلال والحرام والقصص والأمثال والأحكام والأمر والنهي، أم هي في الألفاظ والحروف؟ [1].
- إن اللغات السبع متفرقة في القرآن غير مجتمعة في الكلمة الواحدة، وقد يصح اختراعها في الكلمة الواحدة ومثل لها ببعض الكلمات القرآنية[2]، ومنها قوله تعالى: ﴿بَٰعِدۡ بَيۡنَ أَسۡفَارِنَا﴾[3]، و ﴿بِعَذَابِۭ بَـِٔيسِۭ﴾[4]، و﴿يَرۡتَعۡ وَيَلۡعَبۡ﴾[5]، و﴿وَعَبَدَ ٱلطَّٰغُوتَ﴾[6].
- إن القراءات القرآنية قد ظهرت واستفاضت عن الرسول ﷺ وضبطتها عنه الأمة وأثبتها عثمان والجماعة في المصحف وأخبروا بصحتها، وخبروا الناس بها [7].
- إن القراءة بالأحرف السبعة إنما كانت في وقت خاص للضرورة لأول ما نزل القرآن واختلاف لغات العرب ومشقة كل طائفة أن ترجع إلى لغة أخرى، فلما كثر الناس والكتاب وارتفعت الضرورة رجعت إلى حرف واحد[8].
- أشار إلى أن اختلاف القراءات لا يعني اختلاف الصحابة فيما بينهم لأن إيمان الصحابة رضي الله عنهم فوق إيمان من بعدهم، واختلاف القراءات ليس بعظيم الموقع في الشبهات، ولم ينقل عن أحد من الصحابة أنه تشكك بسبب ذلك ولا أصغى إليه، وهل تبديل القراءات إلا أخفض مرتبة من النسخ؟[9].

---

(1) ينظر: المصدر نفسه.

(2) ينظر: المصدر نفسه: 3/ 188.

(3) سورة سبأ:34/ 19.

(4) سورة الأعراف 7/ 165.

(5) سورة يوسف: 12/ 12.

(6) سورة المائدة: 5/ 60.

(7) ينظر: إكمال المعلم: 3/ 189.

(8) المصدر نفسه.

(9) المصدر نفسه:3/ 193.

ج- القراءة التفسيرية:

أورد القاضي عياض بعض القراءات التفسيرية مع الإشارة إليها فمن ذلك ما ورد في الحديث: ((قرأ النبي ﷺ يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهم في قبل عدتهن)) [1]، قال القاضي عياض: ((وهذه قراءة على التفسير لا على التلاوة)) [2].

د- القراءة الشاذة:

بيّن القاضي عياض حكم القراءات الشاذة بقوله: ((فان القراءات الشاذة غاية أمرها أن تُعلم، ولا يجوز التلاوة بها ولا الصلاة ولا الحجة بها)) [3]، ومثل لها في ذلك قوله في ترخيم (مالك): ((وقد قرئ في الشاذ: ونادوا يا مال)) [4].

هـ رد القراءة:

للقراءات أصول وقواعد التزمها العلماء وحدّدوا لها شروطًا ومواصفات وقد التزمها القاضي عياض كليًا فلم يخالفهم في ذلك، وردّ بعض القراءات لمخالفتها ما سبق فمن ذلك:-

- عدم تواترها:

قال القاضي عياض: ((قرأ ابن مسعود هذه الآية(فما استمتعتم به منهم إلى أجل)[5]، وقراءة ابن مسعود هذه الآية ليست عندنا بحجة، لأنها من طريق الآحاد، والقرآن لا يثبت بخبر الواحد، ولا يلزم العمل بخبر الواحد في مثل هذا المنقول على أنه قرآن على الصحيح من القول في ذلك)) [6].

- عدم ثبوتها في المصحف:

رد القاضي عياض قراءة من قرأ: حتى إذا لقيا غلامًا كافرًا فقتله[7]، فقال: ((لا حجة فيه، إذ لم يثبت في المصحف)) [8].

---

(1) صحيح مسلم: برقم: (1471) 2/ 1098، والآية في سورة الطلاق: 65/ 1.

(2) إكمال المعلم: 5/ 17 -18.

(3) مشارق الأنوار: 2/ 552.

(4) إكمال المعلم: 6/ 77.

(5) آية المصحف ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ﴾ سورة النساء: 4/ 24.

(6) إكمال المعلم: 7/ 534.

(7) آية المصحف: ﴿حَتَّى إِذَا لَقِيَا غُلَاماً فَقَتَلَهُ﴾ سورة الكهف: 18/ 74.

(8) إكمال المعلم: 7/ 373.

و- نحو القراءات:

تعد القراءات رافدًا للنحو ومدارسه، لذلك وظّف القاضي عياض القراءات نحويًا وأفاد منها في هذا الجانب من ذلك قوله: ((ذكر أصحاب القراءات واللغة أنه قرئ: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ﴾[1] بالتخفيف بمعنى: تركك، فهذا أيضًا باستعمال ماضيه لا على ما زعمت النحوية[2]))[3].

وربما نسب القاضي عياض قراءة إلى مسألة نحوية فمن ذلك قوله: ((قوله تعالى: ﴿بِشِهَابٍ قَبَسٍ﴾[4]، من باب إضافة الشيء إلى نفسه في قراءة من لم ينوّن))[5].

ز- فقه القراءات:

تسببت القراءات في اختلاف الفقهاء لأن دلالات الألفاظ تتغير في أدائها اللغوي وقد أشار إلى ذلك القاضي عياض في من يباح لهم الفطر في رمضان والقضاء والفدية في ذلك من خلال قوله تعالى: ﴿وَعَلَى ٱلَّذِينَ يُطِيقُونَهُۥ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾[6]، فقال: ((قال ابن عباس وغيره: نزلت في الكبير والمريض لا يقدران على الصوم فهي على قوله محكمة ويعضدها قراءة (يطوقونه) أو (يطوقونه) بفتح الياء وضمها،أي: يتكلفونه أو يكلفونه ولا يقدرون عليه))[7].

فذهب بعض الفقهاء إلى أن الآية أباحت لمن يستطيع الصيام أن يفطر ويطعم وهذا حكم في بدء التشريع كان موجودًا ثم نسخ، وذهب بعضهم إلى أن هذا الحكم للمسافر والمريض المطيقين للصيام، ويرى آخرون أن الآية خاصة بحق الشيخ والعجوز وأمثالهما من العاجزين، فأما أصحاب الرأي الأول والثاني فاستدلوا بقراءة الجمهور المتواترة (يطيقونه) بضم أوله من (أطاق) وهمزة (أفعل) تأتي لمعان منها الوجدان، وهي هنا كذلك بمعنى: وعلى الذين وجدوا ذوي إطاقة، أي: ذوي قدرة على الصيام فدية، وقرئ أيضًا:

---

(1) سورة الضحى:93/ 3.

(2) قال أهل اللغة: لا يوجد في العربية فعل ماض: (وَدَعَ)؛ لأن العرب لم يقولوها، ينظر: الخصائص:1/ 100.

(3) إكمال المعلم: 3/ 265.

(4) سورة النمل: 27/ 7.

(5) مشارق الأنوار: 2/ 438.

(6) سورة البقرة: 2/ 184.

(7) إكمال المعلم: 4/ 99.

(يطوقونه) بفتح أوله وتشديد الواو من (تطوّق) ومن معاني (تفعّل) التكلف فيكون المعنى: وعلى الذين كلفناهم الصيام فتكلفوه أي احتملوا منه الجهد والمشقة فدية[1].

5- أسباب النزول:

ذكر القاضي عياض وهو يتناول الشاهد القرآني سبب نزوله، و كثيرًا ما يصدّر به بعض الشواهد القرآنية مبيناً سبب ورود الآية، وهو لا يتجاوز ذلك إلا بإسناد هذا السبب إلى رواته من العلماء، وقد اعتمد على سبب النزول في توجيه الآيات وتفسيرها.

فمن ذلك قوله: ((ذكر مسلم سبب نزول قوله – تعالى: ﴿نِسَآؤُكُمۡ حَرۡثٞ لَّكُمۡ﴾[2]، فعن جابر بن عبد الله أن اليهود كانت تقول: (إذا أتيت المرأة من دبرها في قبلها ثم حملت كان ولدها أحول قال فنزلت الآية)[3]، فاختلف الناس في وطء النساء في أدبارهن أذلك حرام أم لا؟ وقد تعلق من قال بالتحليل بظاهر الآية، وانفصل عنها من يحَرم؛ بأن المراد بها ما نزلت عليه من السبب والرد على اليهود فيما قالت))[4].

وهذا هو عين الاختلاف الفقهي في هذه الآية فابن عمر – رضي الله عنهما – يرى أنها نزلت في إتيان النساء في أدبارهن، وابن عباس – رضي الله عنهما – يرى أن الآية نزلت فيما كانت اليهود تقوله[5].

6- الناسـخ والمنسـوخ

أشار القاضي عياض إلى الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم فمن ذلك قوله: ((قوله تعالى: ﴿وَٱلَّٰتِي يَأۡتِينَ ٱلۡفَٰحِشَةَ مِن نِّسَآئِكُمۡ﴾[6]. كان الزانيان أول الإسلام يُجَبّهان ويحممان ويشهران فنسخت بقوله: ﴿فَأَمۡسِكُوهُنَّ فِي ٱلۡبُيُوتِ﴾[7] الآية، وعن ابن عمر نحوه، قال: ثم نسخ ذلك بالرجم

---

(1) ينظر: أثر الدلالة اللغوية النحوية: 291 – 292.

(2) سورة البقرة: 2/ 223.

(3) صحيح مسلم: برقم: (1435): 2/ 1058.

(4) إكمال المعلم: 4/ 611.

(5) ينظر: الصحيح المسند من أسباب النزول لأبي عبد الرحمن مقبل بن هادي الوادعي، دار ابن حزم، مكتبة دار القدس، ط/ 2، 1415هـ – 1994م: 42.

(6) سورة النساء: 4/ 15.

(7) سورة النساء: 4/ 15.

والجلد))[1]، قال العلماء: ((نسخ آية الحبس إلى الموت بآية الجلد وهذه الآية نسخ الله أولها بآخرها وهو قوله تعالى: ﴿أَوْ يَجْعَلَ ٱللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا﴾[2]، وبيّن السبيل ما هو بآية الجلد))[3].

وهذا أحد أنواع النسخ في نسخ الناسخ والمنسوخ ((ولا يختلف العلماء في نسخ هذين الحكمين عن الزانيين أعني: الحبس والأذى))[4].

ثالثاً: الملاحظات العامة حول ورود الشاهد القرآني عند القاضي عياض

هذه المسألة عامة لا تتعلق بلغة الشاهد القرآني ولا بعلومه القرآنية وإنما هي ملاحظات منهجية أفردتها هنا لأهميتها وهي:

1- الأدب مع الشاهد القرآني:

أورد القاضي عياض حديث أنس بن مالك[5]: ((قال: لما أتى رسول الله ﷺ خيبر قال: (إنا إذا نزلنا بساحة قوم فساء صباح المنذرين).))[6]، فقال القاضي عياض: ((فيه جواز النزاع بآيات القرآن والاستشهاد بها في الأمور الحقيقية، وقد جاء في هذا كثير من الآثار، ويكره عن ذلك ما كان على ضرب الأمثال في المحاورات والأمزاح ولغو الحديث، تعظيماً لكتاب الله – عزّ وجلّ –))[7].

ومن أدب القاضي عياض مع الشاهد القرآني أنه لا يذكر الآية القرآنية مهما طالت أو قصرت إلا ويسبقها بما يشير إلى أنها آية من خلال ما اعتاده في أغلب الآيات القرآنية وذلك بقوله: ((قال الله – تعالى))[8]، أو ((قوله – تعالى –))[9]، أو: ((قال الله))[10]، أو: ((عزّ من قائل))[11]، وهكذا تتصدر هذه العبارات الطيبة قبل الآيات الكريمات.

---

(1) إكمال المعلم:5/ 504

(2) سورة النساء:4/ 15.

(3) قلائد المرجان في بيان الناسخ والمنسوخ من القرآن لأبي بكر الكرمي ت 1033 هـ تحقيق: سامي عطا حسن، دار القرآن الكريم، الكويت، ب. ت: 30.

(4) نواسخ القرآن لأبي الفرج عبد الرحمن بن الجوزي ت 597 هـ دار الكتب العلمية، بيروت، ط/ 1، 1405 هـ: 121.

(5) أنس بن مالك بن النضر الأنصاري الخزرجي، خادم النبي ﷺ، مات سنة 93هـ في البصرة، ينظر: الإصابة: 1/ 71.

(6) صحيح مسلم برقم: (1365):2/ 1900.

(7) إكمال المعلم: 6/ 180.

(8) مشارق الأنوار: 1/ 29.

(9) المصدر نفسه: 2/ 39.

(10) المصدر نفسه: 2/ 47.

(11) إكمال المعلم: 6/ 61.

2- تكرار الشاهد القرآني:

مما لا شك فيه أن كلام الله تعالى معجز في معانيه ودلالات ألفاظه وبلاغة نظمه؛ لذلك لا يقتصر في الآية أو جزئها على مسألة واحدة وإنما تؤخذ من مجالات عدة فقد تكون شاهداً في اللغة، والفقه والعقيدة في آن واحد، فالنص القرآني ثقيل بمستواه، ولذلك وجدت القاضي عياضًا كثيرًا ما يتناول الشاهد القرآني في أكثر من موضع ويكرره في مجالات عدة فمن ذلك قوله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً﴾[1] تناولها في السيرة والتأريخ في وجه استدلال أهل الردة بردتهم[2]، واستشهد بها في أسماء الزكاة ومنها: الصدقة[3]، واحتج بها في فقه أبي حنيفة في وجوب الزكاة على العروض على الإطلاق[4]، وكذلك في مذهب الحنفية في عدم إيجاب الزكاة في مال الصبي[5].

ومن تكرار الشاهد القرآني أنه لا يكتفي بشاهد واحد، وإنما يأتي بشاهد ثانٍ وربما ثالث فمن تكرار الشاهدين القرآنيين تعريفه للأسف بأنه: الغضب، فقال: ((قال الله تعالى:﴿فَلَمَّآ ءَاسَفُونَا﴾[6]، و﴿غَضْبَٰنَ أَسِفًا﴾[7]))[8]، ومن استشهاده بثلاث آيات قرآنية قوله في مادة: (خ ص م): ((قال الله تعالى: ﴿وَهَلْ أَتَىٰكَ نَبَؤُاْ ٱلْخَصْمِ﴾[9]، وقال: ﴿خَصْمَانِ بَغَىٰ بَعْضُنَا عَلَىٰ بَعْضٍ﴾[10]، وقال: ﴿هَٰذَانِ خَصْمَانِ ٱخْتَصَمُواْ فِي رَبِّهِمْ﴾[11]))[12].

وأحياناً يأخذ القاضي عياض بالتوسع في الشاهد القرآني فقد أورد ثلاث عشرة آية قرآنية في مادة: (ق ض ي)[13].

---

(1) سورة التوبة: 9/ 103.

(2) ينظر: إكمال المعلم: 1/ 243.

(3) ينظر: المصدر نفسه: 2/ 236.

(4) ينظر: المصدر نفسه: 3/ 458.

(5) ينظر: المصدر نفسه: 3/ 466.

(6) سورة الزخرف: 43/ 55.

(7) سورة الأعراف: 7/ 150.

(8) مشارق الأنوار: 1/ 80.

(9) سورة ص: 38 / 21.

(10) سورة ص: 38/ 22.

(11) سورة الحج: 22/ 19.

(12) مشارق الأنوار: 1/ 381.

(13) ينظر: المصدر نفسه: 2/ 319 – 320.

3- تقديـم الشاهد القرآنـــي:

لقد عرف القاضي عياض رتبة الشواهد وحافظ عليها، فهو لا يـورد الحـديث النبـوي قبـل الآيـة القرآنية، ولا كلام العرب قبل كلام النبي ﷺ.

ومن ترتيبه للشواهد وتقديمه الشاهد القرآني على ما سواه قوله: ((القنوت: في كتـاب الله تعـالى، وحديث نبيه المصطفى ﷺ ولسان العرب لفظة منصرفة تكون بمعنـى: الطاعـة))[1]، ولـذلك عهـد – علـى نفسه – بأن يورد الآية ثم الحديث ثم كلام العرب شعرًا كان أو نثرًا.

4- موطن الشاهد القرآنـــي:

لم أجد القاضي عياضًا ذكر آية من آيات القرآن الكريم وأكملها بنصّها إلا قليلًا، فمن ذلك قولـه: ((أنزل الله هذه الآية: ﴿وَإِذْ قَالَ لُقْمَانُ لِابْنِهِۦ وَهُوَ يَعِظُهُۥ يَٰبُنَيَّ لَا تُشْرِكْ بِٱللَّهِ إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ ۝ وَوَصَّيْنَا ٱلْإِنسَٰنَ بِوَٰلِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُۥ وَهْنًا عَلَىٰ وَهْنٍ وَفِصَٰلُهُۥ فِى عَامَيْنِ أَنِ ٱشْكُرْ لِى وَلِوَٰلِدَيْكَ إِلَىَّ ٱلْمَصِيرُ﴾[2]))[3].

ولربما اعتمد القاضي عياض من الشاهد القرآني على كلمة واحدة فمن ذلك قولـه في مـادة (ز ن م): ((وبه فسر قوله – تعالى: ﴿زَنِيمٍ﴾[4] بعضهم))[5].

فهو لا يلتزم بإيراد الآية كلها وإنما ما يتحمله النص القرآني في ذلك الموضع.

(1) إكمال المعلم: 2/ 468 – 469.

(2) سورة لقمان: 31/ 13 – 14.

(3) مشارق الأنوار: 2/ 555 – 556.

(4) سورة القلم: 68 / 13.

(5) مشارق الأنوار: 1/ 499.

المطلب الثاني: الشاهد الحديثي

الحديث كلام رسول الله محمد بن عبد الله ﷺ أفصح العرب، ويعد بعد كلام الله العزيز فصاحة، وكان من الترتيب الوجوبي أن يأتي بعده في صحة الاحتجاج والاستشهاد في علوم العربية كافة، لكننا نرى علماء العربية يجمعون على الاحتجاج به في اللغة والأدب والبلاغة والتفسير، ويختلفون في الاحتجاج به في علمي الصرف والنحو [1].

هذا وقد ثبت عند الجميع أن الحديث إذا صحت نسبته إلى النبي ﷺ وثبت أنه قاله بلفظه فلا مجال لدفعه في الاستشهاد ولا في الاحتجاج في التقعيد سواء في اللغة أو النحو أو غيرهما[2].

وإنما وقع الإشكال الحديثي في النحو والصرف إذن لأسباب منها: -

1- إن رواية الحديث لم ترد بلغته ﷺ وإنما رويت بمعناه[3]، وأن النحاة لم يعترفوا برواية الحديث لفظًا ومعنىً إلا لعدد قليل من الأحاديث [4]، فمن ذلك قوله ﷺ : ((من كذب عليّ متعمدًا فليتبوأ مقعده من النار)) [5].

2- إن معظم رواة الحديث من الموالي الأعاجم مما يقوي احتمال وقوع اللحن والخطأ في لغته[6].

3- إن عِلمَي النحو والصرف يعتمدان على ضبط أحرف الكلمات قبل التركيب وبعده، وإن أي تغيير في بنية الكلمات أو في ضبط أواخرها يؤدي إلى تغيير اللفظة أو تغيير حكمها النحوي ومعناها[7].

4- زعم بعضهم أن ابن خروف ت 609هـ وابن مالك ت 672 هـ من علماء الأندلس هما اللّذان شرعا الاستشهاد بالحديث الشريف والاحتجاج به في قضايا اللغة والنحو مخالفين بذلك – كما زعموا – سنة من قبلهم من النحاة وهذا خطأ بين فنزعة الاحتجاج بالحديث مشرقية قديمة[8]، نعم: فالجوهري وابن فارس وابن جني وابن سيده وابن بري ومن بعدهم من أصحاب المعجمات وكتب النحو كلهم احتج بالحديث[9].

---

(1) ينظر: موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، د. خديجة الحديثي، دار الرشيد للنشر، العراق، 1981 م: 5.

(2) ينظر: الاقتراح: 55.

(3) ينظر: المعجم اللغوي التاريخي، فيشر، ط / القاهرة، 1387 هـ – 1967 م: 8.

(4) ينظر: الأصول: 100.

(5) صحيح البخاري: برقم: (1229):1/ 434.

(6) ينظر: المعجم اللغوي التاريخي: 8.

(7) ينظر: موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف: 5.

(8) ينظر: من تاريخ النحو: 101.

(9) المصدر نفسه.

هذا وإن موجة الاستشهاد بالحديث الشريف قد زادت بمرور الزمن حتى رأينا القرن الرابع الهجري ثم القرون التي تلته تجد الحديث مصدرًا لغويًا فصيحًا وشاهدًا يحتج به، على أننا لا نعدم أن نجد في هذه القرون من بقي على اعتقاده باستبعاد الحديث من شواهده[1].

وقد عقب الدكتور تمام حسان على هذه الأسباب مدافعًا أولًا عن الصحابة رضي الله عنهم وهم العرب الخُلص من ذوي فصاحة السليقة، وكذلك روّاتهم من بعدهم من التابعين وتابعي تابعيهم، وهم أما عرب أقحاح، وإما أعاجم عُرفوا بصدق حرصهم على حرفية النص وأنهم زامنوا عصر التدوين الذي خفف الكم عن ذواكر الحفّاظ على ضبط النص بالصورة المنقولة عمن قبلهم، ثم أن رواية الحديث كانت في عصور الاستشهاد ضمن الأوساط الفصيحة، ثم تساءل الدكتور عن هذه الحملة على الحديث دون الشعر الذي اضطربت رواياته وتعددت، وهناك من أبياته ما خالف القواعد والأصول[2].

ومما تقدم أستطيع الدخول إلى الشاهد الحديثي عند القاضي عياض من بابي علم الحديث رواية ودراية: **فالأول** منهما يتعلق برواية الحديث التي اتسمت في القرن الرابع الهجري وما بعده من القرون بالتهذيب والترتيب والتبويب وكان ذلك شأن الأكثرين من أهل المغرب والأندلس[3]، **والثاني** يتعلق بعلم الدراية بالحديث من مجموعة المسائل التي يعرف بها حال الراوي والمروي من حيث القبول والرد[4]، وقد كان بدء التدوين المستقل لقواعد علم الدراية وقوانينه في القرن الثالث الهجري حتى إذا ما وصلنا إلى القرن الخامس الهجري وجدنا القاضي عياضًا من بين الذين أسهموا في التأليف في هذا العلم من خلال كتابه الإلماع[5].

أولاً: علم الحديث رواية

1- سند القاضي عياض:

خصص القاضي عياض بابًا بعد مقدمة كتابه مشارق الأنوار في ذكر أسانيده في كتب الحديث فقال: ((ورأيت ذكرها ليعلم مخرج الرواية التي أنص عليها عند الاختلاف، أو أضيفها إلى راويها ليكون الواقف عليها على أثارة من علمها)) [6].

(1) ينظر: الأزهري والمعجمية العربية، أ.د. رشيد عبد الرحمن العبيدي، مطبعة المجمع العلمي العراقي، 1422هـ – 2001 م: 305.

(2) ينظر: الأصول: 101.

(3) ينظر: القاضي عياض وجهوده في علمي الحديث: 205.

(4) ينظر: علوم الحديث ومصطلحه، د. صبحي الصالح، ط / 5، بيروت، 1388هـ – 1969م : 107.

(5) ينظر: القاضي عياض وجهوده في علمي الحديث: 345.

(6) مشارق الأنوار: 1/ 18.

أ- صحيح البخاري:

ذكر القاضي عياض أن صحيح البخاري لم يصل إليهم إلا من رواية أبي عبد الله محمد بن يوسف الفربابي ت 312هـ وأكثر الطرق من روايته، و إلا من رواية إبراهيم بن معقل النسفي ت 295هـ ولم يدخل المغرب أو الأندلس من غير هاتين الروايتين مع كثرة الروايات عن البخاري[1].

والقاضي عياض من شيوخ مدرسة البخاري بالمغرب وقرائها وحفاظها في سلسلة الذهب الحديثية المغربية[2].

ب- صحيح مسلم:

ذكر القاضي عياض أنه لم يصل إليهم صحيح مسلم إلا من روايتين أيضًا: الأولى رواية أبي إسحاق إبراهيم بن سفيان المروزي، والثانية: رواية أبي علي القلانسي[3]، ومن اهتمامات القاضي عياض بصحيح مسلم إكماله للمعلم شرح صحيح مسلم وهو أول كتاب يتناول شرح الصحيح لمسلم بالتحرير والتقويم والشرح والتهذيب مما جعل من الكتاب مرجعًا في خدمة صحيح مسلم[4].

ج- موطأ مالك:

ذكر القاضي عياض أسانيده عن شيوخه لرواية يحيى بن يحيى ابن أبي عيسى الأندلسي ت 234هـ وقال أنه سمعه من أبي محمد عبد الرحمن بن عتاب ت 520هـ والقاضي بن حمدين بقرطبة، وسمعه من الفقيه إبراهيم بن جعفر اللواتي أو من أبي عبد الله محمد بن عيسى التميمي بسبتة وذكر أسانيدهم إلى الأمام مالك[5].

وقال عن الموطأ: ((لم يعتن بكتاب من كتب الحديث والعلم اعتناء الناس بالموطأ)) [6].

2- موطن الشاهد:

يورد القاضي عياض الشاهد الحديثي في مواطنه على ثلاثة أوجه:-

(1) ينظر: المصدر نفسه: 1/ 19.
(2) ينظر: مدرسة الإمام البخاري في المغرب، د. يوسف الكتاني، دار لسان العرب، بيروت، ب ت: 1/ 215.
(3) ينظر: مشارق الأنوار: 1/ 21.
(4) ينظر: إكمال المعلم: (مقدمة المحقق): 1/ 24.
(5) ينظر: مشارق الأنوار:1/ 18-19.
(6) ترتيب المدارك: 1/ 198.

أ- إيراده كاملاً مهما بلغ طوله:

قلَّ ما يوردُ القاضي عياض الحديث بتمامه وكماله مهما بلغ من القصر أو من الطول لكنني وجدته قد أورد متن حديث أم زرع في شرحه له، فقال: ((ورأينا أن نبتدئ بالحديث وسياق متنه مع اختلاف ألفاظ نقلته وزيادة بعضهم على بعض في سرده)) [1].

ب- إيراد أكثره:

هذا ما وجدته في إكمال المعلم لشرح صحيح مسلم، ويبدو أن القاضي عياضًا قد اكتفى بتوفر نسخ كتاب الصحيح بيد الطلبة الذين طلبوا منه ضبط النصوص وشرحها، فلم يتوافر له أن يلحق بكتابه النصوص كلها وإنما اكتفى بجمل ومقاطع من النصوص الحديثية[2].

ج- إيراد أقلـه:

وهذا هو المنهج المتبع في مشارق الأنوار إذ اكتفى بمفردات الحديث وكلماته الغريبة، لكي يقف قارئ كتابه على كلمة مشكلة أو لفظة مهملة من خلال الحرف الذي في أولها إن كان صحيحاً، وإن كان من حروف الزوائد أو العلل تركه وطلب الصحيح، وإن أشكل وكان مهملاً طلب صورته في سائر الأبواب التي تشبهه حتى يقع عليه هنالك[3].

3- رتبة الشاهد الحديثـــي:

جعل القاضي عياض رتبة الشاهد الحديثي بعد القرآن الكريم وقبل كلام العرب المنظوم أو المنثور وذلك على النحو الآتـــي:

---

(1) بغية الرائد لما تضمنه حديث أم زرع من الفوائد، للقاضي ت 544هـ تحقيق: صلاح الدين أحمد ابن احمد الأدبلي، ومحمد الحسن أجانف ومحمد عبد السلام الشرقاوي، ط / وزارة الشؤون الإسلامية بالرباط – المغرب، 1395هـ – 1975 م: 2.

(2) ينظر: إكمال المعلم: (مقدمة المحقق): 1/ 55.

(3) ينظر: مشارق الأنوار: 1/ 15.

أ- الآية القرآنية ثم الحديث النبوي:

قال القاضي عياض عن (حتى): ((فإذا كانت بمعنى الغاية كانت ناصبة أبدًا للفعل بعدها، كقوله تعالى: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ﴾[1]، و(أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله)[2]...))[3].

ب- الحديث النبوي ثم كلام العرب:

قال القاضي عياض في مادة: (ف ر ج): ((... ومنه: (من فرّج عن مسلم كربة)[4]، أي: أراحه منها وأزالها، مشدداً، ومنه قول الشاعر[5]:

له فرجة كحل العقال))[6].

4- فصاحة الشاهد الحديثي:

قال القاضي عياض متحدثاً عن فصاحة لسان النبي محمد ﷺ: ((أما كلامه المعتاد وفصاحته المعلومة وجوامع كلمه وحكمه المأثورة فقد ألّف الناس فيها الدواوين وجمعت في ألفاظها ومعانيها الكتب... فجمعت له قوة عارضة البادية وجزالتها، ونصاعة ألفاظ الحاضرة ورونق كلامها إلى التأييد الإلهي الذي مدده الوحي الذي لا يحيط بعلمه بشر، وقالت أم معبد في وصفها له: حلو النطق، فصل، لا نزر ولا هذر كأن منطقه خرزات نظمت، وكان جهير الصوت حسن النغمة ﷺ))[7].

---

(1) سورة البقرة: 2/ 187.

(2) صحيح البخاري برقم: (385):1/ 153.

(3) مشارق الأنوار: 1/ 278.

(4) السنن الكبرى: لأحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي ت 303هـ تحقيق: د. عبد الغفار سليمان البنداري، وسيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/ 1، 1411هـ – 1991م، برقم: (7286): 4/ 308.

(5) البيت بتمامه من الخفيف لأمية بن الصلت:

ربما تكره النفوس من الأمر له فرجة كحل العقال

ينظر: أميّة بن أبي الصلت (حياته وشعره)، بهجت عبد الغفور الحديثي، وزارة الإعلام العراقية، بغداد، 1975م: 360.

(6) مشارق الأنوار: 2/ 252.

(7) الشفا: 1/ 73–76.

وقد رجح لنا القاضي عياض خلافًا لغويًا استنادًا إلى لغة النبي ﷺ وكلامه، وعدّه حجة فقال: ((كلام النبي العربي ولغته العربية، وكلام العرب ومجازاة كلامها ومقاصدها في استعارتها وتمثيلاتها التي خوطبنا بها وجاء الشرع والقرآن بها وعلى تصرف وجوهها)) [1].

ثانياً: علم الحديث دراية:

1- رواية الحديث بالمعنى:

اتجه القاضي عياض إلى منع الرواية بالمعنى مطلقًا إذ قال: ((سَدَّ المحققون باب الحديث على المعنى وشددوا فيه، وهو الحق الذي أعتقده ولا أمتريه، إذ باب الاحتمال مفتوح والكلام للتأويل معرض وافهام الناس مختلفة والرأي ليس في صدر واحد، والمرء يفتن بكلامه ونظره والمغتر يعتقد الكمال في نفسه، فإذا فتح هذا الباب وأوردت الأخبار على ما ينفهم للراوي منها لم يتحقق أصل المشروع، ولم يكن الثاني بالحكم على كلام الأول بأولى من كلام الثالث على كلام الثاني فيندرج التأويل وتتناسخ الأقاويل، وكفى بالحجة على دفع هذا الرأي دعاؤه ﷺ في الحديث المشهور.. لمن أدى ما سمعه كما سمعه بعد أن شرط عليه حفظه ووعيه)) [2].

والسبب في تشدد القاضي عياض في هذه المسألة هو ورعه وخوفه من الله – عزّ وجلّ – شأن كثير من السلف الذين حكي عن ورعهم واحتياطهم من التقول على رسول الله ﷺ ومن تعمد الكذب عليه[3].

وقال القاضي عياض في موضع آخر: ((أن أخوف ما أخاف على طالب العلم إذا لم يعرف النحو أن يدخل في جملة قول النبي ﷺ: ((من كذب عليّ متعمدًا فليتبوّأ مقعده من النار)) [4]؛ لأنه لم يكن يلحن فمهما رويت عنه ولحنت فيه كذبت عليه)) [5].

2- الإصلاح والتغيير في متون الأحاديث:

اختلف العلماء في هذه المسألة فقسم كان يروي الحديث على ما هو عليه، وقسم كان يُصلح الخطأ الوارد فيه ويصوبه ويصححه.

---

(1) إكمال المعلم: 8/ 91.

(2) مشارق الأنوار: 1/ 13.

(3) ينظر: القاضي عياض وجهوده في علمي الحديث: 386.

(4) صحيح البخاري: برقم: (1229): 1/ 434.

(5) الإلماع: 184.

أما القاضي عياض فقد حكى أن الذي استمر عليه عمل الأشياخ في نقل الرواية كما وصلت إليهم وسمعوها ولا يغيرونها، وأما اختياره في هذه المسألة فقد عبّر عنه بقوله: ((وحماية باب الإصلاح والتغيير أولى لئلا يجسر على ذلك من لا يحسن، ويتسلط عليه من لا يعلم، وطريق الأشياخ أسلم مع التبيين فيذكر اللفظ عند السماع كما وقع وينبه عليه ويذكر وجه صوابه إما من جهة العربية أو النقل)) [1].

وهذا في الحقيقة ليس إصلاحاً وإنما هو بيان لما يراه الراوي صوابًا، أما الإصلاح فأحسن ما يعتمد عليه فيه أن ترد تلك اللفظة المحرفة صواباً في أحاديث أخرى [2].

3- علل الحديث:

التعليل في الحديث هو فن خفي على كثير من علماء الحديث، وإنما يهتدي إلى تحقيق هذا الفن الجهابذة النقاد منهم يميزون بين صحيح الحديث وسقيمه ومعوجه ومستقيمه[3].

وقد شارك القاضي عياض في مفردات هذا العلم، فمن بين ذلك انتباه القاضي عياض إلى سند مسلم: ((حدثنا إسحاق، أخبرنا عيسى بن يونس كلاهما عن الأعمش عن الحكم عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن كعب بن عجرة عن بلال...)) [4]، قال القاضي عياض: ((وهذا مشكل على من لا يعرف أسرار هذا العلم، ومعناه: أن الأعمش حدث به في سند مسلم عنه أولًا معنعنًا، ومن طريق عيسى نصّ على الحديث، فقال: حدثني الحكم ولم يقل: عن الحكم كما قال قبل، وقال آخر الحديث: حدثنا بلال ولم يقل: عن بلال، وإلا فالحكَم لا يروى عن بلال ولو عنعنه الحكم عن بلال لكان مقطوعًا لأنه إنما رواه عن رجلين عنه، وقد تكلم أبو الحسن الدارقطني في كتاب العلل[5] على حديث بلال هذا والخلاف فيه)) [6].

4- علم الرجال:

صنف القاضي عياض في علم الرجال كتابه: ترتيب المدارك في تراجم طبقات المالكية وله فيه منهج علمي دقيق، إذ اهتم بعلم الرجال جرحًا وتعديلًا لأنه منوط بالروايات التي اعتمدها في منهجه

---

(1) المصدر نفسه: 186.

(2) ينظر: القاضي عياض وجهوده في علمي الحديث: 380.

(3) ينظر: الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، للحافظ ابن كثير ت 774هـ احمد محمد شاكر، مكتبة تعز، بغداد، مطبعة الزمان، 1989م: 63 – 64.

(4) صحيح مسلم: برقم: (275):1/ 231.

(5) ينظر: العلل، علي بن عمر بن أحمد أبو الحسن الدارقطني البغدادي ت 385 هـ تحقيق: د. محفوظ الرحمن زين الله السلفي، دار طيبة، الرياض، ط/2، 1405 هـ – 1985 م: 7/ 172.

(6) إكمال المعلم: 2/ 93 –94.

العلمي العام فمن ذلك بيانه لأصناف الكاذبين في الحديث في قوله: ((أعلم أن الكاذبين على ضربين: ضرب عرف بذلك في حديث النبي ﷺ وهم على أنواع:-

- منهم من يضع عليه ما لم يقله أصلًا إما ترافعًا أو استخفافًا كالزنادقة وأشباههم ممن لم يرج للدين وقارًا أو حسبة بزعمهم، أو تدينًا لجهلة المتعبدة الذين وضعوا الأحاديث في الفضائل والرغائب، أو إغرابًا وسمعة كفسقة المحدثين، أو تعصبًا واحتجاجاً كدعاة المبتدعة ومتعصبي المذاهب، أو إتباعًا لهوى أهل الدنيا فيما أرادوه وطلب العذر لهم فيما أتوه، وقد تعينت جماعة من كل طبقة من هذه الطبقات عند أهل الصنعة وعلم الرجال.
- ومنهم من لا يضع من الحديث، ولكن ربما وضع للمتن الضعيف إسنادًا صحيحًا مشهورًا.
- ومنهم من يقلب الأسانيد أو يزيد فيها ويتعمد ذلك أما للأغراب على غيره أو لرفع الجهالة عن نفسه.
- ومنهم من يكذب فيدعي سماع ما لم يسمع، أو لقاء من لم يلق ويحدث بأحاديثهم الصحيحة عنهم.
- ومنهم من يعمد إلى كلام الصحابة أو غيرهم أو حكم العرب والحكماء فينسبها إلى النبي ﷺ.

فهؤلاء كلهم كذابون متروكو الحديث، وكذلك من تجاسر بالحديث بما لم يحققه ولم يضبطه، أو شاك فيه، فلا يُحدَّث عن هؤلاء ولا يقبل ما حدّثوا به ولو لم يكن منهم مما جاءوا به من هذه الأمور إلا المرة الواحدة ... والصنف الآخر ممن يستجيز شيئاً من هذا كله في الحديث ولكنه يكذب في حديث الناس قد عرف بذلك فهذا – أيضًا – لا يقبل حديثه ولا شهادته قال مالك وغيره وتنفعه التوبة ويرجع إلى القبول، فأما من يندر منه القليل من الكذب ولم يعرف به فلا يقطع بتجريحه مثلهم إذ يتأول عليه الغلط أو الوهم وإن اعترف متعمد ذلك المرة الواحدة ما لم يضر بها مسلماً فلا يلحق بمثله الجرحة وإن كانت معصية لندورها ولأنها لا تلحق بالكبائر الموبقات ولأن أكثر الناس قلّ ما يسلمون من مواقعات بعض هذه الهنات ...))[1].

5- الزاد اللغوي للمحدث:

أشار القاضي عياض في مواطن كثيرة إلى حاجة المحدث للّغة العربية وعلومها فهي العصمة له من الزلل والعاصم من الخطأ والوهم فقال: ((اعلم أن الرجل لا يصير محدثًا كاملًا في حديثه إلا بعد أن تتم له

---

(1) المصدر السابق: 1/ 153 – 155.

أشياء منها من كسب العبد أعني معرفة الكتابة واللغة والصرف والنحو، ومنها إعطاء الله وهي القدرة والصحة والحرص والحفظ)) [1].

وقد عقد بابًا في الإلماع جامعًا لآثار مفيدة وآداب حميدة جاء فيه نقله عن المحدثين: ((كانوا يأمرون أو كنا نؤمر أن نتعلم القرآن ثم السنة ثم الفرائض ثم العربية الحروف الثلاثة، ويعني: الجر والنصب والرفع)) [2].

ولأهمية اللغة في الحديث قال: ((أعربوا الحديث فإن القوم كانوا عربًا)) [3].

وقد جعل القاضي عياض للحديث النبوي أرضية لغوية كان لا يتجاوزها، وبنى عليها شروحه في ذلك فقد بين لنا سبب تأليف شرح صحيح مسلم بقوله: ((تقصي ألفاظه عن كلمه واعتباره، وبيان غامضه ومشكله، وتقييد مبهمه ومهمله)) [4].

وأستطيع عد القاضي عياض مثالًا للمحدثين بل لشيوخ الحديث وقدوة لطلبة الحديث النبوي وعلومه من خلال إمكانيته اللغوية التي أهلته في أن يشرح الحديث ويكتب في غريبه ويؤلف في أصوله ويترجم لأعيانه ويقيد أسانيده من شيوخه، ويصنف في حقوق صاحب الحديث سيدنا محمد ﷺ.

6- أثر اللغة في رواية الحديث:

اختلف المحدثون والفقهاء والأصوليون في اختصار الحديث والتحديث به على المعنى على أربعة آراء[5]:-

أ- أجاز ذلك كله على الجملة قوم وهو مذهب الإمام مسلم.

ب- منعه على الجملة آخرون وهو تحري الإمام البخاري.

ج- رفض قوم فيما يقع من الكلمات موقع أمثالها كالجلوس عوض القعود، والقيام عوض الوقوف وشبهه.

د- خفف آخرون الحديث على المعنى في غير لفظ الرسول ﷺ، ومنعه في لفظه ﷺ وذكر هذا عن مالك.

---

(1) الالماع: 32 –33.

(2) المصدر نفسه: 216.

(3) المصدر نفسه: 185.

(4) إكمال المعلم: 1/ 71.

(5) ينظر: المصدر السابق: 1/ 94.

وقد حكم القاضي عياض اللغة في هذا الخلاف فجعلها الحكم الفاصل في المسألة فقال: ((ذهب المحققون إلى أن الراوي إذا كان ممن يستقل بفهم الكلام ومعانيه ويعرف مقاصده ويفرق بين الظاهر والأظهر والمحتمل والنص فجائز لهذا الحديث على المعنى إذا لم يحتمل عند سواه، وانفهم له فهما جلياً معناه، وحكى غير واحد معنى هذا عن مالك وأبي حنيفة والشافعي... ولهذا روي الحديث الواحد عن النبي ﷺ ألفاظًا مختلفة في القصة الواحدة والمقالة الفذة والقضية المشهورة في عهد الصحابة فمن بعدهم؛ لكن لحماية الباب من تسلط من لا يحسن، وغلط الجهلة في نفوسهم وظنهم المعرفة مع القصور يجب سد هذا الباب إذ فعل هذا على من لم يبلغ درجة الكمال في معرفة المعاني حرام باتفاق)) [1].

وأشهر حديث في هذا الباب قوله ﷺ للبراء بن عازب[2] وهو يحدثه عن أذكار النوم فقال له قل: ((آمنت بكتابك الذي أنزلت ونبيك الذي أرسلت... قال البراء: فرددتهن لأستذكرهن فقلت: آمنت برسولك الذي أرسلت، قال: قل: آمنت بنبيك الذي أرسلت)) [3]، قال القاضي عياض: ((فيه حجة لمن لا يجيز الحديث بالمعنى إلا بلفظه)) [4].

---

(1) المصدر نفسه: 1/ 95.

(2) البراء بن عازب الأنصاري الأوسي، أبو عمارة، نزل الكوفة ومات في إمارة مصعب بن الزبير سنة 72هـ روى عن النبي ﷺ جملة من الأحاديث، ينظر: الإصابة:1/ 142.

(3) صحيح مسلم: برقم: (2710): 4/ 2081.

(4) إكمال المعلم: 8/ 209.

المطلب الثالث: الشاهد الشعري

الشاهد الشعري من الشواهد اللغوية التي أخذت مكانها ومساحتها عند القاضي عياض، وهو شاهد غني بأعداده وأمثلته، ولم يكن الشاهد الشعري عند القاضي عياض شاهدًا لغويًا فحسب، بل كان ميداناً لبحث العروض والقوافي وأخبار الأدب والشعر ومنافع علمية أخرى.

لذلك سأتناول الشاهد الشعري عند القاضي عياض من خلال النص الشعري أولًا، ثم ما يتعلق بالشاعر نفسه ثانيًا؛ من أجل استيعاب المفردات التي تناولها القاضي عياض في هذا الجانب.

أولاً: النص الشعري

1- أنواع الشعر:

فرّق القاضي عياض بين أربعة أنواع من الشعر ضمن وقوفه على الأبيات الشعرية وذلك على النحو الآتي:-

أ- الشعر:

استشهد القاضي عياض بأبيات كثيرة من الشعر الموزون ذي الصدر والعجز ليس في المجال اللغوي فحسب فقد أورد أبياتًا في تراجم العلماء وبيّن ذلك بقوله: ((... وانتقينا أثناء ذلك من نوادر ظرائفهم وملح آدابهم ومحاسن أشعارهم ما ينشط النفس عن كسلها، ويصقل عنها ريق صدئها)) [1].

وسيأتي ذكر تفاصيل الشاهد الشعري من هذا النوع ومتعلقاته بعد تعداد لأنواع الشعر التي اصطلحها القاضي عياض واستعملها في تصنيف الشعر.

ب- الرجز:

عرّف القاضي عياض الرجز بأنه: ((ضرب موزون من الكلام قصير الفصول)) [2]، ونقل لنا خلاف العلماء فيه بقوله: ((واختلف أصحاب العروض وعلم الشعر في أعاريض الرجز، أهي من الشعر أم لا؟)) [3]، وقد نقل القاضي عياض – أيضًا – جانبًا من الأدلة وردودها من خلال رأي فريقين من العلماء وهما:-

---

(1) ترتيب المدارك: 1/ 56.

(2) مشارق الأنوار: 1/ 443.

(3) إكمال المعلم: 2/ 443.

الفريق الأول: الرجز شعر:

وهو قول الخليل بن أحمد الفراهيدي ت 175 هـ [1]، قال القاضي عياض: ((قال الخليل: الذي ليس بشعر منه ضربان: المشطور والمنهوك)) [2].

فالرجز من بحور الشعر عند الخليل، إلا أنه أكثر البحور تغييراً فلا يثبت على حالة واحدة فيدخله الجزء وهو حذف العروض أو الضرب فيصير رباعي التفعيلات، كما يدخله الشطر وهو حذف نصف البيت ويدخله النهك وهو حذف الثلثين [3].

ونقل القاضي عياض حجة الخليل في رأيه فقال: ((وجواب الخليل عن هذا: أن الشعر ما قصد إليه، واعتمد الإنسان أن يوقعه موزونًا مقفى، يقصد إلى القافية والروي، وقد تقع من كثير من العوام ألفاظ موزونة وليست بشعر؛ لأن الشعر إنما يتسمى به فيما قصد إليه، مأخوذ من شعر الشاعر بالمعنى، فقد قال الناس: فان الجزار يقول في ندائه على اللحم: (لحم الخروف يزبد أمه) وهذا موزون، ولا يظن بالجزار أنه شاعر قصد إلى عمل الشعر إلى غير ذلك مما يكثر التقاطه من ألفاظ العامّة)) [4].

الفريق الثاني: الرجز ليس بشعر

قال القاضي عياض: ((أنكر بعض الناس أن يكون الرجز شعرًا لوقوعه من النبي ﷺ وقد قال الله – تعالى: ﴿وَمَا عَلَّمۡنَٰهُ ٱلشِّعۡرَ وَمَا يَنۢبَغِي لَهُۥٓ﴾[5] وهو مذهب الأخفش)) [6].

وإنما قصد الأخفش[7] بذلك حديث النبي ﷺ: ((أنا النبي لا كذب أنا ابن عبد المطلب)) [8].

---

(1) الخليل بن أحمد الفراهيدي أبو عبد الرحمن البصري الأزدي، سيد أهل الأدب قاطبة وهو أول من استخرج علم العروض، ينظر: نزهة الألباء: 45.

(2) مشارق الأنوار: 1/ 449.

(3) ينظر: الطريق المعبد إلى علمي الخليل بن أحمد (العروض والقافية). د. عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، 1406 هـ – 1986 م: 157.

(4) إكمال المعلم: 6/ 131.

(5) سورة يس: 36/ 69.

(6) إكمال المعلم: 6/ 131.

(7) سعيد بن مسعدة أبو الحسن الأخفش، من أكابر أئمة النحويين من البصريين، صنف كتبًا كثيرة في النحو والعروض والقوافي، وله في كل فن منها مذاهب مشهورة وأقوال مذكورة عند علماء العربية، ينظر: نزهة الألباء: 107.

(8) صحيح مسلم: برقم: (1776): 3/ 1400.

رأي القاضي عياض:

مال القاضي عياض مع الخليل وجعل (القصد) هو الميزان بين الرجز والكلام الآخر، ووجّه حديث النبي ﷺ على ذلك وزاد بفائدة قوله: ((وهكذا وجه الجواب عما وقع في القرآن من الموزون؛ أنه ليس بشعر؛ لأنه لم يقصد إلى تقفيته وجعله شعرًا كقوله - سبحانه وتعالى: ﴿نَصْرٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَفَتْحٌ قَرِيبٌ﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿لَن تَنَالُواْ ٱلْبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُواْ مِمَّا تُحِبُّونَ﴾[2]، ولا شك أن هذا لا يسميه أحد من العرب شعراً لما قلناه)) [3].

وقد عاب القاضي عياض على من تأول الحديث النبوي الشريف وغيّر روايته من أجل التخلص من رأي الأخفش فقال: ((وقد أدى بعض الناس غفلته عن هذا الجواب إلى أن قال بإن الرواية: (أنا النبي لا كذبَ) بفتح الباء، حرصاً منه على أن يفسد الوزن فيستغني عن هذا الاعتذار)) [4].

ج- الحداء:

وقف القاضي عياض عند حديث سلمه بن الأكوع[5] الذي قال: ((خرجنا مع رسول الله ﷺ إلى خيبر، فتسيرنا ليلاً، فقال رجل من القوم لعامر بن الأكوع: ألا تسمعنا من هنياتك، وكان عامر رجلًا شاعرًا، فنزل يحدو بالقوم يقول:

اللـــهم لـــولا أنـــت مـــا اهتـــدينا   ولا تـــبـــصدقنا ولا صــــــلينا
فـــاغفر فـــداءً لـــك مـــا اقتفينـــا   وثبـــت الأقـــدام إن لاقينـــا
والقـــين ســـكينة علينـــا   إنـــا إذا صـــيح بنـــا أتينـــا
وبالـــصباح عوّلـــوا علينـــا

(1) سورة الصف: 61/ 13.

(2) سورة آل عمران: 3/ 92.

(3) إكمال المعلم: 6/ 131.

(4) المصدر نفسه.

(5) سلمة بن عمرو بن الأكوع، كان من الشجعان، وبايع النبي ﷺ عند الشجرة على الموت، مات في آخر خلافة معاوية، ينظر: الإصابة:2/ 66- 67.

فقال رسول الله ﷺ : من هذا السائق؟ قالوا عامر، قال: يرحمه الله ...))[1]، وفيه قال القاضي عياض: ((فيه جواز الحداء في الأسفار؛ لأن فيه تحريكًا لنفوس الدواب وتنشيطاً لها ولمن معها على قطع الطريق))[2].

د- الإنشاد وغناء العرب:

قال القاضي عياض: ((أصل الإنشاد رفع الصوت ومنه إنشاد الشعر))[3]، وقال: ((وقد استجاز الصحابة وغيرهم غناء العرب المسمى بـ(النصب) وهو إنشاد بصوت رقيق فيه تمطيط، وأجازوا الحداء، وفعلوه بحضرة النبي ﷺ وفي هذا كله إباحة مثل هذا، وما خفَّ منه ولم يكن لصاحبه بعادة، وهذا ومثله لا يجرّح به شاهد، ولا يقدح في العدالة))[4].

وقد نقل عن العرب بعض إنشادها في مجال الشاهد الشعري[5].

2- حكم الشعر في الإســــلام:

بين القاضي عياض الحكم الشرعي للشعر فقال: ((إن الشعر لنفسه ليس بمنكر، وإنما المنكر منه المذموم الإكثار منه، أو ما يتضمنه من الهجاء للمسلمين، وقذف المحصنات والتشبيب بالحرام، وذكر أوصاف الحريم وأنواع الباطل مما يهيج طباع البشر المرتكبين لذلك وتجرؤهم على المعاصي، وقد جاء من ذلك أشياء في أشعار حسّان وكعب وغيرهما مما مدح به النبي ﷺ في وصف الخمر والتشبب بغير معين جريًا على عادة العرب فيستخف منه القليل، ولم يرَ أصحابنا بمثل هذا رد شهادة الشاهد ولا جعلوه جرحة فيه))[6].

وعن علّة الحكم الشرعي قال القاضي عياض: ((جواز قول الأشعار والأرجاز والاستعانة بها وأمثالها من الكلام الموزون والمزدوج عند التعاون على الأعمال وتحريك الهمم، وتشجيع النفوس والقوى، وتسليتها عند معاناة الأمور الصعبة والكلف الشاقة))[7]، وأما قوله ﷺ : ((لأن يمتلئ جوف الرجل قيحًا، خير له من أن يمتلئ شعرًا))[8]، فقد وجّه القاضي عياض هذا الحديث بقوله: ((ولكن وجهه عندي أن

---

(1) صحيح مسلم برقم: (1802): 3/ 1427.

(2) إكمال المعلم: 6/ 181.

(3) المصدر نفسه: 4/ 472.

(4) المصدر نفسه: 3/ 306.

(5) ينظر: مشارق الأنوار: 1/ 536، 1/ 563.

(6) إكمال المعلم: 7/ 197.

(7) المصدر نفسه: 2/ 443.،

(8) صحيح مسلم برقم: (2257):4/ 1769.

يمتلئ قلبه حتى يغلب عليه فيشغله عن القرآن وعن ذكر الله - عزّ وجلّ -، فيكون الغالب عليه من أي شعر كان، فإذا كان القرآن والعلم الغالب عليه فليس هذا يمتلئ من الشعر)) (1).

ثم في ختام الحكم توصل القاضي عياض إلى موقف سلف الأمة منه فقال: ((وقد أنشد النبي ﷺ الشعر وتمثل به، واستنشده، وقاله أصحابه، وحضّهم على قوله في هجاء المشركين، وقد روي عن الخلفاء وأئمة الصحابة، وفضلاء السلف في استشهادهم به وإنشادهم وقولهم الجيد منه والرقيق والمثقف في ضروب أفانينه ما يغني عن جلب شاهد عليه لشهرته)) (2).

3- أغراض الشعر:

أشار القاضي عياض إلى بعض أغراض الشعر التي بيّنها وذلك فيما يأتي:-

أ- الهجاء:

أجاز القاضي عياض هجو المشركين وأذاهم بكل ما يقدر عليه وجواز سبهم وشتمهم في وجوههم وظهورهم وأنه لا غيبة في كافر ولا فاسق معلن بفسقه جاء هذا الحكم من خلال استشهاده بشعر حسان بن ثابت في هجاء الكفار(3).

ومن جانب آخر حرّم القاضي عياض الشعر الذي هجي به النبي ﷺ من الكفار وقال: ((لو كان شطر بيت لكان كفرًا)) (4).

وإذا بدا حكم القاضي عياض - أول وهلة - غريبًا في أن يقلد الشاعر الإسلامي الشاعر الجاهلي في الهجاء ورد المسبة والشتيمة... إلخ، فإن هذا هو واقع الحكم من خلال فعل النبي ﷺ وأصحابه لأن الدين لم يترك أثرًا واضحًا في فن الهجاء وعنفه فقد ظلّ كما كان جاهليًا في صميمه، معتمدًا على الأنساب، والتعيير بضعف العصبية، وخمول الذكر أو القعود عن الثأر... إلخ، وقد أرسل النبي ﷺ حسّانًا إلى أبي بكر ليعينه في أنساب قريش ويدلّه على عوراتهم ولم يضيّق عليه مجال القول لأنه قصد إلى التأثير بالجماهير(5).

---

(1) إكمال المعلم: 7/ 199.

(2) المصدر نفسه: 7/ 200.

(3) المصدر نفسه: 7/ 528.

(4) المصدر السابق: 7/ 199.

(5) ينظر: الهجاء والهجاءون في الجاهلية: د، محمد محمد حسين، دار النهضة العربية، بيروت، ط/ 3، 1389هـ - 1970م: 193.

ب- شعر الحرب:

ورد في صحيح مسلم بعض أشعار الصحابة في الغزوات والسرايا فمن ذلك قول سلمه بن الأكوع ﷺ:

((أنـــــا ابـــــن الأكـــــوع والـيـــــوم يـــــوم الرضّـــــع)) [1]

وقول على بن أبي طالب[2] ﷺ:

((أنـــا الـــذي سمـــتني أمـــي حيـــدرة كليـــث غابـــات كريـــه المنظـــرة
أو فـيهم بالـصاع كيـل الـسندرة)) [3]

فقال القاضي عياض في شرحه للأبيات الشعرية: ((فيه جواز مثل هذا عند الرمي والطعن وتعريف الإنسان مثله في الحرب، وقد مضى في هذا وفعله السلف)) [4].

ج- الألفاظ والمعاني الإسلامية في الشعر:

بيّن القاضي عياض أثر الإسلام في الشعر من حيث الألفاظ والمعاني، فمن أمثلة الأثر اللفظي نجد ما نقله القاضي عياض من جوامع الكلم للنبي ﷺ ونظمها في بيتين فقال: ((روي عن أبي داود السجستاني، قال: كتبت عن رسول الله ﷺ خمسمئة الف حديث، الثابت منها أربعة الآف حديث، وهي ترجع إلى أربعة أحاديث، قوله ﷺ: (إنما الأعمال بالنيات)[5]، وقوله: (من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه)[6]، وقوله: (لا يكون المؤمن مؤمنًا حتى يرضى لأخيه ما يرضى لنفسه)[7]، وقوله: (الحلال بيّن والحرام بيّن)[8]، وقد

---

(1) صحيح مسلم: برقم: (1806): 3/ 1432.

(2) علي بن أبي طالب بن عبد المطلب القرشي الهاشمي أبو الحسن، أول الناس إسلامًا، تربى في حجر النبي ﷺ ولم يفارقه، دامت خلافته الراشدة خمس سنين إلا ثلاثة أشهر ونصف الشهر، قتل ليلة السابع عشر من شهر رمضان سنة 40هـ ينظر: الإصابة: 2/ 509 – 510.

(3) صحيح مسلم: برقم: (1807): 3/ 1440.

(4) إكمال المعلم: 6/ 189.

(5) صحيح البخاري برقم: (1): 1/ 3.

(6) سنن الترمذي برقم: (2317): 4/ 558.

(7) ورد هذا الحديث بلفظ: ((لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه)) صحيح مسلم: برقم: (45): 1/ 67.

(8) صحيح البخاري برقم: (52): 1/ 28.

روي فيها مكان حديث: (لا يكون المؤمن مؤمنًا... الحديث) حديث: (أزهد في الدنيا يحبك الله وازهد فيما أيدي الناس يحبك الناس) [1]، وقد نظمها أبو الحسن طاهر بن مغوز في بيتين بقوله:

عمدة الدين عندنا كلمات | أربع من كلام خير البرية
اتقِ الشبهات وأزهد ودع | ما ليس يعنيك واعملن بنيّة)) [2]

ومن أمثلة أثر المعاني في قول النبي ﷺ : ((أصدق بيت قاله شاعر:

ألا كل شيء ما خلا الله باطل)) [3]

قال القاضي عياض: ((هذا على الحقيقة، ومعنى باطل هنا: مضمحل أو فان، وأما الذي هو ضد الصحيح والصدق فلم يرده، إذ لا ينطلق على هذا باطل من هذه الجهة)) [4]، وتمام البيت:

ألا كل شيء ما خلا الله باطل | وكل نعيم لا محالة زائل [5]

4- نقد الشعر:

تناول القاضي عياض بعض الموضوعات المتعلقة بنقد الشعر وتصحيحه في جملة مسائل فيما يأتي بيان ذكرها:-

أ- الوزن:

ربط القاضي عياض وزن البيت الشعري بلغته وهذه نظرة نقدية قديمة فقد قرر النقاد أنه لابدَّ من أن يستمد الوزن الشعري فاعليته من أداة صياغته ذاتها أي من اللغة، وليس من مجرد محاكاة فن آخر كالموسيقى [6].

ففي رواية البيت الشعري في صحيح مسلم:

---

(1) سنن ابن ماجه برقم: (4102): 2/ 1373.

(2) إكمال المعلم: 5/ 284.

(3) صحيح مسلم: برقم: (2256): 4/ 1768.

(4) إكمال المعلم: 7/ 198.

(5) ينظر: لبيد بن أبي ربيعة العامري، يحيى الجبوري، مطبعة المعارف، بغداد، ط/ 1، 1382 هـ-1962 م: 15.

(6) ينظر: مفهوم الشعر، دراسة في التراث النقدي، د. جابر احمد عصفور، المركز العربي للثقافة العلوم، 1982م: 375.

((إن المـــــلا قـــــد أبـــــوا علينـــــا إذا أرادوا فتنـــــــة أبينـــــــا)) [1]

قال القاضي عياض: ((الملأ: الأشراف: مقصور مهموز، ومهملة هنا للوزن)) [2].

وقد ردَّ القاضي عياض رواية البيت: (وثبت الأقدام إذا لاقينا) بسبب الوزن المعروف[3].

ب- تصحيح الشعر:

أورد القاضي عياض بيتًا للحارث بن حلزة إذ يقول:

عنتًـــا باطلًـــا وظلمًـــا كمـــا تعـــــــــتر عـــن حجـرة الـــربيض الظبـــاء[4]

فقال القاضي عياض: ((قال أبو عمرو الشيباني: سمعت الأصمعي ينشد هذا، فصحف البيت (تعتر) بـ (تعنز) فقلت له: وما تعنز؟ قال: تنحر بالعنزة وهي: الرمح الصغيرة، فقلت: إنما هي (تعتر) فصاح عليّ فأكثر، فقلت له: إنك لا ترويها بعد اليوم إلا كما قلت لك، وذكر بقية الحكاية[5]، وفيه: أن الأصمعي - أيضًا - ألقى عليه بيتًا غلّطه فيه (الفراء) ففسره الشيباني على أنه جمع (فروء)، فقال له الأصمعي أخطأت، إنه جمع (فرّى) مقصور، وهو حمار الوحش)) [6].

ومن تصحيحه للشعر ردّه لبعض رواياته وذلك في قوله: ((في شعر ابن رواحة[7]:

إذا اســـتقلت بالمـــشركين المـــضاجع[8]

---

(1) صحيح مسلم: برقم: (1803) 3/ 1430.

(2) إكمال المعلم:6/ 181.

(3) ينظر: مشارق الأنوار: 1/ 44.

(4) البيت من الخفيف للحارث بن حلزة اليشكري من معلقته الشهيرة، ينظر: شرح المعلقات السبع، للحسين بن أحمد الزوزني ت 486هـ مؤسسة الزين، بيروت –لبنان، مكتبة الاشتراكي، بغداد - العراق، 1990 م: 233.

(5) ينظر: الخصائص: 3 / 310.

(6) إكمال المعلم:6/ 400.

(7) عبد الله بن رواحة الأنصاري الخزرجي، نقيب بني الحارث، شاعر الإسلام، شهيد مؤتة، ينظر: الإصابة: 4/ 66-67.

(8) البيت بتمامه من قصيدة: وفينا رسـول الله يتلو كتابه إذا انشق معروف من الفجر ساطع
يبيت يجافي جنبه عن فراشه إذا استقلت بالكافرين المضاجع

كذا لجميع الرواة وهو الصواب، أي: استثقلوا بها نومًا، وعند أبي ذر: إذا استقلت وهو فساد في الرواية والشعر والمعنى))[1].

5- الضرورة الشعرية:

ذكر القاضي عياض بعض الكلمات التي لا تحتملها اللغة إلا في الضرورة الشعرية فمن ذلك: (آمين) قال: ((تمد الهمزة وتقصر بتخفيف الميم، وحكى بعض اللغويين تشديدها وأنكره الأكثر، وأنكر ثعلب القصر أيضًا في غير ضرورة الشعر وصححه يعقوب))[2]، ومن ذلك – أيضًا – الخلاف في ضبط مادة (ج ب ن) قول القاضي عياض: ((يقال: بسكون الباء وتخفيف النون وهو أفصح عند بعضهم، وقيل بضم الباء وتشديد النون، وقال ابن حمزة: هذا الأفصح، وأنكر هذا الآخرون، وقالوا: إنما قاله الشاعر ضرورة))[3].

6- موطن الشاهد الشعري:

استشهد القاضي عياض بعدد كبير من أنصاف الأبيات شأنه في ذلك شأن أغلب المؤلفين والمصنفين القدامى في هذا المنهج.

إذ اكتفى بشطر البيت أكان صدرًا أم عجزًا فمن ذلك قوله: ((وقد تأتي (حتى) حرف ابتداء كقوله:

وحتى الجياد ما يقدن بأرسان))[4]

وهذا عجز بيت من الطويل لامرئ القيس وتمامه:

مطوت بهم حتى تكلَّ مطيهم ... وحتى الجياد ما تقدن بأرسان[5]

وقد يكون العكس فيذكر صدر البيت دون عجزه كما في قوله: ((قوله:

(1) مشارق الأنوار: 1/ 208-209.

(2) المصدر نفسه:1/ 64.

(3) المصدر نفسه: 1/ 215.

(4) المصدر نفسه: 1/ 278.

(5) ديوان امرئ القيس، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، ط/ 4، 1984م: 93.

تظـــــل جيادنـــــا مـــــستمطرات

أي: سراعًا يسابق بعضها بعضًا)) [1]، وهذا الصدر لبيت من الوافر لحسان بن ثابت وتمامه:

تظـــــل جيادنـــــا مـــــستمطرات　　　يلطِّمهـــــن بـــــالخمر النـــــساءُ [2]

وقـد اعتمـد - أيـضًا - أسـلوب الجـزء والاقتطـاع مـن الـشعر وهـذا مـنهج معهـود في مـواطن استشهاداته الشعرية فمن ذلك قوله: ((ومنه: مـن قـراع الكتائـب، أي: مـن ضـراب بعـضهم بعـضًا)) [3]، و(قراع الكتائب) جزء من بيت للنابغة الذبياني وتمامه:

ولا عيـــب فـــيهم غـــير أن ســـيوفهم　　　بهـــن فلـــول مـــن قـــراع الكتائـــب [4]

ولربما ذكر ثلثي البيت وحذف ثلثه فمن ذلك قوله:

((قال امرؤ القيس:

.... قاعـــــــداً　　　أعـد الحـصا مـا تنقـضي عبراتـي)) [5]

والبيت من الطويل وتمامه:

ظللـــت ردائـــي فـــوق رأســـي قاعـــداً　　　أعـــد الحـــصا مـــا تنقـــضي عبراتـــي [6]

وقد وجدت القاضي عياضًا يذكر البيت الشعري بكامله في كتاب إكمال المعلم أكثر مـن مـشارق الأنوار ولعله بسبب مساحة التأليف وطبيعته فالأول كتاب شرح والثـاني تـأليف معجمـي ومـساحة الأول أكبر من مساحة الثاني.

فمن ذلك قوله: ((أنشد الحطيئـــة:

---

(1) مشارق الأنوار: 1/ 618.

(2) شرح ديوان حسان: 61.

(3) مشارق الأنوار: 2/ 302.

(4) ديوان النابغة الذبياني، تقديم: عباس عبد الساتر، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط / 2، 1406هـ -1986م: 32.

(5) مشارق الأنوار: 2/ 22.

(6) ديوان امرئ القيس: 78.

ألا حبـذا هنـد وأرض بهـا هنـد　　　وهنـد أتـى مـن دونهـا النـأي والبعـد[1]

وهذا كثير في إكمال المعلم إلا انه يندر أن يتمم القاضي عياض البيت الشعري في المشارق فمن ذلك قوله:

((وفي شعر كثير:

ينـازعن الأعنـة مـصغيات　　　إذا نـادى إلى الفـزع المنـادي)) [2]

وهذا البيت من الوافر للشاعر بشر بن أبي خازم[3].

ثانياً: الشعراء

1- نسبة الشعر:

كثيراً ما يهمل القاضي عياض ذكر الشاعر، ويعوض عن ذلك بقوله: (الشاعر) أو (الراجز) أو (وأنشد)... ولعل ذلك يعود إلى أنه نقل معظم الشواهد الشعرية عن اللغويين غير منسوبة.

على أنه في مواضع أخرى يظهر اهتمامه بالتحقيق من نسبة الشعر من خلال طريقين وهما:-

أ- ذكر الشاعر:

ذكر القاضي عياض اسم الشاعر في مواطن متعددة، وقد يكتفي بذكر الاسم دون اللقب، أو اللقب دون الاسم فمن ذلك تمييزه بين الأعشى وأعشى باهلة بقوله:

---

(1) إكمال المعلم: 4/ 448.

(2) مشارق الأنوار: 2/ 85.

(3) ينظر البيت بروايته:

ينازعن الأعنة مصغيات كما يتفارط الثمد الحمامُ

ديوان بشر بن أبي خازم الأسدي، تحقيق: د.عزة حسن، وزارة الثقافة بمصر، 1392 هـ - 1972م:212.

((قال الأعشى[1]:

فلـــن يـــطلبوا ســـرها للغنـــى ولـــن يـسلموها لأزهـــادها)) [2]

وقال: ((قال أعشى باهلة يرثي أخاه المنتشر بن وهب الباهلي [3]:

تكفيـــه حُـــزّة فلـــذٍ إن ألمّ بهـــم من الشّواءِ ويـروى شُـربه الغمرُ [4]))[5]

ب- إهمال اسم الشاعر:

أهمل القاضي عياض ذكر الشاعر في مواطن أخرى، أما بسبب نسبته لأكثر من شاعر كما في قوله: ((سميت يثرب بأرض بها تسمى كذلك المدينة بناصية منها فأما التي في الشعر:

مواعيد عرقوب أخاه بيثرب

فقيل: هي مثلها)) [6]، والبيت بتمامه:

وعَـدتَ وكـان الخلـف منـك سـجيّة مواعيـــد عرقـــوب أخـــاه بيثـــرب

---

(1) ديوان الأعشى الكبير: 75.

(2) إكمال المعلم: 5/ 437.

(3) أعشى باهلة (واسمه: عامر بن الحرث) يرثي أخاه المنتشر بن وهب بن عجلان بن سلامة بن كرائة، الفاتك المشهور، قتله بنو حارث بن كعب، ينظر: الاصمعيات، للأصمعي ت216هـ تحقيق: أحمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف بمصر، ط / 2، 1964م: 91.

(4) البيت من البسيط، ينظر: جمهرة أشعار العرب، لأبي زيد محمد بن أبي الخطاب القرشي، مطبعة بولاق، مصر، ط/ 1، 1308هـ:137.

(5) إكمال المعلم: 2/ 675.

(6) مشارق الأنوار: 2/ 522- 523.

وقد نسب هذا البيت لأكثر من شاعر، فنسب لابن عبيد الأشجعي [1]، ولعلقمة [2]، وللشماخ[3].

ولربما أهمل القاضي عياض ذكر الشاعر كونه غير متأكد من نسبته إليه فقد كان دقيقاً في نسبة الأبيات إلى قائليها والتوثق منها فلعل هذا الأمر دعاه إلى أن يهمل اسم الشاعر الذي لم يتأكد منـــه.

2- عصر الاحتجاج بالشاهد الشعري:

عصر الاحتجاج بالشاهد الشعريّ من الموضوعات التي تناولها البحث والمناقشة بين العلماء، فقد حرصوا على أن يكون الشاعر ممن عاش في عصر الاحتجاج كالعصر الجاهلي والمخضرمين ثم العصر الإسلامي، وحذّروا من الاعتماد والاستشهاد بالشعر المتأخر الذي اصطلحوا عليه باسم (المولّد) وقصدوا به شعر شعراء أواخر العصر الأموي ومطلع العصر العباسي، وسمّوا شعراء تلك العصور المتأخرة بـ (المولدين).

واختلف اللغويون في عصر التوليد، فقد كان بعضهم يعد شعر ذي الرمة مثلًا من المولّد[4]، وكان أبو عمرو بن العلاء يعد شعر الكميت والفرزدق مولّدًا فكان لا يعد الشعر إلا ما كان للمتقدمين[5].

غير أن جمهرة اللغويين يرون في الطبقات الأربع: (الجاهلية والإسلامية والأموية والعباسية) أنه يحتج به، أما الطبقة الرابعة: فبعضهم ذهب إلى عدم جواز الاحتجاج بها، وبعضهم أجاز الاحتجاج بها.

ومن خلال متابعتي للشواهد الشعرية عند القاضي عياض وجدته قد أستشهد لشعراء من الطبقات الثلاث فقط وهي: (الجاهلية والإسلامية والأموية).

كامرئ القيس وزهير بن أبي سلمى والحطيئة وحسان وجرير وذي الرمة وقد تفاوتت نسب الأبيات التي استشهد بها للشعراء، إلا أن أعلى معدل لم يتجاوز عدد أصابع اليدين كان منهم حسان بن ثابت وامرؤ القيس وزهير بن أبي سلمى ولبيد العامري والنابغة الذبياني وطرفة بن العبد والأعشى، في

---

(1) ينظر: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: لعبد القادر بن عمر البغدادي ت 1093هـ تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط/ 2، 1979م: 1/ 58.

(2) ينظر: جمهرة اللغة لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد ت321هـ تحقيق: د. رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت – لبنان، ط/ 1، 1987 م: 1123.

(3) ينظر: ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني، تحقيق: صلاح الدين الهادي، دار المعارف، مصر، 1977 م، بلفظ: أوَ أعد تني مالا أحاول نفعه مواعيد عرقوب أخاه بيثرب: 430.

(4) ينظر: خزانة الأدب:1/ 6.

(5) ينظر: المصدر نفسه.

حين تراوح الاستشهاد بالبيت والبيتين لباقي الشعراء من مختلف العصور الثلاثة الذين بلغ عددهم أكثر من أربعين شاعرًا.

وقد استشهد القاضي عياض في كتابه: (بغية الرائد) وهو شرح حديث أم زرع بثمانية وتسعين ومئة شاهدٍ من الشعر نصفه – تقريبًا – منسوب لأصحابه، والباقي كان جلة الشعراء الجاهليين، أو لشعراء من العهود الإسلامية تعوّد اللغويون الاستشهاد بشعرهم من أمثال الفرزدق وأبي تمام وأبي العلاء المعري وغيرهم، والذي يثير الانتباه هو أنه لم يستشهد بشعر شاعر أندلسي أو مغربي أبدًا [1].

---

(1) ينظر: القاضي عياض اللغوي من خلال حديث أم زرع، د. التهامي الراجي الهاشمي، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، 1985 م: 78.

المطلب الرابع: الشاهد المثلي

المثل العربي نص لغوي له خصائصه وسماته، وصياغته اللغوية لها مفردات وتراكيب خاصة، وقد استعمله العلماء شاهدًا لغويًا.

وقد تناوله القاضي عياض ضمن شواهده اللغوية، ولا شك أن هذا الشاهد تم استعماله ضمن منهجية علمية ورؤية لغوية واضحة تمثلت فيما يأتي:

1- المثل النبوي:

كما استعمل العرب المثل استعمله ﷺ في كلامه فهو عربي من قريش شارك قومه في صالح أعمالهم.

وقد أسند القاضي عياض بعض الأمثال إلى النبي ﷺ فمن ذلك قوله ﷺ في غزوة حنين: ((حمي الوطيس))[1]، قال القاضي عياض: ((الوطيس: شبه التنور يخبز فيه، ويضرب مثلًا لشدة الحرب التي يشبّه حرّها بحرّه، وقيل: الوطيس: التنور نفسه، وقال الأصمعي: هي حجارة مدورة إذا حميت لم يقدر أحد أن يطأ عليها فيقال: الآن حمي الوطيس، على وجه المثل: للأمر إذا اشتدّ))[2].

2- أمثال العرب:

نسب القاضي عياض إلى علماء اللغة أمثالًا للعرب في مواطن الاستشهاد اللغوي بنصوصهم فمن ذلك أن الإمام عليًا – ﷺ – أمر أحدهم أن يجلد شارب الخمر فقال الرجل: ((ولِّ حارّها من تولى قارّها))[3]، قال القاضي عياض: ((مثل من أمثال العرب، قال الأصمعي: ولِّ شدتها من تولى هنيئها))[4].

ومن أمثال العرب التي نقلها القاضي عياض قولهم: ((العود أحمد))[5]، وقد اختلف في معناه فقيل: ((يجوز أن يكون (أحمد): (أفعل) من الحامد إذا عاد كان أحمد له، أي: أكسب للحمد له، ويجوز أن

(1) صحيح مسلم: برقم: (1775):3/ 1398.

(2) إكمال المعلم: 6/ 129.

(3) صحيح مسلم: برقم: (1707): 3/ 1331.

(4) إكمال المعلم: 5/ 544.

(5) مشارق الأنوار: 2/ 185.

يكون (أفعل) من المفعول، يعني: أن الابتداء محمود والعود أحق بأن يحمد منه)) [1]، واختلفوا أيضًا في قائله على رأيين:-

الأول: أول من قال ذلك خداش بن حابس التميمي الذي خطب فتاة فامتنع أبوها، حتى هام بها زمناً ثم عاد لخطبتها فقال الأب: العود أحمد والمرء يرشد والورد يحمد فأرسلها مثلًا[2].

الثاني: أول من قال ذلك وأخذ الناس عنه مالك بن نويرة حين قال:

جزينـا بـني شـيبان أمـس بقرضـهم ... وعـدنا بمثـل البـدء والعـود أحمـد[3]

3- معاني الأمثال ومقاصدها:

لم يكتف القاضي عياض بإيراد المثل والاستشهاد به وإنما كان يتعدى ذلك إلى بيان معناه ومقصده فمن ذلك قوله: ((يقال:فلان يمشي القدمية واليقدمية إذا تقدم في الشرف والفضل على أصحابه، وأصله: التبختر.. قال أبو عبيد: إنما هو مثل ضربه يريد أنه ركب معالي الأمور وعمل بها)) [4].

وحين ورد قول أبي بكر الصديق ﷺ في قتال المرتدين: ((والله لو منعوني عقالًا كان يؤدونه إلى رسول الله ﷺ لقاتلتهم على منعه)) [5]، قال القاضي عياض: ((إنما ورد على ضرب المثل للتقليل على الصحيح)) [6].

4- موطن الشاهد المثلي:

استخدم القاضي عياض الشاهد المثلي في تقوية المعاني التفسيرية للحديث النبوي الشريف، ففي قصة الرجل الذي أضلّ بعيره في الصحراء في حديث التوبة حتى سقط من على بعيره[7]، قال القاضي عياض: ((معناه: صادفه، ووجده من غير قصد، وفي المثل: سقط العشاء به على سرحان)) [8]، فهو هنا يشير

---

(1) مجمع الأمثال لأبي الفضل أحمد بن محمد الميداني النيسابوري ت 518هـ تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار المعرفة، بيروت، ب. ت: 2/ 34–35.

(2) ينظر: المصدر نفسه.

(3) ينظر: تاج العروس: مادة (ع و د):8/ 432.

(4) مشارق الأنوار: 2/ 290.

(5) صحيح مسلم: برقم: (20): 1/ 51.

(6) إكمال المعلم: 1/ 246.

(7) ينظر: صحيح البخاري برقم: (5950): 5/ 2325.

(8) مشارق الأنوار: 2/ 385.

إلى قصص هذا المثل التي رويت فيه: ((قال أبو عبيد إن رجلاً خرج يتلمس العشاء فوقع على ذئب فأكله، وقال الأصمعي: أصله أن دابة خرجت تطلب العشاء فلقيها ذئب فأكلها، وقال ابن الأعرابي: أصل هذا أن رجلًا من غنيّ يقال له سرحان بن هزلة كان بطلًا فاتكًا يتقيه الناس، فقال رجل يومًا: والله لأرعيَن أبلي هذا الوادي ولا أخاف سرحان بن هزلة فورد بإبله ذلك الوادي فوجد به سرحان وهجم عليه فقتله وأخذ ابله وقال أبلغ نصيحة: أن راعي أهلها سقط العشاء به على سرحان)) [1].

وفي مادة (ش خ ب) ومعانيها في الأحاديث أورد القاضي عياض مثلًا فقال: (والشخب منه الصبة الواحدة، و منه في المثل: شخب في الأرض وشخب في الإناء)) [2]، فهنا قد بيّن بالمثل غريب الحديث، والحال نفسه في الشرح لمفرداته، فقد بيّن لنا (شوك السعدان) الوارد في الحديث: ((وفي جهنم كلاليب مثل شوك السعدان)) [3]، وقال: ((هو نبت ذو شوك من أحسن مراعي الإبل، وهو الذي يضرب به المثل: (مرعى ولا كالسعدان).)) [4].

5- قصة المثل:

يورد القاضي عياض أحيانًا قصة المثل كاملة والآراء حولها من الزيادات والنقصان فمن ذلك قوله: ((قول عمر: عسى الغوير أبؤساً[5]، للذي أتاه بمنبوذ، مثل ضربه لأنه اتهمه أن يكون صاحبه فضرب به هذا المثل، أي: عسى أن يكون باطن أمرك رديئًا، وللمثل قصة مع الزباء وقصير مذكورة[6]، والغوير: ماء لكلب سلكه قصير، وقيل: بل هو في غير هذه القصة، وأنه تصغير (غار) كان فيه ناس فانهار عليهم، أو أتاهم فيه عدو قتلهم فصار مثلًا لكل ما يخاف أن يأتي منه شر، وقيل: الغوير: طريق قوم من العرب يغيرون منه، فكان غيرهم يتواصون بحراسته لئلا يأتيهم منه بأس، وقيل: هو نفق في حصن الزباء، وقال الحربي: معنى الغوير هنا: الفرج وهو الغار مصغرًا، أراد: عساك قاربت بفرجك بأسًا وأنت صاحبه فهو من سبب غويرك وهو فرجك)) [7].

---

(1) مجمع الأمثال: 1/ 328.

(2) مشارق الأنوار: 2/ 414.

(3) صحيح البخاري برقم: (773): 1/ 278.

(4) مشارق الأنوار: 2/ 381.

(5) صحيح البخاري برقم: (2518): 2/ 946.

(6) قالته الزباء لقومها عند رجوع قصير من العراق وبات بالغوير في الطريق، وصار مثلًا لكل شيء يخاف أن يأتي منه شر، ينظر: مجمع المثال: 2/ 17.

(7) مشارق الأنوار: 2/ 233 – 234.

6- الأمثال واللغـــــة:

لم تغب لغة المثل عن القاضي عياض فإن كان في المثل إشارة لغوية تستحق الدراسة وقف عندها فمن ذلك المثل السابق: (عسى الغوير أبؤسًا) ففي هذا المثل إشكال لغوي يتعلق بخبر (عسى) قال القاضي عياض: ((ونصب (أبؤسًا) على إضمار فعل، أي: يحدث أبؤسًا، أو تسبب أبؤسًا))[1]، فمن حالات (عسى) أن يكون خبرها فعلًا مضارعًا مجردًا من (أن) فيقولون: (عسى زيد يقومُ) قال ابن يعيش ت643 هـ: ((ومن قال (عسى زيد يفعل) فقد أجرى (عسى) مجرى (كان) ويجعل الفعل موضع الخبر كأنه قال: (عسى زيد فاعلًا).))[2].

وفي هذه المسألة يقول النحاة: ((ولا إشكال في ذلك))[3]، و((ولا خلاف فيه))[4]، ويقول سيبويه ت180هـ: ((واعلم أن من العرب من يقول (عسى يفعل) يشبهها بـ (كاد يفعل) فـ (يفعل) حينئذ في موضع الاسم المنصوب في قوله: (عسى الغوير أبؤسًا) فهذا مثل من أمثال العرب أجروا فيه (عسى) مجرى (كان).))[5].

وعلى هذا قدّر بعض النحاة الخبر هنا جملة فعلية كما قال ابن هشام ت 761هـ: ((والصواب أنهما مما حذف فيه الخبر، أي: (يكون أبؤسًا)؛ لأن في ذلك إبقاء لها على الاستعمال الأصلي))[6]؛ لأن مذهب جمهور النحاة أن حذف (أن) من خبر (عسى) إنما هو لغة ليست جيدة وقليلة وجائزة في ضرورة الشعر[7].

(1) المصدر نفسه: 1/ 117 – 118.

(2) شرح المفصل للزمخشري، لموفق الدين ابن يعيش ت 643 هـ عالم الكتب، بيروت، ب. ت: 7/ 122.

(3) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لأبي محمد بن هشام الأنصاري ت671 هـ تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط / مصر، ب.ت: 1/ 152 – 153.

(4) همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية، لجلال الدين السيوطي ت 911 هـ دار المعرفة، بيروت، ب ت: 1/ 130.

(5) الكتاب، لسيبويه ت 180 هـ تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مصر، 1966 م، : 3/ 158 –159.

(6) مغني اللبيب: 1/ 152.

(7) ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة دار التراث، القاهرة 1420هـ - 1999 م: 1/ 327، : 1/ 280.

7- الحكم الشرعي للأمثـــال:

أجاز القاضي عياض ضرب الأمثال في الدين والعلم فقال: ((من هـذه الأحاديث كلها جواز ضرب الأمثال في الدين والعلم، وغير ذلك مما شوهد وعرف بقربها للأفهام))[1].

وهذا الذي عليه العلماء ومن ذلك ما قاله العلاّمة ابن قيم الجوزية ت 751 هـ: ((قالوا: الله تعالى قد نهى عن ضرب الأمثال له، فكما لا تضرب له الأمثال، لا تضرب لدينه، وتمثيل ما لم ينص على حكمه بما نص عليه كتمشية ما ضرب الأمثال لدينه، وهذا بخلاف ما ضربه رسول الله ﷺ من الأمثال في كثير من الأحكام التي سئل عنها))[2].

---

(1) إكمال المعلم: 7/ 255.

(2) أمثال القرآن وأمثال الحديث، لابن قيم الجوزية ت 751 هـ تحقيق: د.موسى بناي العليلي، مكتبة الشطري، بغداد، مطبعة الجاحظ، 1991م: 129.

المبحث السادس

اللهجات اللغوية

المطلب الأول: لغة العرب

قصد القاضي عياض بمصطلحاته: (لغة العرب، العرب تقول، العرب تدعم كلامها، العرب تسمي، مذهب العرب) إلى موضوع محدث وهو: (اللغة العربية المشتركة) [1].

واللغة العربية المشتركة قد اختلف فيها المصطلحون عليها من باب: هل اللغة المشتركة هي لهجة قريش وحدها؟ أم أن قريشَ أسهمت في تكوين العربية المشتركة؟ والحق في ذلك كما رآه الدكتور تمام حسان بقوله: ((إن اتخاذ لغة مشتركة لأمة تتعدد فيها اللهجات ربما دعا إلى إيجاد صورة جديدة من الاستعمال تتجاوز اختلاف اللهجات، وقد تكون هذه الصورة المشتركة مبنية على إحدى اللهجات الهامة – كما رأينا من دعوى بعضهم بالنسبة للهجة قريش – ولكنها قد تكون محاولة مقصودة لخلق لغة جديدة يتمثل فيها الكثير من الخواص المشتركة بين عدد من اللهجات)) [2].

وقد اتضح للدكتور أحمد نصيف الجنابي أن: ((اللغة العربية المشتركة، تتصف بأنها لغة فوق مستوى العامة من العرب، وأنها لغة الآثار الأدبية، وأنها لغة منسجمة موحدة خالية من الخواص المحلية)) [3].

وما تقدم هو عين الذي ذهب إليه القاضي عياض في هذه المسألة فقد فرّق لنا بين لهجات محلية لقبائل وأماكن عربية وبين لغة تنسب لكل العرب، لغة يفهمها العربي وهو ينصت لشعر الشعراء، أو وهو يستمع لكلام الله المعجز.

وهذا ما دعاني إلى التفريق بين مطلبين متشابهين وهو لغة العرب ولهجات العرب، فاللغة لها إطارها العام المعروف على مستوى الجزيرة العربية كلها، واللهجة لها خصائصها ومعالمها في الأداء اللغوي.

ويمكنني دراسة هذا المطلب في ضوء المسائل التي تتعلق بالأغراض اللغوية التي استعملها العرب في كلامهم وسأتناول ما تناوله القاضي عياض لبعض هذه الأغراض.

---

(1) ينظر: مستقبل اللغة العربية المشتركة، د. إبراهيم أنيس، القاهرة، 1960م: 7.

(2) الأصول: 78.

(3) ملامح من تاريخ اللغة العربية، د. أحمد نصيف الجنابي، دار الرشيد، بغداد – العراق، 1981 م: 61.

وتعد هذه المسألة من الموضوعات التي نوقشت في علم اللغة أو فقه اللغة الحديث، وقد بدا لي سبق القاضي عياض في مناقشة هذا الأمر من دون استخدام المصطلحات المحدثة وهذه من الأوليات اللغوية التي تنسب إلى القاضي عياض.

وقد ساق لنا مجموعة من الأغراض اللغوية عند العرب وبعضًا من أساليبها في الكلام على النحو الآتـــي:-

1- العرب تمدح وتذم:

نقل القاضي عياض في مادة (هـ و ن) أبنية هذه اللفظة ثم قال: ((العرب تمدح بالهين واللين، مخففًا لأنه عندهم من الرفق والتثبت، وقال: تذم بالهين واللين مثلًا لأنه عندهم من الهون بضم الهاء وهو الهوان)) [1].

ومن مدح العرب تعظيمها في الكلام فقد قال القاضي عياض: ((العرب إذا عظمت أمراً نسبته إلى أعظم الأشياء، فيقولون: قامت لموت فلان القيامة وأظلمت له الأرض فحمله على مجاز الكلام)) [2].

ومن ذم العرب سبابها وقباحتها في ذلك فقد نقل القاضي عياض عنهم: ((أمصص بظر اللات: كلمة سب تستعملها العرب لمن تقابحه وتسبه، وأكثر ما يضيفون ذلك للأم)) [3].

2- العرب تحذف وتختصـــر:

ذكر القاضي عياض بعضًا من اختصارات العرب وحذفهم في الكلام فمن ذلك: ((غزوة بامصطلق: يريد بني المصطلق،والعرب تفعل ذلك اختصارًا أو حذفًا في النسبة إلى الأسماء التي يظهر فيها اللام للتعريف كالحارث والعنبر)) [4].

ومن ذلك قولهم: ((هذه الليلة يوم عرفة، وهو صحيح جائز على مذهب العرب في قولهم: الليلة الهلال، أي: الليلة ليلة الهلال، يريد: الليلة ليوم عرفة، ولكنهم قالوا: كل ليلة قبل يومها إلا في ليلة عرفة فهي بعده)) [5].

---

(1) مشارق الأنوار: 2/ 464.

(2) المصدر نفسه: 2/ 135.

(3) المصدر نفسه: 1/ 139.

(4) المصدر نفسه: 1/ 141.

(5) المصدر نفسه: 1/ 602

وذكر القاضي عياض في مواضع أخرى مختصرات في كلام العرب ثم أعقبها بقوله: ((صنعته العرب لحبها الاختصار)) [1].

3- العرض والتحضيض:

العرض والتحضيض متقاربان وهما من أساليب العرب في الطلب، وقد فرّق بينهما ابن فارس ت 395 هـ بقوله: ((العرض: أرفق، والتحضيض أعزم)) [2].

وقد عبر القاضي عياض عن العرض والتحضيض بأسلوب آخر فمن ذلك حديث ((.. ومن كان عنده طيب أن يمس منه)) [3]، ذكره القاضي عياض في مجال العرض فقال: ((هذه صورة يجيء في كلام العرب ظاهرها الإباحة ومعناها: الحض والترغيب)) [4].

وفي التحضيض نقل القاضي عياض قول العرب: ((أولى له وأولى... هي كلمة تستعملها العرب لمن رام أمرًا ففاته بعد أن يصيبه، وقيل: كلمة تقال عند المعتبة بمعنى: كيف لا، وقيل معناها التهديد والوعيد، وقيل: تحذير، أي قاربت المهلكة فاحذر)) [5].

وكلا المعنيين والأسلوبين اللّذين ذكرهما القاضي عياض في العرض والتحضيض يستند إلى وجهة لغوية ففي ذلك يقول المرادي ت 749 هـ: ((التحضيض أشد توكيدًا من العرض، والفرق بينهما أنك في (العرض) تعرض عليه الشيء لينظر فيه، وفي (التحضيض) تقول الأولى لك أن تفعل فلا يفوتنّك)) [6].

4- العرب تتعجب وتنـــكر:

للعرب أسلوب في التعجب والإنكار، ففي التعجب نقل القاضي عياض قول العرب (ويل أمه) فقال: ((ويل أمه: كلمة تتعجب بها العرب، ولا يريدون بها الذم)) [7]، وكذلك قولهم: (لا أم لك) قال القاضي عياض: ((هي كلمة تدعم العرب بها كلامها لا تريد بها الذم بل عند إنكار أمر أو تعظيمه)) [8].

---

(1) إكمال المعلم: 8/ 483.

(2) الصاحبي: 157.

(3) الموطأ: برقم: (144): 1/ 65.

(4) مشارق الأنوار: 2/ 101.

(5) المصدر نفسه: 2/ 491.

(6) الجنى الداني في حروف المعاني، للحسن بن عبد الله المرادي ت 749 هـ تحقيق د. فخر الدين قباوه ومحمد نديم فاضل، ط/ 1، حلب، 1973 م: 382– 383.

(7) مشارق الأنوار: 2/ 510.

(8) المصدر نفسه: 1/ 64.

وقد ساق القاضي عياض مجموعة من المفردات اللغوية التي تستخدمها العرب في هذا الموضوع فقال: ((تقول العرب عند إنكار الشيء: قفَّ شعري، واقشعرَّ جلدي واشمأزّت نفسي)) [1].

5- أدعية العـــرب:

نقل القاضي عياض عن العرب بعض صيغ دعائها فمن ذلك: ((تربت يمينه، وعقرى حلقى)) [2]، وقولهم ((لا أباً لك، وثكلتك أمك، وويل أمّه ...وهوت أمّه)) [3]، وقولهم: ((ثكلت بنيتي، ويا ثكيل أميّه)) [4].

وقد حملها القاضي عياض على: ((أدعية العرب المعتادة في دعم كلامها التي لا يراد وقوعه)) [5]، وقال عنها: ((إن هذا مثله من الأدعية الموجودة في كلام العرب المستعملة كثيرًا لدعم الكلام وصلته وتهويل الخبر)) [6].

وقد علل القاضي عياض استعمال العرب لهذه الأدعية بقوله: ((هذا اللفظ وشبهه يجري على ألسنة العرب من غير قصد الدعاء... وقد وقع في رسالة البديع إذ قال: وقد يوحش اللفظ وكله ودّ، ويكره الشيء وليس من فعله بُدّ، هذه العرب تقول: لا أبَ لك، للشيء إذا أهمَّ، وقاتله الله: ولا يريدون الذم، وويل أمه: للأمر إذا تمّ، وللألباب في هذا الباب أن ينظروا إلى القول وقائله)) [7].

6- معانـي العرب وأسماؤها:

نقل القاضي عياض من المعاني اللغوية والأسماء عند العرب، فمن ذلك تعريفه للحكمة قال: ((الحكمة عند العرب هي: ما منع من الجهل، وبذلك سمي الحاكم لمنعه الظالم)) [8]، وهو متتبع لأطوار لغة العرب في تطور المعاني والدلالات فمن ذلك قوله: ((أصل الفتنة في كلام العرب: الابتلاء والامتحان والاختبار، ثم صار في عرف الكلام لكل أمر كشفه الاختبار عن سوء)) [9].

---

(1) إكمال المعلم: 1/ 526.

(2) مشارق الأنوار: 1/ 45.

(3) المصدر نفسه: 1/ 185.

(4) المصدر نفسه: 1/ 200.

(5) المصدر نفسه: 1/ 53.

(6) المصدر نفسه: 1/ 185.

(7) إكمال المعلم: 2/ 148.

(8) مشارق الأنوار: 1/ 303.

(9) إكمال المعلم: 1/ 451.

وفي مجال الأسماء طبّق طريقة الاستقراء والتتبع لكلام العرب ولغتها فقال مثلاً: ((كل اسم في العرب (فرافصة): مضموم الفاء إلا الفرافصة بن الأحوص، والدنائلة زوج عثمان، وقال الأصمعي: هو في الرجل بالفتح، وفي الأسد: بالضم، وأنكر يعقوب الفتح في اسم الرجل)) [1].

7- استعمال العـــــرب:

أشار القاضي عياض إلى بعض استعمالات العرب في كلامها فمن ذلك قوله: ((يقال في الأمل: رجوت ورجيت، بالواو والياء،وفي الخوف: بالواو لا غير، قال بعضهم لكن إذا استعملته العرب مفردًا في الخوف ألزمته (لا) حرف النفي قبله، ولم تستعمله مفردًا إلا في الأمل والطمع، وفي ضمنه بكل حال الخوف ألا يكون ما يؤمله)) [2].

---

(1) مشارق الأنوار: 2/ 281.

(2) المصدر نفسه:1/ 451.

المطلب الثاني: اللهجات العربيـة الفصيحـة

عُني القاضي عياض باللهجات العربية الفصيحة عناية فائقة، فقد حفظ للعرب لسانهم، وأحال عليهم الكثير من لهجاتهم، مصرحًا بأسمائهم على مستوى مناطقهم وقبائلهم، معترفًا بفضلهم على لغتهم وإثرائهم لها.

وقد تناول هذه اللهجات من خلال اتجاهين، **الأول**: من الناحية الجغرافية، فقد وزع اللهجات توزيعًا جغرافيًا على حسب المناطق، **والثاني**: من الناحية القبلية، فقد وزع اللهجات أيضاً على القبائل العربية، وفيما يأتي بيان ذلك على النحو الآتي:-

أولاً: التوزيع الجغرافي

توسع القاضي عياض في تصنيف اللهجات العربية الفصيحة جغرافيًا، فقد عدّ منطقة الحجاز تمثل الجهة الغربية، ومنطقة تميم على الجهة الشرقية، ومجموعة المنطقة الجنوبية ممثلة بلغات اليمن، ويمكن اعتبار لهجة بكر بن وائل ممثلة للمنطقة الشمالية لشبه الجزيرة العربيـــة.

1- الحجاز:

قال القاضي عياض معرفاً بالحجاز ((الحجاز من بلاد العرب... قال بعضهم: هو جبل من أعظم جبالها وما انحاز إلى شرقيّه فهو حجاز)) [(1)].

ونقل عن أهل الحجاز لغتهم، فقال مرة: ((لغة حجازية)) [(2)]، وقال أخرى: ((لغة الحجازيين)) [(3)]، ومن أمثلة ما نقل عنهم قوله: ((الجداول: السواقي، ومثله: الربيع، فقال ابن الإعرابي: هو الساقية الصغيرة بلغة أهل الحجاز، وجمعه: الربعان)) [(4)].

2- تميـم:

نقل القاضي عياض عن تميم بعض ألفاظها فمن ذلك قوله: ((اللكع: الصغير في لغة تميم)) [(5)]، وإذا ما تفردت تميم ببعض اللغة حفظ القاضي عياض لها هذا الحق وذكره لها.

---

(1) مشارق الأنوار: 1/ 347.

(2) المصدر نفسه: 2/ 449.

(3) إكمال المعلم: 7/ 265.

(4) المصدر نفسه:5/ 198- 199.

(5) إكمال المعلم: 7/ 432.

كما في حديث أنس عن بناء مسجد النبي ﷺ : ((كان فيه نخلٌ وقبور المشركين و خرب..)) [1]، قال القاضي عياض: ((خرب: روينا بفتح الخاء وكسر الراء، جمع خربة، مثل: كلم وكلمة، وبكسر الخاء وفتح الراء، جمع خِرْبة بسكون الراء وكلاهما ما تخرّب من البناء، والثانية: لغة تميم وحدها)) [2].

وربما دخل إلى بطون تميم وأفخاذها وأبنائها فمن ذلك قوله: ((السويق: هو القمح المقلي، يطحن وربما ثرى بالسمن، قال أبو زيد: وقيل: بالصاد لغة لبني العنبر من بني تميم)) [3].

3- اليمن:

قال القاضي عياض: ((اليمن: كل ما كان على يمين الكعبة)) [4]، وقد نسب إليها لغات فمن ذلك قوله: ((يقال في زجر الدابة إذا سبقتها: بُس بُس، لغة يمانية، زجر للسوق)) [5].

ومن عرب اليمن (حِمْير) نقل عنهم معنى (العرم) هذا اللفظ القرآني المستخدم في قصة سبأ اليمن فقال القاضي عياض: ((العرم: ذكره البخاري، وفسره: أنه المسناة بلحن حمير، أي بلغة حمير، وهو السد)) [6].

4- بكر بن وائل:

بنو بكر بن وائل يرجع نسبهم إلى معد بن عدنان، وديارهم ما غَرُبَ من دجلة إلى بلاد الجبل المطل على نصيبين إلى دجلة[7].

وقد ركّز القاضي عياض على ملاحظة لغوية في لهجة بكر بن وائل فقال: ((لا يظهرون التخفيف في الفعل إذا اتصل به ضمير، فيقولون: ردْتُ، في رددت وشبهه)) [8].

ومن ذلك رؤيا النبي ﷺ : ((ورأيت في رؤياي هذه أني هززت سيفًا)) [9]، قال القاضي عياض: ((كذا روايتنا فيه من طريق العذري وابن ماهان، ووقع في رواية غيرهما في الموضعين: (هزّته) بتشديد الزاي

---

(1) صحيح مسلم: برقم: (524):1/ 373.

(2) إكمال المعلم: 2/ 441.

(3) مشارق الأنوار: 2/ 392.

(4) المصدر نفسه: 2/ 523.

(5) إكمال المعلم: 4/ 505.

(6) مشارق الأنوار: 2/ 127.

(7) ينظر: معجم البلدان: 2/ 494.

(8) إكمال المعلم: 2/ 152.

(9) صحيح مسلم: برقم: (2272): 4/ 1779.

وتخفيف التاء، وهي لغة بكر بن وائل)) [1]، ولعلّ القاضي عياض توهم في قراءة هذه اللفظة على لغة بكر بن وائل وإنما هي (هزْتُ) فتكون الرواية الأخيرة من التصحيف السماعي للرواة.

ثانياً: التوزيع القبلي

نقل القاضي عياض بعض لهجات القبائل العربية الفصيحة التي تمثل قبائل وسط شبه الجزيرة العربية، وهذه مسألة متفق عليها بين علماء اللغة، فالمعروف عندهم أن لغة قريش وما جاورها من القبائل كانت أفصح اللهجات العربية، وكلما ابتعدنا عنها إلى القبائل الأخرى ضعفت لغتهم وفي ذلك يقول ابن خلدون ت 808هـ: ((كانت لغة قريش أفصح اللغات العربية وأصرحها لبعدهم عن بلاد العجم من جميع جهاتهم، ثم من اكتنفهم من ثقيف وهذيل وخزاعة وبني كنانة وغطفان وبني أسد وبني تميم، وأما من بعد عنهم من ربيعة ولخم وجذام وغسان وإياد وقضاعة وعرب اليمن المجاورين لأمم الفرس والروم والحبشة فلم تكن لغتهم لغة تامة الملكة بمخالطة الأعاجم، وعلى نسبة بعدهم من قريش كان الاحتجاج بلغاتهم في الصحة والفساد عند أهل الصناعة العربية)) [2].

ومن هنا فقد أخذ القاضي عياض من أعراب الكلابيين – بني كلاب –، وهذيل، وطيىء وكنانة ودوس وغيرها وهذه القبائل كلها تكتنف قريشاً وتجاورها، ولم يتهيأ لها أن تتصل بالأعاجم فتفسد عربيتها.

وسأتناول لهجات هذه القبائل مرتبًا ذكرهم على حسب حروف المعجم:

1- أزد شنوءة:

نقل القاضي عياض عن الأزد فقد نسب إليهم مرة واحدة إلى لغتهم أو لغة أهل اليمن لأنهم من عرب اليمن[3].

ففي قوله – تعالى: ﴿قَابَ قَوْسَيْنِ﴾ [4]، قال القاضي عياض: ((القوس هنا: الذراع بلغة أزد شنوءة)) [5].

---

(1) إكمال المعلم: 7/ 230.

(2) مقدمة ابن خلدون لأبن خلدون 808 هـ المكتبة التجارية الكبرى بمصر، ب.ت: 555.

(3) ينظر: معجم البلدان: 3/ 368 – 369.

(4) سورة النجم: 53/ 9.

(5) مشارق الأنوار: 2/ 327.

2- دوس:

نقل القاضي عياض عن دوس أنها لا تسمي العين مالًا؛ وإنما الأموال عندهم الثياب والمتاع والعروض فقال: ((إن العين لا يسمى مالاً وهي لغة دوس، وإنما المال عندهم ما عدا العين، وغيرهم يجعل المال عينًا)) [1]، وعلى ذلك وجّه رواية: (إلا الأموال والمتاع) – بواو العطف – من حديث: ((لم نغنم ذهباً ولا فضة إلا الأموال: المتاع والثياب)) [2]، فإذا كان العطف يقتضي المغايرة فهذه مغايرة دوس.

3- ربيعـــة:

في حديث الصائم: ((ولا يسخب)) [3]، قال القاضي عياض: ((السخب: الصياح واختلاط الاصوات، يقال بالصاد والسين والصاد أشهر، ولغة ربيعة فيه السين، وجاء هنا بالسين)) [4].

4- طـيّىء:

نقل القاضي عياض عن طيّىء بعض لهجاتها في مواضع منها أن مادة (ل هـ ي) تعني الغفلة والنسيان عن الشيء، إلا أن طيّىء لها معنى آخر ذكره القاضي عياض عنها فقال: ((قيل: لهى عنه: انصرف عما كان فيه، وهي لغة طيّىء)) [5].

وفي حديث حج النبي ﷺ : ((فرقيَ على الصفا)) [6]، قال القاضي عياض: ((بكسر القاف في الماضي وفتحها في المستقبل... وكله بكسر القاف بمعنى صعد، وكله غير مهموز أيضاً)) [7]، ثم قال: ((وفتح القاف مع الهمز لغة طيىء)) [8].

---

(1) المصدر نفسه: 1/ 637.

(2) صحيح البخاري: برقم: (6329): 6/ 2466.

(3) سنن البيهقي الكبرى: برقم: (8094): 8/ 270.

(4) مشارق الأنوار: 2/ 353.

(5) المصدر السابق: 1/ 591.

(6) صحيح مسلم: برقم: (1218):2/ 888.

(7) مشارق الأنوار: 1/ 477.

(8) المصدر نفسه.

5- عبد القيس:

في حديث النبي ﷺ :((صلاة الجماعة تفضل صلاة الفذ بسبع وعشرين درجة)) [1]، قال القاضي عياض في تعريف الفذ: ((المنفرد المصلي وحده، ولغة عبد القيس فيه: فنذ، بالنون وهي غنة، وكذا يقوله أهل الشام)) [2].

6- عدي الرباب:

نقل عنهم القاضي عياض مرة واحدة في مادة (د ع و) فقال: ((دعوة بالفتح هي الطعام المدعو إليه سمي بذلك، وفي النسب: الدعوة بالكسر، هذا عند أكثر العرب إلا عدي الرباب، فإنهم يقلبون فيفتحون في النسب ويكسرون في الطعام)) [3].

7- عك:

شاركت قبيلة عك التي ينتهي نسبها إلى يعرب بن قحطان[4] في اللهجات العربية، وقد نقل عنهم القاضي عياض في موضع واحد في مادة (ط هـ) فقال: ((طه: يا رجل بالنبطية، كذا ذكره البخاري في التفسير وصححه بعضهم، وقال: هي لغة عك)) [5].

8- قريش:

قال القاضي عياض: ((العرب كانت تتمادح بكسب المال ولاسيما قريش، وقد عرفوا بقريش التجار وسمّوا بذلك من التقرش وهي التجارة على أحد الأقوال)) [6]، وذكر بعضًا من لهجتها فمن ذلك تعريف القاضي عياض بكلمة (عقرى) حيث قال: ((هي كلمة تقولها اليهود للحائض ... وفي البخاري: أنها لغة قريش)) [7].

---

(1) صحيح البخاري: برقم: (619): 1/ 231.

(2) مشارق الأنوار: 2/ 251.

(3) المصدر نفسه: 1/ 411.

(4) ينظر: معجم البلدان: 4/ 142.

(5) مشارق الأنوار: 1/ 517.

(6) إكمال المعلم: 486- 487.

(7) مشارق الأنوار: 1/ 309.

9- الكلابيون:

بنو كلاب كان لهم نصيب في اللهجات العربية التي ذكرها، وقد كان لهم موضع واحد عند القاضي عياض في قوله: ((الدَّواء والدِّواء: بالفتح والكسر، والكسر لغة الكلابيين)) [1].

10- كنانـــة:

نقل القاضي عياض من لهجة كنانة قولهم: ((نعِم: بكسر العين)) [2]، ونسب القاضي عياض هذه اللهجة إلى: ((كنانة وأشياخ قريش، وبها قرأ الكسائي)) [3].

وفي ختام هذا المطلب أود أن أثبت بعض الملاحظات اللغوية على منهج القاضي عياض في اللهجات العربيـــة الفصيحة على النحو الآتـــي:-

أ- يذكر اللغة ويريد بها اللهجـــة.

ب- اعتمد كثيرًا على قبائل اليمن وجنوب الجزيرة، وهي أقل شأنًا من قبائل وسط الجزيرة الفصيحة.

ج- اهتم باللهجات التي تعتمد على الســماع، وهذا من ضمن اهتمامه بالرواية وأصولها في علمي الحديث والتأريخ.

د- أجرى في بعض المواضع مقارنة بين اللهجات، ومن ذلك مقارنته بين الحجاز وتميم في قوله: ((على لغة أهل الحجاز يقولون: برَأت من المرض، وتميم يقولون: برِئت بكسر الراء)) [4]، وقال في موضع آخر عن كلمة أخرى: ((والفتح لغة الحجازيين، وتميم تكسر وتهمز ولا تهمز)) [5].

هـ- ذكر القبائل العربية بأسمائها من دون ذكر بني فلان على هذا النحو وقد أشار إلى هذا المنهج بقوله: ((لم يقل فيه العرب: بنو الأزد ولا بنو الأسد، وإنما يذكرون القبيل باسمه مثل: قيس، وقريش، و لخم، وجذام وغيرها من القبائل التي لا تضاف إليها ابن)) [6].

---

(1) إكمال المعلم: 7/ 111.

(2) مشارق الأنوار: 2/ 33.

(3) المصدر نفسه.

(4) المصدر السابق: 1/ 128.

(5) إكمال المعلم: 1/ 327.

(6) مشارق الأنوار: 1/ 109.

المطلب الثالث: الظواهر اللهجية

اصطلح القاضي عياض على تسمية بعض اللهجات بظواهر لغوية ونحوية، ولهذه التسمية أثرها في تمييز اللهجات، وهو بوصفه باحثًا في غريب الحديث به حاجة ماسة إليه ولاسيما في اختلاف الروايات.

ويمكنني تقسيم هذا المطلب على قسمين، أتناول في الأول: مصطلحات الظواهر وأمثلتها، وفي الثاني: ما خالف تلك الظواهر فوصف بالشاذ أو الضعيف أو غيرهما.

أولاً: مصطلحات الظواهر اللهجية

1- لغة من يجزم بـ (لن):

وردت على القاضي عياض بعض الروايات التي جاء فيها الفعل المضارع مجزومًا بـ (لن) مع العلم أن (لن) من أدوات النصب فخرّجها بقوله: ((هي لغة من يجزم بلن)) (1)، وقد نعتها في موضع بقوله: ((لغة شاذة لبعض العرب تجزم بلن)) (2).

2- الإشباع:

ورد في خبر الرجل الذي اتهم أحدهم بالنفاق فقيل له: ((الا تقولوه، يقول لا إله إلا الله)) (3)، قال القاضي عياض: ((تظن في الظاهر أنه خطاب للجميع، فان كان على هذا فهو وهم، وصوابه: أفلا تقولونه؟، قال بعضهم: ويحتمل أن يكون خطابًا للواحد، فأشبع الضمة وهي لغة كما قال: (أدنو فأنظور)، يريد: أنظر، ومثله: ما روي في أذان بلال: الله أكبار، فأشبع الفتحة)) (4).

---

(1) مشارق الأنوار: 1/ 484.

(2) المصدر نفسه: 1/ 470.

(3) الآحاد والمثاني لأحمد بن عمرو بن الضحاك أبو بكر الشيباني ت 287 هـ تحقيق: د. باسم فيصل أحمد الجوابرة، دار الراية، الرياض، ط/ 1، 1411هـ– 1991 م: 3/ 471.

(4) مشارق الأنوار: 2/ 330.

3- لغة من يميـــل:

تأول القاضي عياض بعض الروايات على هذه اللغة فمن ذلك رواية زيد بن ثابت[1] الـذي سـأل ابن عباس[2] - رضي الله عنهما - بقوله: ((تفتي أن تصدر الحائض قبل أن يكون آخر عهدها بالبيت؟ فقال له ابن عباس: إمّا لا)) [3]، قال القاضي عياض: ((عند الطبري: إمّا لـي، وكـذلك قرأتـه بخـط الأصـيلي في كتاب البخاري، والمعروف في كلام العرب فتح اللام، إلا أن يكون على لغة من يميل - فالله أعلـــم))[4].

4- لغة عن أبيهمـــا:

تتبع القاضي عياض سند الحديث في صحيح مسلم يرويه عن أحمد بن إبراهيم الدورقي حدثـه بـه عبد الصمد، حدثهم به شعبة بن العلاء وسهيل عن أبيهما عن أبي هريرة ﷺ، قال القاضي عيـاض: ((كـذا وقع، قال بعض شيوخنا: صوابه: عن أبويهما، لأن كل واحد إنما حدث عن أبيه وليـسا بـأخوين، إلا علـى لغة من قال: أبيهما، بحذف الواو وفتح الباء فيصح على هذا)) [5].

5- لغة أكلوني البراغيث:

عزا القاضي عياض هذه اللغة إلى بني الحارث من العـرب [6]، وقـال: ((هـي لغـة بعـض العـرب بإظهار علامة واو الجماعة مع تقدم الفعل، فيقولون: ضربوني القوم، وأكلوني البراغيث)) [7]، ثم بيّن رأيـه في هذه اللغة فقال: ((والأحسن في الكلام والأفصح والأشهر حذفه وإفراد الفعل، وبهذا تكرر في الكتـاب العزيز وصحيح الحديث ومشهور أشعار العرب، وقد جاء في بعضها تقديمه وهو قليل)) [8].

---

(1) زيد بن ثابت بن الضحاك الأنصاري الخزرجي أبو سعيد، كان من الراسخين في العلم، مات سنة 45هـ، ينظر: الإصابة:1/ 561-562.

(2) عبد الله بن العباس بن عبد المطلب القرشي الهاشمي ابن عم رسول الله ﷺ، حبر الأمة في العلم، مات بالطائف سنة 68هـ ينظر: الإصابة:2/ 330.

(3) صحيح مسلم: برقم: (1328): 2/ 963.

(4) إكمال المعلم: 4/ 417.

(5) المصدر نفسه: 4/ 558.

(6) المصدر نفسه: 2/ 598.

(7) المصدر نفسه: 7/ 456.

(8) المصدر نفسه.

6- لغة تقديــم الضمير (وهي اصطلاح آخر للغة أكلوني البراغيث):

وجّه القاضـي عيـاض روايـة الحـديث: ((وغـضب حتـى احمرتـا عينـاه)) [1]، فقـال: ((والوجـه والصواب: احمرت، إلا على لغة لبعض العرب في تقديم الضمير)) [2].

7- لغة من يجمع علامتين في الخطاب:

روي أن أبا بكر الصديق ﷺ خصَّ شيئاً من ميراثه لابنته عائشة - رضي الله عنها -، فلّما حضرته الوفاة قال: ((... وددت والله أنك كنت حزتيه ...، ولكن إنما هو اليوم مال الـوارث)) [3]، وجّـه القاضـي عياض هذه الرواية بقوله: ((اتفقت رواية أصحاب الموطأ علـى هـذا ووجـه الكـلام (حزتـه) إذ لا يجتمـع علامتان للتأنيث؛ لكنها لغة لبعض العرب في خطـاب المؤنـث، ويلحقـون في خطـاب المـذكر بالكـاف ألفـاً فيقولون أعطيتكاه)) [4].

ثانياً: شواذ القواعد اللهجية وضعيفها:

من المعلوم أن لكل قاعدة شواذ، وقد شملت هذه المعلومة اللهجات العربية فان لكل قبيلة قواعد لهجية وإن كانت غير مقعدة تحريرًا أو غير مقننة فنيًا ولذلك عرف العرب لغات شاذة وضعيفة مثلما عرفـوا اللغات الفصيحة والصحيحة، ومن هنا أشار القاضي عيـاض إلى اللغـات الـشاذة والـضعيفة، وقـد انـتهج منهجًا في تناوله هذه اللغات على ما يأتي:-

1- تقوية اللغة الضعيفة بالنصوص والأقوال:

قال القاضي عياض: ((يقال: مهرت المرأة وأمهرتها أعطيتها صداقاً، وأنكر أبو حاتم (أمهرت) إلا في لغة ضعيفة، وحديث: (أمهرها نفسه) [5] يرد عليه، وصححها أبو زيد وقال: تميم تقول: أمهرت)) [6].

---

(1) صحيح مسلم: برقم: (37): 1/ 64.

(2) مشارق الأنوار: 1/ 318.

(3) سنن البيهقي الكبرى برقم: (11784): 6/ 178.

(4) مشارق الأنوار: 1/ 339.

(5) صحيح البخاري: برقم: (905): 1/ 321.

(6) مشارق الأنوار: 1/ 635.

2- الحكم بالشاذ من اختصاص علماء اللغة:

لم يتجاوز القاضي عياض بالحكم على اللغات بأنها شاذة إلا بتصريح من علماء اللغة فهم المختصون بذلك، فمن ذلك قوله (آمين): ((حكى الداودي تشديد الميم مع المد. وقال هي لغة شاذة ولم يعرفها غيره، وقد خطأ ثعلب قائلها)) [1]، وقال عن لغة شاذة أخرى في موضع: ((كذا حكاه سيبويه في الشاذ)) [2].

3- اللغة القليلة والرديئة:

وصف القاضي عياض بعض اللغات بأنها قليلة ورديئة كما جاء في مادة (و ق ف) من قوله: ((إذا أوقف الرجل، كذا، والصواب (وقف) ثلاثي، لكن قيل: (أوقف) في لغة قليلة رديئة عندهم، وحكى صاحب الأفعال: أوقفت الدار والدابة لغة بني تميم)) [3].

4- لغة السوء:

عبّر القاضي عياض بـ (لغة السوء) في موضع عن الخطأ القولي والإملائي في اللغة فقال: ((قال أبو حاتم: يقول: اقرأ عليه السلام، وأقرئه الكتاب، ولا تقل: أقرئه السلام إلا في لغة سوء إلا إذا كان مكتوباً فتقول ذلك، أي: اجعله يقرؤه كما تقول في الكتاب)) [4].

---

(1) إكمال المعلم: 2/ 298.

(2) مشارق الأنوار: 2/ 463.

(3) المصدر نفسه: 2/ 503.

(4) المصدر نفسه: 2/ 294.

المطلب الرابع: تعدد اللغات

أشار القاضي عياض إلى تعدد اللغات عند العرب، وهذه اللغات أو اللهجات أوجدها اللسان العربي الفصيح في ربوع الجزيرة العربية، وقد نقلت عنهم هذه التعددية اللغوية، وهي دليل على قدرتها على التعايش، وسمة مميزة في خصائصها؛ لذلك نجد ابن جني ت 392 هـ لا يتردد في عقد باب سمّاه ((باب اختلاف اللغات وكلها حجة)) (1)، وهو يعلل ذلك بقوله: ((وذلك لأن العرب وإن كانوا كثيرًا منتشرين، وخلقًا عظيمًا في أرض الله غير متجحرين، ولا متضاغطين، فإنهم بتجاورهم وتلاقيهم وتزاورهم يجرون مجرى الجماعة في دار واحدة، فبعضهم يلاحظ صاحبه ويراعي أمر لغته كما يراعي ذلك من مهم أمره، فهذا هذا)) (2).

هذا وقد اختار القاضي عياض في تعدد اللغات لغة الأرقام فهو يذكر أن هذه لغة، وإفرادها بهذا الشكل يعني واحدة، ويذكر أن في ذلك لغتين أو ثلاث لغات إلى أن أتمّها بعشر لغات، لذلك سأتناول ترتيب المادة اللغوية في هذا المطلب على وفق الترقيم الرياضي الآتي:-

1- ما فيه لغة واحدة:

ذكر القاضي عياض لغة واحدة على رأي بعض العلماء، وقد أفاد من ورود اللغة الواحدة في التوجيه اللغوي، وقد اعتمد عليها في الرد على المخطِّئين والدفاع عن الرواة ولاسيما شيوخه الأجلاء.

فمن ذلك قوله: ((قال الكسائي: كفأت الإناء، وكل شيء قلبته، ولا يقال، أكفأته، قال القتبي: أكفأته أيضاً لغة)) (3)، وقد بيّن ذلك بقوله: ((يقال: كفئت القدر: كببتها وقلبتها لتفرغ ما فيها، وكفأت الإناء إذا أملته، وقال ابن السكيت: يقال كفأت وأكفأت)) (4).

ومن هذا القبيل قوله: ((نكيت العدو وأنكيته نكاية، قال صاحب العين: ونكأت لغة، فعلى هذا تتوجه رواية شيوخنا في الحذف)) (5).

وربما رجّح القاضي عياض وجود لغة منقولة ولو كانت واحدة على رأي لغوي فمن ذلك قوله: ((يا فل: هو ترخيم يا فلان، ولا يقال إلا في النداء وقيل هو لغة أخرى في ذلك وهو الأشهر)) (6).

---

(1) الخصائص: 2/ 12.

(2) المصدر نفسه: 2/ 17 – 18.

(3) إكمال المعلم: 6/ 380.

(4) المصدر نفسه.

(5) المصدر نفسه: 6/ 394.

(6) مشارق الأنوار: 2/ 264 – 265.

2- ما فيه لغتان:

اهتم القاضي عياض بورود اللغتين في المادة الواحدة ووظّفها لغويًا، فكانت عنده اللغة الواحدة وأختها خير معين تجاه كثير من القضايا اللغوية، ويمكن تعرف التوجيه اللغوي للّغتين عند القاضي عياض على ما يأتي:-

أ- الفصاحة:

الفصاحة من النقاط المهمة التي أكدها القاضي عياض في موضوع تعدد اللغات، ومنها اللغتان فلا يعني بالضرورة وجود لغتين يتطلب إلغاء إحداهما، بل من الممكن جدًا أن تكون كلتاهما فصيحتين.

فمن ذلك قوله: ((الجَهد بالفتح، والجُهد بالضم: إذا كان من الاجتهاد والمبالغة ففيه الوجهان، قال ابن دريد: وهما لغتان فصيحتان: بلغ الرجل جهده وجهده)) [1].

ب- الشهرة:

أشار القاضي عياض إلى أن اللغة الثانية لا تؤثر في شهرة الأولى فكلتاهما مشهورة ومن ذلك قوله: ((الغذاء يمد ويقصر، لغتان مشهورتان)) [2].

ج- توجيه الروايات:

أفاد القاضي عياض من اللغتين في توجيه الروايات فإعمالهما أولى من إهمال إحداهما ففي الحديث ((الرغباء إليك والعمل)) [3]، قال القاضي عياض: ((رويناه بفتح الراء وضمها، فمن فتح مدَّ وهي رواية أكثر شيوخنا، ومن ضمّ قصر، وكذا كان عند بعضهم، ووقع عند ابن العتاب وابن عيسى من شيوخنا معاً، قال ابن السكيت: هما لغتان كالنُّعمى والنَّعماء)) [4].

---

(1) المصدر نفسه: 1/ 253.

(2) المصدر نفسه: 2/ 249.

(3) صحيح مسلم: برقم: (1184): 2/ 841.

(4) مشارق الأنوار: 1/ 470.

د- نظام تقليب الحروف:

قد يلجأ القاضي عياض إلى الإفادة من نظام تقليب الحروف في تعدد اللغات مثلما رأى أن تقديم الحروف وتأخيرها من أسباب تعدد اللغتين فمن ذلك قوله: ((أجحم القوم، بتقديم الجيم على الحاء ومعناه: تأخر، ويقال – أيضًا -: بتقديم الحاء على الجيم لغتان معروفتان)) [1].

هـ – التصحيح:

لم يأخذ القاضي عياض بتعدد اللغات على وجه العموم، وإنما أخضعها لمختبره اللغوي من أجل بيان صحتها أو إعلالها، فقد لجأ إلى التصحيح وبيان الصحيح من اللغات فمن ذلك لفظ: (المئشار) بأنه لغة أخرى لـ (المنشار) فقال: ((المئشار مهموز.. والمنشار بالنون، وهما لغتان صحيحتان، بالنون والهمز، ويُسّهل فيقال بالياء ولا يهمز)) [2]، فهو هنا صحَّح اللغتين، إلا أنه في موضع آخر لم يصحح، وذلك عندما بيّن معنى (أعوَل) قال: ((عوّلت.. وأعولت: وهو البكاء بصوت، وهما لغتان عند بعضهم، ولم يصحح أكثرهم إلا أعوَل)) [3].

3- ما فيه ثلاث لغات:

أورد القاضي عياض ثلاث لغات للمادة اللغوية الواحدة في أكثر من موضع، ويمكن تقسيم هذه المواضع على قسمين وهما:

أ- الحركات:

وأعني بها توارد الحركات الثلاث (الفتحة، والضمة، والكسرة) على بنية الكلمة فمن ذلك مثلًا قوله ﷺ: ((كمل من الرجال كثير)) [4]، قال القاضي عياض في: (كمل): ((يقال: بفتح الميم وضمها وكسرها ثلاث لغات، أي: انتهى في الفضل نهاية التمام والكمال دون نقص)) [5].

---

(1) المصدر السابق: 1/ 218

(2) اكمال المعلم: 8/ 555.

(3) المصدر نفسه: 3/ 374.

(4) صحيح مسلم: برقم: (2431): 4/ 1886.

(5) مشارق الأنوار: 1/ 554.

وأحيانًا يعزز اللغات الثلاث بأقوال أئمة اللغة، مثلما قال عن (الخدعة): ((ثلاث لغات، خدعة بضم الخاء وسكون الدال، وبضم الخاء وفتح الدال، وبفتح الخاء وسكون الدال، حكاه كله ابن السكيت وأبو عبيد وغيرهما من الأئمة))[1].

ب- الحروف:

تبدل الحروف فيما بينها، وأحوال الحرف العربي وما يعتريه من حذف أو تسهيل أو تخفيف كل ذلك شارك في وجود ثلاث لغات في بعض المفردات اللغوية ومن ذلك اللغات الثلاث في (الأترجة) قال القاضي عياض: ((الاترجة: بضم الهمزة وتشديد الجيم ويقال أيضًا: أترنجة بزيادة نون، وفيها لغة ثالثة: ترنجة، بغير همزة حكاها أبو زيد))[2].

4- ما فيه أربع لغات:

أورد القاضي عياض أربع لغات في (الحمو) بعد أن عرّف به فقال: ((قال ابن السكيت: كل شيء من قبل الزوج أخوه أو أبوه أو عمه فهم الأحماء، يقال: هذا حمُوك، مضموم الميم في الرفع، ورأيت حماك، ومررت بحميك، ولغة أخرى: هذا حمؤك، بسكون الميم وهمزة مرفوعة، ورأيت حماك، ومررت بحمئك، أجرى الأعراب في الهمزة، ولغة ثالثة: هذا حمُك، ورأيت حمَكَ ومررت بحمك بغير همزة ولا واو، ولغة رابعة، يقال: هو حماها، ورأيت حماها، ومررت بحماها))[3].

5- ما فيه خمس لغات:

ذكر القاضي عياض خمس لغات لمادة (ط س ت) دون أن يعدّدها فقال: ((فيها لغات: طَست، وطِست، وطَس، وطِس، وطَسة: الفتح والكسر في جميعها، وجمعها: طساس، وطسات، وطسيس، وطسوس، وطسوت))[4].

---

(1) إكمال المعلم: 3/ 619.

(2) مشارق الأنوار: 1/ 29.

(3) إكمال المعلم: 7/ 60.

(4) مشارق الأنوار: 1/ 517.

6- ما فيه ست لغات:

عدّ القاضي عياض في (الفم)، ست لغات فقال: ((يقال: فم وفـم وفـم، ثـلاث لغـات بتخفيـف الميم، ويقال: بتشديدها – أيضًا – بالثلاث لغات فتأتي ستًّا)) [1].

7- ما فيه سبع لغات:

تعددت اللغات في (القلنسوة) حسب ما ذكره علماء اللغة إلا أن أبا بكر بن الأنباري ت 328 هـ جمعها فكانت سبع لغات، وهذا ما ذكره القاضي عياض في قوله: ((القلنـسوة: معلومـة، إذا فتحـت القـاف ضممت السين وقلته بالواو، وإذا ضممت القاف كسرت السين وقلته باليـاء قلنـسية، وأنكـر يعقـوب ضـم اللام، وقالوا في الجميع أيضًا: قلاس مثل جوار وقَلَنْسٍ، وقالوا في الواحـد قلنـساة أيـضًا، قـال ابـن دريـد: وأراها مشتقة من قلنس الرجل الشيء اذا غطاه وستره، النـون زائـدة، وقـال الانبـاري: فيهـا سـبع لغـات، الثلاث المتقدمة، وقليسية بالياء، وقلينسة، وقليسة، وقلساة، فأما الـثلاث الـتي باليـاء فمـصغرة، ومـا عـداها فمكبر)) [2].

8- ما فيه ثماني لغات:

جمع القاضي عياض ثمانيَ لغاتٍ لـ (هيهات)، وقد جمعها من غير عـدّ وإنمـا اعتمـد الـسرد مـن خلال ورود هذه اللفظة في القرآن الكريم وروايات الحديث النبوي وكلام العرب وآراء علماء اللغة ويمكـن جمع اللغات الثماني في (هيهات) على النحو الآتي[3]:-

أ هيهات : بفتح الهاء والتاء كما جاء في القرآن الكريم [4].

ب أيْآت : بمد الهمزة الثانية وفتحها وسكون الياء كما وردت في بعض روايات الإمام مسلم[5].

ج أيْهَات : لغة، كأن الهمزة بدل من الهاء [6].

---

(1) المصدر نفسه: 2/ 266.

(2) مشارق الأنوار: 2/ 311.

(3) ينظر: المصدر نفسه: 1/ 90.

(4) قال – تعالى -: ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾ سورة المؤمنون: 23/ 36.

(5) ينظر: مشارق الأنوار: 1/ 90.

(6) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم لأبي الحسن ابن سيده ت 458هـ تحقيق: د.عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط/ 1، 1421 هـ – 2000 م:4/ 343.

د	إيهات	: فيها لغة[1].
هـ	هيهاه	: بالوقف على الهاء[2]، على مذهب سيبويه والكسائي[3].
و	هيهَاتَ	: قال الكسائي: من نصبها وقف عليها بالهاء، وإن شاء بالتاء[4]، وقد بنيت عندهم في غير الوقف على الفتح كأنه أسم ضم إلى اسم كحضرموت[5].
ز	هيهاتِ	يجوز في (هيهات) كسر التاء [6]، فمنهم من يرى كسر التاء فيقف عندهم بالتاء، وينوّن إن شاء لأنها عنده جمع هيهة مثل: بيضة وبيضات، ومن لم ينون فللفرق بين المعرفة والنكرة[7].
ح	يهياه	: على هذا الترتيب بتضعيف الياء [8].

9- ما فيه تسع لغات:

أورد القاضي عياض في (الأصبع) تسع لغات فقال: ((لفظ به على جميع وجوه النطق بلفظ (أفعل) فعلًا واسمًا، وذلك تسعة وجوه: كسر الهمزة مع كسر الباء وضمّها وفتحها ثلاث لغات وكذلك مع فتح الهمزة ومع ضمها)) [9].

قال صاحب القاموس: ((الأصبع مثلثة الهمزة، ومع كل حركة تثلث الباء، تسع لغات)) [10].

ويبدو لي - والله أعلم - أن بعضًا من هذه اللغات التسع لا تتحمله اللغة العربية لأسباب منها ثقل الانتقال بالحركات لتعذر النطق بها أو صعوبته، ومنها ما عُدِمَ وجودُه في لغة العرب الفصيحة الجيدة، ومنها وروده بلغات رديئة وشاذة وضعيفة.

---

(1) ينظر: المحيط في اللغة للصاحب إسماعيل بن عماد ت 385 هـ، تحقيق: الشيخ محمد حسن آل ياسين، عالم الكتب، بيروت، ط/ 1، 1414 هـ - 1994 م: 4/ 92.

(2) ينظر: القاموس المحيط: 4/ 314.

(3) ينظر: مشارق الأنوار: 1/ 90.

(4) ينظر: المحكم: 4/ 343.

(5) ينظر: مشارق الأنوار: 1/ 90.

(6) ينظر: الصحاح: مادة (هيه): 6/ 2258.

(7) ينظر: مشارق الأنوار: 1/ 90.

(8) ينظر: لسان العرب، لمحمد بن مكرم ابن منظور الأنصاري الأفريقي المصري، ت711هـ دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط/ 1، 1424 هـ - 2003 م: 13/ 686.

(9) مشارق الأنوار: 1/ 77.

(10) القاموس المحيط: 3/ 49.

وقد حكى صاحب كتاب خلق الإنسان في اللغة (إصبُع) بكسر الهمزة وضم الباء وقال عنه: ((وهذا المثال معدوم في كلام العرب من الأسماء والأفعال)) [1].

10- ما فيه عشر لغات:

ذكر القاضي عياض في كلمة (الأف) عشر لغات بعد أن عرّف بها فقال: ((الأف: كلمة معناها التبرم، تستعمل هذه الكلمة في كل ما يستقذر، وفيه عشر لغات: أف بغير تنوين بالفتح والضم والكسر هذه ثلاث، وكذلك بالتنوين فهذه ست، وبالسكون وضم الهمزة وبالفتح وكسر الهمزة، وأفى، وأفه بضم الهمزة فيها، فهذه عشر)) [2].

وقد عدّها أيضًا في موضع آخر فقال: ((أف: فيه عشر لغات: ضم الهمزة مع سكون الفاء، وفتح الفاء وضمّها وكسرها، بتنوين في الجميع وبغير تنوين، وأفّة: بفتح الهمزة والفاء مشددة وفتح التاء منونة آخره، وأفّى: بضم الهمزة وتشديد الفاء مقصور، وإفٌ بكسر الهمزة وفتح الفاء مشددة)) [3].

---

(1) خلق الإنسان في اللغة: 59.

(2) إكمال المعلم: 7/ 275.

(3) مشارق الأنوار: 1/ 78.

المطلب الخامس: العربيـة لغة الإسـلام

ناقش القاضي عياض بعض أوجه تأثير الإسلام في لغة العرب، وفضل الإسلام معروف في حفـظ اللغة كما قال ابن خلدون ت 808 هـ: ((لولا الدين والقرآن الكريم والسنّة لاندثرت اللغة كليًا، ولكن الله حفظها بحفظ القرآن الكريم ولله الأمر من قبل ومن بعد)) [1].

تناول القاضي عياض هذا الموضوع من زاويتين هما: الأولى لغة النصوص الإسلامية التي تـشمل لغة القرآن الكريم ولغة النبي ﷺ ولغة بعض الصحابة رضي الله عنهم، والثانية لغة العلوم الإسلاميـة.

وكلتا اللغتين بطبيعة الحال باللسان العربي، والصفة الإسلامية التي صبغت اللغة العربيـة جعلتهـا لغة معجزة للقرآن، ولغة أفصح العرب للنبي ﷺ، ولغة دقيقة وعالية للعلوم الإسلاميـــة.

أولاً: العربية لغة النصوص الإسلامية

1- لغة القرآن الكريـــــم:

لقد تأثر العرب بالقرآن الكريم كثيرًا حتى وصل بهم الأمر إلى أن يجروا كلامهم على سنن القرآن في ترقيق اللغة وتهذيبها ويعتدون به في ذلك[2].

وقد عزا القاضي عياض بعض الاستعمالات اللغوية إلى القرآن الكـريم وعـدّه لغـة ينـسب إليهـا فمن ذلك قوله: ((الزوج يقع على الذكر والأنثى وهي لغة القرآن)) [3]، وأشار إلى أن مـن لغـة القـرآن مـا جاء على لسان العرب ضمن ذلك قوله: ((الهدي: بالتثقيل والتخفيف ما يهدى إلى بيت الله من بُدنة، وأهل الحجاز يخففونه، وهي لغة القرآن، وتيم وسفلى قيس يثقلونه)) [4].

وفي حديث النبي ﷺ: ((أما أحدهما فأوى إلى الله فـآواه الله)) [5]، قـال القاضـي عيـاض: ((الأول مقصور ثلاثي غير متعد، والثاني ممدود رباعي معدى وهو قول الأصمعي وهذه لغة القرآن، قال الله تعـالى: ﴿إِذْ أَوَى ٱلْفِتْيَةُ إِلَى ٱلْكَهْفِ﴾ [6]، وقال في الثاني: ﴿أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَـَٔاوَىٰ﴾ [7])) [8].

---

(1) مقدمة ابن خلدون: 379- 380.

(2) ينظر: أثر القرآن الكريم في اللغة العربية، أحمد حسن الباقوري، دار المعارف بمصر، ط/ 3، 1983 م: 59.

(3) مشارق الأنوار: 1/ 501.

(4) المصدر نفسه: 2/ 454.

(5) صحيح مسلم: برقم: (2176): 4/ 1713.

(6) سورة الكهف: 18/ 10.

(7) سورة الضحى: 93/ 6.

(8) إكمال المعلم: 7/ 66.

ولقد وجد القاضي عياض بعض لغة القرآن مما لم يستعمله العرب كما في قوله: ((المشعر الحرام: بفتح الميم، وتقوله العرب: بكسرها وهو أكثر، لكنه لم يقرأ بها في القرآن)) [1].

ولقد وصف القاضي عياض لغة القرآن بأنها ((الفصيحة)) فقال: ((بهت الرجل: دهش، على ما لم يسمَّ فاعله وهي لغة القرآن الفصيحة)) [2].

2- لغة النبي محمد ﷺ:

لَما كان النبي محمد ﷺ أفصح من نطق بالضاد، وأنَّ الثابت الصحيح الموثوق بروايته من لفظ الرسول ﷺ يجري مجرى القرآن في إثبات القواعد الكلية[3]؛ انطلق القاضي عياض من الروايات التي ثبتت عنده صحتها لينسب إلى النبي ﷺ بعض اللغة واصطلح عليها بـ (لغة النبي).

ففي قوله ﷺ: ((الحرب خَدعة)) [4]، قال القاضي عياض: ((بفتح الخاء وسكون الدال كذا للهروي وأكثر الرواة للصحيحين، وضبطها الأصيلي بضم الخاء وهما صحيحتان، قال أبو ذر الهروي: وبفتحها لغة النبي ﷺ)) [5].

وقد نقل القاضي عياض خلاف اللغويين في ضبط (الضعف) الذي هو ضد القوة هل هو بالفتح أم بالضم وقد ذكر لغة النبي ﷺ في ذلك فقال: ((إن لغة النبي ﷺ الضم)) [6].

3- لغة الصحابة.

بين النبي ﷺ للمخاطبين من أصحابه ما عسى الحاجة إليه من معرفة بيان لجمل الكتاب وغامضه ومتشابهه وجميع وجوهه التي لا غنى بهم وبالأمة عنه فاستغنوا بذلك عما نحن إليه محتاجون من معرفة لغات العرب واختلافها والتبحر فيها والاجتهاد في تعلم العربية الصحيحة التي نزل بها الكتاب وورد البيان[7].

---

(1) مشارق الأنوار: 1/ 641.

(2) إكمال المعلم: 8/ 60.

(3) ينظر: الاقتراح: 56.

(4) صحيح البخاري برقم: (2865): 2/ 1102.

(5) مشارق الأنوار: 1/ 360.

(6) المصدر السابق: 2/ 106.

(7) ينظر: تهذيب اللغة لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري ت 370هـ تحقيق: عبد السلام محمد هارون، المؤسسة المصرية للتأليف والنشر، دار القومية للطباعة، 1384هـ – 1964م: 1/ 4.

وقد اختار القاضي عياض من بين الصحابة الصحابي الجليل أبا هريرة ﷺ فقد نسب إليه لغة فمن ذلك حديث النبي ﷺ: ((اللهم إنما أنا بشر فأيما رجل سببته أو جلدته أو لعنته فاجعله له زكاة وأجراً))[1]، قال القاضي عياض: ((عن ابن عمر: أو جَلَدُّهُ، أي: جلدته، قال أبو الزناد: هي لغة أبي هريرة على إدغام المثلين))[2].

وقد وردت هذه اللغة كذلك في حديث النبي ﷺ: ((إذا قلت لصاحبك: (أنصت) يوم الجمعة والإمام يخطب فقد لغيت))[3]، قال القاضي عياض: ((وذكر قول أبي الزناد: هي لغة أبي هريرة، وإنما هو: لغوت))[4].

ثانياً: العربية لغة العلوم الإسلامية

1- لغة الحديث النبوي:

كانت لغة الحديث موضع دراسة علمية دقيقة في مختلف أوساط العلم، فمباحثهم اللغوية قامت بتقديم أروع ما خلّفته مجالات البحث في علم اللغة العربية خدمة للكتاب والسنّة[5].

ففي الحديث: ((إني حلبت من ثدي امرأتي لبناً))[6]، قال القاضي عياض: ((كذا جاء في الحديث، وكذا يستعمله الفقهاء... قال أبو عبيد: والمعروف في كلام العرب: لبانها، وقال غيره: اللبان لبنات آدم، واللبن لسائر الحيوان))[7].

2- لغة العقيـــدة:

حين جاء الإسلام بعقيدة التوحيد أمرهم أن يعتنقوها بأداء الشهادتين، فحذرهم بأن الخروج منها يكون أحياناً بلفظ جاهلي أو قول الكفر والعياذ بالله، ومن ذلك ما أبطلته العقيدة الإسلامية من مفردات في لغة العرب تؤثر في عقيدة المسلم وإيمانه، وقد أشار القاضي عياض إلى ذلك بقوله: ((أن (لو) تفتح عمل الشيطان أي: أن قولها واعتياد معناها يظهر الطعن على القدر، ويفضي بالعبد إلى ترك الرضى بما أراده الله؛

---

(1) مسند أحمد برقم: (15329): 3/ 400.

(2) مشارق الأنوار: 1/ 233.

(3) صحيح مسلم: برقم: (851): 2/ 583.

(4) إكمال المعلم: 3/ 242.

(5) الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية: 149.

(6) موطأ مالك برقم: (15): 2/ 117.

(7) مشارق الأنوار: 1/ 574.

لأن القدر إذا ظهر بما يكره العبد قال: لو فعلت كذا لم يكن كذا، وقد مرّ في علم الله أنه لا يفعل إلا ما فعل، ولا يكون إلا الذي كان)) [1].

ومن ذلك ما أبطله الإسلام من معتقدات العرب القولية فقد قال القاضي عياض: ((كانت العرب تقول إن الغيلان – الجن – تتراءى للناس فتغول غولاً، أي: تتلون لهم وتضلهم عن الطريق وتهلكهم، فأبطل النبي ﷺ هذا الشأن)) [2].

3- لغة الشـــرع:

قد مر معنا بيان المعنى اللغوي والمعنى الشرعي عند القاضي عياض وذلك في المبحث الثاني من هذا الفصل، إلا أنني هنا سأتناول المقارنة اللغوية بن لغة العرب ولغة الشرع في ضوء ما ناقشه القاضي عياض، فقد ذكر مثلاً في تعريف (القنوت) قوله: ((القنوت في كتاب الله تعالى وحديث نبيه المصطفى ﷺ ولسان العرب: لفظة منصرفة تكون بمعنى: الطاعة، وبمعنى: السكوت، وقيل: هذان في آية: ﴿وَقُومُواْ لِلَّهِ قَٰنِتِينَ﴾[3]، والحديث: (كنا نتكلم في الصلاة) [4] يشهد للسكوت، وقيل: القنوت طول القيام، وقيل ذلك في قوله: ﴿أَمَّنْ هُوَ قَٰنِتٌ ءَانَآءَ ٱلَّيْلِ﴾[5]، وفي الحديث: (أفضل الصلاة طول القنوت) [6]، وقيل: الخشوع، وقيل: الدعاء، وقيل: الإقرار بالعبودية، وقيل: الإخلاص، وقيل: أصله الدوام على الشيء، وإذا كان هذا أصله فمديم الطاعة قانت، وكذلك الداعي والقائم في الصلاة والمخلص فيها والساكت فيها كلهم فاعلون للقنوت)) [7].

---

(1) المصدر نفسه: 1/ 593.

(2) المصدر نفسه: 2/ 234.

(3) سورة البقرة: 2/ 238.

(4) صحيح البخاري برقم: (4260): 4/ 1648.

(5) سورة الزمر: 39/ 9.

(6) صحيح مسلم برقم: (756): 1/ 520.

(7) إكمال المعلم: 2/ 468 – 469.

المبحث السابع

الظواهر اللغوية

المطلب الأول: العجمة واللحن

عدّ القاضي عياض تتبع الأعجمي والملحون والتنبيه عليه من الغايات المهمة في تهذيب اللغة، ولاسيما أنه يتعامل مع النصوص اللغوية ومن أبرزها حديث النبي ﷺ.

وفي هذا المطلب سأتناول الخطوط العامة في منهج البحث اللغوي عند القاضي عياض في تعامله مع العجمة واللحن في المفردات اللغوية، وذلك لأن مطالب أخرى في هذا البحث ستثبت لنا أثر الاهتمام باللغة من هذا الباب الخطير من خلال تناول اللغويين للّهجات والمعَرب والضبط اللغوي والتصحيح... الخ.

1- المعنى اللغوي للعجمة واللحن:

أ- العجمة: قال القاضي عياض: ((الأعجمي والأعجم: الذي لا يفصح، والذي في لسانه لكنة، وإن كان عربيًا)) [1]، وقال: ((ومنه: بهيمة عجماء، سميت عجماء؛ لأنها لا تتكلم)) [2].

ب- اللحن: قال القاضي عياض: ((اللحن: بالفتح الفطنة، والسكون الخطأ، وقيل: بالسكون أيضًا في الفطنة... وقيل: في الخطأ بالفتح ايضاً)) [3] واللحن: اللغة ((بلحن حمير، أي: بلغتها وكلامها)) [4].

ثم استشهد بحديث النبي ﷺ : ((إنكم تختصمون إلىّ، ولعلّ بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض... الحديث)) [5] قال القاضي عياض: ((ألحن بحجته من بعض: أي أفطن بها وأقوم)) [6].

---

(1) مشارق الأنوار: 2/ 120.

(2) المصدر نفسه.

(3) المصدر نفسه: 1/ 577.

(4) المصدر نفسه.

(5) صحيح مسلم برقم: (1713): 3/ 1337.

(6) مشارق الأنوار: 1/ 577، وإكمال المعلم: 5/ 560.

2- النسبة إلى العجمة واللحن:

أ- العجمة: قال القاضي عياض: ((الأعجمي والعجمي: منسوب إلى العجم)) (1).

ب- اللحن: قال القاضي عياض: ((رجل لحانة: لفظ استعمله العرب للمبالغة، قالوا: لَحّانة: للكثير اللّحن.. ولُحْنَة: بسكون الحاء وضم اللام وهو بمعناه، أي: يلحن في كلامه ويُلَحّنهُ الناس)) [2]، وقال: ((وأما لحنة: بفتح الحاء فالذي يلحِّن الناسَ ويخطئهم)) [3].

3- معانٍ أخرى:

لم يغفل القاضي عياض عن التعريف بالمعاني الأخرى التي تتصل بهذا المطلب فقد تناول تعريف (الرطانة) و (الأعرابي) على النحو الآتي:-

أ- الرطانة: قال القاضي عياض: ((الرطانة: بفتح الراء وكسرها هو الكلام بلسان العجم وكلامهم)) [4].

ب- الأعرابي: قال القاضي عياض: ((الأعرابي: البدوي، وكل بدوي أعرابي، وإن لم يكن من العرب، فإن كان يتكلم بالعربية وهو من العجم قلت فيه: غرباني)) [5].

4- حكم الكلام الأعجمي شرعًا:

ناقش القاضي عياض مسألة الرقية أو الحلف بالكلام الأعجمي فقال:((جميع الرقى عندنا جائزة إذا كانت بكتاب الله - عزّ وجلّ - وذكر الله، ويُنهَى عنها بالكلام الأعجمي، وما لا يعرف معناه؛ لجواز أن يكون فيه كفر أو إشراك، وقد كره مالك أن يحلف بالعجمية، وقال: ما تدريه أن الذي قال كما قال؟))[6]، وقد علّل القاضي عياض حرمة رقى الجاهلية وتعاويذهم من باب ((لعلها ألفاظ لا تجوز)) [7].

وبناء على ذلك فإني أميل إلى هذا الرأي تجاه كل الطلاسم والألفاظ الأعجمية في الأدعية والأحجبة والأذكار لأن الله تبارك وتعالى لمّا اختار لغة كتابه الخالد المعجز من العربية فان الخير في الدنيا والآخرة هو اتخاذها لساناً.

---

(1) مشارق الأنوار: 2/ 126.

(2) إكمال المعلم: 2/ 495.

(3) مشارق الأنوار: 1/ 577.

(4) المصدر نفسه: 1/ 460.

(5) المصدر نفسه: 2/ 126.

(6) إكمال المعلم: 7/ 98.

(7) المصدر نفسه: 7/ 99.

5- التعريض باللحن وذمُّهُ:

ساق القاضي عياض مجموعة من المواقف التي تُعرّض باللحن وتذمه، وذلك من خلال تراجمه للعلماء فمن ذلك قوله:

أ- ((قال الزبير بن بكار: قرأ الدراوردي على المغيرة بن عبد الرحمن المخزومي، فجعل يلحن لحنًا منكرًا، فقال: ويحك يا دراوردي، أنت كنت بإقامة لسانك قبل طلبك هذا الشأن أحرى ! وقال: ما كانت لنا حرمة إلا عاد عليها اللسان)) [1].

ولذلك عندما ترجم القاضي عياض للدراوردي قال عنه: ((كان يلحن لحنًا قبيحًا)) [2].

ب- قال القاضي عياض في ترجمته لأبي عمر أحمد بن عبد الملك الأشبيلي المعروف بابن المكوى: ((كان في أول حاله لم يأخذ نفسه بتثقيف علم اللسان فراغت في فتاويه غرائب من لحنه بقاها عليه أصحابه، ثم فطن لنفسه فأشاع ذكر مرض حبس نفسه فيه شهرًا عاكفًا على كتاب سيبويه، فخرج مكتفياً من علم النحو لقوة حفظه وتقرب فهمه فصلحت حالاته)) [3].

6- فضل اللحن على اللغة العربيـــــة:

يعد اللحن الباعث الأول على تدوين اللغة وجمعها وعلى استنباط قواعد النحو وتصنيفها؛ فقد كانت حوادثه المتتابعة نذير الخطر الذي هبّ على صوته أولو الغيرة على العربية والإسلام[4]. قال القاضي عياض: ((تنحيت وانتحيت ونحوت الشيء: إذا قصدته، ومنه سمي علم النحو، أي: قصد كلام العرب))[5].

ولم يرضَ بعض الباحثين والدارسين القول بأن للحن فضلًا على العربية، أو أنه كان سببًا لعناية اللغويين العرب بوضع النحو، ووصفوا هذا التصور بأنه فيه ضرب من المبالغة والاشتطاط عن الواقع، فالعرب إنما عنوا بلغتهم استجابة لدوافع علمية وموضوعية، مثلما عنوا بعد ذلك بالفقه والحديث وعلوم القرآن والآداب والأخبار وسائر العلوم الأخرى، ومع كل ما سبق ذكره من وجهات نظر بعض أساتذتنا الأجلاء؛ فلا شكَّ عند أحد أن شيوع اللحن قد عجّل في حركة تنظيم اللغة ودراستها.

---

(1) ترتيب المدارك: 1/ 284.

(2) المصدر نفسه: 1/ 289.

(3) المصدر نفسه: 2/ 638.

(4) من تاريخ النحو:8.

(5) إكمال المعلم: 8/ 534.

7- مخالطـة العجم للعرب:

من المعروف أن الصدر الأول من أصحاب رسول الله ﷺ يعربون طبعًا، حتى خالطهم العجم ففسدت ألسنتهم وتغيرت لغاتهم.

وقد تحدث القاضي عياض عن هذا المفهوم بالإشارة إلى السليقة العربية وما لحقها من العجمة بسبب الاختلاط فقال: ((... النبي ﷺ أوردها على قوم عرب يفهمون كلام العرب على وجهه، وتصرفاته في حقيقته ومجازه واستعاراته وبليغه وإيجازه، فلم تكن في حقهم مشكلة، ثم جاء من غلبت عليه العجمة، وداخلته الأمية، فلا يكاد يفهم من مقاصد العرب إلا نصّها وصريحها ولا يحقق بإشارتها إلى غرض الإيجاز ووحيها وتبليغها وتلويحها، فتفرقوا من تأويلها وحملها على ظاهرها شذر مذر)) [1].

8- موقف الرواة من اللحن المنقـول:

ناقش القاضي عياض قضية موقف الرواة من اللحن هل ينقل كما روي، أم يتدخل الراوي في تصحيحه وتصويبه، وقد رأى القاضي عياض أن نقل الرواية كما جاءت هو الطريق الأسلم في ذلك فقال: ((والصواب والاستحسان حماية هذا الباب كما تقدم؛ لئلا يتسلط الجاهل بأنه جاهل على ما لم يحط به علمًا، وأما في أداء الرواية فآكد)) [2]، وقد بيّن أسباب هذا التحفظ وواقع الروايات في كتب الصحيح فقال: ((قال الإمام أحمد بن حنبل: لأنهم لم يكونوا يلحنون، فقال النسائي: إذا كان شيئًا تقوله العرب فلا يغيّر، وإن لم يكن من لغة قريش لأنه ﷺ كان يكلم الناس بألسنتهم، وإن كان لا يوجد في كلام العرب فرسول الله ﷺ لا يلحن، وقد هاب بعضهم – أيضاً – هذا، وروَوا الحرف على ما وجدوه ونبهوا عليه، وهذا موجود في الموطأ وكتب الصحيح وغيرها)) [3].

وقد نبّه القاضي عياض على تغير اللحن الجلي والحرف الساقط بأنهما مما يسهل في أمرهما فقال: ((لكنه قد يسهل في إصلاح الحرف الذي لا يشك في سقوطه، وقد روي هذا عن مالك، وكذلك اللحن البيّن، قال الشعبي: يعرب)) [4].

---

(1) الشفا: 2/ 250.

(2) إكمال المعلم: 1/ 225.

(3) المصدر نفسه: 1/ 226.

(4) المصدر السابق: 1/ 225 – 226.

وقد استدل القاضي عياض بكل هذا على حديث النبي ﷺ الذي يقول فيه: ((نضّر الله امرءاً سمع مقالتي فحفظها فأداها كما سمعها، فرب حامل فقه إلى من هو أفقه منه، ورب حامل فقه ليس بفقيه))[1].

9- لغة العرب ولغة العجم:

حاول القاضي عياض أن يفرّق بفروقات لغوية بين لغة العرب ولغة العجم مما أضطره إلى تقعيد قواعد لغوية بهذا الشأن فمن ذلك مثلاً (حمويه) لها نطق في لغة العرب ولها نطق آخر في لغة العجم فقال: ((العجم يقولون كل هذا بضم ما قبل الواو مثل: علويه وحمويه، والعرب: بفتح الواو فتقول: علويه وحمويه وسيبويه ونفطويه)) [2].

(1) مسند البزار، لأبي بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزاز ت 292هـ تحقيق: د. محفوظ الرحمن زين الله، مؤسسة علوم القرآن، مكتبة العلوم والحكمة، بيروت – المدينة، ط/ 1، 1409هـ: برقم: (3416) 8/ 342.

(2) مشارق الأنوار: 1/ 354.

المطلب الثاني: المعرّب

المعرّب هو ما استعملته العرب من الألفاظ الموضوعة لمعان في غير لغتها[1]، قال الأزهري ت 370هـ: ((إن الاسم قد يكون أعجمياً فتعرّبه العرب فيعدُّ عربيًا)) [2].

وقد قسمه أبو حيان ت745هـ على ثلاثة أقسام[3]:

أولاً: قسم غيرته العرب وألحقته بكلامها، فحكم أبنيته في اعتبار الأصلي والزائد والوزن حكم أبنية الأسماء العربية الوضع نحو: درهم وبهرج.

ثانياً: قسم غيّرته ولم تلحقه بأبنية كلامها، فلا يعتبر في القسم الذي قبله نحو: آجر.

ثالثاً: قسم تركوه غير مغيّر فما لم يلحقوه بأبنية كلامهم لم يعد منها، وما ألحقوه بها عد منها مثال الأول: خراسان، ولا يثبت به فعالان، ومثال الثاني: خُرَّم، ألحق بـ(سُلَّم)، وكركم ألحق بـ(قمقم).

وقد اختلف العلماء بوجود المعرّب في القرآن الكريم على ثلاثة مذاهب:-

الأول: مذهب الجمهور

إن المفردات الأعجمية قد استخدمها العرب قبل نزول القرآن الكريم ودارت على ألسنتهم فأصبحت عربية، وأن هذا النقل جاء على وفق ضوابط لغوية متعلقة ببنية الكلمة وصياغتها قال الجوهري ت393 هـ: ((تعريب الاسم الأعجمي أن تتفوه به العرب على منهاجها)) [4].

ولذلك ذهب أبو عبيدة معمر بن المثنى ت 213 هـ إلى أنه: ((من زعم أنّ في القرآن لساناً سوى العربية، فقد أعظم على الله القول)) [5].

واحتج بقوله تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾[6].

---

(1) ينظر: المزهر: 1/ 211.

(2) تهذيب اللغة: 1/ 233.

(3) ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي الغرناطي ت745هـ تحقيق: د. مصطفى أحمد النماس، ط/ 1، 1984 م: 1/ 72.

(4) الصحاح: مادة (عرب): 1/ 179.

(5) المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم، لأبي منصور الجواليقي ت 540 هـ تحقيق: أحمد محمد شاكر، ط/ طهران، 1966 م: 4.

(6) سورة الزخرف: 43/ 3.

الثاني: مذهب أبي عبيد القاسم بن سلام:

روى أبو عبيد ت 224هـ عن ابن عباس ومجاهد وابن جبير وعكرمة وعطاء وغيرهم من أهل العلم في أحرف كثيرة في القرآن الكريم أنه من غير لسان العرب مثل: ((سجيل، المشكاة، الطور، إستبرق، وغير ذلك))[1].

الثالث: مذهب الجواليقي:

ذهب الجواليقي ت 540 هـ إلى أن هذه الألفاظ أعجمية باعتبار الأصل، عربية باعتبار الحال فقال: ((أن هذه الحروف بغير لسان العرب في الأصل، فقال: أولئك على الأصل، ثم لفظت به العرب بألسنتها فعربته فصار عربياً بتعريبها إياه، فهي عربية في هذه الحال، أعجمية الأصل))[2].

وللقاضي عياض منهج خاص في تعامله مع المعَرب في المفردات اللغوية يتضح في مسألتين هما:-

المسألة الأولى: التنبيه على الأصل الأعجمي:

ينّبه القاضي عياض على أصل اللفظة الأعجمي لغوياً، وهذا يتطلب المعرفة باللغات الأخرى، ومن الأصول الأعجمية التي أحال عليها ما يأتي:-

أ- الحبشية:

اللغة الحبشية تنتمي إلى مجموعة اللغات السامية التي تشترك بصلات القرابة بين الأقوام[3].

فمن ذلك (الهرج) الذي يعني في العربية الحبشية: القتل، قال القاضي عياض: ((الهرج: بفتح الهاء وسكون الراء، فسره في الحديث: القتل، وفي بعض الروايات: الهرج: القتل بلغة الحبشة، وهو من قول بعض الرواة، وإلا فهي عربية صحيحة))[4].

---

(1) المعرب: 5.

(2) المصدر نفسه.

(3) ينظر: ملامح من تأريخ اللغة العربية: 13.

(4) مشارق الأنوار: 2/ 454.

ب- الرومية:

عقد الثعالبي ت 429هـ فصلاً فيما نسبه أئمة العربية إلى اللغة الرومية وذكر منها (القسطاس)[1]، قال القاضي عياض: ((القسطاس، بضم القاف وكسرها أقوم الموازين، وذكر البخاري عن مجاهد: أنه العدل بالرومية)) [2].

ج- السريانية:

وهي من أهم اللهجات الآرامية، وهي لغة النتاجات الأدبية والتاريخية والتأليفية، وأكثرها تأثراً باللغات الأخرى، وقد أدرك العلماء العرب صلتها بالعربية في خصائص لغوية مشتركة [3].

قال القاضي عياض: ((اليم: البحر، قال ابن دريد: وزعم قوم أنها لغة سريانية)) [4]، ولعل هذه اللفظة من بين الألفاظ التي اعتنى بها السريان بتفسير أسفار العهدين القديم والجديد وقد ظهرت في شروحهم للألفاظ الغامضة فيهما أو تعريفاتهم للمصطلحات الفلسفية واللاهوتيـــة[5].

د- العبريـــة:

اللغة العبرية من اللغات السامية التي لا تزال حيّة إلى اليوم[6]، قال القاضي عياض: ((وأكثر العبرانية فيما يقولون مقلوب على لسان العرب بتقديم الحروف وتأخيرها، وقد قيل: أن العبران هو العربان، فقدموا الباء وأخروا الراء)) [7].

وفي خبر اليهودي المتحدث عن الجنة قائلاً: ((ألا أخبرك بإدامهم؟ قال: بلى، قال: إدامهم بالام ونون، قالوا: وما هذا؟ قال: ثور ونون)) [8]، قال القاضي عياض: ((أن (بالام) يدل جواب اليهودي على أنه اسم ثور وأولى ما يقال في ذلك: أن نُقِرَّ الكلمة على وجهها، وتكون كلمة عبرانية، ألا ترى كيف سألوا

---

(1) ينظر: فقه اللغة وسر العربية، لأبي منصور إسماعيل الثعالبي النيسابوري ت429هـ، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ب. ت.: 318.

(2) مشارق الأنوار: 2/ 325.

(3) ينظر: أبحاث ونصوص في فقه اللغة العربية، د. رشيد العبيدي، جامعة بغداد، كلية التربية، مطبعة التعليم العالي، بغداد، 1988 م:108، 130.

(4) مشارق الأنوار: 2/ 519.

(5) ينظر: المعجم السرياني – نشأته ومنهجيته، بنيامين حداد، أبحاث المعجمية العربية: 463.

(6) ينظر: ملامح من تأريخ اللغة العربية: 13.

(7) إكمال المعلم: 8/ 324.

(8) صحيح مسلم: برقم: (2792): 4/ 2151.

اليهودي عن تفسيرها؟ ولو كانت كما رواها ذلك بـ (اللأي) على وزن لعاي، أي: ثور لكان من لغة العرب ولعرفه الصحابة، ولم يحتاجوا إلى تفسير اليهودي)) [1].

هـ- الفارسية:

إن اختلاط العرب بالأقوام الأخرى أدى إلى دخول ألفاظ كثيرة إلى اللغة العربية وأكثر هذه الألفاظ فارسية[2].

قال القاضي عياض: ((القهرمان: بفتح القاف المتعاهد الحفيظ على ما تحت يده، قالوا: وهو الوكيل بلغة الفرس)) [3].

وفي حديث النبي ﷺ : ((إن جابراً صنع لكم سؤرًا)) [4]، قال القاضي عياض: ((أي: إتخذ طعاماً لدعوة الناس، وهي كلمة فارسية)) [5]، وقال في موضع آخر: ((وفيه أن النبي ﷺ قد كان يتكلم بالفارسية وغيرها من لغات الأمم)) [6].

المسألة الثانية: ذكر أسباب تعريب الألفاظ:

ذكر العلماء أسبابًا للتعريب وعلامات لمعرفة عجمة الألفاظ والمفردات وقد سار القاضي عياض على وفق منهج من سبقه في بيان هذه الأسباب وجهودهم في تقعيد مسائل هذا الباب وهي:-

أ- الاشتراك اللغوي:

ذكر الثعالبي ت 429هـ (التنور) في قائمة أسماء في لغة العرب والفرس على لفظ واحد[7]، قال القاضي عياض: ((التنور: هو الذي يخبز فيه وهو هكذا في كل لسان وافقت العجم في اسمه العرب، وليس في العربية له اسم غير هذا)) [8].

---

(1) إكمال المعلم: 8/ 324.

(2) ينظر: الألفاظ الفارسية المعّربة، المطران أدي شير، مكتبة المثنى، بغداد، ب.ت: 3.

(3) مشارق الأنوار: 2/ 326.

(4) صحيح مسلم برقم: (2039): 3/ 1611.

(5) مشارق الأنوار: 2/ 339.

(6) إكمال المعلم: 6/ 513.

(7) ينظر: فقه اللغة وسر العربية: 316.

(8) مشارق الأنوار: 1/ 189.

ب- الاستعمال اللغوي:

ساق الثعالبي أيضًا أسماء فارسيتها منسية وعربيتها محكية مستعملة فكان آخرها: ((الجلاّب))[1]، قال القاضي عياض: ((الجلاّب: بضم الجيم وتشديد اللام، قالوا: والجلاب: ماء الورد قاله الأزهري: قال: وهو فارسي معّرب))[2].

ج- اجتماع الحروف:

تنفر العربية من اجتماع بعض حروفها في كلمة، فقد تعرف عجمة الاسم من كل كلمة أولها نون ثم راء مثل (نرجس) فإن ذلك لا يكون في كلمة عربية[3]، قال القاضي عياض: ((النردشير: بفتح النون والدال والشين المعجمة وراءين مهملتين قبل آخرهما ياء باثنتين تحتها، هو نوع من الآلات التي يقامر بها كالشطرنج، ويسمى النرد والكعاب وهو فارسي))[4].

د- الإلحاق:

قال أبو حيان ت 745 هـ: قسم من الأسماء الأعجمية تركوه غير مغّير فما لم يلحقوه بأبنية كلامهم لم يعد منها، وما ألحقوه بها عُدّ منها، مثال الأول: خراسان، لا يثبت به فعالان، ومثال الثاني: خُرَّم الحق بـ(سُلَّم)، وكركم ألحق بـ(قُمقُم)[5].

قال القاضي عياض: ((القمقم: فارسي معرب صحيح معروف))[6].

هـ- تقارب الحروف:

قال ابن فارس ت 395 هـ: ((سمعت ابن دريد يقول: حروف لا تتكلم العرب بها إلا ضرورة، فإذا أضطر إليها حوّلوها عند التكلم بها إلى أقرب الحروف من مخارجها))[7].

---

(1) ينظر: فقه اللغة وسر العربية: 315.

(2) مشارق الأنوار: 1/ 304.

(3) ينظر: المزهر: 1/ 213.

(4) مشارق الأنوار: 2/ 15.

(5) ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب: 1/ 72.

(6) مشارق الأنوار: 2/ 312.

(7) الصاحبي في فقه اللغة: 54.

قال القاضي عياض: ((السرقين: فسره البخاري بزبل الدواب، وهو بكسر السين وسكون الراء وهي فارسية السرجين بالجيم...وهذه الكلمات العجمية فيها حروف ليست بمحضة خالصة لألفاظ العربية، فينطق بها وتكتب بالحروف التي تقرب منها)) [1].

و-إبدال الحروف:

قال الجواليقي ت 540هـ: ((إن العرب كثيراً ما يجترئون على الأسماء الأعجمية فيغيرونها بالإبدال)) [2]، ومن ذلك الإبدال بين التاء والطاء لكونهما من مخرج صوتي واحد ذكر القاضي عياض في حديث النبي ﷺ: ((إن الله يعلم الألسنة كلها)) [3]، قوله: ((مَتْرس: بفتح التاء وسكون الراء، وآخره سين مهملة وتروى مَطْرس بشد الطاء وتخفيفها معاً، وهي كلمة غير عربية فسرها في الحديث: لا تخف، ولا بأس)) [4]، ثم بيّن صواب الحرفين بقوله: ((وقيل صوابه: فتح الطاء وسكون الراء)) [5].

ز- تشابه الحروف:

قال القاضي عياض: ((لم يلتق حرفان من جنس واحد في صدر كلمة في لسان العرب المحض عند أهل العربية)) [6]، وذكر ذلك القاضي عياض عند خبر عمر بن الخطاب ﷺ: ((لولا أن أترك آخر الناس ببّاناً ليس لهم شيء)) [7]، قال: ((أوله باءان بواحدة مفتوحتان، وثانيتهما مشددة وآخره نون... وأنكر أبو عبيد وقال: لا أحسبه عربياً، وقال أبو سعيد الضرير: ليس في كلام العرب، بيان، والصحيح بيان، والثانية بائنتين من تحتها، أي: لأسوين بينهم حتى لا يكون لأحد فضل على أحد.. وقد ردّ الأزهري قول أبي سعيد وصحح الرواية كما جاءت وقال: كأنها لغة يمانية لم تفش في كلام معد، وصحح اللفظة - أيضًا - صاحب العين وقال: مما ضوعفت حروفه)) [8].

---

(1) مشارق الأنوار: 2/ 360.

(2) المعرب: 105.

(3) صحيح البخاري: برقم: (3001): 3/ 1157.

(4) مشارق الأنوار: 1/ 607.

(5) المصدر نفسه: 1/ 618.

(6) المصدر نفسه: 1/ 119.

(7) سنن البيهقي الكبرى: برقم: (12609): 6/ 318.

(8) مشارق الأنوار: 1/ 119.

المطلب الثالث: الأضداد

الأضداد من الظواهر اللغوية المشهورة في سنن كلام العرب، وضد الشيء خلافه[1]، والتضاد يمثل الحد الأقصى للاختلاف بين معاني المفردة الواحدة، وعليه فإن مفردات الأضداد تدخل ضمن ما اتفق لفظه واختلف معناه[2].

وقد حاول القاضي أن ينبه في كل موضع على اللفظ من الأضداد، مبيناً نوع الدلالة التي وقع فيها الضد وفي هذا المطلب سأتعرف على أضداد القاضي عياض من خلال المنهج العلمي الذي اتبعه في ذكره إياها وذلك على ما يأتي:-

أولاً: توثيق الأضداد وتضعيفها

اختلف علماء اللغة في وجوه الأضداد في العربية إلى فريقين: مثبت ونافٍ، ولكل منهما أدلته وحجته.

فالمثبتون اعتمدوا على السماع والقياس وعلى الكتب المؤلفة والمصنفة في هذا الموضوع[3]، والنافون أنكروا ذلك ومنهم المبرد ت 285 هـ[4]، وابن درستويه ت 347 هـ وله كتاب: (إبطال الاضداد)[5].

وقد اتجه القاضي عياض إلى اتخاذ الموقف الوسط في هذا الاتجاه المعاكس بين علماء اللغة فهو لم يأخذ كل الأضداد كما جاءت وإنما أثبت الصحيح منها، وشكك في ضعيفها ورد قسماً منها؛ وأنا معه في هذه الوسطية المعتدلة، فلقد أسرف المثبتون في الأضداد كثيراً فقد لجؤوا إلى التأويل اللغوي من أجل تسويغ موضوع الأضداد في حين ظهر اتجاه النفي جملة وتفصيلاً لهذه الظاهرة ونسف جهود علماء اللغة في هذا الموضوع كرد فعل لذلك الإسراف اللغوي.

---

(1) ينظر: لسان العرب، مادة: (ضدد): 8/ 310.

(2) ينظر: اتفاق المباني وافتراق المعاني لسليمان الدقيقي النحوي، تحقيق:د. يحيى عبد الرؤوف جبر، ط/ 1، دار عمار، الأردن، 1405 هـ- 1985م: 42.

(3) ينظر: الصاحبي: 97.

(4) ينظر: المزهر: 1 / 396.

(5) المصدر نفسه.

1- صحيح الأضداد:

صرّح القاضي عياض بالألفاظ المتضادة الصحيحة بكلمة (صحيح) وهذا إن دلّ على شيء فإنما يدل على توثيقه لهذا الموضوع وتصحيحه له ففي مادة: (ح م م) قال: ((الحميم أي: الماء الحار بفتح الحاء والحميم أيضًا: البارد، من الأضداد صحيحان)) [1].

2- التشكيك في الأضداد:

نقل القاضي عياض بصيغة التشكيك قولًا في الأضداد في آخر كلامه على مادة: (ل ز م) فقال: ((اللزام في اللغة: الفصل في القضية وبه فسر قوله تعالى: ﴿فَسَوْفَ يَكُونُ لِزَامًا﴾[2] واللزام - أيضًا -: الثبوت والدوام، وبه فسر قوله تعالى: ﴿فَسَوْفَ يَكُونُ لِزَامًا﴾[3]، قال أبو عبيدة: كأنه من الأضداد)) [4].

3- رد الأضداد:

فسر القاضي عياض (العشنق) بأنه: ((الطويل، قاله أبو عبيد وقيل: هو الطويل العنق، كذا في العين، وحكى ابن الأنباري عن ابن أبي أويس: أنه الطويل والقصير، كأنه جعله من الأضداد، والمشهور أنه الطويل، قال القاضي - رحمه الله - الذي قرأناه في حديث ابن أبي أويس: أنه الصقر من الرجال المقدام الجريء، ويقال: الطويل، ولم يروِ أحد من أهل اللغة ذكر العشنق في القصار، ونرى أن الراوي لأبي بكر عن ابن أبي أويس صحّف الصقر بالقصير - والله أعلم -))[5].

4- توثيق الأضداد:

من أساليب توثيق القاضي عياض للأضداد أنه ينسب الأضداد إلى علماء اللغة المختصين بهذا الموضوع ففي مادة (د و م) قال: ((كان ﷺ عمله ديمة، أي: دائما متصلاً...ونهى عن البول في الماء الدائم، أي: الذي لا يجري، الراكد الساكن، قال ابن الانباري: هذا من حروف الأضداد، يقال للساكن: دائم، وللدائر: دائم)) [6]. ومن أساليب توثيقه الاستشهاد بالنصوص لتقوية الأضداد فمن ذلك قوله: ((الظن وما

(1) مشارق الأنوار: 1/ 315.

(2) سورة الفرقان: 25/ 77.

(3) سورة الفرقان: 25/ 77.

(4) مشارق الأنوار: 1/ 580.

(5) المصدر نفسه: 2/ 179.

(6) المصدر السابق: 1/ 418.

تصرف منه: إنما هو بمعنى التهمة والشك واعتماد ما لا تحقيق له... وقد جاء الظن بمعنى: العلم واليقين أيضاً وهو من الأضداد ومنه قوله تعالى: ﴿أَلَا يَظُنُّ أُولَٰئِكَ أَنَّهُم مَّبْعُوثُونَ﴾ [1]))[2].

ثانياً: أسباب وجود الأضداد ونشوئها:

علّل القاضي عياض لوجود الأضداد ونشوئها ضمن تناوله لها، وذكر لها أسباباً وقد تمثلت على النحو الآتي:-

1- التفاؤل:

تذكر العرب ألفاظًا ضد معناها من باب التفاؤل كقولهم (السليم) للسليم والملدوغ[3]، قال القاضي عياض: ((يقال: لمن لدغه ذوات السموم: سليم، على معنى التفاؤل بسلامته من ذلك، وقيل: سمي بذلك لاستسلامه لما به)) [4].

ومن ذلك أيضاً قوله: ((الطب: السحر، وهو من الأضداد، والطب علاج الداء، وقيل: كنوا بالطب عن السحر تفاؤلاً كما سموا اللديغ: سليماً)) [5].

2- الاشتقاق الكبار (النحت)

لقد كان الاشتقاق الكبار (النحت) من أسباب تضاد الألفاظ بمعنى أن الكلمة التي فيها أضداد مبنية في أصل العربية من مادتين لغويتين أو أكثر، فعند تداخلها في النحت اللغوي ظلت محافظة على معانيها.

فمن ذلك (الشعب) الذي يعني: الافتراق والاجتماع، فهذه اللفظة ثنائية المعنى حصل فيها اشتقاق كبّار فهي منحوته من: (شَع) بمعنى: تفرق، ومن: (عَبّ) بمعنى: الجمع[6]، قال القاضي عياض: ((الشعب: الاجتماع، والشعب: الافتراق، قال الهروي: هو من الأضداد)) [7].

---

(1) سورة المطففين: 83/ 4.

(2) مشارق الأنوار: 1/ 531.

(3) ينظر: الأضداد، لقطرب محمد بن المستنير ت 210هـ تحقيق: هانس كوفلر، مجلة إسلاميكا، ج/ 5، 1931 م: 248.

(4) مشارق الأنوار: 2/ 368.

(5) المصدر نفسه: 1/ 509.

(6) ينظر: الأضداد لقطرب: 261.

(7) إكمال المعلم: 1/ 271.

وقد نقل القاضي عياض رأيًا آخر في هذه اللفظة فقال: ((قال ابن دريد: ليس من الأضداد، ولكنها لغة لقوم)) [1].

وأقول:

إنّه وإن كانت لغة لقوم فهذا سبب وجيه للأضداد فقد قال السيوطي ت 911 هـ: ((إذا وقع الحرف على معنيين متضادين فمحال أن يكون العربي قد أوقعه عليهما مساواة منه بينهما، ولكن أحد المعنيين لحيّ من العرب، والمعنى الآخر لحيّ غيره، ثم سمع بعضهم لغة بعض، فأخذ هؤلاء من هؤلاء، وهؤلاء من هؤلاء)) [2].

ثم إن كثيرًا من العوامل في تأريخ اللغة العربية أدت إلى توحد لهجات القبائل والأقوام منها الإسلام وتجاور الناس وتقاربهم واجتماعهم ... إلخ.

3- التطور الدلالـــي:

قد تكون لفظة دالة في أصل وضعها العربي على معنى عام، ثم تطور ليشمل معنيين آخرين متضادين[3].

ومن ذلك (القرء) فالأصل فيها أن تطلق علىْ الوقت المعين، قال الشاعر:

إذا ما السماء لم تعم ثم أقلقت قروء الثريا أن يكون لها قطر [4]

أي: وقت نوء الثريا الذي كانوا يعدونه أمارة للمطر، وقد نقل اللغويون عن العرب استعمالهم للقرء بمعنى: الحيض وبمعنى الطهر [5]، ولما كان لكل واحد من الحيض والطهر وقت معين صار القرء من الأضداد[6].

قال القاضي عياض: ((قرء: بالضم والفتح وهي الأطهار عند أهل الحجاز، والحيض عند أهل العراق، من الأضداد للوجهين عند أهل اللغة، وحقيقته: الوقت عند بعضهم، والجمع عند آخرين،

---

(1) مشارق الأنوار: 2/ 431.

(2) المزهر: 1/ 400.

(3) دلالة الألفاظ د. إبراهيم انيس، مكتبة الأنجلو المصرية، 1976 م: 214.

(4) لم أعثر على قائله.

(5) معاني القرآن، للأخفش الأوسط، سعيد بن مسعدة ت215 هـ تحقيق: د. عبد الأمير محمد أمين الورد، رسالة دكتوراه، جامعة بغداد، مطبوع على الآلة الكاتبة 1368 هـ – 1978 م: 323.

(6) الأضداد لأبي بكر ابن الأنباري ت 328هـ تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الكويت، 1960 م: 27.

والانتقال من حال إلى حال عند الآخرين))[1]، فهنا ساق القاضي عياض أكثر من رأي لأصل الاستعمال اللغوي لكلمة (قرء) عند العرب.

وقد رجح القاضي عياض (القرء) بأنه المراد به الحيض واستند إلى حديث النبي ﷺ: ((دعي الصلاة أيام أقرائك))[2] فقال: ((في هذا الحديث: رد على العراقيين))[3]، ويقصد بهم فقهاء الحنفية الذين ذهبوا إلى أن المراد بـ (القرء) الطهر[4].

---

(1) مشارق الأنوار:2/ 294.

(2) سنن الدار قطني علي بن عمر أبو الحسن الدار قطني البغدادي ت 385هـ تحقيق: السيد عبد الله هاشم يماني المدني، دار المعرفة، بيروت، 1386 هـ-1966 م، برقم: (36): 1/ 212.

(3) مشارق الأنوار: 2/ 294.

(4) ينظر: بداية المجتهد: 2/ 98.

الفصل الثالث

جهود القاضي عياض في صياغة البنية اللغوية

المبحث الأول: الميزان الصرفي

المبحث الثاني: المشتقات

المبحث الثالث: الأسماء

المبحث الأول

الميزان الصرفي

المطلب الأول: المجـرد والمزيـد

قُسّمتْ مفردات اللغة العربية على قسمين:-

1- مفردات جميع حروفها أصول.

2- مفردات بعض حروفها أصول وبعضها زوائـد.

وقد اعتمد القاضي عياض هذا التقسيم في مباحثه للبنية في اللغة العربية فقد قرر في أكثر من موضع أن هذا الحرف مثلاً أصلي، وذاك زائد[1].

ويمكن تناول المجرد والمزيد عند القاضي عياض في بحثه هذا الموضوع في مسألتين تندرج تحتهما مفردات وجزئيات هذا المطلب وعلى النحو الآتـي:-

أولاً: المجـرد

المجرد ما كانت حروفه كلها أصلية، وهو إما ثلاثي أو رباعي أو خماسي في الأسماء، وفي الأفعال ثلاثي ورباعي فقط، وله أوزان معلومة وقد تناوله القاضي عياض في أكثر من مسألة وعلى ما يأتي:

1- مصطلح الثلاثي والرباعي عند العلماء:

يستعمل عدد من الباحثين الأوائل والمتقدمين من العلماء مصطلح: (رباعي) لما كان ثلاثيًا مزيدًا بحرف واحد، ولاسيما ما زيد بالهمزة منه في أوله على وزن: (أفعل)، ويعنون أنه من أربعة أحرف بغض النظر عن كونه مجردًا أو مزيدًا، وهذا ما فعله القاضي عياض في مصطلحه الصرفي في هذا الموضوع تحديدًا.

---

(1) ينظر: مشارق الأنوار: 1/ 196، 1/ 519.

2- الخلاف بين الثلاثـي والرباعي:

نقل القاضي عياض خلاف علماء العربية في ثلاثية المجرد أو رباعيته فمن ذلك في حديث النبي ﷺ: ((أحفوا الشوارب)) [1] قال القاضي عياض: ((أحفوا الشوارب: رباعي يقال فيه: أحفيت، وحكى الأنباري: حفوت ثلاثيًا، وهو جزّ شعره واستقصاؤه)) [2].

فهنا اعتمد على المادة اللغوية من الرباعي، إلا أنه في مواضع يترك الخلاف قائمًا بين أهله وينتقل إلى موضع آخر كما فعل في مادة (م ي ث) في حديث: ((فلما فرغ رسول الله ﷺ من الطعام أماثته فسقته)) [3] قال القاضي عياض: ((بثاء مثلثة، وكذا هو عندهم رباعي قال بعضهم: وصوابه (ماثته) ثلاثي، أي: حللته ومرسته يريد التمر في الماء، وأنكر الرباعي، ولم يذكر فيه صاحب الأفعال إلا الثلاثي، وقال ثابت عن أبي حاتم: من قال: (أماثته) أخطأ، وقد حكى الهروي فيه: مثت وأمثت معاً ثلاثي ورباعي، وقال ابن دريد: مثت أميث ومثت: بالضم أموث موثًا وميثًا...)) [4].

3- الفرق بين الثلاثي والرباعـي:

حاول القاضي عياض أن يفرّق بين الثلاثي والرباعي في معاني الأبنية وصيغها فمن ذلك الفرق بين (يثني) من الثلاثي والرباعي فقال القاضي عياض: ((ومن الثناء ممدود فيقال فيه: أثنى يثني رباعي، وإذا كان من العطف والتكرار لقول شيء أو فعله فهو ثنى يثني ثلاثي)) [5].

وحين وقع الخلاف بين صاحب الأفعال وغيره في: ((زهت الثمرة تزهو، وأزهت تزهي، إذا بدأ طيبه وتلونه)) [6]، قال القاضي عياض: ((فرق بعضهم بين اللفظين، وقال ابن الأعرابي: زهت الثمرة إذا ظهرت، وأزهت إذا احمرت واصفرت)) [7].

4- النسبة بين الثلاثي والرباعـي:

وضع القاضي عياض نسبًا للثلاثي والرباعي من حيث القلة والكثرة والتسوية بينهما على ما يأتي:-

---

(1) صحيح البخاري برقم: (5553): 5/ 2209.

(2) مشارق الأنوار: 1/ 328.

(3) صحيح البخاري برقم: (2006): 3/ 1591.

(4) مشارق الأنوار: 1/ 638-639.

(5) المصدر نفسه: 1/ 205.

(6) المصدر نفسه: 1/ 501.

(7) المصدر نفسه.

أ- الكثرة: ففي مادة (ح س س) قال القاضي عياض: ((يقال: حسست وأحسست الشيء كذا، أي: وجدته كذلك، والرباعي أكثر.)) [1].

ب- القلة: قال القاضي عياض:((في حديث الجيش الذي يخسف بهم: فيهم المجبور، كذا الرواية في كتاب مسلم، وصوابه المجبر، وهي اللغة الفصيحة في القهر والإكراه، رباعي، وحكى فيه: جبرت وهي قليلة، وهذا الحديث حجة لها)) [2].

ج- السواء: ففي خبر ناقة القصواء: ((كلما أتى حبلًا من الحبال أرخى لها قليلًا حتى تَصْعَد...)) [3]، قال القاضي عياض: ((يروى: (تصعّد) ثلاثي ورباعي، ويقال: صَعِدَ في الحبل وأصعد وصعّد في الأرض)) [4].

5- تصويب الثلاثي أو الرباعي:

أبدى القاضي عياض رأيه في تصويب الثلاثي أو الرباعي بحسب ما يراه مناسباً من وجهة نظر لغوية صوبت مرة الثلاثي ومرة أخرى الرباعي.

أ- تصويب الثلاثي: قال القاضي عياض: ((الغبوق: شراب العشي، يقال: غبقت الضيف إذا سقيته الغبوق، وأغبقه ثلاثي، وضبطه الأصيلي رباعياً، بضم الهمزة وكسر الباء، والصواب: الفتح في الهمزة ثلاثي)) [5].

ب- تصويب الرباعي: في مادة (ن و ل) قال القاضي عياض: ((يقال فيه أيضاً: نال لك، أي حان، مثل: أنى لك، وآن لك، وأنكر ابن مكي: نال لك، وقال: صوابه (أنال) رباعي... ولكن صاحب الأفعال ذكر: أنال، ولم يذكر: نال)) [6].

وفي أكثر من موضع أشار القاضي عياض إلى أن الرباعي أفصح [7]، وذكره مرة بأنه: (اللغة العاليــــة) [8].

---

(1) المصدر نفسه: 1/ 334.

(2) المصدر نفسه: 1/ 217.

(3) صحيح مسلم برقم: (1218): 2/ 891.

(4) إكمال المعلم: 4/ 281 – 282.

(5) مشارق الأنوار: 2/ 212.

(6) المصدر نفسه: 2/ 57.

(7) ينظر: المصدر نفسه: 2/ 227، إكمال المعلم: 4/ 9.

(8) ينظر: مشارق الأنوار: 2/ 233.

6- ضوابط الثلاثي والرباعي:

حدد القاضي عياض بعض الضوابط التي يعرف بها الثلاثي من الرباعي من أجل الاعتماد عليها في الحكم الصرفي، فمما ذكره من تلك الضوابط:-

أ- السماع: توقف القاضي عياض عند حديث المرأة: ((التي تأخذ فرصة من مسك فتطهّر بها)) [1]، فقال: ((لم يكن للقوم وسع في المال يستعملون الطيب في مثل هذا – يقصد الحيض – وإنما معناه: الإمساك، فإن قالوا: إنما سمع رباعيًا والمصدر منه إمساك، قيل: قد سمع أيضًا ثلاثيًا فيكون مصدره: مسكاً)) [2].

ب- الوصل والقطع: في حديث: ((أكفِئوا الإناء)) [3]، قال القاضي عياض: ((رويناه بقطع الألف وكسر الفاء رباعي، وبوصلها وفتح الفاء ثلاثي، وهما صحيحان، ومعناه: أقلبوه)) [4].

ثانياً: المزيد

ذكر الصرفيون أن الزيادة هي: الحاق الكلمة ما ليس فيها[5]، والمزيد نوعان: مزيد على الثلاثي ومزيد على الرباعي، وهنا سأتناول أوزان القسمين على النحو الآتي:-

1- المزيد على الثلاثي:

أ- المزيد بحرف واحد وله ثلاثة أوزان:

- ((أفعل)):

قال القاضي عياض في تسمية النبي ﷺ بـ (أحمد): ((فأما اسمه أحمد فـ (أفعل) مبالغة من صفة الحمد.. فهو ﷺ أجلّ من حَمِدَ وأكثر الناس حمدًا، فهو أحمد المحمودين وأحمد الحامدين)) [6]، ومعنى هذه الزيادة هنا: وجود الشيء على صفة[7].

---

(1) صحيح مسلم برقم: (332): 1/ 260.

(2) إكمال المعلم: 2/ 172.

(3) موطأ مالك برقم: (1659): 2/ 928.

(4) مشارق الأنوار: 1/ 557.

(5) ينظر: شرح المفصّل: 7/ 154.

(6) الشفا: 1/ 200.

(7) ينظر: الكتاب: 2/ 223.

- ((فاعل)):

المعنى الغالب على (فاعل) هو الدلالة على المشاركة، وقد عبّر عنها سيبويه ت180هـ بقوله: ((إعلم أنك إذا قلت فاعلته، فقد كان من غيرك إليك مثل ما كان منك إليه حين قلت فاعلته)) [1]، وقد أشار القاضي عياض إلى هذا المعنى بقوله: ((والفعل من سافر أيضاً شاذ اللفظ، مما وقع في باب فاعل من فعل واحد، والمطّرد منه من اثنين)) [2]

وأشار في موضع آخر لهذا الشذوذ بقوله: ((وجاء فاعل بمعنى فعل من واحد)) [3]، ومثّل له بقوله: ﴿قَـٰتَلَهُمُ ٱللَّهُ﴾[4].

وفي قوله ﷺ : ((أسلم سالمها الله)) [5]، قال القاضي عياض: ((من مجانسة الكلام؛ لأن مَن سالمته لم يرَ منك ما يكره، فلأنه دعا لها بأن يصنع الله بها ما يوافقها، ويكون سالمها بمعنى سلمها، وجاء بـ(فاعل)، كما قال: قاتله الله بمعنى قتله)) [6].

- ((فعّل)):

وهذا هو الوزن الثالث للمزيد على الثلاثي بحرف واحد، إلا أنني لم أجد له مثالًا عند القاضي عياض. .

ب- المزيد بحرفين وله خمسة أوزان منها:

- ((افتعل)):

وهو الثلاثي المزيد بالهمزة والتاء، قال القاضي عياض في حديث النبي ﷺ : ((استلم الحجر)) [7]، قال: ((قال الأزهري: هو (افتعل) من السلام بالفتح، كأنه حياه بذلك، وقال القتبي: (هو افتعل) من السلام: بالكسر وهي الحجارة، ومعناه: لمسه، كما يقال: اكتحل من الكحل)) [8]، واستلم الحجر: لمسه إما بالقبلة أو باليد، لا يهمز؛ لأنه مأخوذ من السلام وهو الحجر، كما تقول: استنوق الجمل، وبعضهم يهمزه[9].

---

(1) المصدر نفسه: 2/ 238.

(2) مشارق الأنوار: 2/ 383.

(3) المصدر نفسه: 1/ 612.

(4) سورة التوبة: 9 / 30، وسورة المنافقون: 63 / 4.

(5) صحيح البخاري برقم: (961): 1/ 341.

(6) مشارق الأنوار: 2/ 368.

(7) صحيح مسلم برقم: (2473): 4/ 1921.

(8) مشارق الأنوار: 2/ 369.

(9) ينظر: أوزان الفعل ومعانيها: 119.

ولم أجد القاضي عياضًا قد استخدم من المزيد بحرفين على الثلاثي إلا هذا الوزن.

ج- المزيد بثلاثة أحرف وله أربعة أوزان:

- ((استفعل)):

وهو الثلاثي المزيد بالهمزة والسين والتاء في أوله، وقد جاء في لفظ حديث النبي ﷺ : ((واستمر الجيش...)) [1]، فقد توقف القاضي عياض عند كلمة: (استمر) ليبين معناها ووزنها وأصلها فقال: ((أي: مضى، استفعل من مرّ)) [2].

- ((افعوعل)):

وهو الثلاثي المزيد بالهمزة وتكرار العين وواو بين العينين، وهو يفيد معنى المبالغة والتوكيد[3]، ففي حديث جابر بن سمرة[4] قال: أتي النبي ﷺ بفرس مُعْرَوْرَى فركبه...)) [5]، قال القاضي عياض: ((قالوا: ولم يأت (افعوعل) معدّىً، إلا قولهم: اعروريتُ الفرس، واحلوليت الشيء)) [6]، ومعنى: (معروري)، أي: لا سرج عليه ولا غيره، يقال: أعرورى فرسه إذا ركبه عريانًا[7].

ويبقي من أوزان المزيد بثلاثة أحرف على الثلاثي وزنان وهما: (إفْعَوَّل، افعالّ) ولم تسعفني شواهد القاضي عياض للتمثيل لهما.

2- المزيد على الرباعي:

أ- المزيد بحرف واحد وله وزن واحد وهو: ((تفعلل))، ولم يذكر القاضي عياض مثالًا له.

ب - المزيد بحرفين وله وزنان وهما: ((افعنلل)) و ((أفعلّلّ))، وكلاهما مما لم يذكر لها شاهد عند القاضي عياض.

---

(1) صحيح البخاري برقم: (2518): 2/ 943.

(2) مشارق الأنوار: 1/ 614.

(3) ينظر: الكتاب: 2/ 241.

(4) جابر بن سمرة بن جنادة العامري، أبو عبد الله، نزل الكوفة، توفي سنة 94 هـ ينظر: الاصابة: 1/ 212.

(5) صحيح مسلم برقم: (965): 2/ 664.

(6) إكمال المعلم: 3/ 432.

(7) ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر: 3 / 225.

المطلب الثاني: القلب المكاني

يعرض الصرفيون لموضوع القلب المكاني بمناسبة عرضهم لموضوع الميزان الصرفي، والواقع أنه ظاهرة لغوية واضحة في اللغة العربية، ولا يصح إنكارها.

وقد لاحظ القاضي عياض هذه الظاهرة وذكرها وتتبع أحوالها، ولإيضاح ذلك يمكن التعرف عليها من خلال دراسة هذا المطلب:-

أولاً: القلب بين البصريين والكوفيين

توسع القاضي عياض شأنه شأن علماء الكوفة في إطلاق لفظ القلب على كل كلمتين اتحد معناهما ووجد بينهما خلاف في تقديم بعض الحروف على بعض، وإن وجد المصدر لكل من الفعلين[1].

أما البصريون فلا يقولون بالقلب المكاني إن وجد المصدران للفعلين[2]، ولذلك قال ابن جني ت 392هـ: ((متى أمكن تناول الكلمة على ظاهرها لم يجز العدول عن ذلك بها، وإن دعت ضرورة إلى القول بقلبها كان ذلك مضطراً إليه لا مختاراً)) [3].

ثانياً: القلب المكاني في القرآن الكريم.

ذهب أحمد بن فارس ت 395هـ إلى أن القلب من سنن العرب، إلا أنه ليس من هذا فيما يظن من كتاب الله – جلّ ثناؤه – شيء[4].

وأحمد بن فارس نحوي على طريقة الكوفيين، والكوفيون قد توسعوا في القلب المكاني لكن ابن فارس في رأيه هذا لم يوافق الكوفيين ولا البصريين.

إلا أن بعضاً من القراءات السبع المتواترة تعيّن فيها القلب المكاني، وأخرى قد احتملته، وأخرى قد اختلف فيها[5].

أما القاضي عياض فقد أثبت القلب المكاني في القرآن الكريم ليس في موضع واحد أو في آية واحدة؛ وإنما من خلال موضعين أو نصيّن قرآنيين فمن ذلك قوله في مادة (ك ي ب) وهو يمثل لمعاني

---

(1) ينظر: المغني في تصريف الأفعال، محمد عبد الخالق عضيمة، دار الحديث، القاهرة، ط/ 2، 1420 هـ – 1999م: 44.

(2) ينظر: المصدر نفسه.

(3) الخصائص: 2/ 84.

(4) ينظر: الصاحبي: 172.

(5) ينظر: المغني في تصريف الأفعال: 56.

الصيغ الصرفية المقلوبة: ((... يقال في معدّاه: كبّه الله، وفي لازمه: أكبَّ، وهو مقلوب المعهود في الأفعال من تعدية الثلاثي بالرباعي قال الله تعالى:﴿أَفَمَن يَمْشِي مُكِبًّا﴾[1]، هذا من أكبَّ غير معدى رباعي، وقال: ﴿فَكُبَّتْ وُجُوهُهُمْ فِي ٱلنَّارِ﴾[2]، وهذا معدى ثلاثي من كبّ، وله أمثلة قليلة نحو ستة))[3] وهذا من القلب الذي بمعنى العكس.

ثالثاً: تقديم الحروف وتأخيرها وأثرها في القلب المكاني

1- تقديم اللام على العين:

يقال: ((خنز اللحم والثمرة، وخنز خنوزاً وخنزاً: عفن))[4]، قال القاضي عياض: ((خنز اللحم يخنز، وخزن يخزن: إذا تغيّر، كذا يقال: بكسر النون والزاي في الماضي، وفتحهما في المستقبل، وهما صحيحان من المقلوب))[5].

فـ (خزن) مقلوب من (خنز)، فقدمت اللام (النون) إلى موضع العين (الزاي)، وكلاهما مما تتحمله اللغة.

2- تقديم اللام الأولى على العين:

ومن ذلك: ((اطمأن) فقد ذهب سيبويه ت 180هـ فيه إلى أنه مقلوب، وأن أصله من: ((طأمن))[6] وقد وجّه ابن جني ت 392هـ رأي سيبويه على النحو الآتي:

((وحجة سيبويه فيه أن (طأمن) غير ذي زيادة، و(أطمأن) ذو زيادة، والزيادة إذا لحقت الكلمة لحقها ضرب من الوهن لذلك؛ وذلك لأن مخالطتها شيء ليس من أصلها مزاحمة لها وتسوية في التزامه بينها وبينه، وهو وإن لم تبلغ الزيادة على الأصول فحش الحذف منها، فإنه – على كل حال – على صدد من التوهين لها، إذ كان زيادة عليها تحتاج إلى تحملها، كما يتحامل بحذف ما حذف منها، وإذا كان في الزيادة طرف من الإعلال للأصل كان أن يكون القلب مع الزيادة أولى))[7].

---

(1) سورة الملك: 67/ 22.

(2) سورة النمل: 27/ 90.

(3) مشارق الأنوار: 1/ 538.

(4) الأفعال، لأبي القاسم علي بن جعفر السعدي ت 515 هـ عالم الكتب، بيروت، ط/ 1، 1983م: 1/ 309.

(5) مشارق الأنوار: 1/ 366.

(6) ينظر: الكتاب: 2/ 130، 380.

(7) الخصائص: 2/ 76.

وخالف هذا الرأي أبو عمر الجرمي ت 229هـ الذي رأى ضد ذلك، وجعل: (طمأن) أصلاً لـ (طأمن)[1]، وقد نفى بعض الصرفيين هذا القلب أصلًا، وأثبتوا السماع لكل من الفعلين[2].

هذا وقد أثبت القاضي عياض في هذه المفردة القلب بقوله: ((ويقال: طأمن رأسه وظهره، واطمأن مقلوب، قاله الخليل)) [3].

رابعاً: القلب المكاني وأثره في تعدد اللغات:

للقلب المكاني أثر تأريخي في تعدد اللغات أو اللهجات فمن ذلك في مادة (ق ف ي) تقول العرب: قفت أثره وقفوت أثره، وقيل: إن قاف مقلوب من قفا، قال أبو حيان ت 745هـ: ((هما لغتان لوجود التصاريف فيهما)) [4].

ولذلك أثبت القاضي عياض اللغتين في هذه المفردة فقال: ((ويقفوها، أي: يتبعها فكأنه مقلوب من القافي: وهو المتبع للشيء، وقال الأصمعي يقال فيه: هو يقوف الأثر ويقتافه)) [5].

خامساً: الحروف وأثرها في القلب المكاني:

شكلت مخارج الحروف وأحوالها وصفاتها في النطق أثرًا في القلب المكاني في المفردات فمن ذلك ما ذكره القاضي عياض في الحالات الآتيــة:

أ- قرب مخارج الحروف:

قال القاضي عياض: ((إن الله كبت الكافر، أي: صرعه وخيبه، وقيل: غاظه وأذله، وقيل: أصله كبده، أي: بلغ بالهم والغم كبده، فقلبت الدال تاء لقرب مخرجيهما، كما قيل: سبت رأسه وسبده، أي: حلقه)) [6].

---

(1) ينظر: المصدر نفسه: 2/ 76.

(2) ينظر: المغني في تصريف الأفعال: 48.

(3) مشارق الأنوار: 1/ 524.

(4) تفسير البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي الغرناطي ت 745 هـ دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط/ 2، 1398 هـ - 1978 م: 6/ 36.

(5) مشارق الأنوار: 2/ 324.

(6) المصدر السابق: 1/ 538.

ب- إدغام الحروف:

ففي مادة (د خ ر) قال القاضي عياض: ((وقوله: فـن أدّخـره عـنكم، أصـله مـن حـرف الـذال المعجمة، فلما أدغمت في تاء افتعل – ادخر – قلبت دالاً)) [1]؛ وذلك لأنه يقال: ((ذخر الشيء ذخراً)) [2].

---

(1) المصدر نفسه: 1/ 402 – 403.

(2) الأفعال: 1/ 347.

المبحث الثاني

المشتقات

المطلب الأول: اسم الفاعل

وقف القاضي عياض أكثر من عشر مرات عند الصيغ اللغوية التي حملت معنى اسم الفاعل وأوزانه، فتناوله في مباحثه المختصة من خلال تقعيد بعض القواعد الصرفية الخاصة بهذا الوزن ومن ثم التعريف بأوزانه وحالاته التي يأتي بها.

ومن هنا أستطيع دراسة هذا المطلب من خلال مسألتين وعلى النحو الآتي:-

أولاً: قواعد اسم الفاعل

نبّه القاضي عياض إلى بعض قواعد اسم الفاعل الصرفية من خلال تناوله لمفردات مسائله فقد جاء منها:-

1- **دلالة اسم الفاعل:**

وهو اسم مشتق من المضارع لمن قام به الفعل، واشتق منه لمناسبتهما في الوقوع صفة للنكرة[1].

2- **صياغة اسم الفاعل:**

تتم صياغة اسم الفاعل كما قرر الصرفيون بـ ((إدخال الألف لخفتها بين الفاء والعين)) [2].

ويصاغ من الصحيح السالم على وزن فاعل، ويصاغ من الصحيح المهموز كذلك، وقد مثّل القاضي عياض لهذا الوزن فمن ذلك قوله في مادة (أ ك ل): ((نهى عن كذا وآكِل الربا ومؤكله: كذا رويناه بمد الهمزة اسم فاعل، وكذا قيّده الأصيلي بخطه، ويصححه قوله بعد: ومؤكله)) [3].

---

(1) شرح المراح في التصريف، للعلامة بدر الدين محمود بن أحمد العيني ت 855هـ تحقيق: د. عبد الستار جواد، مطبعة الرشيد، بغداد، 1990 م: 115.

(2) المصدر نفسه: 115.

(3) مشارق الأنوار: 1/ 51.

وفي ترجمته لمولى آبي اللحم[1]، قال القاضي عياض: ((هذا بهمزة مفتوحة ممدودة وباء مكسورة اسم فاعل من أبى، وتسميته بذلك لأنه كان لا يأكل اللحم، وقيل: بل ما ذبح على النصب...)) [2].

ثانياً: أوزان اسم الفاعل ومعانيه

1- فاعـــل:

صيغة اسم الفاعل تجيء على زنة الفاعل غالباً، ففي مادة (وزع) قال القاضي عياض: ((واسم الفاعل منه: وازع)) [3].

2- مفعول:

إن (فاعلاً) قد يجيء بمعنى مفعول، ومن ذلك قول القاضي عياض: ((يجيء فاعل بمعنى مفعول كقوله تعالى: ﴿مَّآءٍ دَافِقٍ﴾[4]، بمعنى مدفوق، و: ﴿عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾[5] بمعنى مرضية)) [6]، وفسّرها في موضع بقوله: ((أي: ذات رضى، وليل قائم، أي: مقوم فيه)) [7]، وقد رأى بعض الصرفيين أن الأولى في هذا المعنى أن يكون على النسب فقط فقيل: ((والأولى أن يكون على النسب كنابل وناشب)) [8].

3- فعيـل:

يجيء فاعل على وزن (فعيل)، ومن ذلك ما ثبت أن للنبي ﷺ فرسًا يقال له: ((اللحيف)) [9]، فقال القاضي عياض: ((سمي بذلك لطول ذنبه (فعيل) بمعنى فاعل، كأنه يلحف الأرض بذنبه)) [10].

4- فَعِلٌ:

---

(1) عبد الله بن عبد الملك، يعرف بـ(آبي اللحم) الغفاري، وسمّي بذلك للأسباب المتقدم ذكرها التي ذكرها القاضي عياض، ينظر ترجمته: الاصابة: 2/ 337.

(2) مشارق الأنوار: 1/ 96.

(3) المصدر السابق: 2/ 485.

(4) سورة الطارق: 86/ 6.

(5) سورة القارعة: 101/ 7.

(6) إكمال المعلم: 6/ 293.

(7) مشارق الأنوار: 2/ 26

(8) شرح الكافية في النحو، لرضي الدين الأستراباذي ت 686هـ دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ب. ت:2/ 199.

(9) صحيح البخاري برقم: (2700): 3/ 1049.

(10) مشارق الأنوار: 1/ 577.

هذه صيغة الصفة المشتقة للدلالة على الذات المتصفة بالفعل، وهذا الوزن من أوزان (فاعل) المتعلقة بحركة عين الماضي، وهو هنا مكسور العين، مثاله: (زَمِنٌ) من باب تَعِبَ، وهو مرض يدوم زمنًا طويلًا [1].

وقد خرّج القاضي عياض رواية الطبري[2] لحديث معاذ بن جبل ﷺ: ((كنت ردف النبي ﷺ ... الحديث)) [3]، فـ (ردف) رويت بإسكان الدال وكسر الراء، وبفتح الراء وكسر الدال عند الطبري، فقال القاضي عياض: ((ولا وجه لرواية الطبري إلا أن يكون (فَعِل) هاهنا اسم فاعل مثل عَجِل وزَمِن وفَرِق إن صحت روايته)) [4].

---

(1) ينظر: إزالة القيود عن ألفاظ المقصود في فن الصرف، د. عبد الملك عبد الرحمن السعدي، دار الأنبار للطباعة والنشر، مطبعة النواعير، الرمادي، ط / 2، 1414هـ - 1993م:59-60.

(2) هو أبو علي الطبري الشافعي، الحسن أو الحسين بن القاسم، أحد رواة الصحيح، سكن بغداد وبها توفي سنة 350هـ له: تاريخ بغداد وغيره، ينظر: وفيات الأعيان: 1/ 358.

(3) صحيح مسلم برقم: (30): 1/ 58.

(4) إكمال المعلم: 1/ 260.

المطلب الثاني: اسم المفعول

لم يتجاوز القاضي عياض اسم المفعول دون أن يقف عنده موضّحاً صيغته الصرفية، وقد وجدتُ القاضي عياضًا يتناول اسم المفعول من خلال صياغته من جانب، وأوزانه من جانب آخر، لذا سأقسّم هذا المطلب على مسألتين لاستيعاب هذا الموضوع:-

أولاً: صياغته الصرفية:

يصاغ اسم المفعول صياغة صرفية من خلال فعله سواء أكان ثلاثياً أم غير ثلاثي، وقد ذكر القاضي عياض بعضاً من ذلك فيما يأتي:

1- صياغته على زنة (مفعول):

بيّن الصرفيون كيفية صياغة اسم المفعول من الثلاثي المجرد على زنة مفعول بقولهم: ((... وصيغته من الثلاثي على وزن - مفعول - نحو مضروب، وهو مشتق من يُضرَبُ لمناسبة بينهما؛ فأدخل الميم مقام الزائد لتعذر حروف العلّة فصار: مضرب، ثم فتح الميم حتى لا يلتبس بمفعول باب الأفعال فصار: مَضرب، ثم ضم الراء حتى لا يلتبس بالموضع فصار: مَضرُب، ثم أشبع الضمة لانعدام (مَفعُل) في كلامهم بغير التاء فصار: مضروب)) (1).

ومن هنا أشار القاضي عياض إلى هذه العلّة الصرفية لصياغة اسم المفعول فقال: ((والميم فيه زائدة – على الفعل - عند بعضهم، وأصلية – في اسم المفعول - عند آخرين... مغفور: بالضم وهو مما جاء على مفعول موضع الفاء ميم، وليس في الكلام (مفعول) بضم الميم إلا مغفور، ومغدود لضرب من الكمأة، ومنخور للمنخر)) (2).

2- صياغته من الصحيح السالم:

يصاغ اسم المفعول من الصحيح السالم على وزن (مَفعول)، ومن ذلك ما عقّب عليه القاضي عياض بقوله: ((الحج المبرور: وهو على وزن مفعول، من البر، يحتمل أن يريد أن صاحبه أوقعه على وجه البر)) (3).

---

(1) شرح المراح: 129.

(2) مشارق الأنوار: 1/ 631.

(3) إكمال المعلم: 4/ 461.

ثانياً: أوزان اسم المفعول

1- فعيل:

قد يؤتي بـ (فعيل) بمعنى (مفعول) فتكون له خصائصه ودلالته، وقد أورده القاضي عياض في بعض المواضع التي حملت علّة بنائه الصرفي ومن ذلك:

أ- يؤتى بـ (فعيل) للدلالة على أن الوصف قد وقع على صاحبه على وجه الثبوت أو قريب من الثبوت فأصبح فيه كأنه خلقة وطبيعة، فيكون (فعيل) على هذا أبلغ من (مفعول) في الوصف[1].

ولذلك قال القاضي عياض في لفظة (المسيح) ومعناها ما نصّه: ((إنما سمي مسيحاً لمسح إحدى عينيه، والمسيح الممسوح العين، قال أبو عبيد: وبه سمي الدجال فيكون بمعنى مفعول)) [2].

ب- هذا الوزن يشترك بين اسم الفاعل واسم المفعول، ويفرق بين ما يراد به الفاعل أو المفعول، فإذا أريد به المفعول يستوي فيه المذكر والمؤنث، ولا يفرق بينهما إلا بذكر الموصوف نحو: رجل قتيل وامرأة قتيل، وإن أريد به الفاعل يفرق بينهما بالتاء ذُكر الموصوف أم لم يذكر فيقال: رجل كريم وامرأة كريمة [3].

ولذلك جعل القاضي عياض كلمة (الربيب) من هذا النوع بقوله: ((والربيب: ابن المرأة من غير الزوج، فعيل بمعنى مفعول، لأن الزوج يربّه ويقوم بأمره)) [4].

2- فعيلة:

يتميز هذا الوزن لاسم المفعول ببعض الأغراض الصرفية ومنها:

أ- جاء في المخصص: ((إعلم أنهم يدخلون في (فعيل) الذي بمعنى (مفعول) الهاء على غير القصد إلى وقوع الفعل به ووقوعه فيه ومذهبهم في ذلك الإخبار عن الشيء المتخذ لذلك الفعل والذي يصلح له ... وقولهم: (بئس الرمية الأرنب) أي: الشيء الذي يرمى سواء رمي أم لم يرمَ)) [5]، وقال

---

(1) ينظر: معاني الأبنية في العربية، د. فاضل صالح السامرائي، جامعة بغداد، العراق، ط / 1، 1401 هـ - 1981 م: 63.

(2) مشارق الأنوار: 1/ 632.

(3) ينظر إزالة القيود: 62.

(4) مشارق الأنوار: 1/ 442.

(5) المخصص، لأبي الحسن علي ابن سيده الأندلسي ت 458 هـ دار الفكر، بيروت، 1398 هـ - 1978 م: 16 / 155.

سيبويه ت 180هـ عن هذا المثال: ((تقول: (شاة رَمِيّ) إذا أردت أن تخبر أنها قد رميت)) [1]، وعلى أساس هذا قال القاضي عياض: ((الرميّة: الصيد الذي يرمى، فعيلة بمعنى مفعولة)) [2].

ومن هنا يتضح الفرق بين (فعيل) و (فعيلة)، فإن (فعيلاً) يطلق على ما اتصف به صاحبه، وأما (فعيلة) فتطلق على ما اتخذ لذلك، فالذبيح يطلق على ما ذبح، والذبيحة لما اتخذ لذلك[3].

ب- يأتي هذا الوزن بمعنى (مفعولة) و(فاعلة) ففي كلمة (العريّة) اختلفوا في اشتقاقها فقال القاضي عياض: (العرِيّة: مشددة الياء.. اختلف الفقهاء واللغويون في صفتها واشتقاقها، فقيل: هي النخلة والنخلات يمنح الرجل ثمرها عاماً لرجل)) [4].

وسبب الخلاف يكمن في دلالة الوزن، فالصرفيون يلحقون تاء التأنيث لصيغة (فعيل) فتحولها من الوصفية إلى الاسمية[5].

ولذلك وضّح القاضي عياض هذا المفهوم الصرفي على ما يأتي:-

أ- فعيلة بمعنى مفعولة:

((عريّة: فعيلة بمعنى مفعولة، أي: عطية، وتكون - أيضاً - على هذا المعنى مأتية ومطروقة لأن الذي أعطيها يختلف إليها من عرو في الرجل إذا ألمت به، وقيل: لأنها أعريت عن السوم عند البيع للتمر، فتكون في كل هذا اسماً للثمرة)) [6].

ب- فعيلة بمعنى فاعلة:

((يقال: إعتريت هذه النخلة إذا أفردتها بالبيع أو بالهبة، وقيل: هو اسم النخلة إذا أرطبت لأن الناس يعرونها، أي: يأتونها للالتقاط منها.. فهي على هذا تكون صفة للفعل أو للنخلة أيضاً فاعلة بالمعنى الأول)) [7].

---

(1) المخصص، لأبي الحسن علي ابن سيده الأندلسي ت 458 هـ دار الفكر، بيروت، 1398 هـ - 1978 م: 16 / 155.

(2) إكمال المعلم: 3 / 609.

(3) ينظر: معاني الأبنية في العربية: 65.

(4) مشارق الأنوار: 2/ 135-136.

(5) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب، لرضي الدين الاستراباذي ت 688 هـ تحقيق: محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة حجازي بالقاهرة، ب. ت: 2/ 142 – 143.

(6) إكمال المعلم: 5/ 177

(7) مشارق الأنوار: 2/ 136.

المطلب الثالث: أبنية المبالغة

ذكر القاضي عياض عددًا من أبنية المبالغة من خلال تناوله لصيغ المبالغة في اللغة العربية، وقد جمعتها فوجدتها هي أشهر أبنية المبالغة وأوزانها المعلومة السماعية منها والقياسية المشتقة من الثلاثي ومن غيره وهي:

1- فعّال:

جاء في شرح الرضي على الشافية ((.. ففعّال الذي بمعنى ذي كذا لا يجيء إلا في صاحب شيء يزاول ذلك الشيء ويعالجه ويلازمه بوجه من الوجوه)) [1].

واختلف في طريقة مجيئه وأثر نقله اللغوي، وقد استقرى القاضي عياض هذا الوزن فاستشهد به في موطن حدد فيه مصدر اشتقاقه حصراً فقال: ((ولم يأتِ فعال من أفعلت إلا جبار ودراك وسئار)) [2].

والنقل من شيء إلى آخر أصل في المبالغة لحصولها قال ابن جني ت 392هـ: ((في المبالغة لا بد أن تترك موضعاً إلى موضع لفظاً إلى لفظ، وأما جنساً إلى جنس)) [3].

2- فَعول:

وقف القاضي عياض عند هذا الوزن من أبنية المبالغة مبيناً فيه ثلاثة معان في صياغته الصرفية وهي:-

أ- ذكر علماء الصرف أن هذا البناء منقول من أسماء الذوات، فإن اسم الشيء الذي يُفعل به يكون على (فعول) غالبًا [4].

وهذا ما ذكره القاضي عياض وهو يفسر الشاة الحلوب بقوله: ((الحلوب: هي التي تحلب، فعول بمعنى مفعولة مثل: ناقة ركوب.. وهو من باب المبالغة)) [5].

ب- ذكر الدكتور فاضل السامرائي أن مما يستأنس به في (فعول) أنه لا يؤنث ولا يجمع جمع مذكر سالمًا مراعاة للأصل الذي نقل عنه [6].

---

(1) شرح الرضي على الشافية: 2/ 84 – 85.

(2) مشارق الأنوار: 1/ 215.

(3) الخصائص: 3/ 48.

(4) ينظر: المخصص: 4/ 12.

(5) إكمال المعلم: 6/ 511.

(6) ينظر: معاني الأبنية في العربية: 116.

وقد وجدت القاضي عياضًا ينطلق لهذا المعنى من حديث أم سلمة[1] – رضي الله عنها – التي تقول: ((أنا امرأة غيور)) [2]، فقال: ((وكثيراً ما جاء فعول للأنثى بغير هاء، كعروب وضحوك وشموع، وعقبة كؤود، وأرض صعود وحدور)) [3].

ج- رأى القاضي عياض أن (فعول) يأتي بمعنى (مُفعَل) لكنه يقع نادرًا، ومثّل له بقوله: ((الرسول: فهو المرسل، ولم يأت فعول بمعنى مُفعَل في اللغة إلا نادراً، واشتقاقه من التتابع، ومنه قولهم: جاء الناس أرسالاً، إذا تبع بعضهم بعضاً، فكأنه ألزم تكرير التبليغ، أو ألزمت الأمة اتباعه)) [4].

3- فاعول:

هذا الوزن يدل على المبالغة في القيام بالفعل، ويكثر استعماله في أبنية أسماء الآلة [5]، وقد ذكر القاضي عياض هذه الصيغة الصرفية جامعاً مفرداتها التي جاء لام فعلها سيناً فقال: ((لم يأت في الكلام فاعول لام الفعل سين إلا الناموس والجاسوس والجاروس والقاعوس والبابوس والداموس والقاموس والقابوس والعاطوس والفانوس والجاموس)) [6].

هذا وقد بيّن القاضي عياض معاني هذه المفردات، وانتقال بعضها من اسم الآلة إلى الوصفية تشبيهاً بالآلة فقال: ((فالناموس: صاحب سر الخير، والجاسوس صاحب سر الشر، والجاروس: الكثير الأكل، والقاعوس: الحيّة، والبابوس: الصبي الرضيع ... والداموس: القبر، والقاموس: وسط البحر، والقابوس: الجميل الوجه، والعاطوس: دابة يتشاءَم بها، والفانوس: النمّام، والجاموس: ضرب من البقر)) [7].

---

(1) ينظر: المصدر نفسه: 116.

(2) مسند الإمام أحمد برقم: (26764): 6/ 320.

(3) مشارق الأنوار: 2/ 235 – 236.

(4) الشفا: 1/ 221.

(5) ينظر: معاني الأبنية في العربية: 116.

(6) إكمال المعلم: 1/ 487–488.

(7) المصدر السابق.

4- أفعل:

ففي حديث النبي ﷺ: ((الثيب أحقُّ بنفسها من وليّها))[1]، رأى القاضي عياض: ((أن لفظة (أحق) من أبنية المبالغة))[2].

5- المبالغة بزيادة (التاء):

تزاد التاء على قسم من الصفات فتكون للمبالغة، والزيادة من أغراضها إفادة التأكيد والمبالغة، والتاء من حروف الزيادة[3]، وقد رأى القاضي عياض ذلك في: ((الجبروت: العظمة، وزيدت فيه التاء للمبالغة مثل ملكوت في الملك، ورحموت ورهبوت في الرحمة والرهبة))[4].

---

(1) صحيح مسلم برقم: (1421): 2/ 1037.

(2) إكمال المعلم: 4/ 567.

(3) ينظر: أوزان الفعل ومعانيها: 51 – 52.

(4) إكمال المعلم: 1/ 580.

المبحث الثالث

الأسماء

المطلب الأول: المقصور والممدود والمنقوص

كما قسّم الصرفيون الفعل إلى صحيح ومعتل، فإنهم قسّموا الاسم أقساماً أربعة وهي:

صحيح ومقصور وممدود ومنقوص، فالصحيح هو الذي ليس مقصورًا ولا ممدودًا ولا منقوصًا؛ لذلك سأتناول هذه الثلاثة في دراسة هذا المطلب من خلال جهود القاضي عياض في هذا التقسيـــم.

وعند تتبعي لمفردات هذا التقسيم الصرفي وجدت أن القاضي عياضًا كانت له وقفات صرفية يمكن جمعها في المسائل الآتيــــة:-

أولاً: أثر الصورة للاسم في هذا التقسيم:

رأى القاضي عياض أن الصورة هي من محددات الاسم المقصور من الممدود فقال: ((وإنما هو اختلاف في اللفظ وصورة حرف ألف المدة التي بعد الهمزة)) [1]، وقد مثّل لذلك في حديث صيّادي البحر الذين قالوا: ((إنّا نتزود ماءً يسيراً إن شربنا منه لم يكن فيه ما نتوضأ به)) [2]، فقال القاضي عياض: ((ما: مقصورة، وعند الأصيلي: ماء ممدود وله وجه ... وكلٌ صواب صحيح المعنى، ومما اختلف فيه مما صورته هذا الحرف)) [3].

ثانياً: الاختلاف في تحديد الاسم من هذا التقسيم:

أكثر الاختلاف في تحديد الاسم يكمن في كونه هل هو ممدود أو مقصور؟ وقد كان القاضي عياض أميناً في نقل هذا الاختلاف عالماً بأسراره وقد استطاع أن يرجّح بحسب ما يراه مناسباً على ما يأتي:-

---

(1) مشارق الأنوار: 1/ 65.

(2) مسند الإمام أحمد برقم: (9088): 2/ 392.

(3) مشارق الأنوار: 1/ 606.

1- نقل خلاف العلماء في المسألة: في حديث النبي ﷺ : ((أخاف عليكم الرماء))[1]، قال القاضي عياض: ((ممدود، مفتوح الراء مخفف الميم، كذا قاله الكسائي، وذكره بعضهم بالقصر مفتوحاً، وكسره بعضهم وقصره))[2].

2- توجيه القصر: في باب تفاضل أهل الإيمان يوم القيامة جاء حديث النبي ﷺ : ((فيلقون في نهر الحياة أو الحيا))[3]، قال القاضي عياض: ((شكّ مالك، وكذا ذكره البخاري ويمد الأول في كتاب الأصيلي، ولغيره بالقصر، ولا وجه له هنا ذكره وهم، لا بقصر ولا بمد؛ ولكنه قد يخرج لرواية القصر وجه، فالحيا بالقصر: كل ما يحيى الناس به، والحيا: المطر، والحيا: الخصب، فلعل هذه العين سميت بذلك لخصب أجسام من أغتسل بها منهم كما فسره في الحديث، أو لأنهم يحيون بعد غسلهم منها فلا يموتون على رواية (الحياة) المشهورة))[4].

3- توجيه المد: يوجّه القاضي عياض المد في بعض مظان الاختلاف في تحديد الاسم صرفيًا، وهذا التوجيه إما بنفسه أو من خلال رأي يتبناه لأحد العلماء فمن ذلك قوله في مادة (ك و ت): ((... وذكر ابن القوطية فيما يمد ويقصر بمعنى: كوة وكوى وكواء، قال: والمد أفصح))[5].

ومما وجّهه في ذلك قوله: ((قبا: بضم أوله، معروفة بالمدينة على ثلاثة أميال، ويضاف إليها مسجد قبا يقصر ويمد، والمد أشهر، ويصرف ولا يصرف، وأنكر البكري القصر فيه، ولم يحك أبو علي فيه ولا في الذي في طريق مكة إلا المد، وقال الخليل: قبا مقصورة قرية بالمدينة، وحكى ثابت في قبا الوجهين))[6].

ثالثاً: إظهار الفرق لعلل الصياغة الصرفية

حاول القاضي عياض أن يبيّن لنا علل الصياغة الصرفية، وإظهار الفرق بين أبنيتها وقد كانت أقسام الاسم خير ميدان لهذا الموضوع على ما يأتي:-

---

(1) موطأ مالك برقم: (1303): 2/ 634.

(2) مشارق الأنوار: 1/ 465.

(3) صحيح مسلم برقم: (184): 1/ 172.

(4) مشارق الأنوار: 1/ 345.

(5) المصدر نفسه: 1/ 565.

(6) مشارق الأنوار: 2/ 333 – 334.

1- اختلاف حركات البنـــاء:

أ- الفتح والكســـــر: قد يختلف الاسم من حالة إلى حالة بسبب الفتحة والكسرة في بنائه، فمن ذلك ما ذكره القاضي عياض: ((الرواء: ممدود إذا فتحت، وإذا كسرت الراء قصرت، وهو ما يروي من الماء وغيره)) [1].

ب- الفتح والضـــم: ذكر القاضي عياض أن الفتح والضم قد يسهمان في تحديد الاسم فمن ذلك قوله: ((الرغباء: رويناه بفتح الراء وضمها، فمن فتح مد وهي رواية أكثرشيوخنا، ومن ضـم قـصر وكـذا كان عند بعضهم.. قال ابن السكيت: هما لغتان كالنعمى والنعماء، وقـال بعـضهم: رغبـى: بـالفتح والقصر مثل: شكوى، وحكى الوجوه الثلاثة أبو علي القالي، ومعناه هنا: الطلب والمسألة)) [2].

جـ- الضم والكسر: بيّن القاضي عيـاض الفـرق بـين الـضم والكـسر في بيـان الاسـم فقـال: ((جلـس القُرفُصاء: بضم الفاء والقاف، ويمد ويقصر، ويقـال أيـضًا: بكـسرهما.. قـال الفـراء: إذا ضـممت مددت وإذا كسرت – يعني: القاف والفاء – قصرت)) [3].

2- أصل المصادر وزياداتها:

مثّل لنا القاضي عياض بمثال لصياغة المصدر من الأفعال وأثر ذلك في بنـاء الاسـم فقـال في مـادة (ق ي أ): ((استقاء استقاءه ممدوداً، أي: تعمد القيء واستدعاه استفعل منـه، فأمـا اسـتقى مقـصورًا فمـن استقى الماء استقاءً، السين أصلية)) [4]، هذا اذا علمنا أنّ الصرفيين ذكروا أغراضًا للزيـادة وعلـلاً في بنائهـا الصرفي [5].

(1) المصدر السابق: 1/ 484.

(2) المصدر نفسه: 1/ 470.

(3) المصدر نفسه: 2/ 303.

(4) المصدر السابق: 2/ 332.

(5) ينظر: الأشباه والنظائر في النحو، لجلال الدين السيوطي ت 911 هـ تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، مصر، 1395 هـ – 1975 م: 1 / 203 – 208.

3- المفرد والجمـع:

رأى القاضي عياض أن الفرق في تقسيم الاسم قد يكون لأجل المفرد منه والجمع، فمن ذلـك مـا ذكره في مادة (ف ت ي) في قوله: ((والفتى: الشاب مقصور، والفتاء: ممدود الشباب، قال الله تعالى: ﴿وَقَالَ لِفِتْيَنِهِ ٱجْعَلُواْ بِضَٰعَتَهُمْ فِي رِحَالِهِمْ﴾[1]؛ أي: لعبيده))[2].

4- الإفراد والتكـرار:

مما انتبه إليه القاضي عياض قضية الإفراد والتكرار وأثرهما في الاسم، فالاسم إذا أفردته كانت له صياغة خاصة، وإذا كررته كانت له صياغة أخرى، فمن ذلك قول القاضي عياض: ((النجا: مقصور مفتوح النون، كذا جاء في الحديث يعني: التخلص، وكذلك النجاة: بالتاء، ويقال: بالمـد أيـضاً، وحكاهمـا أبـو زيـد وابن ولّاد، والمد أشهر إذا أفردوه فإذا كرروه فقالوا: النجا النجا، فالوجهان معروفان: المد والقصر))[3].

فهذا مثال لتكرار اللفظ نفسه، وكذا الحال مع اللفظ وغيره قـال القاضـي عيـاض في مـادة (ف د ي): ((العرب تقول: لك الفدى والحمى، فيقصرونه إذا ذكروا الحمى فإذا أفردوه مدوه))[4].

5- الضرورة:

ذكر القاضي عياض أن الضرورة تمدد الاسم فمن ذلك: (الفداء والفدى) فقـال: ((تقـول: فـداءً لك، وفداءٌ لك، وفداءِ لك: بفتح الهمزة وضمها وكسرها، وفدا لك: مقصور، وحكى الفراء: فـدى مفتـوح الفاء مقصوراً، قال الفراء: فإذا كسروا الفاء مدوا، وربما كسروا وقصروا، وأنكر الأخفش قصره مع الكسر، قال: وإنما يقصر إذا فتحت الفاء، فإذا كسرتها مـددت إلا لـضرورة كمـا قـال: فـدى لـك والـدي وفـدتك نفسي))[5].

وهذه المسـألة التي ذكرها القاضي عيـاض مما أجمـع فيهـا اللغويـون على جـواز قـصر الممـدود للضرورة[6].

---

(1) سورة يوسف: 12/ 62.

(2) مشارق الأنوار: 2/ 244.

(3) المصدر نفسه: 2/ 8 – 9.

(4) المصدر نفسه: 2/ 249.

(5) المصدر السابق.

(6) المصدر نفسه.

لكنهم اختلفوا في مد المقصور فمنعه البصريون وأجازه الكوفيون وحجتهم في ذلك قول الشاعر:

سـيغنيني الـذي أغنـاك عـني فـلا فقـر يـدوم ولاغنـاء [1]

فقد مد المقصور وهو هنا (غنى) فقال: (غناء)[2]، قال السيوطي ت 911 هـ: ((إذا اضطر في الشعر إلى قصر ممدود، أو مد مقصور، فارتكاب الأول أولى لإجماع البصريين والكوفيين على جوازه، ومنع البصريين للثاني))[3].

6- المكان والزمان:

رأى القاضي عياض في المكان والزمان أثراً صرفياً في الأسماء، فقد ذكر في مشكل أسماء الأمكنة (كداء وكُدِيّ) مبيناً أثر المد والقصر في هذا الإشكال فقال: ((جاءت في أحاديث الحج والجهاد وفتح مكة وغير موضع، واختلفت الرواية والتفاسير فيها، فكداء: مفتوح ممدود غير مصروف بأعلى مكة.. وكدي يريد: بضم الكاف مشدد الياء، جبلان قرب مكة الأعلى منهما هو الممدود.. وكُدَى: مقصور منون مضموم، الذي بأسفل مكة))[4].

هذا من ناحية المكان، وأما الزمان فلم يختلف عن ذلك في الغرض نفسه، وهذا ما رآه القاضي عياض في الفرق بين (الضحى والضحاء) للشمس فقال: ((المقصور المضموم هو أول ارتفاعها، والممدود حين حرّها إلى قريب من نصف النهار، وقيل: المقصور حين تطلع الشمس، والممدود إذا ارتفعت))[5].

رابعاً: الاسم المنقوص:

لم ينل الاسم المنقوص نصيبه من الدرس والشرح والتمثيل مثلما ناله أخواه المقصور والممدود المتقدمان؛ وذلك بسبب قلة الأمثلة التي تناولها القاضي عياض مستشهداً بها لهذا النوع، وقد اكتفى ببعض الكلمات التي أشار إلى أصولها المنقوصة وقال إنها أسماء منقوصة هكذا[6].

---

(1) المصدر نفسه.

(2) ينظر: شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور الأشبيلي ت 669 هـ تحقيق: د. صاحب أبو جناح، مطابع دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 1402 هـ – 1982 م: 2/ 558.

(3) الاقتراح: 161.

(4) مشارق الأنوار: 1/ 568 – 569.

(5) المصدر السابق: 2/ 97.

(6) ينظر: المصدر نفسه: 1/ 476، 1/ 631، 2/ 142.

المطلب الثاني: النسب

النسب من الظواهر اللغوية المهمة للأسماء، وقد التفت إليه القاضي عياض وخصّه بوقفات صرفية وذلك لكثرة حاجته إلى استعماله بسبب كثرة تراجمه لمشايخه والعلماء والرواة والمحدثين.

لذلك عقد فصولاً للاختلاف والوهم في الأنساب[1]، وفصولاً أخرى في مشكل الأنساب[2]، وأظهر لنا اهتمامه وعنايته بهذا اللون اللغوي كما سنرى.

لقد تناول القاضي عياض موضوع النسب من خلال التغييرات التي تحدث في آخر الاسم، وكذلك التغييرات التي تحدث في داخل الاسم، وعنده رؤية صرفية تمثلت في القواعد العامة التي تحدث فيها عن النسب، وهذا كل ما سنبحثه في دراسة هذا المطلب.

أولاً: القواعد الصرفية العامة للنسب

1- القياس:

ذكر سيبويه ت 180 هـ في النسب أنّ منه: ((ما يجيء على غير قياس، ومنه ما يعدل وهو القياس الجاري في كلامهم)) [3]، وعليه نسب القاضي عياض لفظة مسموعة من الحديث الشريف وهي منسوبة على غير القياس، واللفظة هي: ((.. وأتوني بأنبجَانِيّة)) [4]، فقال القاضي عياض: ((قال ثعلب: يقال ذلك في كل ما كثف والتفّ، وقال غيره: إذا كان الكساء ذا علمين فهو الخميصة، فإن لم يكن له علم فهو الأنبجانية، وقال الداودي: هو كساء غليظ بين الكساء والعباء، وقال ابن قتيبة: وذكر عن الأصمعي إنما هو منبجاني منسوب إلى منبج، ولا يقال أنبجاني، وفتحت الباء في النسب أخرجوه مخرج منظراني ومخبراني وهي أكسية تصنع بحلب فتحمل الى جسر منبج، قال الباجي: وما قاله ثعلب أظهر لأن النسب الى منبج منبجي، قال القاضي – رحمه الله –: النسب مسموع فيه تغيير البناء كثيراً فلا ينكر ما قاله أئمة هذا الشأن؛ لكن هذا الحديث المتفق على نقل هذه اللفظة فيه بالهمزة تصحح ما أنكروه)) [5].

وقال القاضي عياض عن هذا النسب المسموع الذي شذّ عن قياس أهل اللغة: ((النسب مسموع، وقد شذّ منه كثير عن القياس فلا ينكر ما قاله ابن قتيبة)) [6].

---

(1) ينظر: مشارق الأنوار:1/ 109.

(2) ينظر: المصدر نفسه: 1/ 196.

(3) الكتاب: 3 / 335.

(4) صحيح البخاري برقم: (366): 1/ 146.

(5) مشارق الأنوار: 1/ 67 – 68.

(6) إكمال المعلم:2/ 490.

ومسألة المسموع الفرد هل يقبل ويحتج به؟ قد ناقشها العلماء وتوصلوا إلى أنه إذا كان المتكلم به من العرب واحدًا ويخالف ما عليه الجمهور فإنه ينظر في حال هذا المنفرد به فإن كان فصيحاً في جميع ما عدا ذلك القدر الذي انفرد به، وكان ما أورده مما يقبله القياس، إلا أنه لم يرد به استعمال إلا من جهة ذلك الإنسان فان الأولى أن يحسن الظن به ولا يحمل على فساده[1].

فما بالك إذا كان المتكلم هو أفصح العرب سيدنا محمدًا بن عبد الله ﷺ الذي سُمعت هذه اللفظة منسوبة في حديثه الشريف، فهل لحكمة اللغة أن تقرر قبول ما ذكره ابن قتيبة عن الأصمعي في سماعه ونقله لنسب (منبجاني) وتترك ما سمع في حديث النبي ﷺ في نسب (أنبجاني)؟.

والواقع أن كلا اللفظين مسموع، والنسب مبني على السماع، وشذَّ في النسب عن القياس الكثير والفارق الواضح والبين بين المسموعين أن لغة النبي ﷺ هي أوثق وأفصح وأعلى من الأصمعي وسائر اللغويين الأحياء منهم والميتين.

ومما نقله القاضي عياض أمثلة للنسب على غير قياس قوله في (أذربيجان): ((والنسب إليه: أذري وأذربي على غير قياس)) [2].

2- أسباب الخلاف في النسب:

ذكر القاضي عياض أسباباً للخلاف في النسب بين علماء اللغة، وبيّن الفرق بين صيغ بعض الأبنية في النسب وعلى ما يأتي:-

أ- العلم بالأنساب:

يحتاج اللغوي إلى شيء من علم الأنساب واطلاع بمعرفة القبائل ليستفيد من ذلك في نسبة الأسماء، وهذا ما وجدته عند القاضي عياض فقد استطاع من خلال خلفيته العلمية هذه أن يميّز بين الأنساب ويحل مشكلها فمن ذلك قوله: ((وفي شيوخ مسلم: هدبة بن خالد الأزدي، وكذا نسبه البخاري في تأريخه، ونسبه ابن عدي: القيسي بالقاف، وقال البخاري في نسب أخيه أمية بن خالد الأزدي من بني قيس، قال القاضي – رحمه الله –: وليس نسبه قيسياً هنا لقيس عيلان، إنما هو من قيس بن ثوبان بن سهيل بن الاسد بن عمران بن عمرو ابن عامر)) [3].

---

(1) ينظر: الاقتراح:64.

(2) مشارق الأنوار: 1/ 94.

(3) المصدر السابق:1/ 109.

ب- الخط الإملائـي:

يشكل الخط الإملائي سبباً من أسباب الاختلاف في الأنساب ومن ذلك ما رآه القاضي عياض في اختلاف الرواة في نسبة خميصة[1] - قطعة قماش - فقال: ((جونية: بفتح الجيم كأنها منسوبة الى بني الجون، قبيل من الأزد إليه ينسب الجونيون.. أو إلى لونها من السواد أو البياض أو الحمرة، والعرب تسمي كل لـون جوناً، ولرواة البخاري حريثية: بضم الحاء المهملة بعدها راء، قيل: هي منسوبة إلى حريث، رجل من قضاعة آخره ثاء مثلثة، قال بعضهم: وهذا هو الصواب.. وعند ابن السكن عن البخاري: خيبرية منسوبة إلى خيبر، وفي رواية العذري: حوتنية بفتح الحاء المهملة وواو ساكنة بعدها ثم تاء باثنتين فوقها مفتوحة، ثم بعدها نون مكسورة ثم ياء مشددة، قيل معناها: المكفوفة الهدب، وعند الفارسي: حويتية بحاء مهملة مضمومة وفتح الواو وسكون الياء وكسر التاء باثنتين فوقها بعدها ياء باثنتين تحتها مشددة، وعند الهوزني: حونية: بضم الحاء وسكون الواو وكسر النون وشد الياء بعدها)) [2].

فانظر إلى هذا الخلاف الطويل في نسبة قطعة قماش من لباس تسبب به الخط الإملائي وما صاحبه من التنقيط والإعجام ورسم الحروف.

ج- حركات البناء:

يعمد الصرفيون إلى تغيير في حركات البناء للتفرقة بين الاسماء المنسوبة الى جهة واحدة فمن ذلك ما ذكره القاضي عياض في مادة: (ق ب ط) بقوله: ((الثوب القبطي: بضم القاف: هي ثياب من كتان بيض تعمل بمصر، وتجمع قباطي، وأما قبط مصر وهم عجمها: فبالكسر نسبت إليهم، وأصل نسبة هذه الثياب إليهم، فلما ألزمت الثياب هذا الاسم غيّروا ذلك للتفرقة)) [3].

3- العوض من ياء النسبة:

ذكر القاضي عياض أن الهمزة وألف المد قد يكونان عوضًا من ياء النسبة، وذكر خلاف أهل اللغة في ذلك فقال: ((ولك في النسب إلى الشام: شئامي مهموز وشامي غير مهموز، وشآم ممدود بغير ياء النسبة، واختلف في إدخال ياء النسبة مع المد فالأكثر عند أهل العربية أنه لا يجوز لأن الهمزة عوض من ياء

(1) ينظر: صحيح البخاري برقم: (5486): 5/ 2192، صحيح مسلم برقم: (2119): 3/ 1674.

(2) مشارق الأنوار: 1/ 262

(3) المصدر نفسه: 2/ 284.

النسبة))[1]، ومثّل أيضًا لذلك بقوله: ((ومن قال: يمانية، خفف الياء ولم يشددها لأن الألف هنا عوض من ياء النسبة فلا تجمعان عند أكثر النحاة)) [2].

ثانياً: التغييرات التي تحدث في آخر الاسم ومنها:

1- الاسم المنتهي بتاء التأنيث:

تحذف تاء التأنيث وجوبًا قبل ياء النسب، وقد مثّل القاضي عياض لذلك بـ (البصرة) فقال: ((والنسب إليها بالوجهين: كسر الباء وفتحها)) [3].

فإذا كان النسب إلى البصرة: بَصْرِيّ فهذا مقيس، وإذا كان النسب إلى البصرة: بِصْرِيّ فهذا مسموع.

وفي سند الإمام مسلم قال القاضي عياض: ((ويعقوب بن عبد الرحمن القاريّ المذكور في سنده مشدد الياء، منسوب إلى (القارة) قبيلة معروفة من العرب)) [4].

2- الاسم المهموز الآخر:

يحدث في الاسم تغييرات تتوقف على نوع الهمزة فيه فإذا كانت أصلية مثلاً فإنه يجب بقاؤها وهذا النوع الذي مثّل له القاضي عياض بقوله: ((الدستوائي: بفتح الدال والتاء باثنتين فوقها وسكون السين المهملة وتخفيف الواو وآخره همزة مكسورة.. وصاحب الدستوائي لأنه كان يبيع الدستوائي من الثياب، وهو نوع يجلب من دستواء، كورة بالاهواز فعرف بذلك)) [5].

3- الاسم المحذوف الآخر:

إذا كان آخر الاسم محذوفًا فإننا ننظر فإن حذف الحرف الأخير وعوض عنه ألف وصل جاز ردّه عند النسب وعدمه كما في ابن: ابْنِيّ وبَنَوِيّ.

---

(1) المصدر نفسه: 2/ 446.

(2) المصدر نفسه: 2/ 519.

(3) المصدر نفسه: 1/ 180.

(4) إكمال المعلم: 1/ 396.

(5) مشارق الأنوار: 1/ 423.

وهذا ما أشار إليه القاضي عياض بقوله: ((وأما الأبن فمن ذوات الواو عند قوم لقولهم في الاسم: (البنوة) وفي النسب: بنوي وابناوي)) [1].

ثالثاً: التغيرات التي تحدث في داخل الاسم ومنها:

1- العين المحركة بالكسر:

من المعلوم أن ياء النسب تقتضي كسر الحرف الذي قبلها، فإذا كان الاسم ثلاثياً مكسور العين وجب قلب هذه الكسرة فتحة حتى لا تتوالى كسرتان [2]، ومما يستشهد به الصرفيون لهذه المسألة دُئِل: دُؤَلِيّ.

وفي هذا المثال تحديدًا قال القاضي عياض: ((وأما أهل العربية وأهل اللغة فيقولون فيه: الدُئِل: بضم الدال وهمزة مكسورة وينسبون إليه كذلك على لفظه، ومنهم من يقول: دُؤَلي بضم الدال وفتح الهمزة)) [3].

2- الياء المشددة في داخل الاسم:

إذا كان قبل آخر الاسم ياء مشددة مكسورة، أي: أنها مكونة من ياءين، الاولى ساكنة والثانية مكسورة، فإنه يجب حذف الياء الثانية المكسورة والإبقاء على الياء الساكنة كما في طيِّب: طَيْبِيٌ وقد ذكر الصرفيون شذوذ طائِيّ في طَيِّء فهنا حذفت الياء الأولى وقلبت الثانية ألفاً.

وهذا عين ما رآه القاضي عياض في هذا النسب الذي قال فيه: ((وطِيِّء القبيل: بفتح الطاء، مشدد مكسور الياء مهموز الآخر والنسب إليه طائي ممدود)) [4].

والقاضي عياض برأيه هذا يوافق ما يزعمه الخليل ت 175هـ من أن أصل بناء (طيّء) من طاء وواو، فقلبوا الواو ياء فصارت ياء ثقيلة كان الأصل فيها (طَوْيّ)، ثم ردّ هذا الرأي لمخالفته الاجماع؛ لأن (طيّء) مكون من ثلاثة أحرف وهي: الطاء والياء والهمزة، وعند النسب إليها تقول: طيئي، فهي بمنزلة: (طيّب، هيّن) [5].

---

(1) المصدر نفسه: 1/ 144.

(2) ينظر: ظاهرة النسب في الدرس اللغوي، د. حسين محيسن البكري، مطبعة السطور، العراق، بغداد، 1423 هـ - 2002 م: 7.

(3) مشارق الانوار: 1/ 423.

(4) المصدر نفسه: 1/ 527.

(5) ينظر: ظاهرة النسب في الدرس اللغوي: 38:

ولذلك قال ابن مالك ت 672هـ:

وثالثٌ من نحو (طيّب) حُذف   وشذَّ (طائي) مقولًا بالألف[1]

3- واو فَعُولَة:

إذا كان الاسم على وزن (فعولة) وكانت العين صحيحة غير مضعفة حذفت الواو وفتح ما قبلها مثل: شَنُوءة: شَنَئيّ.

وهذا المثال ذكره القاضي عياض تحديداً في قوله: ((ذكر سفيان بن أبي زهير الشنئي: بفتح الشين المعجمة والنون بعدها همزة مكسورة، منسوب إلى أزد شنوءة)) [2]، والصرفيون يهتمون بهذا المثال في النسب ويجعلونه مدخلًا لقضيتين، هما:-

أ- إنَّ هذا المثال لم يرد غيره في هذا الباب فهو عمدتهم في القياس عليه ولذلك تقول: ركبي وحلبي وقتبي في ركوبة وحلوبة وقتوبة قياساً على شنئي في شنوءة[3].

ب- عقدوا مقارنة بين واو فعولة (شنوءة) وياء فعيلة (حنيفة) لكون صيغة النسب فيهما متشابهة فتقول:شنئي وحنفي، فأجروا فعولة مجرى فعيلة لمشابهتها إياها في كون صيغة كل منهما ثلاثية في الأصل، وثالثهما حرف لين، وفيهما تاء التأنيث[4].

4- صور شاذة من النسب:

وردت عن العرب أسماء منسوبة على غير القواعد اللغوية، وقد احتفظت اللغة بسماع هذه الصيغ ومنها:

أ- صرفياً إذا كان الاسم ثلاثياً وحرفه الأخير واو أو ياء قبلها سكون لم يحدث فيه تغيير مثل: ظبي: ظَبْيِيّ، غزو: غزويّ.

غير أن المسموع في النسب إلى (قرية) مثلاً: (قرويّ) وكان القياس (قربيّ) وهذا ما ذكره القاضي عياض بقوله: ((القروي منسوب إلى قرية وهي المدينة.. وقد قصرت العامة وأكثر الخاصة نسبة القروي إلى ساكن القيروان خاصة وهو خطأ، إنما ينسب إليها قيرواني)) [5].

---

(1) ينظر: ألفية ابن مالك: 58.

(2) إكمال المعلم: 5/ 247.

(3) ينظر: إرتقاء السيادة: 64.

(4) ينظر: الخصائص: 1/ 116.

(5) مشارق الأنوار: 2/ 304.

ب- الرازي منسوب إلى الرّي، قال القاضي عياض: ((الرازي: منسوب إلى الري من أرض خراسان، وهم فيها جماعة)) [1].

---

(1) المصدر نفسه: 1/ 423.

المطلب الثالث: التصغيــر

التصغير من مباحث الاسم عند الصرفيين، ويتناولون فيه غالباً أغراضه وأوزانه وحالاته وهذا هو الذي تناوله القاضي عياض في وقفاته الصرفية مع التصغير، وهذا ما سأتناوله في دراسة هـذا المطلـب وفي المسائل الآتيــة:-

أولاً: أغراض التصغير ومنها:

1- التحقيــر:

ففي حديث الرجل الذي قتل كافرًا وجاء آخر ليأخذ سلب المقتول، قـال أبـو بكـر الـصديق ﷺ: ((كلا: لا يعطيه أضيبع من قريش ويدع أسدًا)) [1]، قال القاضي عياض: ((كأنـه تـصغير ضبع علـى غـير قياس تحقيرًا له، وهو أشبه بمساق الكلام لقوله (وتدع أسداً) ومقابلة ضبع له، قال أبـو مـروان بـن سـراج: لكنه لا يحتمله القياس في اللسان لأنه تصغير على غير مكبره؛ لأن تصغير ضبع: ضبيع)) [2].

وإذا حق لي أن أرد على ما نقله القاضي عياض عـن أبـي مـروان بـن سـراج دفاعًـا عـن ألفـاظ الحديث النبوي لكون هذه اللفظة في صحيح مسلم الذي لا يشك في صحته من جهة، ومن جهة أخرى لأن قائلها هو من فصحاء العرب، وهو الصدّيق ﷺ فأقول:

قرر الصرفيون أن للتصغير ثلاث صيغ هي: (فعيل، فعيعل، فعيعيـل) وقـالوا: لـيس مقـصودًا أن تتطابق مع الميزان الصرفي حرفًا بحرف، وإنما المقصود بها أنها (قالب) يخـرج علـى أساسـه الاسـم المـصغر، بحيث تتساوى مع الصيغة في عدد الحروف وفي نوع الحركة والسكون[3].

وعلى سبيل المثال لا الحصر إذا أخذنا كلمة (مسجد) ونحن نعرف أنهـا علـى وزن (مفعـل) فإننـا نلاحظ أن تصغيرها (مسيجد) على (مفيعل) من ناحية الميزان الصرفي ولكنها في التصغير تنطبـق علـى وزن (فعيعل) من أوزان التصغير فعلى هذا فإن (أضيبع) على وزن (فعيعل).

---

(1) صحيح مسلم برقم (1751): 3/ 1371.

(2) مشارق الأنوار: 2/ 68.

(3) ينظر: التطبيق الصرفي، د. عبدة الراجحي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1984: 130.

2- التعظيم والمدح والتقريب:

أورد القاضي عياض حديث: ((.. فقال رجل من الأنصار: أنا جذيلها المحكك وعذيقها المرجب))[1] ثم عقّب القاضي عياض بقوله: ((قيل: هو تصغير عذق بالفتح وهي: النخلة، وقيل: تصغير عذق بالكسر، وهو: العرجون، وتصغيره له ليس على طريق التحقير بل للتعظيم، وقيل: للمدح، كما قيل: فريخ قريش، وقيل: للتقريب كما تقول: بُنيّ وأُخيّ))[2]، فقد جمع القاضي عياض هنا ثلاثة معانٍ من أغراض التصغير وكلها تحتمل وجهاً من الوجوه التي أشار إليها وهي جميعها متقاربة المعنى فيمكن للقارئ أن يعملها جميعاً من غير أن يهمل أحدها.

ثانياً: الاسماء المصغرة

1- أسماء الناس وأوصافهم:

أفاد القاضي عياض في التصغير لضبط أسماء الناس وأوصافهم ولاسيما وهو يتعامل بالرواية وعلم الرجال، وقد وضع للمحدثين قاعدة صرفية في تصغير الاسماء ومعرفة الناس فقال: ((وليس في هذه الكتب – كتب الحديث – حَصين: بفتح الحاء وكسر الصاد إلا أبا حصين بن عثمان بن عاصم الأسدي، ومن عداه فيها حصين مصغر بالصاد أيضًا))[3].

ولقد ضبط أيضًا أوصاف الناس من خلال التصغير ومن ذلك قوله: ((أم سليم: وهي أم أنس الغميصاء هي التي في عينها غمص، وهو مثل الرمص وهو قذًى تقذفه العين، وقيل: انكسار في العين، وكانت أم أنس تعرف بالوصفين معًا بالغميصاء والرميصاء، وجاء اللفظان في الحديث في مسلم: بالغين مصغرًا، وفي البخاري: بالراء مصغرًا))[4].

وقد تعدى بضبطه إلى القبائل فقد رأى في أسماء القبائل تصغيرًا وتكبيرًا، فمن ذلك قوله: ((وبعضهم يقول التصغير في قريش، والتكبير في خزاعة))[5].

وحين اضطربت بعض الروايات في ضبط أسانيدها حكّم القاضي عياض التصغير في ذلك فمن ذلك قوله: ((وفي فضل المدينة: حتى أغار علينا بنو عبيد الله بن غطفان، كذا لعامة الرواة، وهو خطأ،

---

(1) صحيح البخاري برقم: (6442): 6/ 2506.

(2) مشارق الأنوار: 1/ 448.

(3) المصدر نفسه: 1/ 348.

(4) المصدر السابق: 2/ 227.

(5) المصدر نفسه: 1/ 570.

صوابه بنو عبد الله))[1]، فهنا خطّأ القاضي عياض التصغير وصوّب التكبير وذكر الدليل فقال: ((بنو عبد الله: كانوا في الجاهلية يسمون بني عبد العزى فسماهم النبي ﷺ بني عبد الله، فسمتهم العرب لذلك بني مُحَوَّلة: بضم الميم وفتح الحاء المهملة وفتح الواو مشددة لتحويلهم اسم أبيهم))[2]، ولقد وجدت القاضي عياضًا يعقد فصلًا للاختلاف في عبيد الله وعبد الله من ناحية التصغير والتكبير ووهم الرواة في ذلك[3].

2- أسماء الحيوان:

وقف القاضي عياض أمام أسماء الحيوان المصغرة فلم يتجاوزها من غير الإشارة إليها والتعريف بها، فمن ذلك ما رآه في حديث جابر بن عبد الله الأنصاري ﷺ الذي قال: ((ولنا بُهيمَةٌ داجنٌ، قال: فذبحتها))[4]، قال القاضي عياض: ((لعلّه أراد تصغير بهمة والبهم: صغار الغنم))[5].

وقد شمل بهذا القسم الطيور أيضًا، فمن ذلك قوله: ((ذكر في حديث الغواسق: الحدأة: بكسر الحاء وفتح الدال والهمز مقصور، وهو طائر معروف لا يقال إلا بكسر الحاء، وقد جاء في بعض طرقه في الصحيحين: الحدا: مقصور مهموز بغير تاء وهو جمع حدأة، أو على قصد التذكير، وفي بعض طرقه: الحُدَيّا مصغرًا))[6].

3- أسماء المواضع والأمكنة:

ضبط القاضي عياض أسماء الأمكنة والبقاع في مواضع عدة، فمن ذلك ضبطه لـ (ذات العشيرة) فقال: ((بضم العين المهملة وفتح الشين المعجمة.. العشير أو العشيرة مصغرين بشين معجمة فيهما.. وكذا ذكره مسلم: ذات العشيرة أو العشير مصغرين بغير هاء والشين مقدمة، والمعروف فيها العشيرة مصغرة بالشين المعجمة والهاء، وكذا ذكرها ابن اسحاق، وهي: من أرض بني مدلج))[7].

---

(1) المصدر نفسه: 2/ 198.

(2) المصدر نفسه.

(3) المصدر نفسه.

(4) صحيح مسلم برقم: (2039): 3/ 1610.

(5) إكمال المعلم: 6/ 513.

(6) مشارق الأنوار: 1/ 289.

(7) المصدر السابق: 1/ 437- 438.

ثالثاً: أوزان التصغير

1- الاسم الثلاثي:

يصغر الاسم الثلاثي على صيغة (فُعَيْل) وذلك بأن يضم الحرف الأول ويفتح الحرف الثاني ثم يزاد بعده ياء ساكنة هي التي تسمى بـ (ياء التصغير) ثم يأتي الحرف الثالث دون تغيير.

مثال ذلك ما ذكره القاضي عياض بقوله: ((ذو البطين: مصغر بضم الباء وفتح الطاء وهو أسامة بن زيد، كذا جرى ذكره في الحديث لعظم بطنه)) [1].

2- الاسم الرباعي:

يصغر الاسم الرباعي على صيغة (فُعَيْعِل) بأن يضم الحرف الأول ويفتح الحرف الثاني ثم تزاد ياء التصغير الساكنة ثم يكسر الحرف بعدها.

وقد مثّل القاضي عياض لذلك بقوله: ((وذكر خُوَيصَّة أحدكم يعني: نفسه، وهو تصغير خاصة)) [2].

3- الاسم الخماسي:

الاسم الخماسي فما فوق ينبغي أن يعود إلى أربعة أحرف حتى يمكن تصغيره، غير أن هناك أسماء تزيد على أربعة أحرف لكن هذه الزيادة لا تحذف عند التصغير فمن ذلك الاسم المختوم بألف التأنيث الممدودة، وقد مثّل القاضي عياض لهذه الحالة بقوله: ((البطيحاء: مصغر بضم الباء الموضع الذي بناه عمر إلى جانب المسجد للمتحدثين، وهي رحبة مرتفعة نحو الذراع)) [3].

رابعاً: شواذ التصغير ومشكله

1- عشيشية:

يذكر الصرفيون أن ما جاء في التصغير شاذاً: عشية على عُشيشية، وقد وجد القاضي عياض هذه اللفظة في الحديث النبوي الشريف ففي حديث جابر بن عبد الله الأنصاري ﷺ الذي قال: ((سرنا مع

---

(1) المصدر نفسه: 1/ 137.

(2) المصدر نفسه: 1/ 382.

(3) المصدر السابق: 1/ 179.

رسول ﷺ الله حتى إذا كانت عشيشية...)) [1]، قال القاضي عياض: ((كذا الرواية لأكثرهم على التصغير، قال سيبويه: صغروها على غير مكبرها)) [2].

2- إظهار التضعيف:

رأى القاضي عياض في بعض الكلمات التي يراد تصغيرها أن يظهر تضعيفها فمن ذلك قوله: ((الهنيهة: الشيء القليل، تصغير هنَيّة، وهي كلمة يعبر بها عن كل شيء، وأظهر تضعيف الهاء فيها عند التصغير)) [3].

3- تصغير المثنى:

التفت القاضي عياض إلى تصغير المثنى وكيفية صياغته صرفياً وقد مثل له بقوله في حديث النبيﷺ: ((ذو السويقتين)) [4]، فقال القاضي عياض: ((تصغير ساقين صغرهما لرقتهما وحوشتهما وهي صفة سوق السودان غالباً)) [5].

---

(1) صحيح مسلم برقم: (3006): 4/ 2301.

(2) إكمال المعلم: 8/ 565.

(3) المصدر نفسه: 5/ 162.

(4) صحيح البخاري برقم: (1514): 2/ 577.

(5) مشارق الأنوار: 2/ 392.

المطلب الرابع: التذكير والتأنيث

يتناول الصرفيون موضوع التذكير والتأنيث في مباحث الاسم، ولهم فيه تفصيلات ومسائل عدة، ولقد رأيت القاضي عياضًا يهتم به كثيراً ويقف عنده طويلاً، ومن خلال دراسة هذا المطلب سيتضح ذلك في المسائل الآتيــة:-

أولاً: علامات التأنيث:-

لَمّا كان المذكر هو الأصل لم يحتج فيه إلى علامة بخلاف المؤنث فقد ذكر القاضي عياض له علامات وهـــي:

1- أسماء الإشـــارة:

تحدد أسماء الإشارة من خلال النصوص ومساق الكلام المذكر من المؤنث فمن ذلك قوله ﷺ لزوجه عائشة - رضي الله عنها -: ((كيف تيكم؟))[1]، قال القاضي عياض: ((هي إشارة تنبيه للمؤنث مثل (ذاكم) للمذكر)) [2].

2- ضمير المؤنث:

نتعرف على المؤنث من خلال الضمائر التي تلحقه، ففي حديث الرجل الذي قال لرسول الله ﷺ: ((إن أمي افْتُلِتتْ نفسها لم توصِ... الحديث)) [3]، قال القاضي عياض: ((والنفس مؤنثة، والنفس هنا الروح)) [4]، وقد قال في موضع آخر: ((وقد ذكرت العرب الروح وأنثته بمعنى النفس)) [5]، وهذا الشاهد نفسه فيه علامة أخرى للتأنيث ألا وهي لحوق تاء التأنيث الساكنة في فعل الجملة (افتلتت).

3- ذكر التاء:

يُميِّز بين المذكر والمؤنث بالتاء المذكورة وهذا الذي اعتمده القاضي عياض في حديث النبي ﷺ: ((يبرد الماء في أشجاب على حمارة من جريد)) [6]، فقال: ((وكان في كتاب ابن عيسى (على حمارٍ) مذكر بغير تاء، والحمارة: هي الأعواد التي تعلق فيها العرب القرب وأواني الماء قاله ابن دريد)) [7].

---

(1) صحيح مسلم برقم: (2770): 4/ 2129.

(2) إكمال المعلم: 8/ 295.

(3) صحيح مسلم برقم: (1004): 2/ 696.

(4) مشارق الأنوار: 2/ 39.

(5) إكمال المعلم: 2/ 667.

(6) صحيح مسلم برقم: (3006): 4/ 2308.

(7) مشارق الأنوار: 1/ 242.

4- حذف التاء:

قد يؤدي حذف التاء إلى تمييز المؤنث وذلك في الأعداد خاصة، فمن المعلوم أن الأعداد من ثلاثة إلى عشرة تضاد المعدود وتذكر مع المؤنث وتؤنث مع المذكر تقول: سبعة رجال وسبع نسوة وهذه القاعدة قديمة سامية الأصل[1].

وفي حديث الرجل الذي نعت امرأة فقال: ((اذا أقبلت أقبلت بأربع، وإذا أدبرت أدبرت بثمان))[2]، قال القاضي عياض: ((يعني: ولهن أطراف أربعة من كل جانب فتصير ثمانية تدبر بهن، وإنما أنث فقال: (بثمان) ولم يقل: (بثمانية) وواحد الأطراف: طرف وهو مذكر؛ لأنه لم يذكرها، ولو ذكر الأطراف لم يجد بُداً من التذكير، وهذا كقولهم: هذا الثوب سبع في ثمان، والثمان يراد بها الأشبار، فلم يذكرها لما لم يأت بذكر الأشبار، والسبع إنما يقع على الأذرع فلذلك أنث والذراع أنثى))[3].

5- الحركات:

يستطيع الصرفيون التمييز بين المذكر والمؤنث بحركات البناء، ففي حديث النبي ﷺ: ((ولا شخصَ أحبُ إليه المِدحةُ من اللهِ))[4]، قال القاضي عياض: ((المِدحة: بكسر الميم لا تكون إلا مع إدخال الهاء للتأنيث، فإذا ذهبت الهاء وبقي لفظ التذكير فتحت الميم، فيقال: هو المدح وهي المدحة))[5].

6- ألف التأنيث:

يتحدد المؤنث بألف التأنيث المقصورة أو الممدودة ولكل منهما أوزان معلومة فمن ذلك ما ذكره القاضي عياض: ((يقال: رجل أخرق وامرأة خرقاء))[6] على وزن (فعلاء).

ولربما كان أثر الألف في التأنيث في حشو الكلمة لا في آخرها كما أشار إلى ذلك إبن جني ت 392هـ بقوله: ((ومما يدلك على مشابهة حرف المد قبل الطرف لتاء التأنيث قولهم: رجل صنع اليد وامرأة صناع اليد، فأغنت الألف قبل الطرف معنى التاء التي كانت تجب في (صنعة) لو جاءت على حكم نظيرها

---

(1) ينظر: معاني النحو د. فاضل صالح السامرائي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد دار الحكمة للطباعة والنشر، الموصل، 1990 م: 3/ 263.

(2) صحيح مسلم برقم: (2181): 4/ 1716.

(3) إكمال المعلم: 7/ 72.

(4) صحيح مسلم برقم: (1499): 2/ 1136.

(5) إكمال المعلم: 5/ 93.

(6) المصدر نفسه: 1/ 348.

نحو حسن وحسنة وبطل وبطلة))[1]، وقد أشار القاضي عياض إلى هذا المثال تحديدًا بقوله: ((رجل صنع – بغير ألف – وامرأة صناع – بألف بعد النون))[2].

ثانياً: أوزان الأوصاف المشتركة بين التذكير والتأنيث:

يذكر الصرفيون بعض الأوزان في الوصف المشترك بين المذكر والمؤنث فمن ذلك[3]:

1- فَعول بمعنى فاعـل:

قال القاضي عياض: ((غيور: جاءت في صفة... وكثيرًا ما جاء (فعول) في الأنثى كما قالوا: ضحوك للكثير الضحك ...، وقيل عقبة كؤود، وأرض صعود وحدور وهبوط، ورجل عروس وامرأة عروس))[4].

2- فعيل بمعنى مفعول:

وقد ذكر القاضي عياض أمثلة متفرقة له فمثّل له بقوله: ((شهيد: والذكر والأنثى فيه سواء))[5]، وقوله: ((بعير: اسم منطلق على الذكر والأنثى))[6].

ثالثاً: فيما يذكر ويؤنث من الألفاظ:

ذكر القاضي عياض مجموعة من الألفاظ التي تذكر وتؤنث، مبيناً علة تذكيرها في بعض المواضع وتأنيثها في مواضع أخرى وعلى النحو الآتي:

1- استواء التذكير والتأنيث ومنها:

أ- أسماء الأجناس:

وقد مثّل لها القاضي عياض بقوله: ((كما يقال: إنسان: للذكر والأنثى))[7].

---

(1) الخصائص: 2/ 110.

(2) إكمال المعلم: 1/ 348.

(3) ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لأبي محمد جمال الدين بن هشام النصاري ت 761 هـ، دار الجيل، بيروت، ط 5، 1979 م: 4 / 287.

(4) إكمال المعلم: 3/ 358.

(5) مشارق الأنوار: 1/ 240.

(6) إكمال المعلم: 4/ 223.

(7) المصدر نفسه: 2/ 417.

ب- صيغ العموم:

قال القاضي عياض: ((القول بالعموم، وأن له صيغة، وأن لفظة (الناس) تعم الذكور والإناث))[1].

2- ترجيح التذكير ومن ذلك:

أ- أسماء خاصة بالمذكر:

قال القاضي عياض: ((تيس: وهو الذكر الثني من المعز الذي يبلغ حد الضراب فلا منفعة فيه))[2].

ب- التنوين:

قد يحدد التنوين تذكير الاسم أو تأنيثه من خلال صرفه أو منعه من الصرف ففي الحديث: ((.. فكان يخلو بغار حِراء يتحنث فيه.. الحديث)) [3]، قال القاضي عياض: ((حراء: بالمد جبل بينه وبين مكة قدر ثلاثة أميال عن يسارك إذا سرت إلى منى، ويجوز فيه التذكير والتأنيث، وتذكيره أكثر)) [4]؛ إلا أنه رجّح تذكيره بقوله: ((فمن ذكّره صرفه، ومن أنّثه لم يصرفه، وهو جبل مذكر ومؤنث إذا أريد البقعة التي فيها الجبل أو الجهة)) [5].

ج- السماع:

يحدد السماع تذكير اللفظ من تأنيثه، وقد اهتم القاضي عياض بالسماع في هذا الموضوع كثيرًا فأمثلته التي مضت أغلبها أستند إلى الشاهد الحديثي وهو أحياناً يعزز شواهده بالشعر من ذلك قوله: ((فإن كان رجلًا صانعًا حاذقًا قيل: رجل صنعٌ – بغير ألف –وامرأة صناعٌ – بألف بعد النون)) [6].

ثم استشهد لكل صيغة ببيت من الشعر على النحو الآتي:-

قال أبو ذؤيب في المذكر:

---

(1) المصدر نفسه: 7/ 261.

(2) مشارق الأنوار: 1/ 194.

(3) صحيح مسلم برقم: (160): 1/ 139.

(4) إكمال المعلم: 1/ 480.

(5) المصدر نفسه.

(6) إكمال المعلم: 1/ 348.

وعليهمـــا مـــسرودتان قـــضاهما داود   أو صـــنع الـــسوابغ تُبّـــعُ[1]

وقال آخر في المؤنث:

صَـــناعٌ بإشـــفاها حَـــصان بـــشكرِها   جـــوادٌ بقـــوتِ الـــبطنِ والعـــرقُ زاخـــرُ[2]

3- اختصاص الأوصاف بالمؤنث:

تختص بعض الأوصاف بالإناث دون الذكور فلا تحتاج حينئذ لوضع تاء التأنيث لأن أصل وضع التاء في الاسم للفرق بين المذكر والمؤنث في الأوصاف المشتركة بينهمـا ومـن تلـك الأوصـاف والأوزان مـا يأتي:

أ- قال القاضي عياض: ((حائض: وهو مما جاء للمؤنث بغير هاء لاختصاصها بـه، كطـالق و مرضـع، فاستغنى عن علامة التأنيث فيها)) [3].

ب- في حديث ابن عباس ﷺ: ((أقبلت راكباً على أتان)) [4]، قال القاضـي عيـاض: ((أتـان: هـي أنثـى الحمر، وما جاء في الحديث الآخر: (على حمار): أراد به الجنس ولم يرد الذكوريـــة)) [5].

ج- ذكر القاضي عياض أن هناك أوصافًا مؤنثة لم يأتِ لها مذكر فمن ذلك ما جاء في قوله ﷺ: ((يمين الله ملأى سَحّاءُ لا يغيضها شيء)) [6]، فقال القاضي عياض: ((سحاء: ممدود على النعـت.. ولا يقـال إلا في المؤنث لم يأت له مذكر، مثل: هطلاء لم يـأت لـه أهطـل)) [7]، وقـال في شـرح الحـديث عنـد مسلم: ((ولا يقال في المذكر فيه: أفعل، ومثله ديمة هطلاء، لا يقال في مذكره: أهطل.. واليمين مؤنثة ووصفها بـ (ملأى) هو الصواب)) [8].

وذلك لأن ألف التأنيث الممدودة لها أوزان كثيرة في العربية[9].

---

(1) البيت لأبي ذؤيب الهذلي، وهو من عينيته المشهورة التي أولها: (أمن المنون وريبها تتوجع .... القصيدة) ينظر: شرح أشعار الهذليين، للسكري ت 275 هـ تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، دار العروبة، مصر، 1384 هـ: 1 / 19.

(2) البيت لأبي شهاب الهذلي، يمدح امرأة، ينظر: شرح أشعار الهذليين: 2 / 695.

(3) مشارق الأنوار: 1/ 342.

(4) صحيح مسلم برقم: (504): 1/ 361.

(5) إكمال المعلم: 2 / 417.

(6) صحيح البخاري برقم: (6983):6/ 699، وصحيح مسلم برقم: (993): 2/ 690.

(7) مشارق الأنوار: 2/ 353.

(8) إكمال المعلم: 3/ 509.

(9) ينظر: شرح ابن عقيل: 4/ 94.

رابعاً: الخلاف في التذكير والتأنيث:

شكلت بعض المفردات في التذكير والتأنيث خلافاً بين اللغويين في بعض المسائل وقد تطرق القاضي عياض الى بعضها وأشار إلى بعضها الآخر على النحو الآتي:-

1- إجتماع علامتَي للتأنيث والتذكير:

ذكر القاضي عياض أن هناك لغة للعرب تجمع علامتين للتأنيث في المؤنث، وعلامتين للتذكير في المذكر فمن ذلك ما روي أن أبا بكر الصديق ﷺ خصَّ شيئاً من ميراثه لابنته عائشة - رضي الله عنها - فلمّا حضرته الوفاة قال لها: ((وددت والله أنك كنت حزتيه واجتددتيه ولكن إنما هو اليوم مال الوارث))[1]، وقد وجّه هذه الرواية بقوله: ((ووجه الكلام: (حزته) إذ لا يجتمع علامتان للتأنيث، لكنها لغة لبعض العرب في خطاب المؤنث، ويلحقون في خطاب المذكر بالكاف ألفا فيقولون: أعطيتكاه)) [2]، فعلى هذه اللغة خرّج القاضي عياض هذه الرواية.

2- آراء العلماء وأقوالهم في ألفاظ المذكر والمؤنث:

قد يذكر القاضي عياض بعضاً من آراء العلماء وينقل أقوالهم في مسألة اختلف فيها من باب التذكير والتأنيث فمن ذلك قوله: ((الشارف: المسن الكبير من النوق، لا يقال ذلك للذكران)) [3]، وفي موضع آخر قال: ((المعروف في ذلك أنه من النوق لا من الذكور.. وقال الحربي: يقال للذكر والأنثى، وحكاه عن الأصمعي)) [4].

---

(1) سنن البيهقي الكبرى برقم: (11784): 6/ 178.

(2) مشارق الأنوار: 1/ 339.

(3) إكمال المعلم: 6/ 59.

(4) مشارق الأنوار: 2/ 420.

المطلب الخامس: الجموع

تعرض القاضي عياض للجموع من خلال المفردات اللغوية التي شرحها أو بيّن مشكلها أو الوهم في روايتها، وقد استعرضت الجموع التي توقف عندها القاضي عياض فوجدتها تقعيداً لمسائل الجموع في علم الصرف فاستغنيت عن الأمثلة المجردة لها، وجمعت ما فيه تأصيل لغوي لهذه القضية وهذا ما سيتم توضيحه في مسائل هذا المطلب الآتية:-

1- الإستقراء الصرفي:

استقرأ القاضي عياض جموع العرب فخلص إلى بعض القواعد الصرفية في هذا الباب ومنها:-

أ- فعيل لا يجمع على أفعال إلا نادراً:

ذكر القاضي عياض: ((أن فعيلاً لا يجمع على أفعال إلا في أحرف نادرة سمعت)) (1).

وقد مثّل لها بقوله: ((.. وقول مسلم: وأضرابهم من حمال الآثار كذا في النسخ، قيل: ووجه الكلام: وضربائهم أي: أجناسهم وأمثالهم)) (2)، وقال في موضع آخر: ((وجه العربية فيه وضربائهم إذ لم يأت جمع فعيل على أفعال في الصحيح إلا في كلمات قليلة)) (3)، وقد رأى القاضي عياض من هذا القليل في: (أنقاب) فقال: ((جمع نقب، وإن كان فعل لا يجمع على أفعال إلا نادراً)) (4).

ب- لم يأت فُعّل جمعاً لفاعل إلا نادراً:

قال القاضي عياض: ((الشرف: بضم الشين والراء جمع شارف وهو المسن من النوق، وفسّره مسلم: الشارف المسن الكبير والمعروف في ذلك أنه من النوق لا من الذكور، ولم يأتِ فُعّل جمعاً لفاعل إلا نادراً)) (5).

---

(1) مشارق الأنوار: 2/ 102.

(2) المصدر نفسه.

(3) إكمال المعلم: 1 / 100.

(4) مشارق الأنوار: 2/ 41.

(5) المصدر نفسه:2/ 420.

ج- صياغة جمع (فعيل):

قال القاضي عياض ((الأدم جمع أديم، وهو الجلد الذي قد تم دباغه وتناهى، قال السيرافي: لم يجمع فعيل على فعل إلا أديم وأدَم، وأفيق وأفق، وقضيم وقضم، القضيم: الصحيفة، والأفيق: الجلد الذي لم يتم دباغه))[1].

د- مجيء (فعال - بضم الفاء -) جمعًا:

قال القاضي عياض: ((لم يأت (فعال) بضم الفاء جمعاً إلا تؤام من توأم، و ظؤار جمع ظئر، وعراق جمع عرق، ورخال جمع رخل، وفرار جمع فرير وهو ولد الظبية، وغنم رباب جمع شاة رُبّى قال ابن ولاد: وهي الشاة الحديثة العهد بالنتاج))[2].

2- جمع ما لا يعقل:

استوقفت القاضي عياضًا الآية الكريمة وهي قوله - تعالى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِى كِتَٰبِ ٱللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ مِنْهَآ أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ ۚ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ ۚ فَلَا تَظْلِمُوا۟ فِيهِنَّ أَنفُسَكُمْ﴾[3]، فقال: ((فجمع ما لا يعقل بالهاء والنون، فإن العرب تستعمل ذلك، وأكثر ما تستعمله فيما دون العشرة، ويجمع ما جاوز العشرة بالهاء))[4]، ويتجلى لنا في هذا الشاهد علّة من علل التعبير القرآني في الجموع، فحينما أراد الله - سبحانه وتعالى - الإشارة إلى الاثني عشر شهرًا قال: (منها)، وعندما أراد تخصيص الأشهر الحرم الأربعة قال: (فيهن)، وهذا المعنى مذكور عند المفسرين فقد جاء في تفسير هذه الآية: ((عن ابن عباس - رضي الله عنهما -: ﴿فَلَا تَظْلِمُوا۟ فِيهِنَّ أَنفُسَكُمْ﴾قال: في الشهور كلها، وقال آخرون: بل معنى ذلك فلا تظلموا في الأربعة الأشهر الحرم أنفسكم والهاء والنون عائدة على الأشهر الأربعة))[5].

---

(1) إكمال المعلم:1/ 234.

(2) المصدر نفسه:7/ 281.

(3) سورة التوبة: 9/ 36.

(4) إكمال المعلم 4/ 172.

(5) تفسير الطبري المسمى بـ(جامع البيان عن تأويل آي القرآن) لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري ت 310 هـ دار الفكر، بيروت - لبنان، 1408 هـ - 1988 م: 10/ 126.

وكذلك فإن المفسرين ناقشوا هذه الآية تحديدًا في علّة اختيار (منها) و(فيهن) فقالوا: ((فإن قيل: لِمَ قال (فيهن) ولَمْ يقل (فيها)؟ وذلك أن العرب يقولون لما بين الثلاثة إلى العشرة: هنَّ وهؤلاء، فإذا جاوزوا العشرة قالوا: هي وهذه؛ إرادة أن تعرف تسمية القليل من الكثير)) [1].

3- جمع التفخيـــم:

جمع التفخيم اصطلح عليه القاضي عياض لصيغة جمع والمراد بها المفرد؛ وذلك من أجل التفخيم وقد رأى القاضي عياض هـذا المعنى في خـلاف العلمـاء في العقيـدة وعلـم الكـلام ولاسيما في الأسمـاء والصفات فمن ذلك (اليد) فالسلف أثبتوا أن لله يداً والأشاعرة رفضوا ذلك وقالوا إنّ هذا تجسيم وتـشبيه، والله ليس كمثله شيء، فأوّلوا (اليد) بمعنى القدرة أو القوة أو النعمة بحسب السياق، ولـذلك ردَّ القاضـي عياض رأي الأشاعرة في قوله تعالى:﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾[2]، فقال: ((فأثبت اليدين هنا صـفتين قـديمتين؛ لأن صرف اليد ها هنا عنده إلى النعمة لا يليق بهذا الموضع؛ لأن النعمة مخلوقة ولا يخلـق مخلـوق بمخلـوق، وصرفها إلى القدرة يمنع منه التثنية والقدرة واحدة بلا خلاف ... والقصد تميز آدم بالاختصاص، وقد يجمـع الشيء تفخيماً وإن كان واحداً، والعرب تفعل ذلك وهذا المعنى سلك الائمة في هذه الآيـة)) [3].

ورأي القاضي عياض هو من رأي السلف في إثبات الصفات وعدم تأويلها، ولذلك يقـول شـيخ الإسلام ابن تيميّة ت 728 هـ وهو يتحدث عن مسألة اليدين: ((لا يجوز أن يريـد بـه القـدرة؛ لأن القـدرة واحدة ولا يجوز أن يعبر عن الواحد بالاثنين، ولا يجوز أن يراد به النعمة؛ لأن نعم الله لا تحصى، فـلا يجـوز أن يعبر عن النعم التي لا تحصى بصيغة التثنية)) [4].

وقد توهم القاضي عياض حين رأى أن من لغة العرب ذكر التثنية والمراد بها الواحد وذلك حـين قال: ((إن اليد واليدين هنا بمعنى واحد، فأن العرب تأتي بالجمع والتثنية كثيرًا بمعنى الواحد)) [5].

وقد ردّ ابن تيمية ت 728 هـ هذا التصور اللغوي الخطأ بقوله: ((إن لفظ اليدين بصيغة التثنيـة لم يستعمل في النعمة ولا في القدرة؛ لأن من لغة القوم استعمال الواحـد في الجمـع كقولـه: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَـٰنَ لَفِى

---

(1) تفسير القرطبي المسمى بـ(الجامع لأحكام القرآن)، لأبي عبد الله محمد بن أحمد القرطبي ت 671 هـ دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، 1387 هـ - 1967 م:2/ 407.

(2) سورة ص: 38/ 75.

(3) إكمال المعلم:8/ 266.

(4) الرسالة المدنية في تحقيق المجاز والحقيقة في صفات الله تعالى، لشيخ الإسلام تقي الدين أحمد ابن تيمية ت 728 هـ، مطبعة الزمان، بغداد، 1989 م: 14.

(5) إكمال المعلم:1/ 568.

خُسْرٍ﴾[1] ولفظ الجمع في الواحد كقوله: الذين قال لهم الناس[2]، ولفظ الجمع في الاثنين كقوله: ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾[3]، أما استعمال اللفظ الواحد في الأثنين، أو الأثنين في الواحد فلا أصل له)) [4].

أما مسألة الإفراد والتثنية المتعلقة بالآية فلا يجوز أن نشبه أيدينا بيد الله – تعالى – إذ ليس كمثله شيء وبذلك يحل هذا الخلاف العقدي، وهذا الذي قرره العلماء بقولهم: ((اليدان اللتان تعرف الناس كذلك، قال ابن عباس في هذه الآية: (اليدان اليدان)، وقال النبي ﷺ: (كلتا يديه يمين) [5]، فهل يجوز لأحد أن يجعل اليدين هاهنا نعمة أونعمتين؟ فنحن نقول كما قال الله تعالى وكما قال رسوله ولا نتجاهل ولا يحملنا ما نحن فيه من نفي التشبيه على أن ننكر ما وصف به نفسه، ولكنا لا نقول كيف اليدان؟ وإن سئلنا نقتصر على جملة ما قال، ونمسك عما لم يقل)) [6].

وأجدني قد استطردت عقديًا ولكن لبيان الحق في هذه المسألة المتعلقة بإيماننا وديننا، فأنا في هذه المسألة مع رأي السلف ومع رأي القاضي عياض، وأخالف ما ذهبت إليه الأشاعرة في تأويلهم لهذه الصفة، ورحم الله الجميع.

4- اجتماع أكثر من علامة للجمع:

خطّأ القاضي عياض رواية حديث بيعة النسوة للنبي ﷺ: ((و نأتي ببهتان نفترينه)) [7]، فقال: ((كذا عند يحيى بن يحيى بنونين، وإثبات العلامتين للجمع وهو غلط، ولا تجتمع العلامتان بوجه، والصواب ما لجماعة الرواة: نفتريه)) [8].

---

(1) سورة العصر: 103 / 2.

(2) سورة آل عمران: 3 / 173.

(3) سورة التحريم: 66 / 4.

(4) الرسالة المدنية: 15.

(5) صحيح مسلم برقم: (1827): 3 / 1458.

(6) الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية والمشبهة، للإمام أبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدنيوري ت 276هـ مكتبة الشرق الجديد، بغداد، مطبعة منير، 1989 م: 28.

(7) مسند البزاز: 1 / 374.

(8) مشارق الانوار: 2 / 260.

5- الشواهد الصرفية للجموع:

حرص القاضي عياض أن يستوعب لموضوع الجموع شواهده الخاصة وهي جزء من الشواهد اللغوية التي اعتمدها، والتي تناولها الفصل السابق، ويمكن تصنيف شواهد الجموع وأمثلتها على النحو الآتـــي:-

أ- القرآن الكريم:

في مادة (خ ص م) روى القاضي عياض حديثًا منه: ((... سمع رسول الله خصومًا بالباب))[1]، فقال: ((كذا الرواية هنا، وأكثر استعمال العرب فيه (خصم) للواحد والاثنين والجميع والذكر والأنثى، قال الله – تعالى: ﴿وَهَلْ أَتَاكَ نَبَؤُا الْخَصْمِ﴾[2]، وقال: ﴿خَصْمَانِ بَغَى بَعْضُنَا عَلَى بَعْضٍ﴾[3]، وقال: ﴿هَذَانِ خَصْمَانِ اخْتَصَمُوا فِي رَبِّهِمْ﴾[4]، وإنما صلح هذا لأنهم سموا باسم الفعل، أي: هذا وهؤلاء ذوو خصم، يقال: خصمت الرجل خصماً، قال الخليل: ويقال – أيضاً – خصيم ويجمع خصوم وخصم))[5].

ب- الحديث الشريف:

اختلاف ألفاظ الحديث النبوي واردة في رواياته ومنها صيغ الجموع، إلا أن القاضي عياضًا يحاول أن يعمل الروايات دون إهمال إحداها فقد جاءت صيغة جمع في حديث يرويه الامام البخاري – رحمه الله –، وصيغة أخرى للفظة نفسها يرويها الامام مسلم – رحمه الله – فرجّح القاضي عياض رواية الامام البخاري ووجّه رواية الامام مسلم على النحو الآتي: ((كان النبي ﷺ يبعث إلى أصدقاء خديجة))[6]، وفي رواية: ((صدائق))[7]، فقال القاضي عياض: ((في جامع البخاري: صدائق، وهو وجه الكلام في جمع المؤنث، كما قال في الرواية الأخرى: خلائلها، وقد يخرج ما عند مسلم على مراد جمع الجنس لا الواحد))[8].

---

(1) صحيح البخاري برقم: (2558): 2 / 963، صحيح مسلم برقم: (1557): 3 / 1191.

(2) سورة ص: 38 / 21.

(3) سورة ص: 38/ 22.

(4) سورة الحج: 22/ 19.

(5) مشارق الأنوار:1/ 381.

(6) صحيح مسلم برقم: (2435): 4 / 1888.

(7) صحيح البخاري برقم: (3607): 3 / 1389.

(8) مشارق الأنوار:2/ 73.

ج- كلام العرب:

قال القاضي عياض: ((... وأما الذبابة والذباب: بضم الذال المذكور في غير حديث فواحد الذبان، وبعضهم يجعل الذباب جمعاً، ولكل شاهد من كلام العرب)) [1].

د- الشعر:

استشهد القاضي عياض بالشعر كثيرًا فهو ديوان العرب فمن ذلك قوله: ((الخُمُر: جمع خمار، وهو ما تغطي به المرأة رأسها)) [2]، ثم ذكر عجز بيت لحسان وتمامه:

تظل جيادنا متمطرات يلطمهن بالخمر النساء [3]

6- الجمع على غير القياس:

ذكر القاضي عياض صوراً للجمع على غير القياس فمن ذلك:-

أ- الجمع الذي يجري على غير مفرده:

رأى القاضي عياض في صيغة الجمع (أجادب) ما يأتي: ((قالوا: هو جمع (جدب) على غير قياس، وكان القياس لو كان جمع (أجدب) لكنهم قالوا: محاسن جمع حسن، وكان قياسه أن يكون جمع محسن، وكذلك مشابه جمع شبه وقياسه: مشبه)) [4].

ب- الجمع والمفرد اللذان يأتيان بلفظ واحد:

قال القاضي عياض: ((وقد جعلوا الطاغوت واحدًا وجمعًا، كالفلك والهجان والشمال)) [5]، وفي صفته ﷺ : ((كان ربعة)) [6]، قال القاضي عياض: ((ربعة: بسكون الباء وفتحها وفتح الراء: هو الرجل بين الرجلين في قدّه وقامته،والمؤنث والمذكر والواحد والجمع فيه سواء)) [7].

---

(1) المصدر نفسه:1/ 425.

(2) المصدر نفسه:1/ 377.

(3) شرح ديوان حسان: 61.

(4) مشارق الأنوار:1/ 221.

(5) المصدر السابق:1/ 516.

(6) صحيح البخاري برقم: (3354): 3 / 1302.

(7) مشارق الأنوار:1/ 444.

ج- الجمع الذي يجاري الذي قبله:

ذكر القاضي عياض هذه الحالة الصرفية التي يكون فيها الجمع تابعاً لما قبله في الوزن على غير القياس في حديث النبي ﷺ: ((مرحباً بالقوم - أو بالوفد -، غير خزايا ولا ندامى))[1]، فقال القاضي عياض: ((ولا ندامى: مراده به جمع الواحد الذي هو (نادم)، ولكنه جاء هاهنا على غير القياس إتباعًا لـ (خزايا)، قال ابن قتيبة وغيره: قال الفراء وغيره: العرب إذا ضمت حرفاً إلى حرف فربما أجروه على بنيته، ولو أفردوه لتركوه على جهته الأولى من ذلك قولهم: إني لآتيه بالغدايا والعشايا، فجمعوا الغداة غدايا لما ضُمّت إلى العشايا، وأنشد:

هتّاك أخبية	ولّاج أبوية
يخلط بالجد منه	البرّ واللّينا

فجمع الباب: أبوية، إذ كان مُتْبَعًا لـ (أخبية)، ولو أفرده لم يجز، قال الفراء: وأرى قوله في الحديث: (ارجعن مأزورات غير مأجورات)[2] من هذا، ولو أفردوا لقالوا: موزورات، قال غيره: وإنما يجمع على (ندمى) (النّدمان) الذي هو النديم، وقال القزاز في جامعه: يقال في النادم: ندمان، فعلى هذا يكون الجمع جاريًا على الأصل لا على جهة الإتباع))[3].

7- جمع الجمع:

أشار القاضي عياض إلى صيغة (جمع الجمع) وذكر لها أمثلة منها قوله: ((والجمع أسرار، وأسارير: جمع الجمع))[4]، وقد وجّه بعض روايات الحديث من هذا الباب فمن ذلك قوله: ((ويجمع القرط: قرطة وأقراطاً وقراطاً وقروطاً، ولم يذكروا: أقرطة، إلا أنه حين جاء مروياً في الحديث فلا يبعد صوابه أن يكون جمع قراط: جمع جمع))[5].

---

(1) صحيح البخاري برقم: (53): 1 / 29، صحيح مسلم برقم: (17): 1 / 47.

(2) مصنف عبد الرزاق، أبو بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني ت 211هـ تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط / 2، 1403هـ برقم: (6298): 3 / 456.

(3) إكمال المعلم:1/ 230.

(4) مشارق الأنوار:2/ 359، وينظر: إكمال المعلم:4/ 655

(5) مشارق الأنوار:2/ 305، وينظر: إكمال المعلم:3/ 292.

8- جمع التكسير أو المكسر:

ذكر القاضي عياض بعضاً من أوزان جمع التكسير وصيغه الصرفية فمن ذلك قوله: ((المَجانّ: كذا ضبطناه بفتح الميم، جمع مِجَنّ وهو الترس، جمع تكسير وهو الصواب قال ابن سراج: وزنه: مفاعل)) [1]، وقد وضّح القاضي عياض هذا الجمع ووزنه في موضع آخر فقال: ((المجان: المطرقة بفتح الميم والجيم وتشديد النون.. جمع مجن وزنه مفاعل.. وأنه جمع مجن ومجان مثل: محمل ومحامل، والميم فيه زائدة وليست بأصلية)) [2]، وقد عبّر القاضي عياض عن هذا الجمع بـ (المكسر) فقال: ((والصنوان: جمع صنو، ويجمع أصناء، مثل: اسم وأسماء فإذا أردت الجمع المكسر قلت: الصينيّ الصنّي)) [3].

9- أسباب الأختلاف في أوزان الجموع، ومنها:

أ- تعدد لهجات العرب:

ذهب بعض اللغويين إلى أن سبب تعدد الجموع واختلافها يعود إلى تعدد اللهجات بل يكاد يحصر فيه، وفي ذلك يقول الدكتور إبراهيم السامرائي: ((وكثرة صيغ جموع التكسير في العربية تسترعي التأمل والنظر بحيث لا نستطيع أن نفسر ذلك بغير القول بتعدد اللهجات)) [4]، وقد فرّق القاضي عياض بين صيغ الجموع تبعاً للهجات القبائل العربية فمن ذلك قوله: ((الوشاح: قال الخليل: هما خيطان من لؤلؤ تخالف بينهما تتوشح به المرأة، وقال ابن دريد: الوشاح، خرز تتوشح به المرأة، والجمع: وُشُح وهذيل تقول: إشاح)) [5]، وقد تتعدد الجموع بسبب تعدد لغات مفردها فمن ذلك ما ذكره القاضي عياض في مادة (ط س ت): ((طست: فتح الطاء وفيها لغات: طست وطست وطس وطس وطسة: الفتح والكسر في جميعها، وجمعها: طساس وطسات وطسيس وطسوس وطسوت)) [6].

ب- المد والقصر:

ذكر القاضي عياض حالة من حالات اختلاف الجموع سببها المد والقصر فقال: ((أضاة وهو الماء المستنقع كالغدير، وجمعه أضى مفتوح مقصور، ويجمع: إضًى وإضاء مكسور ممدود، قال ابن ولاد: هو

---

(1) إكمال المعلم:8/ 455.
(2) مشارق الأنوار:1/ 247.
(3) إكمال المعلم:3/ 475.
(4) دراسات في اللغة، د. إبراهيم السامرائي، مطبعة العاني، بغداد، 1961 م:78.
(5) مشارق الأنوار:2/ 507.
(6) المصدر نفسه: 1 / 517.

مكسور الأول ممدود، فإذا فتحوا قصروا فمن كسر ومدّ جعله جمع إضاءة كأكمه وإكام، ومن قصر جعله مثل: حصاة وحصى)) [1].

ج- آراء العلماء بين التأويل والتكلف:

ناقش القاضي عياض صيغ جمع (الأسنة) وآراء العلماء فيها فقال: ((قيل: جميع الأسنان، والسن: الرعي، هذا قول أبي عبيدة، وقد انتقد عليه، وقيل: لا تعرف الأسنة جمع أسنان، فيكون جمع جمع قاله الخطابي، وأنكر أبو مروان هذا وخطأه وقال: أسنة من الجمع القليل ولا يكون جمع جمع، وقيل جمع سنان وهو القوة، أي: اتركوها ترعى لتقوى، وقيل السنن: الأكل الشديد بالكسر، ويقال: أصاب الإبل اليوم سناً من الراعي إذا مشقت فيه مشقًا صالحًا ويجمع على هذا أسنانًا ثم أسنة مثل: أكنان وأكنة، وهذا مما يحتمله الحديثان معًا، وقال ابن الأعرابي: معناه أحسنوا رعيها حتى تسمن وتحسن في عين الناظر فتمنعه من نحرها، فكأنها استترت منه بسنان: وأنشد:

له إبلٌ فرش ذوات أسِنَّةٍ

وفي هذا التأويل تكلّف شديد)) [2].

فهذا عرض لآراء العلماء وقد قبل تأويل بعضهم وأشار إلى تكلف بعضهم الآخر.

---

(1) إكمال المعلم:3/ 195.

(2) مشارق الأنوار:2/ 377.

المبحث الرابع

ظواهر صرفية

المطلب الأول: الإبدال

عرّف اللغويون الإبدال بأنه: ((جعل حرف مكان حرف غيره)) [1]، وقد جمع ابن مالك ت 672هـ الحروف التي تبدل من غيرها إبدالًا شائعًا بقوله:

أحرفُ الابدالِ هَدَأْتُ مُوطِيا فأبدلِ الهمزةَ من واوٍ ويا[2]

قال ابن عقيل شارحًا هذا البيت: ((معنى: هدأت: سكنت، وموطيًا: اسم فاعل من أوطأت الرجل إذا جعلته وطيئاً لكنه خفف همزته بإبدالها ياء لانفتاحها وكسر ما قبلها)) [3].

والإبدال من الظواهر الصرفية التي تناولها المتقدمون بالشرح والتفصيل، ودرسها اللغويون المحدثون في علم الأصوات اللغوية تحت عنوان: (Sound in Speech) أي: الصوت في الكلام.

والقاضي عياض شأنه شأن أخوته العلماء القدماء وقف عند هذه الظاهرة في تناوله للمفردات اللغوية؛ لكن ما يميزه هو عدم اكتفائه بالإشارة إلى الإبدال وحروف الإبدال في الألفاظ ولكنه يعلل لكل مثال، وبالتالي فعندما يطّلع القارئ على مجموع أمثلته وتعقيباته للإبدال وحروفه فانه بلا شك سيتضح له هذا المفهوم الصرفي بكل جلاء وفهم.

وهذا ما سأدرسه في هذا المطلب في إظهار أسباب الإبدال في الحروف والتي بيّنها القاضي عياض على ما يأتي:-

---

(1) شرح شافية ابن الحاجب: 3/ 197.

(2) الفية ابن مالك: 63.

(3) شرح ابن عقيل: 4/ 210.

أولاً: القرب في المخرج الصوتي

1. إبدال التاء من الدال:

يتولد هذان الصوتان باتصال أول اللسان بأصول الثنايا إتصالًا تامًا لا يسمح للهواء بالمرور ثم ينفصل، فهي أصوات انفجارية شديدة، فإذا لم يكن إطباق بارتفاع وسط اللسان نحو سقف الفم، ولم يكن جهر باهتزاز الوترين سمع الصوت الذي رمز له بـ (ت)، فإذا اهتز الوتران سمع صوت (د) [(1)].

بهذا القرب الصوتي في مخرج هذين الحرفين التاء والدال يحصل الإبدال بينهما ففي الحديث الشريف: ((كنا أكثر أهل المدينة مزدرعًا)) [(2)]، قال القاضي عياض: ((مزدرعًا: أي موضع زرع، وأصله: مزترع مفتعل، فأبدلت التاء دالاً لقرب مخرج التاء من الدال)) [(3)]، وهذا ما رآه القاضي عياض أيضاً في (مزدلفة) فقال: ((وهي: مفتعلة من زلف أبدلت التاء دالًا)) [(4)].

2. إبدال التاء من الطاء:

هناك حروف في العربية تسمى حروف الإطباق وهي: (الصاد، الضاد، الطاء، الظاء) [(5)]، فإن كانت فاء الكلمة حرفاً من هذه الحروف وكانت الكلمة مزيدة بتاء الافتعال فانها تقلب طاء.

وهذا ما رآه القاضي عياض في الكلمات الآتية:-

أ- اصطفى: ((الطاء فيها مبدلة من تاء افتعل لمجاورتها الصاد)) [(6)].

ب- اصطنع: ((الطاء هنا مبدلة من تاء افتعل – لمقاربتها الصاد –)) [(7)].

ج- اصطلمتا: في الأذنين أي: استوصلتا وقطعتا: ((الطاء بدل من التاء في افتعلتا لمقاربتها الصاد)) [(8)].

---

(1) ينظر: أصوات العربية بين التحول والثبات، د. حسام سعيد النعيمي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، سلسلة بيت الحكمة، 1989م: 32.

(2) صحيح البخاري برقم: (2202): 2/ 819.

(3) مشارق الأنوار: 1/ 496.

(4) المصدر نفسه: 1/ 497.

(5) ينظر: أبحاث ونصوص في فقه اللغة: 182.

(6) مشارق الأنوار: 2/ 77.

(7) المصدر نفسه.

(8) المصدر نفسه: 2/ 78.

ثانيًا: التكرار الصوتي:

هناك من الحروف ما تحمل صفة التكرار الصوتي ومنها: الراء فهو صوت لثوي تكراري مجهور غير حرف اللسان ويضرب طرفه في اللثة ضربات مكررة [1].

وقد ذكر القاضي عياض هذه الصفة الصوتية لحرف الراء في مسألتين وهما:-

1- اجتماع ثلاثة حروف من جنس واحد:

في حديث النبي ﷺ: ((من ابتاع شاة مصرّاة فهو فيها بالخيار ثلاثة أيام)) [2]، قال القاضي عياض: ((وقد يحتمل أن تكون المصراة أصلها: مصرّرة، أبدل إحدى الراءَين ياء، كقوله: تقضّي البازي، وإنما هو: تفضّض، كما قال – تعالى: ﴿وَقَدْ خَابَ مَن دَسَّىٰهَا﴾ [3]، كرهوا اجتماع ثلاثة حروف من جنس واحد)) [4].

2- إبدال الراء من اللام:

ذكر سيبويه ت 180هـ العلاقة الصوتية بين الراء واللام مبينًا مخرجه من طرف اللسان وبينه وبين ما فوق الثنايا حيث مخرج النون فقال: ((غير أنه أدخل في ظهر اللسان قليلاً لانحرافه إلى اللام)) [5].

ولذلك عندما فرّق القاضي عياض بين (سمر) و(سمل) لمح هذا الأثر الصوتي فقد جاء في الحديث عن قوم: ((قطعت ايديهم وأرجلهم، وسمّرت أعينهم ثم نبذوا في الشمس حتى ماتوا)) [6]، قال القاضي عياض: ((سمر: بالراء، روي: سمل باللام، فمعنى سمرها: كحلها بمسامير محمية، ومعنى سملها: فقأها بشوك أو غيره، وهما بمعنى واحد، الراء تبدل من اللام)) [7].

---

(1) ينظر: أصوات العربية بين التحول والثبات: 61.

(2) مسند أبي عوانه، يعقوب بن اسحاق الافرائيني ت 316 هـ تحقيق: أيمن بن عارف الدمشقي، دار المعرفة، بيروت، ط / 1، 1998 م: برقم: (4920): 3 / 267.

(3) سورة الشمس: 91 / 10.

(4) إكمال المعلم: 5/ 143.

(5) الكتاب: 2/ 405.

(6) صحيح مسلم برقم: (1671): 3 / 1296.

(7) اكمال المعلم: 5/ 465.

ثالثاً: كثرة الاستعمال:

اعتمد القاضي عياض في دراسة بعض ظواهر الإبدال في العربية على كثرة الاستعمال وجعل اعتماده هذا سبباً من الأسباب التي دعت الحاجة اللغوية إلى تقريرها، وقد ضرب لنا مثلين في هذا الموضوع وهما:-

1- إبدال الثاء من الفاء:

ذكر القاضي عياض بعض الأمثلة لهذه الحالة فقال: ((بدل الثاء من الفاء كما قالوا: جدث وجذف، وفوم وثوم ...))[1].

وقد أحال ابن جني ت 392هـ إبدال هذين الحرفين إلى كثرة الاستعمال وذلك في الباب الذي عقده بعنوان: ((باب في الحرفين المتقاربين يستعمل أحدهما مكان صاحبه))[2].

2- إبدال الباء من الميم:

وجّه القاضي عياض رواية حديث الراوي الذي قال في صلاة الليل: ((بَهْ بَهْ))[3]، فقال القاضي عياض: ((إما أن يكون معنى: مَهْ مَهْ، زجرًا، وقد جاء ذلك والباء تبدل من الميم كثيرًا))[4].

---

(1) مشارق الأنوار: 1/ 545.

(2) الخصائص: 2/ 84.

(3) صحيح مسلم برقم: (749): 1 / 519.

(4) إكمال المعلم: 3/ 104.

المطلب الثاني: التخفيف والتثقيل

من بين الظواهر الصرفية التي لفتت انتباه القاضي عياض مسألة التخفيف والتثقيل في الألفاظ وفي هذا المطلب بعض المسائل التي يمكن دراستها على وفق منهجية القاضي عياض فيها وهي:-

أولاً: بين التثقيل والتشديد

اصطلح القاضي عياض على مقابلة التخفيف بمصطلح (التشديد) في أغلب المواضع، إلا أنه في بعضها استخدم مصطلح (التثقيل)، والاصطلاح اللغوي في هذه المسألة يقرر أنَّ: ((التخفيف ضد التثقيل، ومنه قوله – تعالى: ﴿ذَٰلِكَ تَخْفِيفٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ﴾[1]))[2].

ولذلك اعتمدت على شواهد القلة فيما اصطلح عليه القاضي عياض في هذه المسألة لتبويب عنوان هذا المطلب، وإذا أخذنا الموضوع من جهة أخرى فإن العلماء قرروا أنه لا مشاحة في الاصطلاح.

ثانياً: الفرق بين التخفيف والتشديد

ذكر القاضي عياض بعض الفروقات بين التخفيف والتشديد ومنها:-

1. المعنى:

يحدث الفرق بين التخفيف والتشديد أثرًا في المعنى فمن ذلك ما ذكره القاضي عياض بقوله في (المصدق): ((كله بتخفيف الصاد: هو الذي يأخذ الصدقة هنا، وقال ثابت: يقال ذلك للذي يأخذها، ويقال للذي يعطيها أيضاً، وأما بتشديد الصاد فالمعطي وهو المتصدق: أدغمت التاء في الصاد لتقارب مخرجهما، وجاء المتصدق في الطالب لها أيضاً وأنكره ثعلب)) [3]

2. الأصل اللغوي:

قد يكون المعنى واحدًا في كون اللفظ مخففًا أو مشددًا؛ لكن الفرق يكمن في الأصل اللغوي للفظة الواحدة فمن ذلك ما جاء في حديث النبي ﷺ : ((هل تُضَارُّون في رؤية القمر ليلة البدر؟ ... الحديث)) [4]، قال القاضي عياض: ((تضارّون: مشدد، وأصله تضاررون من الضر، ويروى بتخفيف الراء من الضير

---

(1) سورة البقرة: 2/ 178.

(2) تاج العروس مادة (خفف): 23/ 237.

(3) مشارق الأنوار: 2/ 72.

(4) صحيح مسلم برقم: (182): 1 / 164.

ومعناهما واحد، أي: لا يخالف بعضكم بعضاً فيكذبه وينازعه فيضره بذلك، يقال: ضاره يضيره ويضوره))[1].

وقال في موضع: ((قال فيه بعض أهل اللغة: تضارون بتشديد الراء ومعناه: تتضاررون، قال بعضهم: ومعناه في اللغة: يضارُّ بعضكم بعضًا، قال الزجاج: الذي جاء في الحديث: تضارون بالتخفيف، أي: لا ينالكم ضيم ولا ضير في رؤيته))[2].

ثالثاً: الخلاف في التخفيف والتثقيل

ذكر القاضي عياض بعض الحالات التي اختلف فيها في التخفيف والتثقيل، مبينًا أسباب الخلاف ودواعيه على النحو الآتي:-

1. **لهجات القبائل العربية:**

من بين مظاهر الاختلاف في لهجات القبائل العربية التخفيف والتثقيل، ومن ذلك ما ذكره القاضي عياض في لفظ (الهَدْي) بقوله: ((الهَدِيّ: بالتثقيل والتخفيف ما يهدى إلى بيت الله من بدنة، وأهل الحجاز يخففونه، وهي لغة القرآن، وتميم وسفلى قيس يثقلونه، وواحدها هدية، وهدية مثقلة ومخففة))[3].

2. **الأماكن والمناطق الجغرافية:**

تحتفظ الأماكن والمناطق الجغرافية ببعض الخصائص اللهجية ومن ذلك احتفاظ بعضها بالتخفيف وبعضها الآخر بالتشديد وهذا ما ذكره القاضي عياض في (الحديبية)[4]:-

أ قوله: ((أكثر رواة الحديث والخبر يشددون الياء من الحديبية، والحذاق منهم يخففونها وكذا قرأناها بالوجهين، وبالتخفيف سمعناها من متقنيهم وحفّاظهم ... وحكى لنا أبو الحسين أن الأصمعي يخففها والكسائي يشددها))[5].

---

(1) مشارق الأنوار: 2/ 100.

(2) إكمال المعلم: 1/ 542.

(3) مشارق الأنوار: 2/ 454.

(4) الحديبية: هي اسم الموضع الذي نزل به رسول الله ﷺ في السنة السادسة للهجرة حين خرج للعمرة فصده قريش عن البيت وبه وقعت بيعة الرضوان، ثم صالحهم النبي ﷺ وحل من عمرته ورجع إلى المدينة. ينظر: معجم البلدان: 2/ 229.

(5) اكمال المعلم: 1/ 329.

ففي هذا النص أجد القاضي عياضًا قد توهم في ضبط (الحديبية) عند المحدثين بدليل أنه حكى عن الامام الشافعي ت 204هـ قوله: ((المحدثون يخطئون في تشديد الجعرانة وتخفيف الحديبية))[1]، وجاء في اصلاح غلط المحدثين: ((أن الأرجح فيها تخفيف الياء، وكثير من المحدثين يشددونها))[2].

ب- قوله: ((روى لنا القاضي الشهيد عن اسماعيل القاضي عن ابن المديني أن أهل المدينة يشددونها وأهل العراق يخففونها ... وهذا عن أهل العراق في الحديبية خلافًا لما قاله أبو الحسين))[3].

وفي هذا النص أيضًا أجد القاضي عياضًا يخالف شيخه أبا الحسين[4] فيما ذكره عن أهل العراق أنهم يشددون (الحديبية)، وأجد - أيضًا - أن العراقيين ما زالوا يحتفظون بتخفيف (الحديبية) وهو الصحيح وذلك لما سمعناه من مشايخنا وأساتذتنا في العراق وهم يخففون (الحديبية) حين التلفظ بها أو ذكرها.

3. المعنى اللغوي:

مرَّ معنا أن المعنى يشكل فرقًا بين التخفيف والتثقيل، وهنا كذلك فهو سبب من أسباب الخلاف في التخفيف والتثقيل وهذا ما ذكره القاضي عياض بقوله: ((قال ابن الأعرابي: العرب تمدح بالهين واللين مخففًا؛ لأنه عنده من الرفق والتثبت، وقال: تذم بالهين واللين مثقلًا؛ لأنه عنده من الهون: بضم الهاء، وهو الهوان))[5].

4. المعنى الصرفي:

قد تتدخل المعاني الصرفية للأبنية العربية في الحد من الخلاف بين التخفيف والتشديد فمن ذلك ما ذكره القاضي عياض في أثر تحديد الاسم هل هو اسم مكان أو اسم آلة ومن ثم يتضح الفرق بين ما هو مخفف وما هو مثقل، ففي حديث النبي ﷺ: ((اختتن إبراهيم النبي عليه السلام وهو ابن ثمانين سنة بالقـدُّوم))[6]، قال القاضي عياض في (القدوم): ((وأما في حديث إبراهيم فمشدد، ورواه أبو الزناد بالتخفيف وهو قول

---

(1) معجم البلدان: 2/ 142.

(2) إصلاح غلط المحدثين، للخطابي، محمد بن محمد ت388هـ تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط / 2، 1405 هـ: 38.

(3) إكمال المعلم: 1/ 330.

(4) هو سراج بن عبدالملك بن سراج الأموي تقدمت ترجمته في شيوخ القاضي عياض في الفصل الأول.

(5) مشارق الأنوار: 2/ 464.

(6) صحيح مسلم برقم: (2370): 4 / 1839.

أكثر اللغويين ... وحكى البكري عن محمد بن جعفر اللغوي أن (قدوم) المكان مشدد معرفة، لا يدخله الألف واللام، قال: ومن رواه في حديث إبراهيم مخففاً فإنما عنى الآلة التي ينجر بها))[1].

5. الرواية:

تشكل الرواية سببًا فنيًا من أسباب الخلاف في التخفيف والتشديد، والقاضي عياض كما عرفناه فهو رجل رواية فقد أعتدّ هذا الشيء في هذه المسالة فمن ذلك قوله: ((يقال: سروت الثوب وسريته إذا نحيته، ومنه قولهم: ثم سري عنه يعني: الوحي، أي: يكشف عنه ما أصابه من غشية أو خوف أو غيره بالتخفيف وبالتشديد، رواه الشيوخ وهو صحيح كله))[2].

وأحياناً يبين القاضي عياض نسبة الرواية التي تعتمد على الجمهور أو المشهور ... الخ فمنها قوله: ((قدر الله عليّ: روايتنا فيه عن الجمهور بالتخفيف وهو المشهور، ورواه بعضهم: قدّر بالتشديد))[3].

رابعاً: الترجيح بين التخفيف والتثقيل

حسم القاضي عياض الخلاف في بعض المواضع بين التخفيف والتثقيل وذلك بإبداء رأيه في المسألة وترجيحه في المسائل الخلافية على النحو الآتي:-

1. ترجيح التخفيف:

رجّح القاضي عياض التخفيف لأسباب رآها مناسبة وذكرها كالآتي:-

أ- **طلب الخفة**: رأى القاضي عياض أن كسر همزة (إن) مع حذف واو (يكون) هو الصواب فقال: ((إن يكن... قال ابن سراج في رواية الاصيلي صوابها: أن يكون بفتح الهمزة، وحذف الواو طلباً للتخفيف))[4].

والصواب في هذه المسألة ما صوّبه القاضي عياض؛ لأن فتح همزة (أن) يعني: أنها مصدرية ناصبة، ولذلك تفتح النون وتثبت واو (يكون)، وعلى العكس من ذلك فإن كسر همزة (إن) يعني: أنها شرطية جازمة فتسكن النون وتحذف واو (يكون).

(1) إكمال المعلم: 7/ 341.
(2) مشارق الأنوار: 2/ 361.
(3) المصدر السابق: 2/ 289.
(4) المصدر نفسه: 1/ 71.

ب- التخفيف هو المعروف: جاء في أحاديث أحد الصحابة: ((نـزرت رسول الله ﷺ ...))[1]، فقال القاضي عياض: ((نزرت: بتخفيف الزاي، أي: ألححت عليه، وقال مالك: راجعته، وقال ابن وهب أي: أكرهته، أي: أتيته بما يكره من سؤالك، وقد رويناها عن شيوخنا في هذه الأصول بالوجهين، بالتخفيف والتثقيل في الزاي، والوجه والمعروف التخفيف؛ قال أبو ذر الهروي: سألت عنه من لقيت أربعين سنة فما قرأته قط إلا بالتخفيف وكذا قال ثعلب وأهل اللغة، وبالتشديد ضبط الاصيلي وهو على المبالغة في ذلك)) [2].

2. ترجيح التشديد:

رجّح القاضي عياض التشديد في بعض الألفاظ من باب زيادة المبنى تزيد في المعنى، كما في المثالين الآتيين:

أ- في حديث النبي ﷺ : ((... والمُنَفِّق سلعته بالكذب)) [3]، قال القاضي عياض: ((المنفق: بفتح النون وشد الفاء كذا ضبطناه، وهو أولى من التخفيف)) [4].

ب- قال القاضي عياض: ((وفت ذمتك: تمت، واستوفيت حقي: أخذته تماماً، وأوفيته حقه: أتممته له، ومنه: أوفيتني أوفاك الله، ووفيته لا غير، وكذلك: الكيل، ولا يقال فيهما (وَفَى) بالتخفيف)) [5].

(1) صحيح البخاري برقم: (3943): 4/ 1531.

(2) مشارق الأنوار: 2/ 15.

(3) صحيح مسلم برقم: (106): 1/ 102.

(4) مشارق الأنوار: 2/ 38.

(5) المصدر نفسه: 2/ 501.

الفصل الرابع

جهود القاضي عياض الاسلوبية في دراسة النصوص اللغوية

المبحث الأول: الاعجاز القرآني

المبحث الثاني: المنهج البلاغي

المبحث الثالث: الفنون البلاغية

المبحث الأول

الإعجاز القرآني

المطلب الأول: أوجـه الإعـجـاز

تعرض القاضي عياض لموضوع إعجاز القرآن في فصل خاص عقده في كتابه (الشفا) [1]، وموضوع الإعجاز تناوله العلماء قبل القاضي عياض منهم: علي بن عيسى الرماني ت 386 هـ ومحمد بن محمد الخطابي ت 388 هـ، ومحمد الطيب الباقلاني ت 403 هـ وعبد القاهر الجرجاني ت 481 هـ وغيرهم.

واتفق الجميع على أن القرآن الكريم معجز؛ لكنهم اختلفوا في أوجه الإعجاز وطرقه، وليس هناك تزاحم بين تلك الآراء؛ بل كل قد اختار جهة من جهاته[2].

وحين جاء السيوطي ت 911 هـ واستعرض آراء العلماء من قبله في وجوه إعجاز القرآن الكريم ذكر رأي القاضي عياض في قضية الاعجاز من بين تلك الآراء[3].

والذي يبدو للباحث أن القاضي عياضًا قد اطلع على الآراء في هذه المسألة، ثم ذكر رأيه فوافق بعضاً من تلك الآراء وردَّ بعضًا آخرَ وخالفها كما سنرى.

وحصر إعجاز القرآن في أربعة وجوه، على أساس أن كل واحد منها نوع مستقل من الإعجاز كاف في إثباته[4].

وسأتناول في هذا المطلب الوجوه الإعجازية الأربعة التي ذكرها القاضي عياض وهي:

---

(1) ينظر: الشفا: 1/ 227-247.

(2) ينظر: إشارات الاعجاز في مظان الإيجاز، لبديع الزمان سعيد النورسي، تحقيق: إحسان قاسم الصالحي، دار الانبار للطباعة والنشر، مطبعة الخلود، بغداد، ط/ 1، 1409هـ – 1989 م: 226.

(3) ينظر: الإتقان: 2/ 339.

(4) ينظر: نسيم الرياض: 2/ 502.

أولاً: حسن تأليفه، والتئام كلمه، وفصاحته، ووجوه إيجازه، وبلاغته الخارقة عادة العرب[1].

والقاضي عياض ينحو منحى الخطابي ت 388 هـ في هذا الوجه من حيث: ((أن الكلام يقوم بأشياء ثلاثة: لفظ حامل، ومعنى به قائم، ورباط لهما ناظم، وإذا تأملت القرآن وجدت هذه الأمور منه في غاية الشرف والفضيلة حتى لا ترى شيئًا من الألفاظ أفصح ولا أجزل ولا اعذب من ألفاظه، ولا ترى نظمًا أحسن تاليفًا وأشد تلاؤمًا وتشاكلًا من نظمه)) [2].

ويتفق القاضي عياض مع الخطابي أيضاً في أن إعجاز القرآن بلاغي إلاّ أنه يختلف معه في مفهوم البلاغة في القرآن الكريم على النحو الآتي:-

فقد ذكر الخطابي أن الأكثرين من علماء أهل النظر يرون أن إعجاز القرآن من جهة البلاغة؛ لكن صعب عليهم تفصيلها وضبطها فأحالوا أمر الإعجاز إلى الذوق والقبول في النفس[3].

في حين نجد القاضي عياضًا قد حدد المفهوم البلاغي للإعجاز في النظم والأسلوب كما سنرى في المسألة التالية.

وفي ذلك يقول القاضي عياض:

((... وكونه في فصاحته خارقاً للعادة معلوم ضرورة للعالمين بالفصاحة ووجوه البلاغة، وسبيل من ليس من أهلها أن يعلم ذلك بعجز المفكرين من أهلها عن معارضته، واعتراف المفسرين بإعجاز بلاغته)) [4].

ثانياً: إعجاز النظم والأسلوب:

ذكر القاضي عياض الوجه الثاني من إعجاز القرآن المتمثل في صورة نظمه العجيب، والأسلوب الغريب المخالف لأساليب كلام العرب ومناهج نظمها ونثرها الذي جاء عليه[5].

وأشار بالأسلوب والصورة إلى رشاقة عباراته، وفخامة معانيه، وهذا باعتبار نظمه وطريقه الوارد فيها، وبهذا إضمحلّ ما قيل أنه بحسب المعنى راجع للأول؛ لأن حسن تأليفه والتئام كلمه كله راجع لصورة

---

(1) ينظر: الشفا: 1/ 227.

(2) ينظر: ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، للرماني والخطابي وعبدالقاهر الجرجاني، تحقيق: محمد خلف الله ود. محمد زغلول سلامة، دار المعارف بمصر، ط / 2، 1387 هـ - 1968 م: 27

(3) ينظر: المصدر نفسه.

(4) الشفا: 1/ 230.

(5) ينظر: المصدر نفسه: 1/ 231.

نظمه، وفي كلام القاضي عياض إشارة إلى أن الإعجاز ليس مداره على الالفاظ ولذا عبّر بالنظم دون اللفظ[1].

والقاضي عياض – كما هو واضح – يرى ما يراه – هنا – عبدالقاهر الجرجاني ت 481 هـ من أن بلاغة القرآن في نظمه، فإعجازه إذن في نظمه.

وعبدالقاهر يعد صاحب نظرية النظم بحق، فإذا لم يكن الأول في الاهتداء إليها فهو ولا شك الأول في إرساء دعائمها، وإبراز ملامحها، والإقناع بها[2].

ويتفق القاضي عياض مع الجرجاني في مجمل نظرية النظم، ويخالفه في تفاصيلها، فإذا كان الأسلوب يعني النظم عند الجرجاني فإن القاضي عياض لا يرضى بذلك أن يجعل الأسلوب إعجازًا بذاته شأنه شأن النظم.

لأن الأسلوب منذ القدم كان يلحظ في معناه ناحية شكلية خاصة هي طريقة الأداء أو طريقة التعبير التي يسلكها الأديب لتصوير ما في نفسه أو لنقله إلى سواه بهذه العبارات اللغوية، ولا يزال هذا هو التعريف للأسلوب إلى اليوم، فهو طريقة الكتابة، أو طريقة الإنشاء، أو طريقة اختيار الألفاظ وتأليفها للتعبير بها عن المعاني قصد الإيضاح والتأثير، أو الضرب من النظم والطريقة فيه[3].

وهذا ما نصَّ عليه الجرجاني بقوله: ((والأسلوب: الضرب من النظم والطريقة فيه)) [4].

وقد ردَّ القاضي عياض هذا المفهوم في الدمج بين النظم والأسلوب والمزج بينهما فقال:

((وذهب بعض المحققين – المقتدى بهم – إلى أن الإعجاز في مجموع البلاغة والأسلوب، وأتى على ذلك بقول تمجه الاسماع، وتنفر منه القلوب، والصحيح ما قدّمناه، والعلم بهذا كله ضرورة قطعاً، ومن تفنن في علم البلاغة، وأرهف خاطره ولسانه أدبُ هذه الصناعة لم يخفَ عليه ما قلناه)) [5].

ومما خالف فيه القاضي عياض نظيره الجرجاني: مسألة المفردة القرآنية فقد ذكر القاضي عياض وهو يتحدث عن آي القرآن: ((... إيجاز ألفاظها، وكثرة معانيها، وديباجة عبارتها، وحسن تأليف حروفها، وتلاؤم كلمها، وأن تحت كل لفظة جملًا كثيرة، وفصولًا جمّة، وعلومًا زواخر...)) [6].

---

(1) ينظر: نسيم الرياض: 2/ 495.

(2) ينظر: الإعجاز القرآني وجوهه وأسراره، د. عبدالغني محمد سعد بركة، مكتبة وهبة، القاهرة، مطبعة المختار الاسلامي، ط / 1، 1409هـ–1989م: 299.

(3) ينظر: الأسلوب، لأحمد الشايب، مكتبة النهضة، القاهرة، مطبعة السعادة بمصر، ط / 8، 1988م: 44.

(4) دلائل الاعجاز، لعبدالقاهر الجرجاني ت481 هـ علق عليه: محمود محمد شاكر، دار المدني بجدة، مطبعة المدني بالقاهرة، ط / 3، 1413هـ–1993م: 468-469.

(5) الشفا: 1/ 232.

(6) المصدر السابق: 1 / 230.

وبهذا يرد القاضي عياض على من يقول إن إعجاز القرآن في نظمه لا في مفرداته كالجرجاني في كتابه دلائل الإعجاز [1]؛ لأن رأي القاضي عياض في هذه المسألة أن الاعجاز بأفصح الألفاظ في أحسن نظم[2].

ثالثاً: الإخبار عن المغيبات:

الوجه الثالث من وجوه إعجاز القرآن عند القاضي عياض ما انطوى عليه القرآن الكريم من الإخبار بالمغيبات، وما لم يكن ولم يقع؛ فوجد كما ورد على الوجه الذي أخبر به[3].

وقد عدّ أكثر العلماء هذا النوع فرعًا من الإعجاز وليس قسمًا قائمًا بنفسه لأسباب منها:-

1- كون هذا النوع ليس بالأمر العام الموجود في كل سورة من سور القرآن؛ لأن الله – تعالى – قد جعل في صفة كل سورة أن تكون معجزة بنفسها[4].

2- إن بعض هذه الأخبار لم تكن من وجوه الإعجاز الظاهرة التي أعجزت العرب في عصر النبوة؛ لأنها كانت متراخية عن زمن التحدي، ولا يصح أن يكون شاهد المعجزة متراخياً في الزمن عنها، ولكن له دلالة مستقبلية تعطي معالم صدق النبي باستمرار [5].

رابعاً: إخباره عن القرون السالفة والأمم البائدة:

الوجه الرابع من وجوه إعجاز القرآن عند القاضي عياض ما أنبأ به القرآن الكريم من أخبار القرون السالفة، والأمم البائدة، والشرائع الداثرة، مما كان لا يعلم منه القصة الواحدة إلا الفذ من أحبار أهل الكتاب الذي قطع عمره في تعلم ذلك، فيورده النبي ﷺ على وجهه، ويأتي به على نصّه، فيعترف العالم بذلك بصحته وصدقه، وإن مثله لم ينله بتعليم [6].

ومظاهر الإعجاز في هذه المسألة تكمن فيما يأتي:

---

(1) ينظر: دلائل الإعجاز: 43.

(2) ينظر: عياض النقّاد البلاغي، لمحمد بن تاويت، مجلة المناهل: العدد (19) السنة (7): 323

(3) ينظر: الشفا: 1/ 234.

(4) ينظر: ثلاث رسائل في إعجاز القرآن (بيان إعجاز القرآن للخطابي ت 388 هـ): 23-24.

(5) ينظر:مناهج العلماء في دراسة إعجاز القرآن، د. غانم قدوري الحمد، الإعجاز القرآني، بحوث المؤتمر الأول للاعجاز القرآني، وزارة الاوقاف والشؤون الدينية، العراق، مطبعة الأمة – بغداد، 1410هـ-1990م: 505 - 506.

(6) ينظر: الشفا: 1/ 237.

1. إن ما تضمنه القرآن الكريم من الأخبار عن المغيب وما أتى به من أخبار القرون الماضية والأمم الخالية، ربما كان من أول خلق الأرض والسماء إلى انقضاء الدنيا فذلك ليس مما تحدى الله به العرب؛ ولكنه دليل على صدق النبي محمد ﷺ[1].
2. إن هذا النوع من الإعجاز ليس مقصورًا على عهد النبوة، وإنما هو معجزة للأجيال كلها، فما جاء فيه من أخبار السابقين في قرآن نزل على رجل أمي لا يقرأ ولا يكتب، ولم يجلس إلى معلم، دليل على أنه من عند الله - سبحانه -[2].
3. مظاهر العبر والدرس والعظة من سيرة الأمم السالفة وجزئيات أحداثها وكبريات أنبائها بلغة الجزم والتأكيد واليقين، لتحقيق الإعجاز الخالد للإفادة من الأحداث التأريخية وتفاصيلها[3].

وجوه أخرى للإعجاز:

أضاف القاضي عياض وجوهاً أخرى هي من خواص القرآن وعجائبه وهي دون الوجوه الأربعة الرئيسة، ومن تلك الوجوه[4]:-

1. التحدي والتعجيز للعرب في قضايا وإعلامهم بأنهم لا يفعلونها.
2. روعته في السمع وهيبته في القلوب.
3. بقاؤه على مرّ الزمن محفوظاً.
4. إن قارئه لا يمله وسامعه لا يمجه.
5. إحتواؤه على علوم ومعارف لم يعهدها العرب من قبل.

---

(1) ينظر: مناهج العلماء في دراسة إعجاز القرآن، الإعجاز القرآني: 495-496.

(2) ينظر: المعجزة الكبرى، للشيخ محمد أبو زهرة، دار الفكر العربي، القاهرة، 1390هـ-1970م: 90-91.

(3) ينظر:ملامح الإعجاز في القرآن العظيم، د. محمد حسين علي الصغير، الإعجاز القرآني: 552-553.

(4) ينظر: الشفا: 1/ 239-247.

المطلب الثاني: القول بالصرفة

أولاً: مفهوم الصرفة:

تباينت مناهج العلماء في دراسة موضوع الإعجاز القرآني، كما مرّ معنا في وجوه الإعجاز في المطلب السابق.

وقد رأى بعضهم أن الإعجاز كائن في أن الله – تعالى – صرف العرب عن معارضة القرآن الكريم، وسلب عقولهم عن تحديه؛ ولولا ذلك لكان في مقدورهم أن يأتوا بمثله، ولكن عاقهم أمر خارجي وهو أن الله – تعالى – قد صرفهم عن ذلك، فيسمى هذا المذهب بـ (الصرفة)[1].

ثانياً: القائلون بالصرفة:

ينسب هذا القول إلى إبراهيم بن سيّار الشهير بـ (النظّام المعتزلي) ت224هـ وأنه أول من جاهر بهذا القول وأعلنه ودعا اليه ودافع عنه[2].

ويرى القاضي عياض أن هذا الموضوع قد تناوله العلماء من خلال اتجاهاتهم العقدية ومذاهبهم الفكرية، ويرى – أيضًا – أن مفهوم الصرفة ليس واحدًا عند كل من قال بهذا القول؛ بل إن القائلين به قد اختلفوا في المراد منه على أقوال ومذاهب وهي:

1. ((إن المعارضة كانت من جنس قوة البشر؛ لكنهم لم يقدروا عليها – على أحد قولي الأشاعرة – وصرفوا عنها)) [3].

فالأشعرية عندهم في مسألة إعجاز القرآن مذهبان وهما:–

أ- التوسع قليلًا في وجوه الإعجاز القرآني، فذكروا وجوهًا أخرى غير ما ذكرها العلماء قبلهم[4].

وهذا المذهب هو الذي تقلّده القاضي عياض والتزم به، فقد رأينا الوجوه الأربعة وغيرها التي ذكرها في إعجاز القرآن الكريم.

(1) ينظر: ثلاث رسائل في إعجاز القرآن (بيان إعجاز القرآن): 22، والإتقان: 2/ 328.

(2) ينظر: الإعجاز القرآني وجوهه وأسراره: 52.

(3) إكمال المعلم: 1/ 467.

(4) ينظر: العقيدة الاسلامية في القرآن الكريم ومناهج المتكلمين: 255.

هذا إذا تذكرنا ما مرّ معنا في الفصل الأول الخاص بحياة القاضي عياض من أن مذهبه في العقيدة كان أشعرياً في بعض المسائل.

ب- ورد عن بعض الأشاعرة من يقول بالصرفة، وهذا مذهب بعضهم تجاه مسألة إعجاز القرآن[1].

ولذلك عبّر القاضي عياض عن هذا المذهب بقوله: ((مذهب من قال بالصرفة، وأن المعارضة كانت في مقدور البشر، فصرفوا عنها على أحد مذهبي أهل السنة من أن الإتيان بمثله من جنس مقدورهم)) [2].

2. ((إن المعارضة كانت من قدرة البشر فمنعوا منها – على قول المعتزلة –))[3].

وللمعتزلة كتاب في الاعجاز وهو (النكت في اعجاز القرآن) لشيخ نحوي متكلم معتزلي وهو أبو الحسن علي بن عيسى الرماني ت386هـ الذي قال: ((إن القرآن معجز من جهة صرف الهمم عن المعارضة)) [4].

ثالثاً: موقف القاضي عياض من القول بالصرفة:

يفترض القاضي عياض جدلاً أن لو صحت نظرية (الصرفة) فإنها لا تطعن في أن القرآن من عند الله، بل إن الصرفة تثبت دليل النبوة، وبالتالي فلا يمنع من أن يكون القرآن معجزًا بنفسه.

فبعد أن ذكر القاضي عياض مذهبي العلماء في هذه المسألة قال: ((... وعليهما جميعاً فترك العرب الإتيان بما في مقدورهم، أو ما هو من جنس مقدورهم، ورضاهم بالبلاء والجلاء، والسباء والإذلال، وتغيير الحال، وسلب النفوس والأموال، والتقريع والتوبيخ، والتعجيز والتهديد والوعيد أبين آية للعجز عن الإتيان بمثله، والنكول عن معارضته، وأنهم منعوا عن شيء هو من جنس مقدورهم)) [5].

ويعزو القاضي عياض هذا الرأي إلى الإمام أبي المعالي إمام الحرمين عبدالملك الجويني ت 478هـ وغيره ويقول: ((وهذا عندنا أبلغ في فرق العادة بالأفعال البديعة في أنفسها، كقلب العصا حية ونحوها؛ فإنه

---

(1) ينظر: المصدر السابق: 256.
(2) الشفا: 1/ 326.
(3) إكمال المعلم: 1/ 468.
(4) ثلاث رسائل في إعجاز القرآن (النكت في إعجاز القرآن للرماني ت 386 هـ): 110.
(5) الشفا: 1/ 326.

قد يسبق إلى بال الناظر بداراً أن ذلك من اختصاص صاحب ذلك بمزية معرفة في ذلك الفن، وفضل علم إلى أن يرد ذلك صحيح النظر)) [1].

وقد وجدت هذا الرأي – أيضاً – عند الحافظ المحدث ابن كثير ت 774 هـ الذي قال: ((وقد قرر بعض المتكلمين الإعجاز بطريق يشمل قول أهل السنة وقول المعتزلة في الصرفة فقال: إن كان القرآن معجزاً في نفسه لا يستطيع البشر الإتيان بمثله ولا هي في قواهم معارضته فقد حصل المُدَّعَى وهو المطلوب، وإن كان في إمكانهم معارضته بمثله ولم يفعلوا مع شدة عداوتهم له كان ذلك دليلاً على أنه من عند الله لصرفه إياهم عن معارضته مع قدرتهم على ذلك، وهذه الطريقة – وإن لم تكن مرضية؛ لأن القرآن في نفسه معجز لا يستطيع البشر معارضته كما قررنا – إلا انها تصلح على سبيل التنزل والمجادلة والمنافحة عن الحق)) [2].

رابعاً: مقدار المعجز وزمنه:

ذكر القاضي عياض في خاتمة كتابه:(الشفا) وتذييل بعض فصوله مسألتين وهما: مقدار التحدي وزمنه في إعجاز القرآن الكريم، رأيت أنسب ما يكون أن أتناولهما هنا.

1. **مقدار المعجز من القرآن:.**

قال: ((وأقلُّ ما يقع الاعجاز فيه عند بعض أئمة المحققين سورة: ﴿إِنَّآ أَعۡطَيۡنَٰكَ ٱلۡكَوۡثَرَ﴾[3]، أو آية في قدرها، وذهب بعضهم إلى أن كل آية منه كيف كانت معجزة، وزاد آخرون أن كل جملة منتظمة منه معجزة، وإن كانت من كلمة أو كلمتين، والحق ما ذكرناه أولًا؛ لقوله – تعالى: ﴿قُلۡ فَأۡتُواْ بِسُورَةٖ مِّثۡلِهِۦ﴾[4]، فهو أقل ما تحداهم به)) [5].

وهذا هو مذهب الأشاعرة، فقد قال أبو بكر الباقلاني ت 403 هـ: ((الذي ذهب إليه عامة أصحابنا، وهو قول الشيخ أبي الحسن الأشعري في كتبه أن أقل ما يعجز عنه من القرآن السورة قصيرة كانت أو طويلة أو ما كان بقدرها، فإذا كانت الآية بقدر حروف سورة وإن كانت سورة الكوثر فذلك معجز، ولم يقم دليل على عجزهم عن المعارضة في أقل من هذا القدر)) [6].

---

(1) المصدر السابق.

(2) تفسير القرآن العظيم، للإمام الحافظ أبي الفداء إسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي ت 774 هـ، دار ومتبة الهلال، بيروت، ط / 1، 1986 م: 1 / 91.

(3) سورة الكوثر: 108/ 1.

(4) سورة يونس: 10/ 38.

(5) الشفا: 1/ 323.

(6) إعجاز القرآن، لأبي بكر محمد بن الطيب الباقلاني ت 403 هـ، دار المعارف بمصر، 1962 م: 254.

2. زمن الإعجاز القرآني:

قال القاضي عياض:

((وأما التحدي للخلائق مئين من السنين بكلام من جنس كلامهم ليأتوا بمثله فلم يأتوا، فلم يبق بعد توفر الدواعي على المعارضة ثم عدمها إلا منع الله الخلق عنها بمثابة ما لو قال نبي: آيتي أن يمنع الله القيام عن الناس مع مقدرتهم عليه، وارتفاع الزمانة عنهم، فكان ذلك وعجّزهم الله تعالى عن القيام لكان ذلك من أبهر آية، وأظهر دلالة)) (1).

وهذه المسألة ناقشها ابن حزم ت 456 هـ ونقل رأي جمهور علماء الاسلام بأن الإعجاز باق إلى يوم القيامة بدليل قوله – تعالى: ﴿قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِمِثْلِ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾(2)، فهذا نص جرى أنه (لا يأتون) بلفظ الاستقبال فصحّ يقينًا أن ذلك على التأبيد (3).

وأخيرًا:

فإن اعتماد النقاد المغاربة على كتب إعجاز القرآن الكريم، واهتمامهم بهذا الموضوع خاصة يدفعنا إلى الوقوف عند قضية الإعجاز وإن كانت في الأساس قضية دينية؛ فإنها ذات صلة شديدة بالبلاغة والنقد، فقد كانت السبب في ظهور تآليف بلاغية ونقدية عديدة أثرت النقد الأدبي (4).

---

(1) الشفا: 1/ 326.

(2) سورة الاسراء: 17 / 88.

(3) ينظر: الفصل في الملل والاهواء والنحل، لابن حزم الظاهري ت 456 هـ مطبعة محمد علي صبيح بالقاهرة، 1384هـ - 1964 م: 3/ 14.

(4) ينظر: القاضي عياض الأديب: 318.

المبحث الثاني

المنهج البلاغي

المطلب الأول: المصطلح البلاغي

أولاً: المصطلح البلاغي في عهد القاضي عياض:

من خلال تتبع المصطلح البلاغي عند المغاربة، وعند القاضي عياض خاصة، يظهر أنه ينتمي إلى الحقبة التأريخية السابقة لظهور العلوم البلاغية بأبوابها الثلاثة: (المعاني، البيان، البديع) التي اتضحت بهذا الشكل في القرن الخامس الهجري[1].

والقاضي عياض لا يفرّق بين البلاغة والبيان، ولا يفصل بين الأبواب التي تدخل في البيان، وبين تلك التي تدخل في باب البديع، فالاستعارة عنده من البديع، وكذلك كان حال البلاغة قبل أن تصبح علمًا ذا أبواب محددة ومصطلحات مدققة، أي قبل أن تصير علمًا قائمًا بذاته[2].

ولا شك أنه اطلع على ما آلت اليه البلاغة من تقسيم أنواعها، إلا أنه التزم معياراً مهماً جداً؛ فالبلاغة عنده ما جاء منساباً مع الطبيعة مستساغًا للذوق لا تكلّف فيه ولا إكراه، واهتم بالانسجام بين اللفظ والمعنى، وهو يعد المعنى الأصل واللفظ تابع له، وهو في كثير من المفردات البلاغية يُجاري صنيع الأقدمين من النقاد والبلاغيين[3].

ولا يعني بالضرورة أن يقرأ القاضي عياض للجرجاني أو غيره فيتأثر به حتمًا؛ لأن القاضي عياض صاحب قرار علمي ولا سيما موقفه من الجرجاني فلم يأخذ منه التقسيم الثلاثي للبلاغة مثلاً، في حين مرّ معنا في مبحث الإعجاز القرآني أنه أخذ برأي الجرجاني وأضاف عليه رأيه، وكذلك كان في قضية الإحتكام إلى الذوق في الشرح النحوي يقف إلى جانب الجرجاني[4].

وكل ما تناوله يدور حول بدائع وسائل البيان التي ما كان البديع يحتويها لتجميل الكلام بعد استقامته[5].

---

(1) ينظر: القاضي عياض الأديب: 309.

(2) ينظر: المصدر نفسه: 320.

(3) ينظر: عياض النقّاد البلاغي، مجلة المناهل: العدد (19) السنة (7): 321، 323.

(4) ينظر: القاضي عياض الأديب: 306.

(5) ينظر: عياض النقّاد البلاغي، مجلة المناهل: العدد (19) السنة (7): 332-333.

ولذلك سنجد في المبحث التالي الفنون البلاغية عند القاضي عياض وسأتناول بعض المسائل من البيان، وقسمًا كبيرًا من البديع، تاركًا مسائل علم المعاني؛ لأن القاضي عياضًا قلما ألمّ بها.

ثانياً: التعريفات الاصطلاحية:

عرّف القاضي عياض بعض المصطلحات البلاغية بأسلوب أدبي فمن ذلك تعريفه للتشبيه فيقول: ((والتشبيه: أحد أنواع البلاغة، وأبدع أفانين هذه الصناعة، وهو موضوع الجلاء والكشف، والبلاغة في البيان والوصف، والعبارة عن الخفي بالجلي، والمتوهم بالمحسوس، والحقير بالخطير، والشيء بما هو أعظم منه وأحسن وأدون، وعن القليل الموجود بالمألوف المعهود، وكل هذا لتأكيد البيان، والمبالغة في الإيضاح)) [1].

ويذكر القاضي عياض مواطن الخلاف بين البلاغيين في اصطلاحاتهم فمن ذلك ما ذكره في (المجانسة) من قوله: ((اختلف أرباب البلاغة والنقد في هذا النوع، إذ لم يكن مشتقاً من أصل واحد، فسماه بعضهم (مجانسة) تغليباً للأكثر، وأما أبو الفرج قدامة فسمى هذا النوع (مضارعة).)) [2].

وسر هذه المسألة أن قدامة بن جعفر ت 337هـ سمى هذا النوع (مضارعة) لأن المجانس عنده ما كان على جهة الاشتقاق مثل كلمتي: السراء والمسرور [3].

ورأي قدامة هذا جرت عليه انتقادات عديدة من الآمدي ت 631هـ والخفاجي ت 466هـ ويظهر أن القاضي عياضًا قد اطلع على ما قيل في الموضوع وهو يشايع برأيه الآمدي والخفاجي ويعارض قدامة ويخالفه[4]؛ إلا أنه لا يخرج من الموضوع إلا وَوَجّه حملته على الذين أفرطوا في استعمال الجناس وتكلّفوا به فيقول: ((وولع المحدثون والمتأخرون بعد به – أي الجناس – فمن مقصر ومجيد)) [5].

ثالثاً: الحكم البلاغي:

يعتمد القاضي عياض في الحكم البلاغي على إحساسه الأدبي وذوقه الفني فهما رائداه في تفضيل شرح على آخر[6].

---

(1) بغية الرائد: 187.

(2) المصدر نفسه: 192.

(3) ينظر: نقد الشعر، لقدامة بن جعفر ت 337هـ تحقيق: كمال مصطفى، مكتبة الخانجي، 1963م: 186.

(4) ينظر: القاضي عياض الأديب: 285.

(5) بغية الرائد: 193.

(6) ينظر: منهج البحث الأدبي عند القاضي عياض من خلال كتاب (بغية الرائد لما تضمنه حديث أم زرع من الفوائد) د. ابتسام مرهون الصفار، مجلة المناهل: العدد (19) السنة (7): 296.

ونتيجة لاحتكامه إلى الذوق، فقد وقف ضد النحويين حين رأى أن المنطق النحوي يتعارض مع الذوق[1].

فمثال ذلك ما اختاره من وجه إعرابيّ بسبب سياق المعنى وترتيب الكلام وأسلوبه.

ففي حديث أم زرعة ما نصّه:

((زوجي لحم جمل غث، على رأس جبل وعر، لا سهل فيرتقى ... الحديث)) [2]، قال القاضي عياض: ((يجوز فيه ثلاثة أوجه كلها مروية: نصب لام (سهل) دون تنوين – أي: على إعمال لا –، ورفعها – على أنها مبتدأ وخبر –، وخفضها منونة – على أنها صفة لجبل – وإعرابها عندي الرفع في الكلمتين))[3].

ثم يبرر هذا الوجه الإعرابيّ تبريرًا بلاغيًا إذ يقول:

((وذلك أني لم أرَ ذلك من جهة مذهب النحاة وتقويم الالفاظ؛ ولكن من جهة المعنى وتصحيح الأغراض وترتيب الكلام ونظامه، ورد أعجازه لصدوره، وتفصيل أقسامه)) [4].

ثم شرع ببيان وجهة نظره البلاغية في هذا الموضوع فقال:

((وذلك أن هذه المرأة أودعت أول كلامها تشبيه شيئين من زوجها بشيئين كما تقدم، فشبهته باللحم الغث بُخلَهُ وقلة عرفه، وبالجبل الوعر شراسة خلقه وشموخ أنفه، فلما أتمت كلامها جعلت تفسر، مستأنفة كل واحدة من الجملتين)) [5].

وهكذا يستمر ببيان الوجه البلاغي الذي اقتضى أن تكون جملة (لا سهل فيرتقى) جملة استئنافية قطع فيها الكلام بعد تمام التشبيه وابتدأ بها لغرض التفصيل[6].

فجعل (لا) بمعنى: (ليس) ووجه الرفع الذي يكون مبتدأ وخبره محذوف مقدّر، ومثّل له بقول الله – تعالى: ﴿لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ﴾[7]، وأن هذه الآية قرئت بالوجهين– الرفع والنصب – [8].

---

(1) ينظر: القاضي عياض الأديب: 304.

(2) صحيح مسلم برقم: (2448): 4/ 1896.

(3) بغية الرائد: 48.

(4) المصدر نفسه: 49.

(5) المصدر نفسه: 50.

(6) ينظر: منهج البحث الأدبي عند القاضي عياض من خلال كتاب (بغية الرائد لما تضمنه حديث أم زرع من الفوائد)، مجلة المناهل: العدد (19) السنة (7): 297.

(7) سورة البقرة: 2/ 254.

(8) ينظر: القاضي عياض اللغوي: 77.

ثم يختتم القاضي عياض تعليقه على هذه الجملة وبيان معناها البلاغي من خلال توجيهه الذي يقول فيه:-

((لا الجبل سهل فلا يشق ارتقاؤه لأخذ اللحم الغث المزهود فيه؛ لأن الشيء المزهود فيه ربما أخذ إذا جاء عفواً وتنول إذا سهل مأخذه، ثم قالت: ولا اللحم سمين فيحتمل في طلبه وانتقائه مشقة صعود الجبل ومعاناة وعورته؛ إذ الشيء المرغوب فيه قد تتحمل المشاق دونه فإن لم يكن هذا ولا ذاك، واجتمع قلة الحرص عليه ومشقة الوصول إليه لم تطمح إليه همة طالب ولا امتدت نحوه نية راغب، فكذلك زوجها قد أيّس من خيره لهذين الوجهين)) [1].

---

[1] بغية الرائد: 51.

المطلب الثاني: التأليف البلاغي

لقد عرف المغرب الاسلامي في تاريخه اللغوي عددًا لا بأس به من الأعلام الذين طارت لهم شهرة في مجال البلاغة شرقًا وغربًا ومنهم القاضي عياض[1].

ويعد الفصل الذي خصّه القاضي عياض لتفصيل الكلام في القضايا البلاغية من كتابه (بغية الرائد) العمدة في دراسة البلاغة والنقد الأدبي في ظل المرابطين[2].

وقد حاول بعض العلماء أن ينالوا من جهد المغرب في البلاغة، وهوّنوا من شأن البلاغيين المغاربة ومن ذلك ما قاله إبن خلدون ت 808 هـ:

((وبالجملة فالمشارقة على هذا الفن أقوم من المغاربة، وسببه – والله أعلم – أنه كمالي في العلوم اللسانية، والصنائع الكمالية توجد في العمران، والمشرق أوفر عمرانًا من المغرب كما ذكرناه، أو نقول لعناية العجم وهو معظم أهل المشرق كتفسير الزمخشري، وهو كلّه مبني على هذا الفن)) [3].

وقد ردّ الأستاذ محمد بن تاويت هذا التصور الخطأ عن بلاغة أهل المغرب بقوله: ((نجد ابن خلدون يجعل ضمن المغرب أفريقية والأندلس، ويحكم بذلك الحكم الذي عممه في التعليل، وإن لم يكن فيما يخص العمران صادقًا على الأندلس؛ لأن المشرق ما كان أوفر عمراناً منه، خصوصًا في عهد ابن خلدون وفيما سبقه من العهود التي كان العمران قد استبحر فيه وطفح بأعاريبه، كما إن إطلاق ذلك الحكم على عواهنه ليس صائبًا كله؛ وإلا لتركنا إبن شهيد وأضرابه كابن حزم على جانب من الاجحاف وهضم الحقوق)) [4].

ويمكن أن نفسّر فكرة إبن خلدون التي أخذها على أهل المغرب من خلال ما يأتي:-

1. إن الأدب المغربي كله شعرًا ونثرًا ونقدًا لم يكن صدى للأدب الأندلسي، ذلك أن الأدب الأندلسي نفسه كان يبحث عن هوية له في المشرق، فقد كان كتاب العصر المرابطي وشعراؤه يعجبون بأدب المعرّي والمتنبي وغير هذين من الشعراء، وقد كان أدباء المغرب كتابًا وشعراءَ ونقادًا يشربون من بئر الأدب المشرقي وهذا واضح حتى عند القاضي عياض في شعره ونثره ونقده [5].

---

(1) ينظر: التاليف البلاغي في اقطار المغرب الاسلامي، للسملالي زكية، رسالة جامعية من جامعة سيدي محمد بن عبدالله بفاس، 1982-1983م: 18.

(2) ينظر: القاضي عياض الأديب: 311.

(3) مقدمة ابن خلدون: 552.

(4) عياض النقّاد البلاغي، مجلة المناهل: العدد (19) السنة (7): 305.

(5) ينظر: القاضي عياض الأديب: 321.

وفعلًا، هذا ما رأيناه عند القاضي عياض، فهو لم يشر إلى ناقد أدبي أندلسي واحد ولم يستشهد ببيت واحد من الشعر لشاعر أندلسي كما رأينا في شواهده اللغوية.

2. من المعلوم أن النقد الأدبي قد تطور عبر اتجاهات متعددة وكان أبرزها اتجاهين: اتجاه استمد أصحابه كثيرًا من الأقيسة المنطقية والتقاسيم الفلسفية، واتجاه آخر نحو الدراسات البلاغية التي نمت في حضن الدراسات القرآنية [1]، وكلا الاتجاهين يعدان من التيارات المشرقية، وقد ظل النقاد المغاربة والأدباء الأندلسيون يتأرجحون بين هذه التيارات، وكانوا في أيام المرابطين ميّالين بشكل خاص إلى الاتجاه النقدي البلاغي القرآني وسنرى إلى أي حد استفاد القاضي عياض من هذا الاتجاه في مدرسته البلاغية.

3. أثر الوافدين من المشرق إلى بلاد المغرب ودورهم في صبغ بعض وجوه الحياة المغربية بصبغة مشرقية، ونقل بعض القيم الفكرية والحضارية وتوجيه الدراسات الأدبية وجهة معينة[2].

4. إن عامل التأثر بالشرق، وبكل ما هو مشرقي إنما هو لمرحلة زمنية معينة، يوم أن كان المغربيون مكتفين بما يَرْوِهم من المشرق من شخصيات ومؤلفات وغيرهما؛ لكن لمّا أنجب المغرب العلماء في كل فن، وأنتج التصانيف في كل علم تجلى شعور مغربي وإحساس واضح بضرورة الابتكار والإبداع والتأليف وكذا في العادات والتقاليد إلى أنْ كان للمغرب خصائصه وعلماؤه وآثاره[3].

وعليه فإن عصر القاضي عياض شهد مرحلة إخصاب للتأليف البلاغي – وهو من أهم المشاركين في هذه المرحلة – فنلاحظ ندرة في المؤلفات البلاغية قياساً بالتأليف في العلوم الأخرى ولاسيما الإسلامية، وهذا لا يعني أن علماء تلك المرحلة لم يجيدوا في هذا النوع من التأليف، فعلى الرغم من القلة الواردة في هذا الشأن نجد ثروة لغوية لها ثقلها البلاغي في المكتبة العربية[4].

---

(1) ينظر: المصدر نفسه: 310.

(2) ينظر: التأليف البلاغي في أقطار المغرب الاسلامي: 7.

(3) ينظر: المصدر نفسه: 8.

(4) ينظر: المصدر نفسه: 95.

المطلب الثالث: المدرسة البلاغية

إتجهت الدراسات البلاغية منذ وقت مبكر إلى اتجاهين هما [1]:-

1. المدرسة الكلامية:

ظهرت نتيجة الأثر الكبير لعلوم الفلسفة والمنطق في الثقافة الإسلامية والعربية، وقد بلغت أوج تأثرها في القرن السادس الهجري وما بعده، وشاعت في المناطق الشرقية من الدولة الإسلامية حيث الفرس والترك وغيرهم.

2. المدرسة الأدبية:

وقد ظهرت نتيجة التأثر بالقرآن الكريم الذي طبع بحوث البلاغة بطابع أدبي، ويتجلى ذلك في كثرة الشواهد التي اقتبسها البلاغيون من كتاب الله، ومن أوائل الكتّاب الذين شاركوا في التأليف لمنهج هذه المدرسة ابن المعتز ت 296 هـ في كتابه البديع، ووجدت هذه المدرسة في بيئات عربية كالعراق والشام ومصر والمغرب.

وقد أشار الأستاذ عبدالسلام شقور إلى هذا التقسيم بقوله: ((وقد تطور النقد الأدبي عبر اتجاهات متعددة أبرزها الاتجاه الذي استمد أصحابه كثيرًا من الأقيسة المنطقية والتقاسيم الفلسفية ويمثل هذا الاتجاه قدامة بن جعفر ت 337 هـ في كتابه: نقد الشعر، والاتجاه القرآني وأقصد به الدراسات البلاغية التي نمت في حضن الدراسات القرآنية ويمثله كثيرون أبرزهم الرماني والخفاجي)) [2].

فعموم النقاد في العصر المرابطي دخلوا ميدان النقد والبلاغة من باب الدراسات القرآنية، فقد كانت الكتب التي ألفت على هامش إعجاز القرآن الكريم عمدتهم، ورأينا ذلك واضحًا عند القاضي عياض [3].

ومن خصائص هذه المدرسة أنها تستعمل المقاييس الفنية في الحكم الأدبي، وترجع الحسن والجمال إلى الذوق والإحساس الفني، وتهتم هذه المدرسة بصور البديع وما توحيه من انفعالات نفسية تتعلق بالإحساس الفني والوجدان [4].

---

(1) ينظر: البحث البلاغي عند العرب، د. أحمد مطلوب، الموسوعة الصغيرة (116)، دار الجاحظ للنشر، دار الحرية للطباعة، بغداد – العراق، 1982م: 55.

(2) القاضي عياض الأديب: 310.

(3) ينظر: المصدر نفسه.

(4) ينظر: البحث البلاغي عند العرب: 61، 64.

وقد لاحظ ابن خلدون ت 808 هـ هذا المنهج على هذه المدرسة البلاغية فقال: ((... وإنما اختص بأهل المغرب من أصنافه علم البديع خاصة، وجعلوه من جملة علوم الأدب الشعرية، وفرّعوا له ألقابًا، وعدّدوا أبوابًا، ونوّعوا أنواعًا، وزعموا أنهم أحصوها من لسان العرب؛ وإنما حملهم على ذلك الولوع بتزيين الألفاظ وإن علم البديع سهل المآخذ)) [1]، وقد اتهم ابن خلدون المغاربة بأن مسائل البيان في البلاغة صعبت عليهم لدقة أنظارها وغموض معانيهما فتجافوا عنها [2].

وهذا الكلام غير دقيق على إطلاقه فيجب أن يعلم أن كثيرًا من مسائل علم البيان كانت متداخلة في البديع في عهد ابن خلدون هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن القاضي عياضًا له آراء ووقفات ومسائل كثيرة تناولت التشبيه والاستعارة والكناية وغيرها من مسائل البيان[3].

ولقد عاش القاضي عياض في عصر شاعت فيه الصنعة البديعية شيوعاً كبيراً؛ بل لقد أصبحت فيه هذه الصنعة من مقومات كل عمل أدبي، وهذا أمر تؤيده أساليب ذلك العصر، فقد كان من الطبيعي أن يتأثر القاضي عياض بالذوق الأدبي للعصر فيعجب هو كذلك بالالوان البلاغية، ويميل إليها ميلاً شديداً، وأن يحبّذها في كتاباته؛ بل إنه كثيراً ما يقيس جودة العمل الأدبي بمقياس ما حشد المبدع من ألوان بديعية، وقد حرص هو نفسه أشد الحرص على توفير أقصى ما يمكن من تلك الألوان[4].

وعلى الرغم من الولع الشديد بالصنعة البديعية في البلاغة فإن القاضي عياضًا له إلتزاماته وحدوده في كل شيء، فقد وضع القاضي عياض لنفسه منهجًا محددًا تجاه الألوان البلاغية فهو يحبّذ التصنيع ما لم يؤدِ إلى تكلّف الذي يجانب الطبع، فمن ذلك حديثه عن الأساليب الجديدة التي ابتكرها الأدباء في الجناس فقال: ((واخترع قوم من المتأخرين أنواعًا غريبة – من الجناس – سموها: تجنيس التركيب ... وهو نوع متكلّف من غير حدود البلاغة)) [5]، وعند حديثه عن لزوم ما لا يلزم قال: ((وأولع به المتأخرون ولوعًا كثيرًا فمن مجيد ومقصر، وبالجملة فلا يحسن منه ومن جميع ما محضْنا القول عنه إلا ما ساغه الطبع وقذف به الخاطر دون كلف ولا مقاساة، ووجد لفظه تابعاً لمعناه منقاداً له، موضوعاً عليه غير مرغم فيه، ولا منافر له)) [6].

---

(1) مقدمة ابن خلدون: 552.

(2) ينظر: المصدر نفسه.

(3) ينظر: عياض النقّاد البلاغي، مجلة المناهل: العدد (19) السنة (7): 334.

(4) ينظر: القاضي عياض الأديب: 301.

(5) بغية الرائد: 198.

(6) المصدر نفسه: 198-199.

المبحث الثالث

الفنون البلاغية

المطلب الأول: البيان

تناول القاضي عياض مسائل من البيان، ولا أعني بالبيان كل موضوعاته البلاغية، وإنما هي مسائل لم تفصل في وقتها من باب البديع، إذ كما مرَّ معنا أن الأبواب المحددة والمصطلحات المدققة لم تكن يوم ذاك عند المغاربة وعند القاضي عياض خاصة.

والبيان هو: علم يعرف به إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة عليه[1]، ومن موضوعاته:-

أولاً: التشبيه:

1. تعريف التشبيه والغرض منه:

عرّف القاضي عياض التشبيه بقوله: ((والتشبيه: أحد أنواع البلاغة، وأبدع أفانين هذه الصناعة، وهو موضوع للجلاء والكشف والبلاغة في البيان والوصف، والعبارة عن الخفي بالجلي، والمتوهم بالمحسوس، والحقير بالخطير، والشيء بما هو أعظم منه وأحسن وأدون، وعن القليل الموجود بالمألوف المعهود، وكل هذا لتأكيد البيان والمبالغة في الإيضاح)) [2].

فهو يرى كما يرى غيره أن التشبيه وضع للإيضاح، بل للمبالغة في الإيضاح[3].

ولذلك اشترط في التشبيه أن يكون صادقًا من الوجه الذي وقع به التشبيه؛ لأن الشيء قد يشبه الشيء من عدة وجوه[4].

ومن هنا فقد خالف ابن سنان الخفاجي ت 466 هـ في تفسير بيت شعري لأمرئ القيس حيث يقول:

---

(1) ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة، للخطيب القزويني ت 739 هـ مكتبة المثنى، بغداد، ب. ت: 2/ 212.

(2) بغية الرائد: 187.

(3) ينظر: القاضي عياض اللغوي: 26.

(4) ينظر: بغية الرائد: 187.

كـــأن قلـــوب الطـــير رطبًـــا ويابـــسًا لدى وكرهـا العنـاب والحـشف البـالي[1]

يرى الخفاجي أن القصد من التشبيه في هذا البيت: الإيضاح، ويقصد به توضيح القليل الموجود بالمألوف المعهود؛ لأن مشاهدة العناب والحشف البالي أكثر من مشاهدة قلوب الطير رطبة ويابسة [2].

أما القاضي عياض فلم يرقه هذا التفسير، فالتشبيه في البيت يلحق بنوع من التوليد والتخريج[3].

وقد رأى الأستاذ عبدالسلام شقور أن فهم القاضي عياض للبيت أعمق من فهم الآخر، فليس هدف امرئ القيس نقل صورة حسية لصورة حسية أخرى، وإنما بيان قدرة العقاب وقوتها الخارقة على الفتك[4].

وقد رأيت البلاغيين قد عدّوه تشبيهًا إلا أنه من نوع آخر، فهو من المركب الملفوف الذي تعدد طرفاه – كما يعبرون –[5].

ففي هذا الشاهد مشبّهان لُفّا معًا وأتيا متعاقبين وهما قلوب الطير الرطبة التي افترستها العقاب حديثًا، وقلوب الطير اليابسة التي مضى على إفتراسها زمن طويل، والمشبه بهما في الشاهد ملفوفان ومتعاقبان أيضًا وهما: العقاب الذي هو مشبه به لقلوب الطير الرطبة، والحشف البالي الذي هو مشبه به لقلوب الطير اليابسة [6].

2. وجه الشبه:

ذكر القاضي عياض في بعض مسائل التشبيه وجه الشبه وبيّنه ووضّحه فمن ذلك حديث رؤيا النبي ﷺ التي كانت: ((مثل فلق الصبح)) [7]، قال فيه: ((يعني: انشقاقه وبيانه وخروجه من الظلام، وشبّهها به لبيانها في إنارته وضوئه وصحته)) [8].

---

(1) ديوان امرىء القيس: 38.

(2) ينظر: سر الفصاحة، لابن سنان الخفاجي ت466هـ تحقيق: علي فودة الخانجي، 1932م: 237.

(3) ينظر: بغية الرائد: 187.

(4) ينظر: القاضي عياض الأديب: 282.

(5) ينظر: التلخيص في علوم البلاغة، للخطيب القزويني ت739هـ تحقيق: د. عبدالحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1418هـ- 1997 م: 68.

(6) ينظر: البلاغة والتطبيق، د. أحمد مطلوب ود. كامل حسن البصير، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، العراق، ط / 1، 1402هـ-1982م: 296.

(7) صحيح مسلم برقم: (160): 1 / 140.

(8) مشارق الأنوار: 2/ 265.

والتشبيه في بيان النبي ﷺ لم يكن ينزع من التخييل والتهويم الذي يسبح فيه الأدباء والكتّاب، وإنما هو يقرن بين حقائق الأشياء في الفكر والوجود في عوالم مختلفة عن طريق الوحي، فبيان النبوة في هذا الشأن هو الحق الذي لا يلتبس فيه، والصدق الذي لا ينتقض[1].

وقد اعتمد في بيان وجه الشبه على لغة العرب وأساليبها في الكلام وطرقها في الخطاب فمن ذلك ما بيّنه في قوله – تعالى: ﴿طَلْعُهَا كَأَنَّهُۥ رُءُوسُ ٱلشَّيَـٰطِينِ﴾[2]، قال: ((هو تشبيه لكراهتها وقبح منظرها، والعرب تشبه كل مستبشع مستقبح بالشيطان كما قال: كأنياب أغوال))[3].

فقد سأل رجل أبا عبيدة عن هذه الآية فأجابه: بأن الله – تعالى - كلّم العرب على قدر كلامهم، أما سمعت امرأ القيس كيف قال:

أيقتلني والمشرفيُّ مُضاجِعي ... ومَسنُونةٌ زُرقٌ كأنيابِ أغوالِ[4]

وهو لم ير الغول قط؛ ولكنّه لمّا كان يهولهم أوعدوا به [5].

3. أنواع التشبيه:

التشبيه عند القاضي عياض على ضربين:

((بأداة، وهي الكاف وكأن ومثل وشبه وأخواتها، وبغير أداة التشبيه)) [6]، وبذلك يكون القاضي عياض قد خالف الرماني ت386هـ الذي كان يفرّق بين الاستعارة والتشبيه بمسألة الأداة[7]؛ لأن الرماني يعتقد أن التشبيه له دائمًا أداة ملازمة له، في حين أن الاستعارة لا أداة لها[8].

إلا أنه مما ينبغي ملاحظته أن الخلط بين التشبيه والاستعارة كان شائعاً في عصر القاضي عياض من العلماء الذين ينتمون إلى هذه المرحلة المبكرة من تطور البلاغة[9].

---

(1) ينظر: أثر التشبيه في تصوير المعنى (قراءة في صحيح مسلم)، د. عبد الباري طه سعيد، مصر، ط / 1، 1412 هـ – 1992 م: 12 – 13.

(2) سورة الصافات: 37 / 65.

(3) مشارق الأنوار: 1/ 439.

(4) ديوان امرىء القيس: 33.

(5) ينظر: حياة الحيوان الكبرى، للشيخ كمال الدين الدميري، ط / عبد الحميد أحمد حنفي، مصر، ب. ت: 2/ 193.

(6) بغية الرائد: 190.

(7) ينظر: ثلاث رسائل في إعجاز القرآن (النكت للرماني): 85.

(8) ينظر: بغية الرائد: 202.

(9) ينظر: القاضي عياض الأديب: 282.

ثانياً: المجاز

1. بين الحقيقة والمجاز:

تناول القاضي عياض المجاز على أنه قسيم للحقيقة، والحقيقة والمجاز كما عرّفهما ابن جني ت392هـ هما: ((الحقيقة: ما أقرّ على أصل وضعه في اللغة، والمجاز: ما كان بضد ذلك)) [1].

فقد رأى القاضي عياض أن هناك ألفاظًا تحتمل الحقيقة والمجاز بحد ذاتها[2]، وألفاظًا هي أقرب إلى الحقيقة منها إلى المجاز[3]، وألفاظًا لا تحمل إلا مجازًا [4].

2. المجاز التفسيري:

استخدم القاضي عياض في مواضع مجاز أبي عبيدة، ومن المعلوم أن أبا عبيدة معمر بن المثنى ت210هـ هو أول من استعمل كلمة (مجاز) في كتابه المشهور (مجاز القرآن) وقد قصد بها وجه الكلام ومأخذه أو ما يعبر به عن معنى الآية القرآنية[5].

فمن ذلك ما جاء في قوله – تعالى: ﴿فَوَجَدَا فِيهَا جِدَارًا يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ فَأَقَامَهُۥ﴾[6]، قال القاضي عياض: ((على مجازه في كلام العرب أي: مهيأ للسقوط، وقال الكسائي: معناه: صار)) [7].

3. معاني المجاز:

يرى ابن جني ت 392 هـ أنه يؤتى بالمجاز لمعان ثلاثة هي: الإتساع والتوكيد والتشبيه[8].

ولم أجد القاضي عياضًا مقتصراً على هذه المعاني؛ بل زاد عليها وأضاف حسب ما قصدت به العرب في كلامها.

---

(1) الخصائص: 2/ 444.

(2) ينظر: إكمال المعلم: 2/ 587.

(3) ينظر: المصدر نفسه: 2/ 256.

(4) ينظر: مشارق الأنوار: 1/ 511.

(5) ينظر: المجاز في البلاغة العربية، د.مهدي صالح السامرائي، دار الدعوة، حماة–سورية، 1974م: 56.

(6) سورة الكهف: 18 / 77.

(7) مشارق الأنوار: 1/ 486.

(8) ينظر: الخصائص: 2/ 444.

فمن ذلك قوله: ((والعرب تنسب الأمر إذا عظمته لأعظم الأشياء، فيقولون: قامت لموت فلان القيامة، وأظلمت له الأرض، فحمله على مجاز الكلام)) [1]، ومثله في الحديث القدسي: ((الكبرياء ردائي والعظمة إزاري)) [2]، قال القاضي عياض: ((وهو من مجاز كلام العرب وبديع استعاراتها،وهي تكني بالثوب عن الصفة اللازمة، وقالوا: فلان لباسه الزهد وشعاره التقوى)) [3]، وكذلك في الحديث: ((ورجل تصدق بصدقة حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شماله)) [4]، قال القاضي عياض: ((والأمر في ذلك كله على مجاز كلام العرب، وكنى به عن الستر والكتمان، إذ اليمين والشمال لا تنسب اليها معرفة، وإنما أراد ستره، حتى لو كانتا ممن يعرف ويعقل لكتم ما يفعل بإحداهما عن الأخرى)) [5].

4. المجاز وأثره الديني:

إن مبحثي الحقيقة والمجاز يأخذان لوناً فكرياً عقدياً بالإضافة إلى أساسهما اللغوي، فقد اختلطا بالدراسات العقدية والنظريات المذهبية، وقد اختلفوا في النصوص الدينية هل هي خالية من المجاز؟ أو لا يأتي فيها إلا الحقائق من الكلم المفردة والتراكيب؟ ومن هنا ذهب جلّ البلاغيين إلى أن الحقائق ثلاث: لغوية وشرعية وعرفية [6].

ففي حديث النبي ﷺ عن رؤية الله – عزّ وجلّ -: ((فيتجلى لهم يضحك)) [7]، قال القاضي عياض: ((التجلي في لسان العرب: الظهور، فيكون المعنى هاهنا: يظهر لهم ... والضحك ذكرنا أنه يعبّر به عن الرضى وإظهار الرحمة، فيكون المعنى على هذا: يظهر لهم وهو راضٍ، ويكون ذلك مجازاً خاطب به ﷺ العرب على ما اعتادت من لغتها)) [8].

ومسألة تأويل الصفات الألهية اختلفت على مذاهب واتجاهات فالقاضي عياض (الأشعري) يؤول الضحك بـ (الرضى) على أنه مجاز استعمل في غير ما وضع له، لمناسبة بينهما من حيث الصورة، وهذا يقابله اتجاه معاكس يتمثل في مدرسة الحقيقة، ومن كبار هذه المدرسة الإمام ابن تيمية ت728هـ

---

(1) إكمال المعلم: 7/ 497.

(2) صحيح ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي ت 354 هـ تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط / 2، 1414 هـ – 1993 م: برقم: (328): 2 / 35

(3) مشارق الأنوار: 1/ 50.

(4) صحيح مسلم برقم: (1031): 2 / 715.

(5) مشارق الأنوار: 2/ 522.

(6) ينظر: البلاغة والتطبيق: 329-330.

(7) صحيح مسلم برقم: (191): 1 / 177.

(8) إكمال المعلم: 1/ 569.

وتلميذه ابن قيّم الجوزية ت 751 هـ وهما يخالفان القاضي عياضًا وغيره في هذه المسألة من زاويتين وهما:-

أ- إنهما من الطائفة التي تنكر أن يكون في اللغة مجاز لا في القرآن ولا في غيره [1]. قال ابن تيمية: ((كل لفظ موجود في كتاب الله وحديث رسوله، فإنه مقيد بما يبين معناه، فليس في شيء من ذلك مجاز بل كله حقيقة)) [2]، وقال ابن القيم متحدثاً عن فهم ألفاظ القرآن ودلالته: ((فإن عدم العلم بذلك مستلزم مفسدتين عظيمتين، إحداهما: أن يدخل في مسمى اللفظ ما ليس منه، فيحكم له بحكم المراد من اللفظ، فيساوي بين ما فرّق بينهما، والثانية: أن يخرج من مسمى اللفظ بعض أفراده الداخلة تحته فيسلب عنه حكمه، فيفرّق بين ما جمع الله بينهما)) [3].

ب- إن منهجهما في الأسماء والصفات هو منهج نصّي، فما أثبته النص أثبتاه، وما نفاه نفياه، فإذا كانت لله تعالى ذات حقيقية لا تمثل الذوات، فالذات متصفة بصفات حقيقية لا تماثل سائر الصفات[4].

ومسألة (الضحك) خصوصاً ناقشها أصحاب هذه المدرسة – مدرسة النصوص الظاهرة – فقالوا بأن غالب هذه التأويلات مما يمجه السمع فيجعلون الضحك بمعنى أن هذا الأمر عنده – سبحانه – موقع ما يضحك الآدمي من الرضى والاستحسان، ويجب أن لا يعزب عن بال من يخاف الله تعالى فيما يصفه به أن الألفاظ المستعملة في الخلق على معانٍ معروفة بينهم إذا ورد إطلاقها على الله – سبحانه – في الكتاب والأحاديث المشهورة لا يتوقف عن إطلاق تلك الألفاظ عليه – سبحانه –، ويكون هذا الإطلاق على معانٍ تتعالى عن المعاني التي بها أطلقت تلك الألفاظ على الخلق حيث لا مشاركة ولا مماثلة ولا مشابهة بينه تعالى وبين أحد من خلقه بوجه من الوجوه غير الإشتراك في صحة إطلاق اللفظ فقط فيما إذا ورد التوقيف بشرطه سواء عند استعمالها في حق الله حقيقة، وفي الخلق مجازاً أو بالعكس[5].

وقد أوّل القاضي عياض الكثير من الصفات على أنها مجاز من منطلقات وثوابت عقدية ففي حديث موسى والخضر – عليهما السلام –: ((ما نقص علمي وعلمك من علم الله، إلا ما نقص هذا العصفور من هذا البحر)) [6]، قال القاضي عياض: ((إنما المقصود بالحديث التمثيل لعدم النقص؛ إذ ما

---

(1) ينظر: المجاز في البلاغة العربية: 151.

(2) الإيمان، لتقي الدين أحمد بن تيمية ت728هـ المكتب الاسلامي، دمشق: 83.

(3) الرسالة التبوكية، لابن قيم الجوزية ت751هـ مطبعة الزمان، بغداد، 1989م: 7.

(4) ينظر: العقيدة الاسلامية في القرآن الكريم ومناهج المتكلمين: 145.

(5) ينظر: الإختلاف في اللفظ: 39.

(6) صحيح مسلم برقم: (2380): 4 / 1849.

نقّصه العصفور من البحر لا يظهر لرائيه فكأنه لم ينقص منه فكذلك هذا من علم الله ... وذكر النقص هنا مجاز على كل وجه محال في علم الله تعالى ومعلوماته في حقه، وإنما يتقدر في حقنا)) [1].

ثالثاً: الاستعارة:

حدد القاضي عياض الاستعارة بقوله: ((الاستعارة في الحقيقة نوع من التشبيه، إلا أنها قد انفصلت عنه في الصيغة واللقب ... والاستعارة باتفاق من أهل البلاغة أرفع درجات البديع، وأعلى محاسن الشعر، وآنق منظر الكلام، وأعجب تصرفات البليغ، ولها موقع في الإبانة لا يقعه سواها، ومنزع في الإيجاز والإختصار لا يوجد في غير بابها)) [2].

أشار القاضي عياض في هذا التعريف إلى قضية الاستعارة والتشبيه التي ظلت مثار نقاش وجدل وخلاف بين البلاغيين قبله وبعده[3].

والاستعارة عند القاضي عياض نوع من التشبيه ويرى أن الفرق الجوهري بينهما هو: ((إن التشبيه مبقى على وضعه ممثل به، والاستعارة منقولة عن وضعها، مستعملة استعمال غيرها للإبانة)) [4].

هذا من ناحية التشبيه، وأما من ناحية المجاز فقد اعتمد رأي عبدالقاهر الجرجاني الذي كان يرى: ((أن كل استعارة مجاز، وليس كل مجاز استعارة)) [5]، وقد وجدت القاضي عياضًا في مواضع يذكر أن هذه استعارة ومجاز[6]، فمن ذلك ما جاء في قول النبي ﷺ في الحديث القدسي: ((إنَّ رحمتي سبقت غضبي)) [7]، فقال القاضي عياض: ((غضب الله تعالى ورحمته: صفتان من صفاته راجعتان إلى إرادته ثواب المطيع وعقاب العاصي، وصفاته لا توصف بغلبة إحداها على الأخرى، ولا بسبقها لها؛ لكنها استعارة على مجاز كلام العرب وبلاغتها في المبالغة)) [8].

---

(1) مشارق الانوار: 1/ 57.

(2) بغية الرائد: 203.

(3) ينظر: القاضي عياض الأديب: 290.

(4) بغية الرائد: 202.

(5) أسرار البلاغة لعبد القاهر الجرجاني ت 471 هـ او 474 هـ قرأه وعلّق عليه: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني بالقاهرة، دار المدني بجدة، ط / 1، 1412 هـ - 1991 م: 398.

(6) ينظر: إكمال المعلم: 6/ 484، وينظر: مشارق الأنوار: 1/ 455.

(7) صحيح البخاري برقم: (6986): 6 / 2700.

(8) مشارق الأنوار: 2/ 221.

وربما أشار القاضي عياض إلى أصل الاستعارة فمن ذلك ما ذكره عن تخضيب العين بالدمع فقال: ((وهذه استعارة في الدمع، وأصله في الشَعَر والصبغ بالحمرة)) [1].

وقد ساق أمثلة كثيرة للاستعارة من القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف والشعر والنثر، وقد اعتمد الأمثلة التي تتردد بكثرة في هذا الموضوع في كتب البلاغة فمن ذلك قوله – تعالى: ﴿وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا﴾[2]، وقوله: ﴿وَٱخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ ٱلذُّلِّ مِنَ ٱلرَّحْمَةِ﴾[3].

رابعاً: الكناية:

عرّف القاضي عياض الكناية بقوله: ((أن يقصد الإبانة عن معنى فيترك اللفظ الخاص الموضوع له، ويعبّر عنه بلفظ من توابع معناه اللازمة، وأسبابه المتعلقة بأردافه المتضمنة، وهو نوع يسميه البلغاء بالإرداف، وبعضهم بالتتبيع)) [4].

وهنا نلاحظ أنه جعل (الإرداف) و (التتبيع) قريبين من الكناية إن لم يكونا نفسها، فلا يفرّق بينها، في حين تجد البلاغيين يفصلون بينها شكليًا، ولكلٍ مكان خاص بلا تداخل بينها [5].

ويبرر لمنهجه هذا بأن صور الجميع تتداخل أحياناً لسبب بسيط واحد وهو أن وجه بلاغة هذه الأبواب واحد وهو المبالغة في الوصف والإيجاز[6]؛ ولذلك قال القاضي عياض: ((... وأحياناً تأتي الكناية والإرداف كشيء واحد، فإنها تدخل في باب الوحي والإشارة، وفي باب الكناية والتعريض وفي باب الإرداف والتتبيع؛ وذلك أن وجه بلاغة هذه الأبواب واحد وهو المبالغة في الوصف والإيجاز)) [7].

ومن ذلك قوله: ((عظيم الرماد: أي كثير الأضياف والطبخ لهم، فتكثر نيرانه ورماده، فكنّى بكثرة الرماد عن ذلك، وهذا باب يسميه أهل البلاغة: الإرداف، وهو التعبير عن الشيء بأحد لواحقه)) [8].

---

(1) المصدر نفسه: 1/ 383.

(2) سورة مريم: 19/ 4.

(3) سورة الاسراء: 17/ 24.

(4) بغية الرائد: 206.

(5) ينظر: سر الفصاحة: 218.

(6) ينظر: القاضي عياض اللغوي: 52.

(7) بغية الرائد: 207.

(8) مشارق الانوار: 1/ 463.

ومن أمثلة هذه الشركة بين الكناية والارداف والتتبيع قول إحدى النسوة في حديث أم زرع: ((فعنده أقول فلا أقبّح، وأرقد فأتصبّح، وأشرب فأتقمّح)) [1].

فالكناية موجودة في هذه الجملة، وقد عبّر عنها القاضي عياض بقوله: ((فكانت من العزة والكرامة عنده بأن لا يقبح قولها)) [2]، وكذلك الإرداف والتتبيع في الجملة نفسها قال عنهما: ((وهو ردف من روادف العزة لازم، وفصل من فصولها ثابت، فاكتفت بذلك عما وراءه، وعبرت عن ترفيهها عن المهنة، وإعفائها من الخدمة، وكونها مكفية المئونة، مدللة ذات خدم وسعة بنومها الصبحة؛ إذ لا ينامها إلا من هو بهذه الصفة، ثم أبانت عن رغد عيشها، وكثرة نعمتها، ووفور طعامها وشرابها، وفضلته عن حاجتها بقولها (أتقمّح) [3]؛ إذ لا يكون الري بعد الري، ولا تمنح المرأة وتعطي مع وصفها بالبخل، إلا مع كثرة الشيء وبعد فضلته عن حاجتها)) [4].

وشواهد القاضي عياض في الكناية كثيرة، فهو يرى في قوله تعالى: ﴿كَانَا يَأْكُلَانِ ٱلطَّعَامَ﴾[5]، مما تتضمنه الآية من معانٍ عظيمة وفصول كثيرة تداخل الإرداف والتتبيع والكناية معاً [6].

والكناية عند القاضي عياض لها بلاغتها في الايجاز، الأمر الذي دعاه إلى أن يشركها مع غيرها من الألوان البلاغية التي يجمعها الإيجاز والاختصار، ففي حديث النبي ﷺ: ((الولد للفراش)) [7]، قال القاضي عياض: ((وهو كناية عن الواطئ المفترش لها فوجه الحق لذلك، وهو من اختصار الكلام وإيجازه وجامعه)) [8].

وإذا كانت الكناية مصدر خلاف في توجيه الألفاظ والتراكيب عند العلماء فإن القاضي عياضًا أشار إلى هذه الحالة العلمية ففي حديث الرجل الذي ((لا يضع عصاه عن عاتقه)) [9]، قال: ((قيل: هي كناية عن ضربه النساء ... وقيل: هي كناية عن كثرة أسفاره، أي: أنه لا يلقي عصا السفر من يده)) [10]،

---

(1) صحيح مسلم برقم: (2448): 4 / 1899.

(2) بغية الرائد: 209.

(3) اتقمح: أي: أروى حتى أدع الشراب من شدة الري، ولا أراها قالت هذا إلا من عزة الماء عندهم. ينظر: إكمال المعلم: 7/ 465.

(4) بغية الرائد: 209.

(5) سورة المائدة: 5/ 75.

(6) ينظر: القاضي عياض اللغوي: 61.

(7) صحيح البخاري برقم: (1948): 2 / 724، صحيح مسلم برقم: (1456): 2 / 108.

(8) مشارق الأنوار: 2/ 257.

(9) صحيح مسلم برقم: (1480): 2 / 1114.

(10) مشارق الانوار: 2/ 195.

ومن الخلاف ما هو متعلق بالعقيدة الاسلامية ومدارسها من ذلك قوله: ((الإصبع: صفة سمعية لله - تعالى - لا يقال فيها أكثر من ذلك، كاليد وهذا مذهب الأشعري وبعض أصحابه ... وقيل: هي كناية عن القدرة وعن النعمة ...))[1].

(1) المصدر نفسه: 1/ 77.

المطلب الثاني: البديـــع

من الواضح – أو كما سيتضح – أن أبواب البديع وحدها هي التي بدت معالمها بعض الشيء عند القاضي عياض بهيأة مصطلحات بلاغية محددة في هذا الفن تـدخل فعلًـا في البـديع، وقـد اقـترب القاضـي عياض في هذا المطلب من فهم المتأخرين للبديع فهي كذلك عندهم حسب التقسيم الـذي اسـتقرت عليـه البلاغة من بعد[1].

والبديع هو: علم يعرف به وجوه تحسين الكلام بعد رعاية تطبيقه علـى مقتـضى الحـال ووضـوح الدلالة[2]، فمن أنواعه ما يأتي:–

1. إلتزام ما لا يلزم:

عرّف القاضي عياض بهذا النوع البلاغي بقوله: ((وهـذا نـوع زيـادة في تحـسين الكـلام وتماثلـه، واغراق في جودة تشابهه وتناسبه، ولهذا في الأسجاع والقوافي طلاوة وديباجة، يشهد الطبع له ويجده الذوق، وعلته المشابهة والمناسبة ولا سيما عند المقاطع وفواصل الكلام)) [3].

وقد أخبرنا القاضي عياض بأن هذا اللون البلاغي موجود عند المتقدمين؛ إلا أنَّ المتأخرين أولعوا به ولوعًا كثيرًا [4].

ولذلك اشترط في هذا النوع أن لا يكون متكلفًا فقال: ((لا يحسن منـه ... إلا مـا سـاقه الطبـع، وقذف به الخاطر، دون تكلف ولا مقاساة، ووجد لفظه تابعًا لمعناه منقادًا له موضوعًا عليـه غـير مـرغم فيـه ولا متأخر له)) [5].

ثم تصدى القاضي عياض لأمثلة من هذا النوع من القرآن الكريم ومنها[6]:–

---

(1) ينظر: القاضي عياض الأديب: 298–299.

(2) ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة: 2 / 334.

(3) بغية الرائد: 198.

(4) ينظر: المصدر نفسه.

(5) المصدر نفسه.

(6) المصدر السابق: 199.

قولــه – تعــالى: ﴿وَٱلطُّورِ ۝ وَكِتَـٰبٍ مَّسْطُورٍ﴾[1]، وقولــه: ﴿فَلَآ أُقْسِمُ بِٱلْخُنَّسِ ۝ ٱلْجَوَارِ ٱلْكُنَّسِ﴾[2]، وقوله: ﴿وَٱلَّيْلِ وَمَا وَسَقَ ۝ وَٱلْقَمَرِ إِذَا ٱتَّسَقَ﴾[3].

وهذه الحالة عرضها البلاغيون بقولهم: ((أن يجيء قبل حرف الروي، أو ما في معناه مـن الفاصـلة ما ليس بلازم في السجع)) [4].

وقد رأى القاضي عياض هذه الحالة في حديث أم زرع، وتحديداً في المقاطع الآتية:-

قول السادسة: ((زوجي إن أكل لفّ، وإن شرب اشتفّ، وإن اضطجع التفّ)) [5]، وقول الثامنة: ((زوجي الريحُ ريح زرنب، والمس مس أرنب)) [6]، وغير ذلك من النصوص [7].

2. الإيغال:

وهو ((أن يتم كلام الشاعر قبل – نهاية – البيت، أو الناثر قبل السجع إن كان كلامه مـسجعًا، أو قبل الفصل والقطع إن لم يكن كذلك، فيأتي لتمام قافية البيت أاو السجع أو مقابلة الفصول والقطـع معنًـى زائدًا)) [8].

وقد مثّل له القاضي عياض بقول امرئ القيس:

كــأن عيــون الــوحش حــول خبائنــا ... وأرحلنــا الجــزع الــذي لم يثقّــبِ[9]

فشبّه الشاعر عيون الوحش بالجزع فتم قوله؛ ولكنه زاد (لم يثقّب) ليزيد المعنى كلامًا [10].

---

(1) سورة الطور: 52 / 1-2.

(2) سورة التكوير: 81 / 15-16.

(3) سورة الإنشقاق: 84 / 17-18.

(4) التلخيص: 108-109.

(5) صحيح مسلم برقم: (2448): 4 / 1897.

(6) المصدر نفسه برقم: (2448): 4: 1898.

(7) ينظر: بغية الرائد: 199.

(8) المصدر نفسه: 200.

(9) ديوان امرىء القيس: 53.

(10) ينظر: بغية الرائد: 200.

فهذا من أمثلة الشعر، وأما النثر فقد مثل بقوله تعالى: ﴿كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ﴾[1]، وقوله: ﴿فَجَعَلَهُمْ كَعَصْفٍ مَّأْكُولٍ﴾[2]، ومن أمثلة الحديث النبوي في هذا الموضوع قول الأولى في حديث أم زرع: ((زوجي لحم جمل غث، على رأس جبل وعر)) [3]، فلو اقتصرت هذه المرأة على هذا التشبيه: (زوجي لحم جمل، على رأس جبل)؛ لأدركنا بعد مناله وشقة الوصول إليه والزهد فيه، لكنها زادت بسجعها معنيين بيانيين: أحدهما: أنها بالغت في القول، والآخر: أنها أفادت التناهي في غاية الوصف[4].

وقد ذكر القاضي عياض أن هناك من البلاغيين قوماً يسمون الإيغال بـ (التبليغ) [5]، علمًا أن هذا المصطلح لم يذكره كل البلاغيين والنقاد قبل القاضي عياض، بل إن بعضًا من معاصريه لا يفرّقون بين الإيغال والمبالغة[6].

3. التتميم:

وهذا الموضوع قريب من سابقه، إلا أن القاضي عياضًا لم يعرّفه، ولكنه اكتفى بإيراد أمثلة كثيرة له، ولعلّه أراد بالتتميم ما عرّفه قدامة ت 337 هـ بقوله: ((أن يذكر الشاعر المعنى، فلا يدع من الأحوال التي تتم بها صحته، وتكمل بها جودته شيئاً إلا أتى به)) [7].

ومن أمثلة التتميم عند القاضي عياض قوله تعالى: ﴿قُلْنَا يَا نَارُ كُونِي بَرْدًا وَسَلَامًا عَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ﴾[8]، فلفظة: (سلامًا) تتميم؛ لأن المعنى انتهى بقوله (بردًا)، وقوله تعالى: ﴿تَخْرُجْ بَيْضَاءَ مِنْ غَيْرِ سُوءٍ﴾[9]، فـ (من غير سوء) تتميم أيضًا؛ لأن المعنى انتهى بقوله: (بيضاء)، وزيادة (سلامًا) و (من غير سوء) تتميم للمعنى وإبانة أكثر للمقصود [10].

---

(1) سورة الحاقة: 69 / 7.

(2) سورة الفيل: 105 / 5.

(3) صحيح مسلم برقم: (2448): 4 / 1896.

(4) ينظر: القاضي عياض اللغوي: 46.

(5) بغية الرائد: 200.

(6) ينظر: القاضي عياض الأديب: 289-290.

(7) نقد الشعر: 157.

(8) سورة الانبياء: 21 / 69.

(9) سورة طه: 20 / 22، سورة النمل: 27 / 12، سورة القصص: 28 / 32.

(10) ينظر: بغية الرائد: 206.

ومن الشعر بيت واحد وهو قول الشاعر:

فسقى ديارَكِ غيرَ مُفسدِها ... صوبُ الرّبيعِ وديمةٌ تهمي[1]

قال القاضي عياض: ((فقوله: (غير مفسدها) إتمام لجودة ما قاله؛ لأنه لو لم يقل: غير مفسدها، لعيب))[2].

4. تجاهل العارف:

هكذا اصطلح القاضي عياض على هذا اللون البلاغي، وسماه السكاكي ت 626 هـ بـ (سوق العموم)، وقال: ((لا أحب تسميته بالتجاهل))[3].

قال عنه القاضي عياض: ((هذا نوع من مجاز كلام العرب وبديع بلاغتها سمي عند أهل النقد بتجاهل العارف))[4]، وقد صنّفه القاضي عياض ضمن علم البديع فقال: ((هو نوع من البديع عند أهل البلاغة))[5].

وحدّه هو: ((أن يظهر الشاعر أو الكاتب الجهل بالشيء مع علمه به، وذلك ممدوح عند البلغاء))[6].

وقد ذكر القاضي عياض أمثلة كثيرة له فمن القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ﴾[7]، قال القاضي عياض: ((وقد علم الله تعالى أنه لا يتذكر ولا يخشى))[8]، وقوله: ﴿وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾[9]، ومن الشعر قول ذي الرمة:

---

(1) البيت لطرفة بن العبد وهو من شواهد البلاغيين في هذا الموضوع، ينظر: الإيضاح: 1 / 203.

(2) بغية الرائد: 210.

(3) مفتاح العلوم للسكاكي ت626هـ تحقيق: أكرم عثمان يوسف، مطبعة دار الرسالة – بغداد، ط / 1، 1402هـ-1982م: 666.

(4) إكمال المعلم: 8/ 256.

(5) المصدر نفسه: 7/ 445.

(6) روضة الفصاحة، لأبي منصور الثعالبي ت429هـ تحقيق: محمد ابراهيم سليم، مكتبة القرآن، مصر، 1413هـ-1993: 135.

(7) سورة طه: 20 / 44.

(8) مشارق الأنوار: 2/ 103.

(9) سورة سبا: 34/ 24.

فيـا ظبيـة الوعـساء بـين جلاجـل وبـين النقـا آأنـتِ أمْ أمُّ سـالم؟[1]

5. الترصيع:

عرّف القاضي عياض الترصيع بقوله: ((هو أن تتضمن الفقر أو بيت الشعر مقاطع أخـر بقـوافي متماثلة غير فقر السجع وقوافي الشعر اللازمة، فيتوشح بها القول، ويتفصل بها نظم اللفظ)) [2].

والقاضي عياض هنا يوافق الخفاجي ت 466 هـ ويخالف قدامة ت 337 هـ وأبا هلال ت 395 هـ في بعض مسائل هذا اللون البلاغي[3].

فقد جارى القاضي عياض ابن سنان الخفاجي ت466هـ في هذا التعريف، فالترصيع عند ابن سنان هو: ((أن يعتمد تصيير مقاطع الأجزاء في البيت المنظوم، أو الفصل من الكلام المنثور مسجوعة)) [4].

وخالف قدامة بن جعفر ت 337هـ إذ عدّ الترصيع من نعوت الوزن[5]، وكذلك الحال مع أبي هلال العسكري ت 395هـ الذي قصر الترصيع على الشعر[6].

وفرّق القاضي عياض بين الفقر المسجوعة والفقر المرصّعة، فالترصيع عنده تسجيع داخلي[7].

ومثّل له القاضي عياض بجارية أبي زرع التي جاء في وصفها بأنها: ((لا تبثّ حديثنا تبثيثًا، ولا تنقّث ميرتنا تنقيثًا)) [8].

فالتزام الثاء في (تبث) و (تنقث) ترصيع لمقاطع أسجاع هذه الفقر[9]، وقد عبّر عنها القاضي عياض بقوله: ((لكل فقرة سجعان متماثلان متقاربان)) [10].

---

(1) البيت من الطويل لذي الرمة، ينظر ديوانه: 62.

(2) بغية الرائد: 191.

(3) ينظر: القاضي عياض الأديب: 284.

(4) سر الفصاحة: 181.

(5) ينظر: نقد الشعر: 38.

(6) ينظر: الصناعتين – الكتابة والشعر –، لأبي هلال الحسن العسكري ت 395هـ تحقيق: د. مفيد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط / 2، 1409 هـ – 1989 م: 416.

(7) ينظر: القاضي عياض الأديب: 284.

(8) صحيح مسلم برقم: (2448): 4 / 1900.

(9) ينظر: القاضي عياض الأديب: 284.

(10) بغية الرائد: 192.

6. التقسيم:

التقسيم هو: ((ذكر متعدد ثم إضافة ما لكلٍ إليه على التعيين)) [1]، وسمّاه القاضي عياض بـ ((حسن التفسير، وغرابة التقسيم، وإبداع حمل اللفظ على اللفظ، والمعنى على المعنى في المقابلة والترتيب)) [2].

وقد مثّل له بقول المرأة الأولى في حديث أم زرع: ((زوجي ... لا سهل فيرتقى، ولا سمين فينتقى)) [3]، قال القاضي عياض: ((إنها – أي: المرأة المذكورة – فسّرت ما ذكرت، وبيّنت حقيقة ما شبّهت، وقسّمت كل قسم على حياله، وفصّلت كل فصل من مثاله، وجاءت للفقرتين الأوليين بفقرتين مفسرتين)) [4].

والقاضي عياض معجب بهذا التركيب الذي ذكره مرات عديدة في بغيته، وتعرض له بتفصيل شديد وهو بصدد شرح غريبه من النصوص، وخصّه بالحديث وهو يتحدث عمّا سماه بالبيان [5].

ويرى القاضي عياض أن قول النبي ﷺ لعائشة – رضي الله عنها وعن أبيها –: ((كنت لك كأبي زرع لأم زرع في الألفة والرفاء، لا في الفرقة والخلاء)) [6] من هذا النوع [7].

7. التكرار:

ذكر القاضي عياض التكرار بمعنى: ((أن يطلق الشاعر لفظة في البيت، أو الناثر في الفصل بمعنى ثم يرددها فيه، ويعلقها بمعنى آخر)) [8].

والتكرار عند القاضي عياض قد يكون مقبولًا حسنًا، وقد لا يكون كذلك، ويمثّل القاضي عياض للتكرار المقبول بقوله – تعالى: ﴿ٱلْحَآقَّةُ ۝ مَا ٱلْحَآقَّةُ﴾ [9].

---

(1) التلخيص: 92.

(2) بغية الرائد: 197.

(3) صحيح مسلم برقم: (2448): 4 / 1901.

(4) بغية الرائد: 197.

(5) ينظر: القاضي عياض اللغوي: 41.

(6) صحيح مسلم برقم: (2448): 4 / 1901.

(7) ينظر: بغية الرائد: 198.

(8) المصدر نفسه: 211.

(9) سورة الحاقة: 69 / 1-2.

وهو طويل الوقوف مع أمثلته التي أوردها للتكرار فقد أشبعها شرحًا وتفصيلًا، وقد رأى شاهدًا له في حديث أم زرع التي قالت: ((زوجي أبو زرع، وما أبو زرع ...))[1]، فقال القاضي عياض: ((فأم زرع في تكرار اسمه في فصول كلامها مصرحة به غير مضمرة له، ولا مكتفية بما تقدم من إظهار؛ إما لعظمه في نفسها وبرّها به وفخرها، او لحلاوة ذكره في فمها ومكانته من قلبها)) [2].

8. التلاؤم:

ورد هذا المصطلح البلاغي عند القاضي عياض في (الشفا) في الفصل الذي عقده للحديث عن إعجاز القرآن الكريم[3].

والتلاؤم كما عرفه الرماني ت 386 هـ هو: ((نقيض التنافر، والتلاؤم تعديل الحروف في التأليف، والتأليف متنافر، ومتلائم في الطبقة الوسطى، ومتلائم في الطبقة العليا ... والمتلائم في الطبقة العليا: القرآن الكريم، وذلك بيّن لمتأمليه)) [4].

وقد جعل القاضي عياض (التلاؤم) أول دليل على إعجاز القرآن الكريم [5].

9. السجع:

قال القاضي عياض عن السجع: ((إنها فقر مفرغة في قالب واحد، ومحذوّة على مثال متوارد))[6].

إلا أن القاضي عياضًا – وهو الرجل المتمرس بالأسجاع عن طريق الإبداع – يضع شروطاً خاصة للتسجيع، ومرجع هذه الشروط كلها إلى الذوق إذ ان السجع كما هو معلوم حلية لا غنى عنها للكتّاب[7].

فشروط السجع عند القاضي عياض هي ما جاء في قوله:-

((فإنها تحتاج إلى تقدير، ويكره فيها التطويل، فإن وقع في أول فقرة من الفقرتين كان عيّاً، وخرج عن حد البلاغة، وتخاذل به الكلام، وهو في آخر الفقرتين غير معيب؛ بل ربما جاء مستحسنًا، ولا سيما إن توالت الفقر على سجع واحد، وجاءت على تقدير متعاضد، فالخروج من آخرها بعد زيادة فيها على تقدير

---

(1) صحيح مسلم برقم: (2448): 4 / 1899.

(2) بغية الرائد: 213.

(3) ينظر: الشفا: 1/ 227.

(4) ثلاث رسائل في اعجاز القرآن (النكت في إعجاز القرآن): 95.

(5) ينظر: الشفا: 1/ 228.

(6) بغية الرائد: 210.

(7) ينظر: القاضي عياض الأديب: 295.

أخواتها أحسن في السجع، وأوقع في السمع، وهذا ما لا ينكره حسن الذوق في الكتابة، ولا يجهله إلا طبع الطبع في الخطابة)) [1].

وقد ناقش القاضي عياض بعض الموضوعات المتعلقة بالسجع فمن ذلك (سجع الكهان) ففي خبر المرأة التي ضربت ضرتها فقتلتها وحكم النبي ﷺ بالقصاص فيها فقال رجل من عصبة القاتلة: ((أنغرم دية من لا أكل ولا شرب ولا استهلّ؟ فمثل ذلك يُطلّ، فقال رسول الله ﷺ: أسَجع كسجع الأعراب؟))[2]، فرأى القاضي عياض أن ذم هذا السجع من باب أن كل ما عورضت به النبوة مذموم، أو لأن ما فيه تكلّف على طريق الكهان وحواشي العرب[3].

ومما تعرض له موضوع: حكم السجع في الشرع، فقال القاضي عياض: ((جواز السجع في الدعاء والكلام إذا كان بغير تكلّف، وإن ما نُهِيَ عنه من ذلك ما كان باستعمال ورويّة؛ لأنه يشغل عن الإخلاص، ويقدح في النيّة، وأما ما ساقه الطبع وقذف به قوة الخاطر دون تكلّف ولا إستعمال يباح في كل شيء)) [4].

وقد أفرد القاضي عياض حكمًا خاصًا للسجع في الأدعية والأذكار فقال: ((وما جاء في الأدعية مما هو على سجع يحتج به في إجازة السجع في الدعاء والذكر، وأن ما كره منه ما جاء بتكلّف وشغل بيّن بطلبه؛ لأن الشغل به يذهب الإخلاص والخشوع، ويلهي عن الضراعة وفراغ القلب، أو على ما يأتي من نوع سجع الكهان الذي ذمّه ﷺ، وأما ما جاء من نمط كلامه السهل البليغ المستعذب الذي يلقيه الطبع فهو مستحسن غير مذموم)) [5].

10. الطباق:

الطباق هو: ((مقابلة الشيء بضده)) [6]، قال أبو هلال العسكري ت 395 هـ: ((قد أجمع الناس على أن المطابقة في الكلام هي الجمع بين الشيء وضده)) [7].

---

(1) بغية الرائد: 210.

(2) صحيح ابن حبان برقم: (6020): 13 / 377.

(3) ينظر: إكمال المعلم: 5/ 492.

(4) المصدر نفسه: 4/ 455.

(5) المصدر نفسه: 8/ 215.

(6) بغية الرائد: 195.

(7) الصناعتين: 297.

فالطباق عند القاضي عياض لا يوجد إلا حيث يكون التضاد [1]، ولا يرضى تقسيم الطباق إلى محض وغير محض، فما من طباق إلا وهو محض، أما النوع الثاني وهو غير المحض فهو ليس طباقاً بل مقابلة[2].

ويمثل القاضي عياض للطباق بقوله تعالى: ﴿إِن يَنصُرْكُمُ ٱللَّهُ فَلَا غَالِبَ لَكُمْ وَإِن يَخْذُلْكُمْ﴾ [3].

وفي موضوع الطباق عند القاضي عياض نقف على جملة من المسائل التي اختلف فيها البلاغيون في هذه المسألة، ومدار الخلاف بين النقاد في هذه النقطة يمكن حصره فيما يأتي:-

أ- إن تناسب الألفاظ من طريق المعنى على وجهين:-

أحدهما: أن يكون أحد المعنيين مضاداً للآخر، أو قريبًا من المتضاد[4].

ب- إن الاختلاف قائم في تحديد هذا المصطلح اسمًا وتعريفًا، فيسمى هذا الفن عند أربابه بالمطابقة والتطبيق والتضاد والتكافؤ والتناسب بين المعاني والطباق[5].

ومن أمثلة القاضي عياض للطباق – الذي اختاره مصطلحًا له – في مسألة اللفظ والمعنى قول المرأة الخامسة في حديث أم زرع: ((زوجي إن دخل فهد، وإن خرج أسد، ولا يسأل عما عهد)) [6]، قال القاضي عياض: ((وفي قول الخامسة نوعان من المطابقة)) [7] وهما:-

أ- طباق في اللفظ:فقد طابقت هذه المرأة: (دخل) بـ (خرج).

ب- طباق في المعنى: فقد طابقت من جهة المعنى: (أسد) بـ (فهد).

ويرى القاضي عياض أن (أسد) و(فهد) فعلان لا إسمان كما توحي بذلك العبارة؛ ذلك أن (أسد) و(فهد) إن كانا اسمين فقد الكلام حسن الموازنة أي ورود الألفاظ في قالب واحد[8].

ومن أمثلة الطباق عند القاضي عياض: (انطق) بـ (اسكت) وغيرهما [9].

---

(1) ينظر: بغية الرائد: 196.

(2) المصدر نفسه: 196.

(3) سورة آل عمران: 3 / 160.

(4) ينظر: القاضي عياض الأديب: 286.

(5) ينظر: القاضي عياض اللغوي: 38.

(6) صحيح مسلم برقم: (2448): 4 / 1897.

(7) بغية الرائد: 196.

(8) ينظر: القاضي عياض الأديب: 306.

(9) ينظر: بغية الرائد: 196.

11. المبالغة:

لم يعرّف القاضي عياض قصده بـ (المبالغة)؛ لأن حديثه عن هذا اللون البلاغي جاء عرضاً في مواضع متفرقة.

والمبالغة هي: ((أن يدعَّى لوصف بلوغه في الشدة أو الضعف حدًا مستحيلًا أو مستبعدًا؛ لئلا يظن أنه غير متناهٍ فيه، وتنحصر في التبليغ والإغراق والغلو؛ لأن المدعى إن كان ممكنًا عقلًا وعادة فتبليغ، وإن كان ممكنًا عقلًا لا عادة فإغراق، وهما مقبولان، وإلا فغلو)) (1).

والحقيقة إن هذا التعريف الاصطلاحي للمبالغة متأخر عن القاضي عياض، وسمة التقسيم والتفريع ظاهرة فيه، إلا أن القاضي عياضاً قد فطن لهذا المفهوم من قبل، فأما النوع الاول وهو (التبليغ) فقد ناقش فحواه في مسألة (الإيغال) التي مرّت معنا في هذا المطلب، وأما (الإغراق) الذي اصطلح عليه بعض البلاغيين بـ (الإفراط) (2)، فقد استطاع القاضي عياض من مسمى هذا المصطلح دون اسمه أن يعرّف به وذلك في خبر الرجل الذي: ((لا يضع عصاه على عاتقه)) (3)، قال القاضي عياض: ((وهو باب في المبالغة غير منكر في اللغة ولا في الشرع، ولا يعد هذا كذباً، وإذا كان المخبر عنه بخبر الكثرة والعظم ومبلغ الغاية في بابه، بخلاف لو كان بغير ذلك، ومثله قوله: كلّمته في هذا ألف مرة، ولقيته مئة لقية، فهذا مباح جائز في الكثير المنكر، وكذب لا يجوز في المرات القليلة)) (4).

وأما (الغلو) فقد ذكره القاضي عياض ومثّل له في حديث أم زرع بقوله: ((وكذلك تشبيه الأخرى زوجها بليل تهامة، وغيث غمامة، وهذا كله من تشبيه الخفي بالجلي، والمتوهم بالمحسوس، وهو من باب المبالغة والغلو)) (5).

فهذه مراتب المبالغة عند البلاغيين قد تناولها القاضي عياض تصريحاً وتلميحاً.

12. المجانسة:

وهي: الإتيان بمتماثلين في الحروف، أو في بعضها، أو في الصورة، أو زيادة في أحدهما، أو بمتخالفين في الترتيب أو الحركات، أو بمماثل يرادف معناه مماثلاً آخر نظماً(6)، واختلف البلاغيون في

(1) التلخيص: 94-95.

(2) ينظر: البديع، لعبد الله بن المعتز ت 296 هـ علّق عليه ونشره المستشرق: أغناطيوس كراتشقوفسكي، دار الحكمة، دمشق، ب. ت: 65.

(3) صحيح مسلم برقم (1480) 2/ 1114.

(4) إكمال المعلم: 7/ 260.

(5) بغية الرائد: 189.

(6) ينظر: جنان الجناس في علم البديع، للشيخ صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي ت 764 هـ تحقيق: سمير حسين حلبي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط / 1، 1407 هـ- 1987 م: 42.

الاصطلاح على هذه التسمية، فسماها بعضهم – ومنهم القاضي عياض – المجانسة أو الجناس أو التجنيس، ويسمي قدامة بن جعفر ت 337هـ هذا النوع (مضارعة)؛ لأن المجانس عنده ما كان على جهة الاشتقاق مثل كلمتي: سراء والمسرور[1].

ولذلك قال القاضي عياض: ((وقد اختلف أرباب البلاغة والنقد في هذا النوع اذا لم يكن مشتقاً من أصل واحد))[2].

ويقسّم القاضي عياض الجناس على ثلاثة أقسام وهي:-

أ- ما كانت لفظتاه احداهما مشتقة من الأخرى[3]، ويمثّل لهذا القسم بقوله – تعالى: ﴿ثُمَّ ٱنصَرَفُوا۟ۚ صَرَفَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُم﴾[4].

ب- ما كانت لفظتاه بمنزلة المشتق[5]، ويمثّل لهذا النوع بقوله تعالى: ﴿تَتَقَلَّبُ فِيهِ ٱلْقُلُوبُ وَٱلْأَبْصَـٰرُ﴾[6]، وقوله تعالى: ﴿وَأَسْلَمْتُ مَعَ سُلَيْمَـٰنَ﴾[7].

ج- ما كانت لفظتاه على صيغة واحدة مختلفة المعاني[8]، وقد مثّل له بالحديث النبوي الشريف: ((الظلم ظلمات يوم القيامة))[9]، ثم قال: ((وقريب من هذا الباب قوله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾[10]))[11].

ثم ينبّه القاضي عياض على ظاهرة التكلّف في استعمال الجناس فيقول: ((وولع المحدثون والمتأخرون بعد به – أي: الجناس – فمن مقصّر ومجيد))[12].

---

(1) ينظر: نقد الشعر: 186.

(2) بغية الرائد: 192.

(3) ينظر: المصدر نفسه: 193.

(4) سورة التوبة: 9 / 127.

(5) ينظر: بغية الرائد: 193.

(6) سورة النور: 24 / 37.

(7) سورة النمل: 27 / 44.

(8) ينظر: بغية الرائد: 193.

(9) صحيح البخاري برقم: (2315): 2 / 864، وصحيح مسلم برقم: (2578): 4 / 1996.

(10) سورة القيامة: 75 / 22-23.

(11) بغية الرائد: 193.

(12) المصدر نفسه.

ومن هنا ذكر القاضي عياض أن هناك نوعين من الجناس وهما:-

أ جناس التركيب: وقد اخترعه قوم من المتأخرين، وهو نوع متكلّف من غير حدود البلاغة، ولكن ربما يندر منه المستحسن[1].

ب جناس التصحيف: ومنهم من يسميّه بـ(الجناس الخطيّ) [2]، وهو مشاركة صورة الحرف في الخط دون اللفظ، وهذا – أيضاً – لا يدخل في باب البلاغة المستجادة ولا المتكلّفة أصلاً، ولا في شيء من حدود الكلام ولا صناعته؛ إذ لا يقرع السمع منه لمجة، ولا يقوم له في النطق حجة[3].

13. المقابلة:

قال القاضي عياض: ((هي حمل اللفظ على اللفظ، والمعنى على المعنى في المقابلة والترتيب)) [4].

ومن المقابلة قوله تعالى: ﴿فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ﴾ [5]، قال القاضي عياض: ((قوله – تعالى: ﴿فِيهَا غَوْلٌ﴾ صفة للمشروب، وقوله: (ولا هم عنها ينزفون) صفة للشارب)) [6].

ومن المقابلة في الشعر قول امرئ القيس:

كأن قلوب الطير رطبًا ويابسًا لدى وكرها العناب والحشف البالي[7]

قال القاضي عياض: ((فالعناب تقابل القلوب الرطبة، والحشف البالي تقابل القلوب اليابسة))[8].

ومثلما تكون المقابلة في المركبات تكون في المفردات وقد مثّل لذلك القاضي عياض بقوله: ((أنساك كما نسيتني على طريق المقابلة في الكلام، أي: أجازيك على نسيانك، كما قال – تعالى: ﴿نَسُواْ ٱللَّهَ فَنَسِيَهُمْ﴾[9]))[1].

---

(1) ينظر: المصدر نفسه: 194.

(2) ينظر: جنان الجناس: 67.

(3) ينظر: بغية الرائد: 194.

(4) المصدر السابق: 197.

(5) سورة الصافات: 37 / 47.

(6) بغية الرائد: 53.

(7) ديوان امرىء القيس: 38.

(8) بغية الرائد: 53.

(9) سورة التوبة: 9 / 67.

14. المناسبة أو الموازنة:

المناسبة تكون: ((حين يحسن النظم يتطارد الكلام ويأخذ حقه من المؤالفة في الألفاظ فتأتي الفقرة مفرغة في قالب أختها، ومنسجمة على منوال صاحبتها، وهو رأس الفصاحة وزمام البلاغة وباب آخر من البديع)) [2].

وقد لاحظ القاضي عياض المناسبة في قول المرأة الرابعة في حديث أم زرع: ((لا حر ولا قر ولا مخافة ولا سآمة)) [3]، وفي قول التاسعة: ((زوجي ... رفيع العماد، طويل النجاد، كثير الرماد)) [4]، ويحكم القاضي عياض على هذه المناسبة فيقول: ((فكل لفظة على وزن صاحبتها)) [5]، ولا يقصد القاضي عياض بالمناسبة القافية، ولو قصدها لأضاف عليها تكملة قول المرأة عن زوجها: (قريب البيت من الناد)[6].

وبعض البلاغيين يسمي هذا النوع بـ (الموازنة) [7] وهي نفسها؛ إذ هي: ((المؤالفة والمناسبة في الالفاظ)) [8].

وإذا كان قدامة بن جعفر ت 337 هـ لا يرى هذا اللون البلاغي إلا ترصيعًا[9]؛ فإن القاضي عياضًا قد فرّق بين التصريع والمؤالفة أو المناسبة، ففي الموازنة تأتي الألفاظ على وزن واحد حتى وإن لم تتفق في أي حرف، أما الترصيع فهو سجع داخلي، أو سجع في سجع[10].

ومن أمثلة الموازنة عند القاضي عياض قوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَعْلَمُ إِذَا بُعْثِرَ مَا فِي ٱلْقُبُورِ ۝ وَحُصِّلَ مَا فِي ٱلصُّدُورِ﴾[11].

---

(1) مشارق الانوار: 2/ 48.

(2) بغية الرائد: 191.

(3) صحيح مسلم برقم: (2448): 4 / 1897.

(4) المصدر السابق برقم: (2448): 4 / 1898.

(5) بغية الرائد: 191.

(6) ينظر: القاضي عياض اللغوي: 30.

(7) ينظر: التلخيص: 107.

(8) بغية الرائد: 190.

(9) ينظر: نقد الشعر: 38.

(10) ينظر: القاضي عياض الأديب: 283.

(11) سورة العاديات: 100 / 9 – 10.

ولا ينكر القاضي عياض اجتماع الموازنة أو المناسبة مع الترصيع في شاهد واحد، بل مثّل له بقوله - تعالى: ﴿فَأَثَرْنَ بِهِۦ نَقْعًا ۝ فَوَسَطْنَ بِهِۦ جَمْعًا﴾[1]، ففي كلمتي: (أثرن) و(وسطن) مناسبة وموازنة من جهة، وبينهما اتفاق في الحرف الأخير فهي ترصيع من جهة أخرى ولذلك قال القاضي عياض: ((على أن هذا داخل في باب الترصيع))[2].

(1) سورة العاديات: 100 / 3 – 4.

(2) بغية الرائد: 191.

الخاتمة

النتائج

إن كان لا بدّ لي في نهاية بحثي أن أجمل أهم النتائج التي توصلت إليها بعد ما تمّ – بفضل الله – إنجازه، وتحقق –بمشيئته – أغراضه، فأقول:

1- إن القاضي عياضًا هو أحد مشاهير أعلام الأمة، الذين استفاضت المعرفة بعلمهم، وانتشر الخير بجهودهم.

2- نشأ القاضي عياض في بيت علم ودين ووجاهة في بلاد المغرب الإسلامي، وشهد له الناس بأخلاقه الطيّبة، وفضائله الحميدة.

3- عاصر القاضي عياض دولتين قضى أكثر أيام عمره في الأولى، وشهد جزءًا من الأخرى وهما دولة المرابطين ودولة الموحدين، وكانت له جهود سياسية شارك من خلال صدارته في العلم والنسب، وتقلد في هاتين الفترتين مناصب قضائية مهمة ولأكثر من أربع مرات حتى عُرف بها.

4- تقلّد القاضي عياض مذهب أهل السنة والجماعة في العقيدة الإسلامية على منهج السلف الصالح في معظم أبواب الإيمان إلا في بعض المسائل التي وافق فيها الأشاعرة، وهو مالكي المذهب في الفقه ومجتهد فيه.

5- قرأ القاضي عياض الكثير من العلوم، وجالس العلماء في مختلف الفنون، حتى أصبح موسوعيًا في معلوماته، فله أكثر من مئة شيخ في تخصصات عديدة، وترك لنا تراثًا تأليفيًا كبيرًا، منه المطبوع والمحقق، ومنه لمّا يزل مخطوطًا، وإن غالبه مفقود، وقد تناوله الباحثون في دراساتهم على مستوى أشخاص وهيئات وجامعات ومراكز علمية.

6- من خلال ما اطلع عليه القاضي عياض من كتب اللغة ومشايخها الذين تتلمذ على أيديهم تكونت لديه ملكة لغوية هي حصيلة مكوناته اللغوية استطاع من خلالها أن يضع لنفسه قواعدَ وأصولًا لغوية يستند إليها في تعامله مع النصوص، مما أهّلَه ذلك لأن يرد على غيره ويخالفه في كثير من القضايا اللغوية، ومع ذلك كله فله التزام بأدب العلماء، وله خلق لغوي، وأدب علمي في هذا الشأن مع تواضع لله وخشية.

7- ولكونه عالمًا في الدين والشريعة الإسلامية فقد أخضع منهجه اللغوي لكثير من مفردات إسلامية لها علاقة باللغة منها: المعنى اللغوي للمصطلحات الإسلامية، وتفسيرات لغوية ذات أطر محددة، وهو مهتم بالفروق اللغوية والتمييز بين الألفاظ والمفردات.

8- أعمل خبرته في مجال الحديث النبوي الشريف - رواية ودراية - في الجانب اللغوي، فقد أفاد من منهج المحدثين في ضبط الألفاظ وغريبها ومعجميتها، فضلًا عن تبيين التصحيف الذي يطرأ على الكلمات، ومن ثم جهوده في التصحيح وبيان الأوجه اللغوية التي جاءت بها الروايات الصحيحة والثابتة لنصوص الحديث النبوي الشريف.

9- ولقد عني القاضي عياض بالشواهد وفي مقدمتها الشاهد القرآني فقد وجدت الشاهد القرآني عنده يصلح لبحث مستقل بحد ذاته، ثم تناوله للحديث النبوي الشريف وعدّه شاهدًا لغويًا، وهو من المحتجين بالحديث في اللغة بل ومن المناصرين له في هذا الموضوع وبشدّه ولكن على وفق ضوابط علمية، وأما الشاهد الشعري فله نصيبه الكبير لدى القاضي عياض، وقد استشهد بثلاث طبقات لعصور الشعراء وهي: (الجاهلية، والإسلامية، والأموية)، وله استشهادت بأمثال العرب وأقوالهم المأثورة.

10- اهتم القاضي عياض بلغة العرب لكونها لغة القرآن الكريم، وتعرّض للهجاتها الفصيحة في قبائل العرب الموثوق بعربيتهم، وذكر قواعد اللهجات وشواذها وضعيفها، وأخذ يعدد ما تعددت فيه اللغات، ويوجه بعضها، وينكر بعضها الآخر، في جملة من التصحيح والتصويب والتوجيه، ثم أخذ يتحدث عن لغة النصوص الشرعية ومميزاتها وخصائصها اللغوية.

11- ناقش بعض الظواهر اللغوية ومنها العجمة واللحن وقضيّة المعرّب في لغة العرب، ومسألة الأضداد في اللغة، وأبان في كل واحدة منها الأحكام اللغوية والآراء العلمية.

12- كان للصرف ومباحثه نصيبه عند القاضي عياض، فقد كانت له وقفات كثيرة مع بنية المفردات وصياغتها اللغوية، الأمر الذي دعاني إلى عقد فصل لهذا الموضوع، فهو ذو أذن صرفية متتبعة لأصول الكلمات وأوزانها والأحوال التي تطرأ عليها من القلب والإعلال والإبدال، وهو ذو معرفة بالمشتقات وجذورها، والأسماء وأنواعها وحالاتها من التذكير والتأنيث والجمع والنسب والتصغير، وله اهتمام بالظواهر الصرفية الأخرى كالتثقيل والتخفيف وغيرهما.

13- اعتنى بمسألة (الإعجاز القرآني) فكانت له وقفات علمية معها، فتحدث عن أوجه الإعجاز القرآني، وبيّن رأيه في تلك الوجوه كلها، وطرح موضوع القول بالصرفة المنسوب إلى المعتزلة ووافقه من حيث أن فكرتها لا تطعن في أن القرآن من عند الله.

14- للقاضي عياض منهج بلاغي، وهو دقيق في المصطلحات البلاغية، في وقت كانت لما تزل تلك المصطلحات في طور التكوين في عصره آنذاك، وقد وضع لبعض المفردات البلاغية مصطلحات علمية، وهو من المنتمين إلى المدرسة الأدبية في القضايا البلاغية والأسلوبية، وهو من الذين طوّروا المباحث البلاغية في حضن الدراسات القرآنية.

15- وقد طبّق القاضي عياض المنهج البلاغي تطبيقًا رائدًا على مستوى الدراسات البلاغية القديمة والحديثة، وهو جدير بالاهتمام العلمي، وله فيه تطبيقات كثيرة لمسائل علم البيان والبديع.

التوصيات

رأيت من المناسب جدًا أن أذيّل بحثي بتوصيات نافعة ومفيدة بشأن الموضوع الذي تناولته والشخصية التي درستها، ووجدت من الأهمية بمكان أن أطرحها في الوسط العلمي لدراسة إمكانية تنفيذها بما فيه خدمة للعلم وطلابه.

1- إنّ الأمة اليوم بها حاجة إلى علماء من حملة الشريعة، ومن ورّاث علم النبوة، ليقوموا بخدمة الدين، لكي تحافظ أمتنا على حيويتها ومكانتها بين الأمم، ولتواصل أداء رسالتها التي هي مبرر لوجودها وتفضيلها على سائر الناس.

2- التأكيد على اللغة العربية وعلومها في تدريس الكليات والمعاهد والمدارس الإسلامية والشرعية؛ لأنها لغة نصوصهم ومادة علومهم، وقد رأينا كيف أجاد القاضي عياض - وهو عالم الدين - حين هيأ الله له هذه الثروة اللغوية المباركة.

3- إنشاء كلية أو قسم على الأقل في جامعة القاضي عياض، أو في بلاد المغرب الاسلامي لتدريس اللغة العربية من خلال فهم القاضي عياض لها، والإفادة من تطبيقاته اللغوية في مؤلفاته ومصنفاته.

4- فتح مركز علمي يتولى تحقيق التراث الذي تركه لنا القاضي عياض والذي لم ينل نصيبه الوافر من العناية العلمية والرعاية البحثية على مستوى كتبه المطبوعة والمحققة.

5- إقرار المادة البلاغية في كتابه (بغية الرائد) في الدراسات البلاغية والنقدية والأسلوبية والتي تتخصص أو تتناول مادة (كتاب قديم).

6- أقترح طباعة مؤلفات القاضي عياض والدراسات التي تناولت شخصيته ومصنفاته، والندوات التي عقدت عنه في موسوعة علمية باسم: (موسوعة القاضي عياض) ويتم نشرها على المكتبات العامة والخاصة والمراكز البحثية والعلمية للإفادة من هذا الميراث العلمي الرصين في موضوعاته المتعددة.

المصادر والمراجع

بعد القرآن الكريم:

أولاً: المخطوطات

1- قصيدة للقاضي عياض ت 544هـ في مدح صاحب الرسالة ﷺ مع اقتباس أسماء سور القرآن الكريم، مكتبة الأسد، دمشق، الجمهورية العربية السورية، من مخطوطات المكتبة الظاهرية بدمشق، برقم: (1508) رقم المصغر الفيلمي: (9721).

ثانياً: الأطروحات الجامعية

2- التأليف البلاغي في أقطار المغرب الإسلامي، للسملالي زكيّة، أطروحة من جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس، 1982 – 1983 م.

3- شرح قواعد القاضي عياض، لأبي العباس أحمد بن قاسم الجذامي المعروف بـ(القبّاب) ت 778 هـ دراسة وتحقيق: محمد عبد الله أحمد محمد المختار، أطروحة دكتوراه في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، بإشراف: الأستاذ الدكتور حمد بن حماد بن عبد العزيز الحماد، 1413هـ.

4- القاضي عياض – منهجه وموارده في كتابه ترتيب المدارك – لسادسة حلاوي حمود الغرباوي، أطروحة دكتوراه، جامعة البصرة / كلية الآداب، بإشراف: الأستاذ الدكتور محمد سعيد رضا، 1415 هـ - 1995 م.

ثالثاً: المطبوعات

- أ -

5- الآحاد والمثاني، لأحمد بن عمر بن الضحاك أبي بكر الشيباني ت 287 هـ، تحقيق: د. باسم فيصل أحمد الجوابرة، دار الراية، الرياض، ط1، 1411 هـ – 1991 م.

6- أبحاث ونصوص في فقه اللغة العربية، د. رشيد عبد الرحمن العبيدي، جامعة بغداد / كلية التربية، مطبعة التعليم العالي، بغداد، 1988 م.

7- إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين، للسيد محمد الحسيني الشهير بـ(مرتضى الزبيدي) ت 1205 هـ دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط3، 1422 هـ - 2002 م.

8- اتفاق المباني وافتراق المعاني، لسليمان الدقيقي النحوي، تحقيق: يحيى عبد الرؤوف جبر، دار عمار، الأردن، ط / 1، 1405 هـ - 1985 م.
9- الإتقان في علوم القرآن، لجلال الدين السيوطي ت 911 هـ، دار إحياء العلوم، بيروت، مكتبة المعارف، الرياض، ط1، 1407 هـ - 1987 م.
10- أثر التشبيه في تصوير المعنى (قراءة في صحيح مسلم)، د. عبد الباري طه سعيد، مصر، ط1، 1412 هـ - 1992 م.
11- أثر الدلالة النحوية واللغوية في استنباط الأحكام من آيات القرآن التشريعية، عبد القادر عبد الرحمن السعدي، مطبعة الخلود، بغداد، ط1، 1406 هـ - 1986 م.
12- أثر القرآن الكريم في اللغة العربية، أحمد حسن الباقوري، دار المعارف، مصر، ط3، 1983 م.
13- الإحاطة في أخبار غرناطة، للسان الدين ابن الخطيب الأندلسي ت 776 هـ، تحقيق: محمد عبد الله عنان، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1393 هـ.
14- الأحكام، للآمدي علي بن محمد أبي الحسن ت 631 هـ تحقيق: سيد الجميلي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1404 هـ.
15- أحكام القرآن، لأحمد بن علي الرازي أبي بكر الجصاص ت 370 هـ، تحقيق: محمد الصادق قمحاوي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1495 هـ.
16- الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية والمشبّهة، للإمام أبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري ت 276 هـ، مكتبة الشرق الجديد، بغداد، مطبعة منير، 1989 م.
17- أدب الرسائل في الأندلس في القرن الخامس الهجري، فايز عبد النبي فلاح القيسي، دار البشير، عمان - الأردن، ط1، 1409 هـ - 1989 م.
18- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي الغرناطي ت 745 هـ تحقيق: د. مصطفى أحمد النماس، ط1، 1984 م.
19- ارتقاء السيادة في علم أصول النحو، للشيخ يحيى الشاوي المغربي الجزائري ت 1096 هـ تحقيق: د. عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي، دار الأنبار للطباعة والنشر، ط1، 1411 هـ - 1990 م.
20- إزالة القيود عن ألفاظ المقصود في فن الصرف، د. عبد الملك عبد الرحمن السعدي، دار الأنبار للطباعة والنشر، مطبعة النواعير، الرمادي، ط2، 1414 هـ - 1993 م.
21- أزهار الرياض في أخبار عياض، لشهاب الدين أحمد بن محمد المقري التلمساني ت 1041 هـ، تحقيق: مجموعة من الأساتذة، مطبعة فضالة، المحمدية - المغرب، 1338 هـ - 1978 م.

22- الأزهري والمعجمية العربية، أ. د. رشيد عبد الرحمن العبيدي، مطبعة المجمع العلمي العراقي، 1422 هـ - 2001 م.
23- أساس البلاغة، لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري ت 538 هـ تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، 1419 هـ - 1998 م.
24- الإستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، لأحمد السلاوي، تحقيق: ولدَي المؤلف (جعفر ومحمد)، الدار البيضاء، 1954 م.
25- أسد الغابة في معرفة الصحابة، لابن الأثير الجزري ت 606 هـ تحقيق: محمد صبيح و آخرين، القاهرة، 1384 هـ - 1964 م.
26- أسرار البلاغة، لعبد القاهر الجرجاني ت 471 هـ أو 474 هـ، قراه وعلّق عليه: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، دار المدني، جدة، ط1، 1412 هـ - 1991 م.
27- الأسلوب، لأحمد الشايب، مكتبة النهضة، القاهرة، مطبعة السعادة، مصر، ط8، 1988 م.
28- إشارات الإعجاز في مظان الإيجاز، لبديع الزمان سعيد النورسي، تحقيق: إحسان قاسم الصالحي، دار الأنبار للطباعة والنشر، مطبعة الخلود، بغداد، ط1، 1409 هـ - 1989 م.
29- الأشباه والنظائر في النحو، لجلال الدين السيوطي ت 911 هـ تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، مصر، 1395 هـ - 1975 م.
30- الإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر العسقلاني ت 852 هـ دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، ط1، 1328.
31- إصلاح غلط المحدثين، للخطابي محمد بن محمد ت 388 هـ تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1405 هـ.
32- الأصمعيات، للأصمعي ت 216 هـ، تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف، مصر، ط2، 1964 م.
33- أصوات العربية بين التحول والثبات، د. حسام سعيد النعيمي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي / جامعة بغداد، سلسلة بيت الحكمة، 1989 م.
34- الأصول – دراسة إيستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب –، د. تمام حسان، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1988 م.
35- الأضداد، لقطرب محمد بن المستنير ت 210 هـ تحقيق: هانس كوفلر، مجلة إسلاميكا، ج5، 1931م.

36- الأضداد في كلام العرب، لأبي بكر ابن الأنباري ت 328 هـ تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الكويت، 1960 م.
37- إعجاز القرآن، لأبي بكر محمد بن الطيب الباقلاني ت 403 هـ، دار المعارف، مصر، 1962 م.
38- الإعجاز القرآني وجوهه وأسراره، د. عبد الغني محمد سعد بركة، مكتبة وهبة، القاهرة، مطبعة المختار الإسلامي، ط1، 1409 هـ - 1989 م.
39- الأعلام، لخير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت – لبنان، ط4، 1979 م.
40- الإعلام بحدود وقواعد الإسلام، للقاضي عياض ت 544 هـ تحقيق: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة للنشر والتوزيع، دار النصر للطباعة، مصر، 1995 م.
41- الأفعال، لأبي القاسم علي بن جعفر السعدي ت 515 هـ، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1983 م.
42- الاقتراح، لجلال الدين السيوطي ت 911 هـ تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الصفا، القاهرة، 1420 هـ - 1999 م.
43- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، لأبي محمد عبد الله بن السيد البطليوسي ت 521 هـ، تحقيق: مصطفى السقا ود. حامد عبد المجيد، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1990 م.
44- إكمال المعلم بفوائد مسلم، للقاضي عياض ت 544 هـ، تحقيق: د. يحيى إسماعيل، دار الوفاء، مصر، ط1، 1419 هـ - 1998 م.
45- الألفاظ الفارسية المعربة، المطران أدي شير، مكتبة المثنى، بغداد، ب. ت.
46- ألفية ابن مالك، لمحمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي ت 672 هـ مكتبة النهضة، بغداد، 1984 م.
47- الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، للقاضي عياض ت 544 هـ، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار التراث، القاهرة، ط2، 1398 هـ - 1978 م.
48- أمثال القرآن وأمثال الحديث، لابن القيم الجوزية ت 751 هـ، تحقيق: د. موسى بناني العليلي، مكتبة الشطري، بغداد، مطبعة الجاحظ، 1991 م.
49- أمية بن أبي الصلت – حياته وشعره –، بهجت عبد الغفور الحديثي، وزارة الإعلام العراقية، بغداد، 1975.
50- إنباه الرواة على أنباه النحاة، للوزير جمال الدين علي بن يوسف القفطي ت 646 هـ تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتب المصرية، ط1، 1371 هـ - 1952 م.
51- الإنتهاض في ختم (الشفا) لعياض، للحافظ شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي ت 902 هـ تحقيق: عبد اللطيف بن محمد الجيلاني، دار البشائر الإسلامية، بيروت – لبنان، ط1، 1422 هـ - 2001 م.

52- أوزان الفعل ومعانيها، د. هاشم طه شلاش، مطبعة الآداب، النجف الأشرف، 1971 م.
53- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لأبي محمد جمال الدين بن هشام الأنصاري ت 761 هـ دار الجيل، بيروت، ط5، 1979 م.
54- الإيضاح في علوم البلاغة، للخطيب القزويني ت 739 هـ، مكتبة المثنى، بغداد، ب. ت.
55- الإيمان، لابن تيمية تقي الدين أحمد ت 728 هـ المكتب الإسلامي، دمشق، ب. ت.

- ب -

56- الباعث الحثيث شرح علوم الحديث للحافظ ابن كثير ت 774 هـ أحمد محمد شاكر، مكتبة تعز، بغداد، مطبعة الزمان، 1989 م.
57- البحث البلاغي عند العرب، د. أحمد مطلوب، الموسوعة الصغيرة، تسلسل: (116)، دار الجاحظ للنشر، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1982 م.
58- البحث والمكتبة، د. نوري حمودي القيسي و د. حاتم صالح الضامن، جامعة بغداد / بيت الحكمة، مطبعة دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 1988 م.
59- بداية المجتهد ونهاية المقتصد، لابن رشد القرطبي ت 595 هـ دار ابن حزم، بيروت – لبنان، ط1، 1424 هـ - 2003 م.
60- البداية والنهاية في التأريخ، للإمام أبي الفداء إسماعيل بن كثير الدمشقي ت 774 هـ مطبعة السعادة، مصر، ط1، 1351 هـ - 1932 م.
61- البديع، لعبد الله بن المعتز ت 296 هـ علّق عليه ونشره المستشرق: أغناطيوس كراتشقوفسكي، دار الحكمة، دمشق، ب. ت.
62- بغية الرائد لما تضمنه حديث أم زرع من الفوائد، للقاضي عياض ت 544 هـ تحقيق: صلاح الدين بن أحمد الأدبلي ومحمد الحسن أجاتف ومحمد عبد السلام الشرقاوي، ط / وزارة الشؤون الإسلامية، الرباط – المغرب، 1395 هـ - 1975 م.
63- بغية الملتمس في تأريخ رجال أهل الأندلس، لأحمد بن يحيى الضبي ت 599 هـ تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب اللبناني، بيروت، دار الكتاب المصري، القاهرة، ط1، 1417 هـ - 1989 م.
64- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، لجلال الدين السيوطي ت 911 هـ تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم: المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، 1384 هـ - 1964 م.
65- البلاغة والتطبيق، د. أحمد مطلوب و د. كامل حسن البصير، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي / العراق، ط1، 1402 هـ - 1982 م.

66- البلغة في تأريخ أئمة اللغة، لمجد الدين الفيروز آبادي ت 817 هـ، تحقيق: محمد المصري، وزارة الثقافة / دمشق، 1392 هـ - 1972 م.
67- البيان المغرب في اخبار أهل الأندلس والمغرب، لابن عذاري المراكشي ت 706 هـ الدار العربية للكتاب، ط3، 1983 م.

- ت -

68- تاج العروس من جواهر القاموس، للسيد محمد مرتضى الحسيني الزبيدي ت 1205 هـ تحقيق: مجموعة من الأساتذة، ط الكويت، ب. ت.
69- تاريخ الأدب العربي، كارل بروكلمان، نقله إلى العربية: د. السيد يعقوب بكر، راجع الترجمة: د. رمضان عبد التواب، دار المعارف، مصر، 1977 م.
70- تأريخ الإسلام ووفيات مشاهير الأعلام، للحافظ شمس الدين الذهبي ت 748 هـ تحقيق: د. عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، ط2، 1417 هـ 1997 م.
71- تأريخ ابن خلدون المسمى بـ(العبر وديوان المبتدأ والخبر)، لابن خلدون ت 808 هـ دار الطباعة العامرة، القاهرة، بولاق، 1284 هـ.
72- تدريب الراوي شرح تقريب النواوي في أصول الحديث، لجلال الدين السيوطي ت 911 هـ المطبعة الخيرية، مصر، 1307 هـ.
73- تذكرة الحفاظ للحافظ شمس الدين الذهبي ت 748 هـ دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، 1419 هـ - 1998 م.
74- ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب الإمام مالك، للقاضي عياض ت 544 هـ، تحقيق: د. أحمد بكير محمد، دار مكتبة الحياة، بيروت، 1388 هـ - 1968 م.
75- التطبيق الصرفي، د. عبدة الراجحي، دار النهضة العربية، بيروت، 1984 م.
76- التعريف بالقاضي عياض، لولده أبي عبد الله محمد ت 575 هـ تحقيق: د. محمد بن شريفة، ط المملكة المغربية، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ب. ت.
77- تفسير البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي الغرناطي ت 745 هـ دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، 1398 هـ - 1978 م.
78- تفسير القرآن العظيم، للإمام الحافظ أبي الفداء إسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي ت 774 هـ دار ومكتبة الهلال، بيروت، ط1، 1986 م.
79- التكملة لكتاب الصلة، لأبي عبد الله القضاعي، إبن الأبار ت 658 هـ تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب اللبناني، بيروت، دار الكتاب المصري، القاهرة، ط1، 1410 هـ - 1989 م.

80- التلخيص في علوم البلاغة، للخطيب القزويني ت 739 هـ تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، 1418 هـ - 1997 م.
81- تهذيب التهذيب، لابن حجر العسقلاني ت 582 هـ، دار الفكر، ط1، 1404 هـ - 1984 م.
82- تهذيب اللغة، لأبي منصور محمد بن أحمد الزهري ت 370 هـ تحقيق: عبد السلام محمد هارون، المؤسسة المصرية للتأليف والنشر، دار القومية للطباعة، 1384 هـ - 1964 م.

- ث -

83- ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، للرماني ت 386 هـ والخطابي ت 388 هـ وعبد القاهر الجرجاني ت 471 هـ، تحقيق: محمد خلف الله و د. محمد زغلول سلام، دار المعارف، مصر، ط2، 1387 هـ - 1968 م.

- ج -

84- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري ت 310 هـ، دار الفكر، بيروت – لبنان، 1408 هـ - 1988 م.
85- الجامع لأحكام القرآن، لأبي عبد الله محمد بن أحمد القرطبي ت 671هـ دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، 1387 هـ - 1967 م.
86- جمهرة أشعار العرب، لأبي زيد محمد بن أبي الخطاب القرشي، مطبعة بولاق، مصر، ط1، 1308هـ.
87- جمهرة اللغة، لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد ن 321 هـ تحقيق: د. رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت – لبنان، ط1، 1987 م.
88- الجنى الداني في حروف المعاني، للحسن بن عبد الله المرادي ت 749 هـ تحقيق: د. فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، ط1، حلب، 1973 م.
89- جنان الجناس في علم البديع، للشيخ صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي ت 764 هـ تحقيق: سمير حسين حلبي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، 1407 هـ - 1987 م.

- ح -

90- حاشية العلامة البناني على شرح الجلال شمس الدين المحلي على متن جمع الجوامع، للإمام تاج الدين السبكي ت 773 هـ مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط2، 1356 هـ - 1937 م.
91- حجة القراءات، لعبد الرحمن بن محمد أبو زرعة، تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1402 هـ - 1982 م.

92- الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية، د. محمد ضاري حمادي، اللجنة الوطنية للاحتفال بمطلع القرن الخامس الهجري، العراق، ط1، 1402 هـ - 1983 م.
93- الحلل الموشية في ذكر الأخبار المراكشية، للسان الدين ابن الخطيب ت776 هـ تونس، 1329 هـ - 1911 م.
94- حياة الحيوان الكبرى، للشيخ كمال الدين الدميري، ط عبد الحميد أحمد حنفي، مصر، ب. ت.

- خ -

95- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر بن عمر البغدادي ت 1093 هـ تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط2، 1979 م.
96- الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني ت 392 هـ تحقيق: محمد علي النجار، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1990 م.
97- خلق الإنسان في اللغة، لأبي محمد الحسن بن أحمد، تحقيق: د. أحمد خان، منشورات معهد المخطوطات العربية / جامعة الدول العربية، ط1، 1407 هـ - 1986 م.

- د -

98- دائرة معارف القرن العشرين، محمد فريد وجدي، دار المعرفة، بيروت – لبنان، ط3، 1971 م.
99- دراسات في اللغة، د. إبراهيم السامرائي، مطبعة العاني، بغداد، 1961 م.
100- الدراسات اللغوية في الأندلس – عصر المرابطين والموحدين -، رضا عبد الجبار الطيار، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1980 م.
101- دلائل الإعجاز، لعبد القاهر الجرجاني ت 471 هـ علّق عليه: محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة، مطبعة المدني، القاهرة، ط3، 1413 هـ - 1993 م.
102- دلالة الألفاظ، د. إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، 1976 م.
103- دولة المرابطين، سلامة محمد سلمان الهرفي، دار الندوة الجديدة، بيروت – لبنان، 1405 هـ - 1985 م.
104- الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، للإمام برهان الدين ابن فرحون اليعمري المالكي ت 799 هـ مطبعة ابن شقرون، مصر، ط1، 1351 هـ.
105- ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس، شرح وتعليق: د. محمد محمد حسين، مكتبة الآداب، المطبعة النموذجية، مصر، 1950 م.
106- ديوان امرئ القيس، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، ط4، 1984 م.

107- ديوان بشر بن أبي خازم الأسدي، تحقيق: د. عزة حسن، وزارة الثقافة، مصر، 1392 هـ - 1972 م.
108- ديوان ذي الرمة، قدم له وشرحه: أحمد حسن، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، 1415 هـ 1995 م.
109- ديوان الراعي النميري، دراسة وتحقيق: د. نوري حمودي القيسي و هلال ناجي، العراق، مطبعة المجمع العلمي العراقي، 1400 هـ – 1980 م.
110- ديوان زهير بن أبي سلمى، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، 1408 هـ – 1988 م.
111- ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني، تحقيق: صلاح الدين الهادي، دار المعارف، مصر، 1977 م.
112- ديوان النابغة الذبياني، تقديم: عباس عبد الساتر، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط2، 1406 هـ - 1986 م.

- ر -

113- الرسالة التبوكية، لابن القيّم الجوزية ت 751 هـ مطبعة الزمان، بغداد، 1989 م.
114- الرسالة المدنية في تحقيق المجاز والحقيقة في صفات الله – تعالى –، لشيخ الإسلام تقي الدين أحمد ابن تيمية ت 728 هـ، مطبعة الزمان، بغداد، 1989 م.
115- روضة الفصاحة، لأبي منصور الثعالبي ت 429 هـ، تحقيق: محمد إبراهيم سليم، مكتبة القرآن، مصر، 1413 هـ – 1993 م.

- س -

116- السبعة في القراءات، لأبي بكر أحمد بن موسى بن العباس التميمي البغدادي ت 304 هـ، تحقيق: د. شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط2، 1400 هـ.
117- سر الفصاحة، لابن سنان الخفاجي ت 466 هـ تحقيق: علي فودة الخانجي، 1932 م.
118- سنن البيهقي الكبرى، لأحمد بن الحسين البيهقي ت 458 هـ تحقيق: محمد عبد القادر عطا، مكتبة دار الباز، مكة المكرمة، 1414 هـ - 1994 م.
119- سنن الترمذي، لمحمد بن عيسى أبي عيسى ت 279 هـ تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرين، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ب. ت.
120- سنن الدار قطني، لعلي بن عمر أبي الحسن البغدادي ت 385 هـ تحقيق: السيد عبد الله هاشم يماني المدني، دار المعرفة، بيروت، 1386 هـ – 1966 م.
121- السنن الكبرى، لأحمد بن شعيب أبي عبد الرحمن النسائي ت 303 هـ تحقيق: د. عبد الغفار سليمان البغدادي وسيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1411 هـ - 1991 م.

122- سنن ابن ماجه، لمحمد بن يزيد أبي عبد الله القزويني ت 275 هـ تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر، بيروت، ب. ت.

123- سير أعلام النبلاء، للإمام شمس الدين الذهبي ت 748 هـ تحقيق: شعيب الأرناؤوط و محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط9، 1413 هـ.

- ش -

124- الشامل في أصول الدين، لإمام الحرمين الجويني ت 478 هـ منشأة المعارف، الإسكندرية، ب. ت.

125- شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، محمد مخلوف، دار الكتاب العربي، بيروت، ب. ت.

126- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد الحنبلي ت 1089 هـ، مكتبة القدسي، مصر، 1350 هـ.

127- شرح أشعار الهذليين، للسكري ت 275 هـ تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، دار العروبة، مصر، 1384 هـ.

128- شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور الأشبيلي ت 669 هـ، تحقيق: د. صاحب أبو جناح، مطابع دار الكتب للطباعة، جامعة الموصل، العراق، 1402 هـ - 1982 م.

129- شرح ديوان حسان بن ثابت الأنصاري، ضبط الديوان وصححه: عبد الرحمن البرقوني، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1980 م.

130- شرح شافية ابن الحاجب، لرضي الدين الاستراباذي ت 686 هـ تحقيق: محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف و محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة حجازي، القاهرة، ب. ت.

131- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة دار التراث، القاهرة، 1420 هـ - 1999 م.

132- شرح الكافية في النحو، لرضي الدين الاستراباذي ت 686 هـ دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ب. ت.

133- شرح المراح في التصريف، للعلامة بدر الدين محمود بن أحمد العيني ت 855 هـ، تحقيق: عبد الستار جواد، مطبعة الرشيد، بغداد، 1990 م.

134- شرح المعلقات السبع، للحسين بن أحمد الزوزني ت 486 هـ مؤسسة الزين، بيروت – لبنان، مكتبة الاشتراكي، بغداد - العراق، 1990 م.

135- شرح المفصل للزمخشري، لموفق الدين ابن يعيش الزمخشري ت 643 هـ عالم الكتب، بيروت، ب. ت.

136- الشفا بتعريف حقوق المصطفى، للقاضي عياض ت 544 هـ تحقيق: حسين عبد الحميد نيل، دار الأرقم، بيروت – لبنان، 1415 هـ - 1995 م.
137- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، لجمال الدين بن مالك الأندلسي ت 672، تحقيق: د. طه محسن، ط دار آفاق عربية للنشر، 1405 هـ - 1985 م.
- ص -
138- الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا ت 395 هـ تحقيق: السيد أحمد صقر، الهيئة العامة لقصور الثقافة، سلسلة الذخائر: (99)، 2003 م.
139- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، لاسماعيل بن حماد الجوهري ت 393 هـ تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط2، 1399 هـ - 1979 م.
140- صحيح البخاري، للإمام محمد بن إسماعيل البخاري ت 256 هـ تحقيق: د. مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، اليمامة – بيروت، ط3، 1407 هـ - 1987 م.
141- صحيح ابن حبان، لمحمد بن حبان بن أحمد أبي حاتم التميمي البستي ت 354 هـ تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1414 هـ - 1993 م.
142- صحيح مسلم، للإمام مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري ت 261 هـ تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، ب. ت.
143- الصحيح المسند من أسباب النزول، لأبي عبد الرحمن مقبل بن هادي الوادعي، دار ابن حزم، مكتبة القدس، ط2، 1415 هـ - 1994 م.
144- الصلاة على النبي – معانيها، أحكامها، فضائلها – للقاضي عياض ت 544 هـ قدم له وراجع أصوله: محمد عثمان الخشت، المختار الإسلامي للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة، 1405 هـ - 1984 م.
145- صلة الصلة، لأبي جعفر أحمد بن الزبير، مكتبة خياط، بيروت، ب. ت.
146- الصلة في تاريخ أئمة الأندلس وعلمائهم ومحدثيهم وقضاتهم وأدبائهم، لأبي القاسم خلف بن عبد الملك بن بشكوال ت 578 هـ تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب اللبناني، بيروت، دار الكتاب المصري، القاهرة، ط1، 1410 هـ - 1989 م.
147- الصناعتين – الكتابة والشعر –، لأبي هلال العسكري ت 395 هـ تحقيق: د. مفيد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط2، 1409 هـ -1989 م.

- ط -
148- طبقات الحفاظ للإمام جلال الدين السيوطي ت 911 هـ، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، 1403 هـ - 1983 م.
149- الطريق المعبد إلى علمي الخليل بن أحمد – العروض والقافية –، د. عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، 1406 هـ - 1986 م.
- ظ -
150- ظاهرة النسب في الدرس اللغوي، د. حسن محيسن البكري، مطبعة السطور، العراق، 1423 هـ - 2002 م.
- ع -
151- عصر المرابطين والموحدين، محمد عبد الله عنان، القاهرة، 1964 م.
152- العقيدة الإسلامية في القرآن الكريم ومناهج المتكلمين، د. محمد عياش الكبيسي، مطبعة حسام، بغداد، ط1، 1416 هـ - 1995 م.
153- العلل، لعلي بن أحمد أبي الحسين الدارقطني البغدادي ت 385 هـ تحقيق: د. محفوظ الرحمن زين الله السلفي، دار طيبة، الرياض، ط2، 1405 هـ - 1985 م.
154- علوم الحديث ومصطلحه، د. صبحي الصالح، ط5، بيروت، 1388 هـ - 1969 م.
- غ -
155- الغنية – في فهرست شيوخ القاضي عياض –، للقاضي عياض ت 544 هـ تحقيق: د. علي عمر، مكتبة الثقافة الدينية، مصر، ط1، 1423هـ - 2003 م.
وقد اعتمدت – أيضاً – طبعة المحقق: ماهر زهير جرار، دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان، ط1، 1402 هـ - 1982 م.
- ف -
156- الفردوس بمأثور الخطاب، لأبي شجاع شيرويه الديلمي الهمذاني ت 509 هـ تحقيق: السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1986 م.
157- الفصل في الملل والأهواء والنحل، لابن حزم الظاهري ت 456 هـ مطبعة محمد علي صبيح، القاهرة، 1384 هـ - 1964 م.
158- فقه اللغة وسر العربية، لأبي منصور اسماعيل الثعالبي النيسابوري ت 429 هـ دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ب. ت.

159- الفكر السامي في تأريخ الفقه الإسلامي، محمد بن الحسن الحجوي ت 1376 هـ المكتبة العلمية، المدينة المنورة، 1977 م.
160- فهارس القرآن الكريم، محمد حسن الحمصي، دار الرشيد، دمشق - بيروت، 1405 هـ - 1984م.
161- فهرست ابن خير - ما رواه عن شيوخه - لابن خير الأشبيلي ت 575 هـ تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب اللبناني، بيروت، دار الكتاب المصري، القاهرة، ط1، 1410 هـ - 1984 م.
162- فهرس الفهارس والاثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات، لعبد الحي الكتاني ت 1962 م، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، ط2، 1402 هـ.

- ق -

163- القاضي عياض الأديب، عبد السلام شقور، دار الفكر المغربي، ط1، 1983 م.
164- القاضي عياض عالم المغرب وإمام أهل الحديث في وقته، د. الحسين بن محمد شواط، دار القلم، دمشق، ط1، 1419 هـ - 1999 م.
165- القاضي عياض اللغوي من خلال حديث أم زرع، د. التهامي الراجي الهاشمي، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، 1985 م.
166- القاضي عياض مفسراً، د. حسن الوراكلي، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرباط، ط1، 1405 هـ - 1985 م.
167- القاضي عياض وجهوده في علمي الحديث - رواية ودراية -، أ. د. البشير علي حمد الترابي، دار ابن حزم، بيروت - لبنان، ط / 1، 1418 هـ - 1997 م.
168- القاموس المحيط، لمجد الدين الفيروز آبادي ت 817 هـ مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط2، 1371 هـ - 1952 م.
169- قلائد العقيان في محاسن الأعيان، للإمام أبي نصر الفتح بن خاقان ت 528 هـ تحقيق: د. حسين يوسف خريوش، مكتبة المنار، الأردن، ط1، 1409 هـ - 1989 م.
170- قلائد المرجان في بيان الناسخ والمنسوخ من القرآن، لأبي بكر الكرمي ت 1033 هـ تحقيق: سامي عطا حسن، دار القرآن الكريم، الكويت، ب. ت.

- ك -

171- الكامل في التأريخ، لابن الأثير علي بن محمد الشيباني ت 630 هـ دار صادر، بيروت، ب. ت.
172- الكتاب، لسيبويه ت 180 هـ تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مصر، 1966.
173- كتاب الإيمان من إكمال المعلم بفوائد صحيح مسلم للقاضي عياض ت 544 هـ تحقيق: د. الحسين بن محمد شواط، دار الوطن، الرياض، ط1، 1417 هـ.

174- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لمصطفى بن عبد الله القسطنطيني المعروف بـ(حاجي خليفة) ت 1067 هـ دار الكتب العلمية، بيروت، 1413 هـ - 1992 م.

- ل -

175- لبيد بن أبي ربيعة العامري، يحيى الجبوري، مطبعة المعارف، بغداد، ط1، 1382 هـ - 1962 م.

176- لسان العرب، لابن منظور الأنصاري المصري ت 711 هـ دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، 1424 هـ - 2003 م.

- م -

177- المبسوط، لأبي بكر محمد السرخسي ت 490 هـ تحقيق: أبي عبد الله محمد حسن الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، 1421 هـ - 2001 م.

178- المجاز في البلاغة العربية، د. مهدي صالح السامرائي، دار الدعوة، حماة – سورية، 1974 م.

179- مجلس في ختم كتاب (الشفا بتعريف حقوق المصطفى ﷺ)، للإمام الحافظ ابن ناصر الدين محمد شمس الدين محمد بن عبد الله القيسي الدمشقي ت 842 هـ تحقيق: عبد اللطيف بن محمد الجيلاني، دار البشائر الإسلامية، بيروت – لبنان، ط1، 1424 هـ - 2003 م.

180- مجمع الأمثال، لأبي الفضل أحمد بن محمد الميداني النيسابوري ت 518 هـ تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار المعرفة، بيروت، ب. ت.

181- المحكم والمحيط الأعظم، لأبي الحسن ابن سيده الأندلسي ت 458 هـ تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، 1421 هـ - 2000 م.

182- المحيط في اللغة، للصاحب إسماعيل بن عباد ت 385 هـ تحقيق: الشيخ محمد حسن آل ياسين، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1414 هـ - 1994 م.

183- المخصص، لأبي الحسن ابن سيده الأندلسي ت 458 هـ دار الفكر، بيروت، 1398 هـ - 1978م.

184- مدرسة الإمام البخاري في المغرب، د. يوسف الكتاني، دار لسان العرب، بيروت، ب. ت.

185- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، لجلال الدين السيوطي ت 911 هـ تحقيق: محمد أحمد جاد المولى وآخرين، مطبعة عيسى البابي الحلبي، مصر، ب. ت.

186- مستقبل اللغة العربية المشتركة، د. إبراهيم أنيس، القاهرة، 1960 م.

187- مسند أحمد بن حنبل الشيباني ت 241 هـ مؤسسة قرطبة، مصر، ب. ت.

188- مسند البزاز، لأبي بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزاز ت 292 هـ تحقيق: د. محفوظ الرحمن زين الله، مؤسسة علوم القرآن، مكتبة العلوم والحكم، بيروت – المدينة المنورة، ط1، 1409 هـ.

189- مسند أبي عوانة، يعقوب بن إسحاق الإسفرائيني ت 316 هـ تحقيق: أيمن بن عارف الدمشقي، دار المعرفة، بيروت، ط1، 1998 م.
190- مسند أبي يعلي، لأحمد بن علي بن المثنى أبي يعلي الموصلي التميمي ت 207 هـ، تحقيق: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث، دمشق، ط1، 1404 هـ - 1984 م.
191- مشارق الأنوار على صحاح الآثار، للقاضي عياض ت 544 هـ خرّج أحاديثه: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، 1423 هـ - 2002 م.
192- مصنف عبد الرزاق، لأبي بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني ت 211 هـ، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط2، 1403 هـ.
193- معاني الأبنية في العربية، د. فاضل صالح السامرائي، جامعة بغداد، ط / 1، 1401 هـ - 1981 م.
194- معاني القرآن، للأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة ت 215 هـ تحقيق: د. عبد الأمير محمد أمين الورد، جامعة بغداد، 1368 هـ - 1978 م.
195- معاني النحو، د. فاضل صالح السامرائي، جامعة بغداد، دار الحكمة للطباعة والنشر، الموصل، 1990 م.
196- المعجزة الكبرى، للشيخ محمد أبي زهرة، دار الفكر العربي، القاهرة، 1390 هـ - 1970 م.
197- معجم الأعلام، بسام عبد الوهاب الجابي، الجفان والجابي للطباعة والنشر، ط1، 1407 هـ - 1978 م.
198- معجم البلدان، لياقوت بن عبد الله الحموي ت 626 هـ دار الفكر، بيروت، ب. ت.
199- معجم الشعراء والكتّاب والمترسلين في عصر المرابطين، نهلة عبد الكريم الحرتاني، دار البشير، عمّان – الأردن، ط1، 1413 هـ - 1992 م.
200- المعجم في أصحاب أبي علي الصدفي، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله القضاعي المعروف بـ(ابن الأبار) ت 659 هـ تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب اللبناني، بيروت، دار الكتاب المصري، القاهرة، ط1، 1410 هـ - 1989 م.
201- المعجم الكبير، للطبراني سليمان بن أحمد أبي القاسم ت 360 هـ تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، مطبعة الزهراء الحديثة، الموصل، ط2، 1984 م.
202- المعجم اللغوي التأريخي، فيشر، ط القاهرة، 1378 هـ - 1967م.
203- معجم مقاييس اللغة، لأحمد بن فارس ت 395 هـ تحقيق: عبد السلام محمد هارون، شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط2، 1389 هـ - 1969م.
204- معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة، ط1، 1414 هـ - 1993م.

205- المعرّب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم، لأبي منصور الجواليقي ت 540 هـ تحقيق: أحمد محمد شاكر، ط طهران، 1966 م.
206- المغني في تصريف الأفعال، محمد عبد الخالق عضيمة، دار الحديث، القاهرة، ط2، 1420 هـ - 1999 م.
207- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لأبي محمد ابن هشام الأنصاري ت 761 هـ تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط / مصر، ب. ت.
208- مفتاح السعادة ومصباح السيادة في الموضوعات والعلوم، لأحمد بن مصطفى الشهير بـ(طاش كبرى زاده)، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، 1405 هـ 1985م.
209- مفتاح العلوم، للسكاكي ت 626 هـ تحقيق: أكرم عثمان يوسف، مطبعة دار الرسالة، بغداد، ط1، 1402 هـ - 1982م.
210- مفهوم الشعر – دراسة في التراث النقدي –، د. جابر أحمد عصفور، المركز العربي للثقافة والعلوم، 1982م.
211- مقدمة ابن خلدون، لابن خلدون ت 808 هـ المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ب. ت.
212- ملامح من تأريخ اللغة العربية، د. أحمد نصيف الجنابي، دار الرشيد للنشر، بغداد، 1981م.
213- من تأريخ النحو، سعيد الأفغاني، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، ب. ت.
214- المنخول من تعليقات الأصول، لحجة الإسلام أبي حامد محمد بن محمد الغزالي ت 505 هـ تحقيق: محمد حسن هيتو، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 1390 هـ - 1970 م.
215- موطأ مالك، للإمام مالك بن أنس الأصبحي ت 179 هـ تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، مصر، ب. ت.
216- موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، د. خديجة الحديثي، دار الرشيد للنشر، بغداد، 1981م.

– ن –

217- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، لأبي البركات كمال الدين ابن الأنباري ت 577 هـ تحقيق: د. إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الأردن – الزرقاء، ط3، 1405 هـ - 1985 م.
218- نسيم الرياض في شرح شفاء القاضي عياض، لأحمد شهاب الدين الخفاجي المصري، وبهامشه: شرح الشفا لعلي القاري، دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان، ب. ت.
219- نقد الشعر، لقدامة بن جعفر ت 337 هـ تحقيق: كمال مصطفى، مكتبة الخانجي، 1963 م.

220- النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير الجزري ت 606 هـ المطبعة الخيرية، القاهرة، مصر، ب. ت.
221- نواسخ القرآن، لأبي الفرج عبد الرحمن بن الجوزي ت 597 هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1405 هـ.

- هـ -

222- الهجاء والهجاءون في الجاهلية، د. محمد محمد حسين، دار النهضة العربية، بيروت، ط3، 1389 هـ - 1970 م.
223- هدية العارفين لأسماء المؤلفين وآثار المصنفين، لإسماعيل باشا البغدادي، المكتبة الإسلامية، طهران، ط3، 1387 هـ - 1967 م.
224- همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية، لجلال الدين السيوطي ت 911 هـ دار المعرفة، بيروت – لبنان، ب. ت.

- و -

225- الواضح في أصول الفقه، محمد محمد حسين، عمّان، ط1، 1421 هـ- 1992 م.
226- الوجوه والنظائر في القرآن الكريم عن هارون بن موسى، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، وزارة الثقافة والإعلام، العراق، 1409 هـ - 1988 م.
227- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لأبي العباس أحمد بن خلكان ت 681 هـ تحقيق: د. يوسف علي طويل و د. مريم قاسم طويل، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، 1419 هـ – 1998م.

رابعاً: الأبحاث والدراسات:

228- الإعجاز القرآني، بحوث المؤتمر الأول للإعجاز القرآني، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، العراق، مطبعة الأمة، بغداد، 1410 هـ - 1990 م.
229- الرسائل الأدبية الأندلسية إلى رسول الله ﷺ – دراسة وتحليل- للباحث: أحمد قاسم كسار الجنابي، بحث مشارك في الندوة الفكرية الثامنة حول شخصية النبي محمد ﷺ، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، العراق، 1423 هـ - 2002 م.
230- المعجمية العربية، أبحاث ندوة المجمع العلمي العراقي، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، 1412 هـ - 1992 م.

231- ندوة الإمام مالك (دورة القاضي عياض)، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، مراكش - المغرب، مطبعة فضالة - المحمدية، 1404 هـ - 1983 م.

خامساً: المجلات والدوريات

232- مجلة دعوة الحق، تصدرها وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب.

233- مجلة المناهل، تصدرها وزارة الدولة المكلفة بالشؤون الثقافية، الرباط - المغرب، مطبعة فضالة، المحمدية - المغرب.